

غاية الوضوح

شع

الباب الاصول

کلاما

لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصارى الشافعى

من أعلام علماء الشافعية في القرن السابع الهجري

وبأسفل الصحائف حواشي العلامة الشيخ محمد الجوهري

وبهامشه : لب الأصول ، وهو ماخص جمع الجوامع لابن السبكي

الطبعة الأخيرة

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب

مکتبہ اسلامیہ
بکراچی

۳۳۳ / ۲۱۹۴۱ / ۱۳۶۰

موقوفه المصطفى عليه السلام
والله والبري
الجزء ١٢

فَاغْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ

[قرآن كريم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه .
قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العامل العلامة ، الخبير بالبحر الفهامة ، صدر المدرسين ،
زين الملة والدين ، أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى نعمده الله برحمته ، ونفعنا ببركته وبركة
علومه بمحمد وآله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أظهر بدائع مصنوعاته على أحسن نظام ، وخص من بينها من شاء بمزيد الطول
والإنعام ووقفه وهداه إلى دين الإسلام ، وأرشده إلى طريق معرفة الاستنباط لقواعد الأحكام ،
لمباشرة الحلال وتجنب الحرام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام ،
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المفضل على جميع الأنام ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وصحبه الغر الكرام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبعد فهذا شرح مختصرى المسمى [لب الأصول] الذى اختصرت فيه جمع الجوامع بين
حقائقه ، ويوضح دقائقه ، ويذلل من اللفظ صعبه ، ويكشف عن وجه المعانى نقابه ، سالكا
فيه غالبا عبارة شيخنا العلامة ، المحقق الفهامة الجلال المحلى لاسانها وحسن تأليفها ، وروما
لحصول بركة . وولفها ، ومهميته « غاية الوصول إلى شرح لب الأصول » والله أسأل أن ينفع به
وهو حسبي ونعم الوكيل .

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أؤلف أو أبتدىء تأليفى والباء للمصاحبة ليكون ابتداء التأليف
مصاحبا لاسم الله تعالى المتبرك بذكره وقيل للاستعانة نحو كتبت بالقلم والاسم من السمو وهو العلو
وقيل من الوسم ، هو العلامة ، والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الصفات الجميلة والرحمن الرحيم

(قوله بسم الله الخ) هذه البسملة من ولده محب الدين الذى شاركه فى الأخذ على شيوخه وقد مات
فى حياته شهيدا بالفرق وقد كف بصره حزنا عليه وهو الذى ترجم الشيخ فى جميع كتبه ولم يعقب وأما
الذى أعقب فولده جمال الدين و بسمل لترجمته لأنها من ذوات البال وقال أصله قول بالفتح وليس بالسكسر
والإسكان مضارعه يقال نحو يخاف ولا بالضم والإسكان لازما ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل
الثلاثى كما هو ظاهر اه (قوله سيدنا) أى مفزعنا الذى نفزع إليه فى المهمات ، ومولانا : أى ناصرنا

صفتان بنيتا للبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع (الحمد لله الذي وفقنا) أي خلق فينا قدرة (للاصول إلى معرفة الأصول) فيه براعة الاستهلال ، والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التمجيل والتعظيم وعرفا فعل يني عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره وابتدأت بالبسملة والمجدة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر أبي داود وغيره « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم » ، في رواية « بالحمد لله فهو أجزم » أي مقطوع البركة وقدمت البسملة عملا بالكتاب والإجماع والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جمعات أو فيه للاستعراق أم للجنس أم للعهد كما بينت ذلك في شرح البهجة وغيره (و يسر لنا سلوك) أي دخول (مناهج) جمع منهج أي طرق حسنة (إسب) (قوة أو دعاء في العقول) جمع عقل وهو غريزة يتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات وقد بسطت الكلام عليه في شرح آداب البحث (والصلاة) وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي نضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على محمد) نبينا ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف تسمى به نبينا بالهام من الله تعالى تفاؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة صفاته الجميلة (وآله) هم مؤمنو بني هاشم وبني الطيب (وصحبه) هو عند سيوبه اسم جمع لصحابة بمعنى الصحابي وهو كما سيأتي من اجتماع مؤمننا بنينا صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقهم وجمعنا الحمد والصلاة والسلام على من ذكر خير يتان لفظا لإنشائيين معنى إذا قصد بالآل الثناء على الله بأنه مالك لجميع الحمد من الخلق وبالثنائية إيجاد الصلاة والسلام للاعلام بذلك وإن كان هو القصد بهما في الأصل (الفائزين) أي الناجين والظافرين (من الله) متعلق بقولي (بالقبول) قدم عليه هنا وفيما يأتي رعاية للسجع ويجوز تعلقه بما قبله (و بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر وأصلها أما بعد دليل لزوم الفاء في حيزها غالبا لتضمن أمام معنى الشرط والأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والمجدة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) من الاختصار وهو تقايل اللفظ وتكثير المعنى (في الأصلين) عبر به دون الأصولين أي أصول الفقه وأصول الدين إشارا لتخفيف الاختصار (وما معهما) من اللقدمات والتقليد وآداب الفتيا وخاتمة التصوف (اختصرت فيه جمع الجوامع للعلامة) شيخ الإسلام

والنصر بعد الفزع فناسب تأخيرها والشيخ أي بالغ رتبة الفضل على مشايخ الإسلام وله جموع أحد عشر . منها مشيخة بكسر الميم كما في القاموس وآثر الإسلام لأنه الظاهر لنا (قوله طرق) جمع طريق وفي بعض النسخ أي طريق تفسير لمنهج وفي المختار الطريق السبيل يذكر ويؤث تقول الطريق الأعظم والطريق العظيم والجمع أطرفة وطرق وطريقة القوم أمثالهم وخيارهم وطريقة الرجل مذهبه يقال ما زال فلان على طريقة واحدة أي على حالة انتهى مع حذف (قوله والصلاة الخ) قال السهيلي إن يقال صليت عليه في معنى الحنو والرحمة والتعطف لأنها في الأصل انعطاف من الصالحين ومن أجل ذلك عديت في اللفظ على انتهى من التقريب وفي الأساس للزمخشري وضرب الفرس صلو به بذنبه ماعن يمينه وشماله وكل أنثى إذا ولدت انفرجت صلوها ومنه المصلي السابق الخ ولم يذكر الصلاة بمعنى الدعاء في الحقائق فليتامل اه من خط شيخنا محمد الجوهري (قوله نبينا) مأخوذ من النبوة بمعنى الارتفاع قال في التقريب نبا ارتفع والبصر عن الشيء والسيف عن الضربة رجعا والفراس لم يستقر عليه الضاجع ونباني والان جفائي والنبوة الارتفاع والجفوة والاقامة والنبي المكان المرتفع والطريق والأنبياء طرق الهدى والنبوة طاب الشرف إلى آخر ما قلته انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله من اسم مفعول المضعف) أي المضعف المعين بأن نقل المجرد إلى باب التفعيل لا المضعف لدى لم تسلم حروفه الأصول

الحمد لله الذي وفقنا
للاصول إلى معرفة
الأصول ويسر لنا
سلوك مناهج بقوة
أودعها في العقول ،
والصلاة والسلام على
محمد وآله وصحبه
الناشرين من الله
بالقبول .
وبعد ، فهذا
مختصر في الأصولين
وما معهما اختصرت
فيه جمع الجوامع
للالامة

عبد الوهاب (التاج) ابن الامام شيخ لاسلام تقي الدين (السبكي رحمه الله) وتعمد بغفرانه وكساه حلى رضوانه (وأبدلت منه) أى من جمع الجوامع (غير المعتمد ولو اوضح بهما) أى بالمعتمد والواضح (مع زيادات حسنة) ستقف عليها إن شاء الله تعالى (ونبهت على خلاف المعتزلة) ولومع غيرهم (بعندنا و) على خلاف (غيرهم) وحده (بالأصح غالباً) فيهما (ومميته لب الأصول راجياً) أى مؤملاً (من الله) تعالى (القبول وأسأله النفع به) لمؤلفه وقارئه ومستمعه وسائر المؤمنين (فانه خير مأمول) أى مرجو (وينحصر مقصوده) أى لب الأصول (في مقدمات) بكسر الدال كمقدمة الجيش من قدم اللازم بمعنى تقدم وفتحها على قلة كمقدمة الرجل في لغة من قدم للتعدى أى في أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات للانتفاع بهافيه مع توقيفه على بعضها كتعريف الحكم وأقسامه إذ يشبهها الأصولى تارة وينفيها أخرى كما سيحىء (وسبعة كتب) في المقصود بالذات خمسة في مباحث أدلة الفقه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال . والسادس في التعادل والتراجيح . والسابع في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد وأدب الفتيا وما ضم إليه من علم الكلام المفتوح بمسئلة التقاليد في أصول الدين المحتتم بما يناسبه من خاتمة التصوف ، وهذا الحصر من حصر الكلى في أجزائه لالكلى في جزئياته .

(المقدمات)

أى مبحثها افتتحها كالأصل بتعريف أصول الفقه ليمتصوره طالبه بما يضبط مسائله الكثيرة ليكون على صيرة في تطلبها إذ لو تطلبها قبل ضبطها لم يأمن فوات ما يرجيه وصرف المهمة إلى مالا يعنيه فقات (أصول الفقه) أى الفرق السمي بهذا اللقب المشعر بمدحه بابتداء الفقه عليه إذ الأصل ما بينى عليه غيره (أدلة الفقه الاجمالية) أى غير المعينة كطلاق الأمر والاجماع من حيث إنه يبحث عن أولهما بأنه لا وجوب حقيقة وعن ثانيهما بأنه حجة (وطرق استفادة جزئياتها) التى هى أدلة الفقه التفصيلية المستفاد هو منها والمراد بالطرق المرجحات الآتى أكثرها في الكتاب السادس (وحال مستفيدها) أى وصفات مستفيد جزئيات أدلة الفقه الاجمالية وهو المجتهد لأنه الذى يستفيدها بالمرجحات عند تعارضها دون المقلد ، والمراد بصفاته شرائطه الآتية في الكتاب السابع

من التضعيف كسـ وظل اه حاشية الحلى للشارح (قوله حلى) بضم الحاء وكسرهما مقصورا جمع حلية وهى الصفة والمعنى كساه الصفة التى تشمل كالثوب من الرحمة الناشئة عن الرضوان على ما يؤخذ من الصباح وأما قراءة حلى بالتشديد فلا يناسب لفظ كساه كما هو ظاهر اه شيخنا محمد جوهري (قوله أى المقصود منه بالذات) فلا تدخل الخطبة ونحوها وهو أعم من المقصود من الفن بالذات لشموله المقدمات بخلاف المقصود بالذات من الفن فليتأمل (قوله المقصود بالذات) أى من الفن فلا يرد أن المقدمات من المقصود بالذات فيلزم تقدمها على نفسها وذلك لأنها من المقصود بالذات من الكتاب لامن الفن فليتدبر (قوله بالذات) أى من علم الأصول كسابقه فليتأمل (قوله افتتحها الخ) لا بد فيه من تأويل الافتتاح بالعرفى دون الحقيقى أو تقدير مضاف أى افتتحت مقصودها إذ مفتحتها الحقيقى هو قوله أصول الفقه وليس من التعريف وقوله ليمتصوره طالبه الخ مقصوده أن الكون على بصيرة علة مقتضية لسبق تصور طالبه له بما يضبط مسائله وهذا التصور علة مقتضية لسبق افتتاح المقدمات بالتعريف والافتضاء الأول مسلم والثانى ممنوع إذ تصور المذكور إنما يقتضى سبق التعريف على الشروع في أصول الفقه والمقدمات ليست منه وعدتها منه تغليب كائنوا عايمه اه (قوله يضبط) بابه ضرب كما في المختار اه (قوله حتمية) ذكر هذا القيد تنبيها على محل الخلاف فإن كون الأمر لطلاق الوجوب على

انتاج السبكي رحمه الله وأبدلت منه غير المعتمد والواضح بهما مع زيادات حسنة .

ونبهت على خلاف المعتزلة بعندنا، وغيرهم

بالأصح غالباً، ومميته:

[لب الأصول]

راجياً من الله القبول

وأسأله النفع به فانه

خير مأمول، وينحصر

مقصوده في مقدمات

وسبعة كتب .

المقدمات

أصول الفقه أدلة الفقه

الاجمالية وطرق

استفادة جزئياتها

وحال مستفيدها ،

ويعبر عنها بشروط الاجتهاد وخرج بأدلة الفقه غير الأدلة كالفقه وأدلة غير الفقه كأدلة الكلام وبعض أدلة الفقه وبالاجمالية التفصيلية وإن لم يتغير إلا بالاعتبار كأقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في السكينة فليست أصول الفقه وإنما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل (وقيل) أصول الفقه (معرفتها) أي معرفة أدلة الفقه وما عطف عليها ورجع الأول لأن الأدلة وما عطف عليها إذا لم تعرف لم تخرج عن كونها أصولاً والأصل قال أصول الفقه دلائل الفقه الاجمالية وقيل معرفتها ثم قال والأصولى العارف بها وبطرق استفادتها ومستفيدها مخالفاً في ذلك الأصوليين باعترافه وقرره في منع الموانع بما لا يشفى وقرره شيخنا العلامة الجلال المحلى بما لا مزيد عليه واستبعده أيضاً شيخه العلامة الشمس البرماوى وقال لا يعرف في المنسوب زيادة قيد من حيث النسبة على المنسوب إليه وعددت عن قوله دلائل إلى قولى أدلة لأن الوجود هنا جمع قلة لا جمع كثرة ولما قيل إن فعائل لم يأت جمعا لاسم جنس بوزن فعيل وإن رد بأنه أتى نادرا كوصائد جمع وصيد . واعلم أن لكل علم مبادئ وموضوعا ومسائل ، فمبادئه ما يتوقف عليه المقصود بالذات من تعريفه وتعريف أقسامه وفائدته وهى هنا العلم بأحكام الله وما يستمد منه وهو هنا علم الكلام والعربية والأحكام أى تصورها . وموضوعه أى ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كأدلة الفقه هنا . ومسائله ما يطلب نسبة محموله إلى موضوعه فى ذلك العلم كعلمنا هنا بأن الأمر للوجوب حقيقة والنهى للتحريم كذلك (والفقه علم بحكم) أى نسبة تامة فالعلم بها تصديق بتعلقها لا تصورها لأنه من مبادئ أصول الفقه ولا تصديق بذاتها لأنه من علم الكلام (شرعى) أى مأخوذ من الشرع المبعوث به النبي الكريم (عملى) أى متعلق بكيفية عمل قلابى أو غيره كالعلم بوجوب النية فى لوضوء و بندب الوتر (مكتسب) ذلك العلم المكتسبه (من دليل تفصيلي) للحكم فالعلم كالجنس وخرج بالحكم العلم بالذات والصفة والفعل كتصور الانسان والبياض والقيام وبالشرعى العلم بالحكم العقلى الحسى واللغوى والوضعى كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة وأن النور الضياء وأن الفاعل

وفاق انتهى برلسى على المحلى (قوله بكيفية عمل الخ) مراد الشارح بكيفية العمل ، إما الوجوب والحرمة ونحوهما وهو الظاهر . وبيان ذلك فى قولنا النية واجبة أن العمل هو النية أى التصديق بكيفيته هو الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية ولا شك أن ثبوت الوجوب للنية متعلق بالوجوب الذى هو كيفية العمل ، وإما الهيئمة المخصوصة للفعل المعتبرة شرعا وعلى الوجهين فالحكم فى الاعتقادات قد يتعلق بالكيفية أى كيفية العمل أى الاعتقاد مثلا قولنا يجب اعتقاد أن الله يرى فى الآخرة فيه حكم وهو ثبوت الوجوب الاعتقاد المذكور ولا شك أن الوجوب كيفية لذلك الاعتقاد فهذا الحكم متعلق بكيفية ذلك الاعتقاد لأن الثبوت المضاف للوجوب متعلق به هذا على لوجه الأول وعلى الوجه الثانى فلا شك أنه اعتبر كون ذلك الاعتقاد على وجه مخصوص فثبوت الوجوب الاعتقاد على الوجه المخصوص حكم متعلق بكيفية اعتقاد ، إذا تقرر ذلك فليتنظر فى كلام الشارح من أن الحكم المتعلق بكيفية اعتقاد ليس من الفقه وقول الكمال إن الحكم فى الاعتقادات يتعلق بحصول العلم فيه نظر بأنه قد بان أنه قد يتعلق بكيفية العلم فإن أراد بتعلقه بحصول العلم أن المقصود من وجوب الاعتقاد حصوله ففيه أن المقصود من وجوب النية حصولها فليتنامل انتهى من خط العلامة الجوهري الكبير (قوله وبالشرعى الخ) اعلم أن جعلهما قيدين مستقلين حتى يحتز بكل واحد منهما عن شئ هو طريقة الامام فى الحصول وتابعيه والتحقيق أنهما لفظ مفرد علم على ماسياتى تعريفه من الخطاب المنقسم إلى الإيجاب والتحريم وغيرها وقد صرح إمام الحرمين فى البرهان بأن المراد بهما فى حد الفقه ذلك فليتنظرن له فانه من النفائس كما فى شرح الزركشى على الأصل وقول العلامة المحلى

وقيل معرفتها ، والفقه علم بحكم شرعى عملى مكتسب من دليل تفصيلي

مرفوع وبالعلمى العلم بالحكم الشرعى العلمى أى الاعتقادى كالعلم فى أصول الفقه بأن لاجماع حجة والعلم فى أصول الدين بأن الله واحد وبالمكتسب علم الله وجبريل بما ذكره كذا علم النبي به الحاصل بوحى وعلمنا به بالضرورة بأن علم من الدين بالضرورة كإيجاب الصلاة والزكاة والحج وتحريم الزنا والسرقة وبالدليل التفصيلى العلم بذلك لأنه فانه من المجتهد بواسطة دليل إجمالى وهو أن هذا الحكم أفتاه به المفتى وكل ما أفتاه به المفتى فيه وحكم الله فى حقه فلهه مثلا بوجوب النية فى الوضوء كذلك ليس من الفقه وعبروا عن الفقه هنا بالعلم وإن كان لظنية أدلته ظنا كما عبروا به فى كتاب الاجتهاد لأنه ظن المجتهد الذى هو لقوته قريب من العلم ونكرت العلم والحكم وأفردتهما تبعا للعلامة البرماوى لأن التحديد إنما هو للماهية من غير اعتبار كمية أفرادها ولأن فى تعبيرى بحكم لا بالأحكام الذى عبر به الأصل كغيره سلامة من ورود أن العلم بجميع الأحكام ينافى قول كل من أكابر الفقهاء فى مسائل سألوا عنها لأدري وإن أجيب عنه بأنهم متهيئون للعلم بأحكامها بمعاودة النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفا يقال فلان يعلم النحو ولا يراد أن جميع مسائله حاضرة عنده مفصلة بل إنه متهيئ لذلك (والحكم خطاب الله تعالى أى كلامه النفسى الأزلى المسمى فى الأزل خطابا على الأصح كاسيأتى (المتعلق) إما (بفعل المكلف) أى البالغ العاقل الذى لم يمتنع تكليفه تعلقا معنويا قبل وجوده أو بعد وجوده قبل البعثة وتنجزيا بعد وجوده بعد البعثة إذ لا حكم قبلها كاسيأتى ذلك (اقتضاء) أى طلبا للفعل وجوبا أو ندبا أو حرمة أو كراهة أو خلاف الأولى (أو تخيرا) بين الفعل وتركه أى إباحة فيشمل ذلك الفعل القلبي الاعتقادى وغيره وأقولى وغيره والكف والمكف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم فى خصائصه والأكثر من الواحد (هـ) إما (بأعم) من فعل المكلف (وضعا وهو) الخطاب (الوارد) بكون الشئ (سببا وشرطا ومانعا ومحييا وفاسدا) وسيأتى بيانها فيشمل ذلك فعل المكلف كالزنا سببا لوجوب الحد وغير فعله كالزوال سببا لوجوب الظهر وإتلاف غير المكلف كالسكران سببا لوجوب الضمان وخطاب كالجنس وخرج باضافته إلى الله خطاب غيره وإنما وجبت طاعة الرسول والسيد مثلا بإيجاب الله تعالى إياها وبفعل ن جعلهما قيدا واحدا خلاف الظاهر هو بالنسبة إلى تدقيقات المتأخرين من أن مسائل العلوم إما القضايا أو النسبة التى بين الطرفين كما وقع فيه خلاف بين السعد والسيد وأما بالنسبة لما عاين مشايخ الأصول من أن أسماء العلوم موضوعة بأزاء المحمولات المحكوم بها فجعلهما قيدا واحدا هو الظاهر كما أشار إليه سبط الطبرلاوى فيما كتبه على السكمال انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وكذا علم النبي الخ) أما الحاصل عن اجتهاد فانحط كلام السكمال تبعا للبرماوى على أنه يسمى فقها وكتب عليه سم مانصه اعلم أنه آل تقرير الشارح إلى أن المراد بالعلم بالأحكام المذكور هو التهيؤ لذلك العلم ولا خفاء فى أنه لا أحد من الخلق له من ذلك التهيؤ ما للسيد الخلق صلى الله عليه وسلم فلا يمكن إخراجهم من التعريف وإن منعناه الاجتهاد وأما جبريل عليه السلام فلا مانع من التزام خروجه بناء على أن علوم الملائكة ضرورية وأنهم ليس فيهم قوة الاكتساب فليتأمل انتهى وكتب عليه العلامة الجوهري مانصه ويحجب بأن الذى أفاده ماسيأتى أن الاستغراق فى المكتسب بمعنى التهيؤ لأن العلم مطلقا هو التهيؤ وحينئذ فاعلم الحاصل له صلى الله عليه وسلم ضرورى من حيث إنه بلغه عن الوحى وإن كان هو صلى الله عليه وسلم ممن له ذلك التهيؤ والمسلكة الكاملة والاستعداد والحاصل أن المراد التهيؤ والحاصل من الاكتساب فمن كان علمه ضرورى باليس عنده تهيؤ أصلا من خطه (قوله وبالدليل التفصيلى الخ) الصواب أن القيد للبيان كما ذكره السكمال وفى ظنى أن السيد فى حواشى العضاذ كر ذلك ومعلوم أن البيان من جملة الأغراض بالقيود كما تقرر فى محله اه من خط العلامة الجوهري الكبير

والحكم خطاب الله
المتعلق بفعل المكلف
اقتضاء أو تخيرا أو
بأعم وضار هو الوارد
سببا وشرطا ومانعا
ومحييا وفاسدا

المكلف خطاب الله تعالى المتعلق بذاته وصفاته وذوات المكلفين والجمادات كمدلول الله لا إله إلا هو خالق كل شيء ولقد خلقناكم ويوم نسير الجبال وبالاعتضاء والتخيير والوضع مدلول وماتعملون من قوله : والله خالقكم وماتعملون فانه متعلق بفعل المكلف لا باعتضاء ولا تخيير ولا وضع بل من حيث الاخبار بأنه مخلوق لله ولا يتعلق الخطاب التكليفي بفعل غير المكلف ووليّه مخاطب بأداء ماوجب في ماله منه كما يخاطب صاحب الهيمة بضمان ما أتلفته حيث فرط في حفظها لتنزل فعلها حينئذ منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته المثاب عليها ليس لأنه مأمور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا يتركها وبما تقرر علم أن خطاب الوضع حكم شرعي متعارف وهو ما اختاره ابن الحاجب خلافا لما جرى عليه الأصل وذلك لأنه لا يعلم إلا بوضع الشرع كالخطاب التكليفي بل قيل إنه لا حاجة لذكره لأنه داخل في الاقتضاء والتخيير إذ لا معنى لكون الزوال مثلا سببا لوجوب الظهور إلا بإيجابها عنده ولا لكون الطهارة شرطا للأقدام على البيع إلا بإباحة الأقدام عندها وتحريمه عند فقدها وقيل إنه ليس بحكم حقيقة لأنه ليس بإنشاء بل خبر عن ترتب آثار هذه الأمور عليها قال البرماوى وليس لهذا الخلاف كبير فائدة بل هو خلاف نظري وإذا ثبت أن الحكم خطاب الله (فلا يدرك حكم إلا من الله) فلا يدرك العقل شيئا مما يأتي عن المعتزلة المعبر عن بعضها بالحسن والقبح بالمعنى الآتى على الأثر (وعندنا) أيها الأشاعرة (أن الحسن والقبح) لشيء (بمعنى ترتب المدح والندم حالا) والثواب والعقاب مالا (كحسن الطاعة وقبح المعصية) شرعيان) أى لا يحكم بهما إلا الشرع المبعوث به الرسل أى لا يدرك إلا به ولا يؤخذ إلا منه أما عند المعتزلة فعقليان أى يحكم بهما العقل بمعنى أنه طريق إلى العلم بهما يمكن إدراكه به من غير ورود سمع لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله أى يدرك العقل ذلك إما بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار أو بالنظر كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقيل العكس والشرع يؤكد ذلك أو باعانة الشرع فيما خفى على العقل كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وترك كالأصل المدح والثواب للعلم بهما من ذكر مقابلهما الأنسب بأصول المعتزلة إذ العقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبلهما وإن لم يتخلف أيضا وخرج بمعنى ترتب ما ذكر الحسن والقبح بمعنى ملازمة الطبع ومنافرة كحسن الحلو وقبح المر وبمعنى صفة الكمال والنقص كحسن العلم وقبح الجهل فعقليان أى يحكم بهما العقل اتفاقا (و) عندنا (أن شكر المنعم) وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق له (واجب بالشرع) لا بالعقل فمن لم يبلغه دعوة نبي لا يأثم بتركه خلافا للمعتزلة (و) عندنا (أنه لا حكم) متعلق بفعل تعلقا تنجيزيا (قبله) أى الشرع أى بعثة أحد من الرسل لاتقاء لازمه حينئذ من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا أى ولا مشيئين فاغتنى عن ذكر الثواب بذكر مقابله الأظهر في تحقق معنى التكليف والقول بأن الرسول في الآية العقل وتخصيص العذاب فيها بالديوى خلاف

(قوله بمعنى الخ) قال العلامة الزركشى في بحره في المسئلة ثلاث مذاهب . أحدها أن حسن الأشياء وقبحها والثواب والعقاب عليها شرعيان وهو قول الأشعرية . والثاني عقليان وهو قول المعتزلة . والثالث أن حسنهما وقبحها ثابت بالعقل والثواب والعقاب متوقف على الشرع فنسميه قبل الشرع حسنا وقبحا ولا يترتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد ورود الشرع وهو الذى ذكره أسعد بن على الزنجاني من أصحابنا وأبو الخطاب من الحنابلة وذكره الحنفية وحكوه عن أبى حنيفة نسا وهو المنصور لقوته من حيث النظر وآيات القرآن المجيد وسلامته من التناقض وإليه إشارات محقق متأخرى الأصوليين والكلاميين فليتفطن له اه بالحرف .

فلا يدرك حكم إلا من الله وعندنا أن الحسن والقبح بمعنى ترتب الندم حالا والعقاب مالا شرعيان وأن شكر المنعم واجب بالشرع وأنه لا حكم قبله

الظاهر (بل) اتقالية لإبطالية (الأمر) أى الشأن فى وجوب الحكم (موقوف إلى وروده) أى الشرع فلا عناية بين من عبر من فى الأفعال قبل البعثة بالوقف ومن نفي من الحكم فيها أما عند العتلة فالحكم متعلق به تعلقاً تنجزياً قبل البعثة فانهم جعلوا العقل حاكماً فى الأفعال قبل البعثة فماتى به فى شىء منها ضرورى كالنفس فى الهواء أو اختياري لخصوصه بأن أدرك فيه مصلحة أو مفسدة أو انتفاءها فأمر قضائه فيه ظاهر وهو أن الضرورى مقطوع باباحته والاختياري لخصوصه ينقسم إلى الأقسام الخمسة الحرام وغيره لأنه إن اشتمل على مفسدة فعلة فحرام كالظلم أو تركه فواجب كالعدل وإلا فإن اشتمل على مصلحة فعلة فمندوب كالأحسان أو تركه فمكروه وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فمباح فإن لم يتض العقل فى شىء منها لخصوصه بأن لم يدرك فيه شيئاً مما مر كأكل الفاكهة فاختلاف فى قضائه فيه لعموم دليله على ثلاثة أقوال . أحدها أنه محذور لأن الفعل تصرف فى ملك الله تعالى بغير إذنه إذ العالم كله ملك له تعالى . وثانيها أنه مباح لأن الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به فلو لم يبح له كان خلقه لها عبثاً أى خالياً عن الحكمة . وثالثها الوقف عنهما أى لا يدري أنه محذور أو مباح مع أنه لا يخلو عن واحد منهما إما ممنوع منه فمحذور أو لا فمباح وذلك لتعارض دليلهما وقد علم بطلان الثلاثة مما مر من قوله تعالى - وما كنا معذنين حق نبعث رسولا - [تمة] لو وقع بعد البعثة صورة لاحكم فيها فثلاثة أقوال الحظر لآية يستلونها ماذا أحل لهم فانها تدل على سبق التحريم والإباحة لقوله تعالى - خلق لكم ما فى الأرض جميعاً - والوقف لتعارض الدليلين (والأصح امتناع تكليف الغافل) وهو من لا يدري كالنائم والساهى لأن مقتضى التكليف بشىء الاتيان به امتثالاً وذلك يتوقف على العلم بالمكلف به والغافل لا يعلم ذلك ومنه السكران وإن أجرى عليه حكم المكلف تغليظاً عليه كما أوضحته فى حاشية شرح الأصل وغيرها (و) امتناع تكليف (المالغى) وهو من يدري ولا مندوحة له عما ألجى إليه كالمساقط من شاهق على شخص يقتله لا مندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له فيمتنع تكليفه بالمالغى إليه وبنقيضه لعدم قدرته على ذلك لأن الأول واجب الوقوع والثانى ممتنع ولا قدرة له على واحد منهما وقيل يجوز تكليف الغافل والمالغى بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ورد أن الفائدة فى التكليف بذلك من الاختبار هل يأخذ فى المقدمات منتفية فى تكليف من ذكر وظاهر أن من ذكر يمتنع أن يتعلق به خطاب غير وصى بغير الواجب والحرام أيضاً وإن أوهم التعبير بالتكليف قصوره عليهما (لالمكره) وهو من لا مندوحة له عما أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به فلا يمتنع تكليفه بالمكره عليه وإن خالف داعى الإكراه داعى الشرع ولا بنقيضه وإن وافقه على الأصح فيهما لا مكان الفعل لكن لم يقع الأول مع مخالفة الخبر رفع عن أمق الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا الثانى مع الموافقة قياساً على الأول وإنما وقع مع غير ذلك لقدرته على امتثال ذلك بأن يأتى بالمكره عليه لداعى الشرع كمن أكره على أداء الزكاة فنواها عند أخذها منه أو بنقيضه صابراً على ما أكره به وإن لم يكف الصبر عليه كمن أكره على شرب خمر فامتنع منه صابراً على العقوبة وقيل يمتنع تكليفه بذلك لعدم قدرته على امتثاله إذا فعل الإكراه لا يحصل الامتثال به ولا يمكن الاتيان معه بنقيضه (قوله امتناع تكليف الغافل) أى استحالته عقلاً كما فى الكمال وحاشية الشارح على المحلى أى بناء على أن التكليف بالشىء مقارن للاتيان به على جهة الامتثال للأمر ولا يخفى أن كونه غافلاً أو مالغاً حينئذ منافى لذلك عقلاً فليتدبر انتهى شيخنا الجوهري (قوله لقدرته على امتثال ذلك) علة لقوله لا مكان الفعل واسم الإشارة راجع إلى التكليف بالمكره أو بنقيضه وقوله بأن الخ تصوير لامتنال التكليف بهما على اللف المرتب مع قطع النظر عن الوقوع وعدمه فايتمل اه (قوله لعدم قدرته)

بل الأمر موقوف إلى
وروده والأصح امتناع
تكليف الغافل والمالغى
لالمكره

والقول الأول الأشاعرة والثاني المعتزلة وصححه الأصل ورجع عنه إلى الأول آخره وأدرج فيما صححه امتناع تكليف السكره على القتل فاحتاج إلى الجواب عن إثم القاتل المجمع عليه بأنه ليس لاكره بل لا يثاره نفسه بالبقاء على قتيله وعلى ما رجحناه لا يحتاج إلى الجواب ثم ما ذكر في تكليف السكره هو كلام الأصوليين أما الفقهاء فاضطربت أجوبتهم فيه بحسب قوة الدليل فمرة قطعوا بما يوافق عدم تكليفه كعدم صحة عقوده وحلها وكالتلفظ بكلمة السكر وقلبه مطمئن بالإيمان ومرة قطعوا بما يوافق تكليفه كما كراه الحربى والمرند على الاسلام ونحوه مما هو لا كراه بحق ومرة رجحوا ما يوافق الأول كما كراه الصائم على الفطرو ! كراه من حاف على شئ فانه لا يفطر ولا يحنث بفعل ذلك على الراجح ومرة رجحوا ما يوافق الثاني كما كراه على القتل فانه يائمه بالقتل إجماعا ويلزمه الضمان قودا أو مالا على الراجح لا يقال التعبير بالتكليف قاصر على الوجوب والحرمه بناء على أن التكليف إلزام مافيه كفاة لأننا نمنع ذلك فان ما عداها لازم للتكليف إذ لا وجود له لم يوجد ما عداها ألا ترى إلى انتفائه قبل البعثة كانتفاء التكليف (ويتعلق الخطاب) من أمر أو غيره فهو أعم من قوله ويتعلق الأمر (عندنا) أيها الأشاعرة أى حال مباشرة فعل الاكره كما يدل عليه قوله فان الفعل لا كراه الخ والتكليف عند عدم القدرة محال عند المصنف لأن التكليف لا يكون إلا عند مباشرة فعل الامتنال وعند المعتزلة لأنه لا فائدة فيه حينئذ فيكون عبثا وهو محال وعند الأشاعرة لكون المكلف به غير مقدور للمكلف حينئذ بناء على امتناع التكليف بما لا يطاق اه (قوله والثاني للمعتزلة الخ) قال العلامة المحلى فى شرحه ومن توجيههما يعلم أنه لا خلاف بين الفريقين وأن التحقيق مع الأول فليتنامل الخ . اعلم أولا أن فى تعلق التكليف بفعل المكلف ثلاثة مذاهب أحدها أنه قبل مباشرة الفعل وينقطع عندها وثانيها أنه قبلها ويستمر عندها وثالثها أنه عندها فقط والأول للجمهور للمعتزلة والثاني للجمهور الأشاعرة والثالث لقوم منهم الامام الرازى قال المصنف فيما سياتى وهو التحقيق ، إذ اعلمت ذلك مع ما تقدم من أن فى تكليف السكره قولين أحدهما استحالة حال المباشرة لفعل الاكره وثانيها مجاوزه قبل المباشرة فاعلم ثانيا أن أصحاب المذهب الأول كما يقولون بالقول الأول وهو الاستحالة حال المباشرة يقولون بالثاني وهو الجواز قبلها لعدم منافاته لمذهبهم المقرر وكذلك أصحاب المذهب الثانى وهم الأشاعرة كما يقولون بجواز تكليف السكره قبل المباشرة يقولون باستحالة عندها لعدم القدرة حينئذ كما تقدم من أنه لا قدرة له حينئذ على الامتنال فلا خلاف بين الفريقين أعنى المعتزلة والأشاعرة فى هذين القوانين بوجه ما وأما أصحاب المذهب الثالث وهم القوم الذين منهم الرازى وتبعهم المصنف فلا يتأتى لهم موافقة الأشاعرة فى القول بجواز التكليف قبل المباشرة لمناقضته لمذهبهم من أن التكليف لا يكون إلا حال المباشرة بل يقولون بالاستحالة حال مباشرة السكره كما تقول المعتزلة لكن لا يوافقونهم على موافقة مذهب الأشاعرة فى الجواز قبل فلذلك كان أصحاب التحقيق مع القول بالاستحالة فقط نظرا لدانته وبهذا تعلم السر فى قول الشارح مع الأول دون أن يقول هو الأول لأن المراد بالتحقيق ماسياتى وهو متوافق مع الفريق الأول على الاستحالة لأنه عينه بل لا يوافق على القول بالجواز قبل المباشرة فلا كراه عنده مناف للتكليف مطلقا أما حال المباشرة فلعدم القدرة وأما قبلها فلا لأن مذهبه أن لا تكليف حينئذ والخاف بينه وبين الأشاعرة بل والمعتزلة فى القول بالجواز قبل المباشرة معنوى ولذلك صرح رجوعه إلى مذهب الأشاعرة فى كتابه الاشياء والنظائر حيث قل والقول الفصل أن الاكره ينافى التكليف انتهى أى نظرا لما قبل المباشرة بخلاف مذهبه الأول فانه ينافيه مطلقا . فالخاصل أن رجوع المصنف نظر المناقاة مذهبه لجواز التكليف وعدم خاف المعتزلة والأشاعرة بالنظر لموافقة مذهبيهما للقوانين هنا وكون التحقيق

ويتعلق الخطاب عندنا

(بالمعذور متعلقا معنويا) بمعنى أنه إذا وجد بصفة التكليف يكون مخاطبا بذلك الخطاب النفسى الأزلى لا متعلقا تنجيزيا بأن يكون حال عدمه مخاطبا أما المعتزلة فنفيوا التعلق المعنوى أيضا لفهم الكلام النفسى (فإن اقتضى) أى طلب الخطاب الذى هو كلام الله النفسى (فعلا غير كفى) من المكاف (اقتضاء جازما) بأن لم يجز تركه (فإيجاب) أى فهذا الخطاب يسمى إيجابا (أو) اقتضاء (غير جازم) بأن جوز تركه (فندب أو) اقتضى (كفا) اقتضاء (جازما) بأن لم يجز فعله (فمحرىم أو) اقتضاء (غير جازم) بنهى (مقصود) انتهى كالنهي في خبر الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين (فسكراهة) أى فالخطاب المدلول عليه بالمقصود يسمى كراهة ولا يخرج عن المقصود دليل المكروه إجماعا أو قياسا لأنه في الحقيقة مستند الإجماع أو دليل المقيس عليه وذلك من المقصود وقد يعبرون عن الإيجاب والتحرى بالوجوب والحرمه لأنهما أثرهما وقد يعبرون عن الحسم بمتعلقاتها من الأفعال كالعكس تجوزا فيقولون في الأول الحكم إما واجب أو مندوب الخ وفي الثانى الفعل إما إيجاب أو ندب الخ (أو بغير مقصود) وهو النهى عن ترك الندوبات الاستفاد من أوامرها إذ الأمر بشئ يفيد النهى عن تركه (خلاف الأولى) أى فالخطاب المدلول عليه بغير المقصود يسمى خلاف الأولى كإسماء متعلقه فعلا غير كفى كان كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم كإسمائى أو كفا كترك صلاة الضحى والفرق بين قسمي المقصود وغيره أن الطلب في المقصود أشد منه في غيره والقسم الثانى وهو واسطة بين الكراهة والاباحة زاده جماعة من متأخري الفقهاء منهم إمام الحرمين على الأصوليين وأما المتقدمون فيطلقون المكروه على القسمين وقد يقولون في الأول مكروه كراهة شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة وحلى ماعليه الأصوليون يقال أو غير جازم فسكراهة (أواخر) الخطاب بين الفعل المذكور والكف عنه (فاباحة) وتعبيرى بخير سالم مما يرد على تعبيره بالتخير من أنه يقتضى أن في الاباحة اقتضاء وليس كذلك وإن كان عن الإرادة الآتى مع الأول الذى هو الاستحالة نظرا لثباتها لا لما يجوز القائل بها من التكليف قبل الفعل إذ لا دخل له في القول الأول وإن كان متعلقا بقائه نظرا لمذهبه من أن التكليف قبل الفعل فلا تنافي بين كون مذهب التحقيق مع القول الأول متفقين في الاستحالة حال المباشرة وعدم الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في القولين معا نظرا لعدم تنافي كل من مذهبيهما لكل من القولين كما يظهر بالتأمل الصادق في كلام الشارح انتهى من خط العلامة محمد الجوهري (قوله بمعنى أنه الخ) متعلق بمحذوف والتقدير فيكون مأثورا بالقوة بمعنى أنه الخ وليس تفسيره للتعلق المعنوى كما هو ظاهر انتهى كاتبه (قوله أيضا) أى كانوا التعلق التنجيزى للخطاب وتقديم أيضا هو الذى في عبارة الحلى وكتب عليها الشارح وفي النسخ الصحيحة من هذا الكتاب فليتنذر انتهى كاتبه (قوله فعلا كان الخ) لا يقال فيه تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره لأن مقتضى النهى وهو ترك الشئ متعلقه وقد قسمه إلى فعل وترك لأننا نقول لا نسلم أن مقتضاه متعلقه بل هو ترك الشئ ومتعلقه الشئ وهو إما فعل أو ترك فمتعلقه في الثانى ترك ومقتضاه ترك هذا الترك ففي مثاله ترك صلاة الضحى متعلقه وترك هذا الترك مقتضاه وإن لم يحصل إلا بصلاة الضحى انتهى حاشية الشارح على الحلى وكتب سم قوله كما يسمى متعلقه هو صادق بالمتعلق بواسطة غاية الأمر أنه محتاج لقرينة على إرادته لتبادر المتعلق بلا واسطة أو إهماله والقرينة موجودة وهي قول الشارح فعلا كان كفطر مسافر الخ فتمثيله بذلك الذى هو متعلق المتعلق دليل على أنه المراد بالمنعاق فلا يقال إن الخطاب المذكور متعلق بترك الشئ والمسمى بذلك الشئ لا الترك الذى هو متعلق الخطاب انتهى باختصار وبخط شيخنا العلامة الجوهري مانصه قوله متعلقه أى هو الكف المتأبل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق الكف فيصدق بالفعل المطلوب تركه فصح تقسيمه إلى الفعل والكف انتهى بحروفه (قوله وليس كذلك) أى ومن ثم حكم العلامة الحلى عليه بالسهو وأجابوا عنه بأن الاقتضاء يأتى بمعنى

بالمعذور متعلقا معنويا
فإن اقتضى فعلا غير
كف اقتضاء جازما
فإيجاب أو غير جازم
فندب أو كفا جازما
فمحرىم أو غير جازم
بنهى مقصود فسكراهة
أو بغير مقصود خلاف
الأولى أو خير فاباحة

جواب وزدت غير كف لأسلم من مقابلة الفعل بالكف الذى عبر عنه الأصل بالترك وهو لا يقابل به إذ الكف فعل والترك فعل هو كف كما سيأتى (و) بما ذكر (عرفت حدودها) أى حدود المذكورات من أقسام خطاب التكليف فحد الإيجاب مثلا الخطاب المقتضى لفعل غير كف اقتضاء جازما وأما حدود أقسام خطاب الوضع فتعرف من حده الشهور الذى قدمته وهو الخطاب الوارد بكون الشيء سببا الخ فحد السببي منه مثلا الخطاب الوارد بكون الشيء سببا لحكم شيء وأما حدود السبب وغيره من أقسام متعاق خطاب الوضع فسيأتى وكذا حد الحد بالجامع المانع الدافع للاعتراض بأن ما عرف رسوم لحدود لأن المميز فيها خارج عن المساهية (والأصح ترادف) لفظي (الفرض والواجب) أى مساهما واحد وهو كما علم من حد الإيجاب الفعل غير الكف المطلوب طلبا جازما ولا ينافى هذا ما ذكره أئمتنا من الفرق بينهما فى مسائل كما قالوا فيمن قال الطلاق واجب على تطلق أو فرض على لا تطلق إذ ذلك ليس للفرق بين حقيقةيهما بل لجرىان العرف بذلك أولا اصطلاح آخر كما بينته مع زيادة تحقيق فى الحاشية ونفت الحنفية ترادفهما فقالوا هذا الفعل إن ثبت بدليل قطعى كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن فى الصلاة الثابتة بقوله تعالى : فاقرءوا ما تيسر من القرآن أو بدليل ظنى كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة فى الصلاة الثابتة بخبر الصحيحين «لأصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فيأثم بتركها ولا تفسد به صلاته بخلاف ترك القراءة (كالمندوب) أى كما أن الأصح ترادف ألفاظ المندوب (والمستحب والتطوع والسنة) والحسن والنفل والمرغب فيه أى مساهما واحد وهو كما علم من حد النذب الفعل غير الكف المطلوب طلبا غير جازم وفى القاضى حسين وغيره ترادفها فقالوا هذا الفعل إن واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة وإلا كان فعلة مرة أو مرتين فهو المستحب أو لم يفعله وهو ما ينشئه الانسان باختياره من الأوراد فهو التطوع ولم يتعرضوا للبقية لعمومها للأقسام الثلاثة (والخالف) فى المسئلتين (لفظي) أى عائد إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله فى الثانية أن كلام الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة

الاعلام والتأدية والافادة فيكون فيه تضمين أو استعمال المشترك فى معنيه أو يقال إنه على حذف المضاف أى اعتقاد التخير من المكاف إذ المباح يجب اعتقاد بإباحته وأنه غلب الأقسام المتقدمة وأطلق عليه كونه مقتضيا له تغليباً أو لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع انتهى ما ذكره الشارح فى الحاشية مع زيادة فلتراجع (قوله أولا اصطلاح آخر) أى كما فى الحج فانهم فرقوا فيه بينهما بأن الواجب ما يجبر تركه بدم والركن بخلافه والفرض يشملهما فهو أعم من الواجب اه من حاشية الشارح على المحلى (قوله تحقيق فى الحاشية) أى حيث قال فيها والتحقيق أن للواجب اصطلاحاً اطلاقين ما يقابل الركن وما يأنم تاركه ويعبر عنه بما يمدح فاعله ويذم تاركه وللغرض كذلك إطلاقات منها الركن ومنها ما لا بد منه ومنها ما يأنم تاركه وهو بهذا المعنى مرادف للواجب بمعناه الثانى انتهى شارح على المحلى (قوله كما يسمى الخ) ظاهره أنه متعلق بقوله يسمى التى بعدها واستشكل بأن هل لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وأجيب بأن محل منع عمل ما بعد ذى الصدارة فيما قبله إذا كان واقفاً فى مركزه أما إذا كان معموله مقدما من تأخير كما هنا فلا كما قرره المنوفى ، سلمنا لكن محله فى غير هل يضعفها فى باب الاستفهام وقد نظم العلامة الدنوشرى فى هذا بيتا مترجلا فقال :

وهل فى الاستفهام قبل قد وجد معمول ما بعد لضعف فاعتقد

سلمنا تقيم المنع لهل لكن محله فى غير التقريرية لاثنا فى معنى الطرح فكأنها ليست موجودة وقد نظم شيخنا العلامة محمد الجوهرى هذه الأجوبة فى ثلاثة أبيات ، فقال :

ما بعد هل يعمل فيما قبلها مهما يرى التقرير فى استفهامها

وعرفت حدودها
والأصح ترادف الفرض
والواجب كالمندوب
والمستحب والتطوع
والسنة والخلف لفظي

كما ذكر هل يسمى بغيره منها فقال القاضي وغيره لا إذ السنة الطريقة والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة والأكثر يعم ويصدق على كل من الأقسام أنه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع وزائد على الواجب وفي الأولى أن ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا هل يسمى فرضا فعند الحنفية لا أخذنا للفرض من فرض الشيء حزه أى قطع بعضه وللواجب من وجب الشيء وجبة سقط وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم وعندنا نعم أخذنا من فرض الشيء قدره ووجب الشيء وجوبا ثبت وكل من المقدر والثابت أهم من أن يثبت بتطعي أو ظني ومأخذنا أكثر استعمالا مع أنهم نقضوا أصلهم في أشياء منها جعلهم مسح ربع الرأس والقعدة في آخر الصلاة والوضوء من الفصل فرضا مع أنهم لم تثبت بدليل قطعي وما مر من أن ترك الفتحة من الصلاة لا يفسدها عندهم أى دوننا لا يضر في أن الخاف لفظي لأنه حكم فقهي لا دخل له في التسمية (و) للأصح (أنه) أى المندوب (لا يجب) بالشروع فيه (إتمامه) لأن المندوب يجوز تركه وترك إتمامه المبطل لما فعل منه ترك له وقالت الحنفية يجب إتمامه لقوله تعالى : ولا تبطلوا أعمالكم حتى يجب بترك الصلاة والصوم منه إعادتهما وعورض في الصوم بخبر «الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر» رواه الترمذي وغيره وصحح الحاكم إسناده ويقاس بالصوم الصلاة فلا تشملهما الآية جمعا بين الأدلة (ووجب) إتمامه (في النسك) من حج أو عمرة (لأنه كفره نية) فإنها في كل منهما قصد الدخول في النسك أى التباس به (وغيرها) ككفارة فإنها تجب في كل منهما بالوطء المفسد له وكانت فاء الخروج بالفساد فإن كلا منهما لا يحصل الخروج منه بفساده بل يجب المضي في فاسده وغير النسك ليس نفله كفره فيما ذكر فالنية

وأنه لا يجب إتمامه
ووجب في النسك
لأنه كفره نية
وغيرها

وأطلق الدنوشرى لضعفها وللنوفى أحكم بهذا لصنفها
في كل ما يكون بالتأخير أحق فأخصص ضابط التصدير

قال وإنما قلنا ظاهره لأنه يحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف يدل عليه ما بعدهل وأما قولهم إن ما لا يعمل لا يفسر عاملا غاص بباب الاشتغال وأما الحذف لدليل جازم مطلقا فليتبذر اه من أملاء شيخنا المذكور (قوله ومأخذنا أكثر استعمالا) أى إن استعمال فرض بمعنى قدراً أكثر منه بمعنى حزو استعمال وجب بمعنى ثبت أكثر منه بمعنى سقط فاصطلاحنا أولى اه شيخ الاسلام على الحلى (قوله وقالت الحنفية الخ) إنما لم يقل وقال أبو حنيفة على نسق أصله في قوله خلافا لأبي حنيفة للنازعة في النقل عنه حتى قال بعضهم إنه يرى جواز الخروج من صوم التطوع وجمع بعضهم بقوله إن خرج بقصد القضاء جاز وإلا فلا انظر الزركشى (قوله وعورض الخ) أى عارض قولهم الشافعى والمعارض أن يورد الخصم في مقابلة دليل المستدل دليلا دالا على تقيض مطلوبه ومطلوبه هنا موجبة كلية تقديرها كل نفل يجب بالشروع ونقيضها سالبة جزئية هى بعض النفل لا يجب بالشروع لحديث الصائم المتطوع الخ . ويجب من جهة الحنفية بأن هذا خبر آحاد فلا يعارض القطعي وإن كانت دلالاته ظنية فيمنع وعلى التسليم فما المانع من أن يقاس على الصوم الصلاة وتجعل الآية من قبيل العام المراد به الخصوص بقرينة الحديث فلا تتناولهما الأعمال فى الآية جمعا بين الأدلة وعلى هذا فتقول الشارح ويقاس الخ ترقى فى المناقشة لأم تمام المعارضة لأنه يكفى فيها جزئية ما لو لم يرد أنه لا يصح حينئذ قوله ولا تتناولهما الأعمال الخ إلا بتأويل أى لا تتناول حكمها وأنه يوم أن عموم الأعمال إنما يخص بالصوم والصلاة فقط وأنه لا حاجة إلى ذكر الصلاة ولا ذكر عدم تناول ولا إلى التعليل بقوله جمعا الخ لأنه يكفى ذكر الصوم وأن مبنى المعارضة على تناول لا على عدمه وأن المعارض لا يعمل وإن أجيب عن ذلك بأنه باق ما صرح به القوم من غير تصرف فان ذلك وإن أغنى عنه لا يغنى عنهم إلا بمحمل فليتبذر اه شيخنا الجوهرى (قوله ووجب إتمامه في النسك)

في نفل الصلاة والصوم غيرهما في فرضهما والكفارة في فرض الصوم دون نفيه ودون الصلاة مطلقا وبفسادهما يحصل الخروج منهما مطلقا ففارق النسك المندوب غيره من باقي المندوب في وجوب إتمامه وتعبيره بالنسك أعم من تعبيره بالحج ثم أخذت في بيان متعلق خطاب الوضع من سبب وغيره فقات (والسبب) الشرعي هنا (وصف) وجودي أو عدي (ظاهر منضبط معرف للحكم) الشرعي لاثمؤثر فيه بذاته أو باذن الله أو باعث عليه كما قال بكل قائل كاسياني بيانه في معنى العلة وهذا التعريف تبين لمفهوم السبب وبه عرف المصنف في شرح المختصر كالأمدى وعرفه في الأصل بما يبين خاصته ولذلك عدلت عنه إلى الأول والمعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة كالزنا لوجوب الجلد والزوال لوجوب الظاهر والاسكار لحرمية الخمر ومن قال لا يسمى الوقت السببي كالزوال علة نظر إلى اشتراط المناسبة في العلة وسيأتي أنها لا يشترط فيها بناء على أنها المعترف وهو الحق وخرج بمعرف الحكم المانع وسيأتي (والشرط ما يلزم من عدمه العدم) للشرط (ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) له خرج القيد الأول المانع إذ لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب إذ يلزم من وجوده الوجود و زاد الأصل ككثير في تعريفه لذاته ليدخل الشرط المقارن للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب والمقارن للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع لالتدات الشرط وحذفه لعدم الاحتياج إليه فيما ذكر إذ مقتضى لزوم الوجود والعدم إنما هو السبب والمانع لا الشرط ثم هو علقى كالحياة للعالم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادى كنصب السلم لصعود السطح ونفوى كافي أكرم فلانا إن جاء أي الجاني وسيأتي في مبحث التخصيص وتعريف هنا للشرط بما ذكر وان شمل النفي أنسب من تأخير الأصل إلى مبحث النقص (والمانع) المراد عند الإطلاق كلها وهو مانع الحكم (وصف وجودي) لاعدي (ظاهر) لاخفي (منضبط) لامضطرب (معرف نقيض الحكم) أي حكم السبب (كالقتل في) باب (الارث) فانه مانع من وجود الارث السبب عن اقراءة أو غيرها لحكمة وهي عدم استعجال الوارث موت مورثه بقوله أما مانع السبب والعلة ولا يذكروا إلامقيدا بأحدهما فسيأتي في مبحث العلة (والصحة) الشاملة لصحة العبادة وصحة غيرها من عقد وغيره (موافقة) الفعل (ذو الوجهين) وقوعا (الشرع

هذا جواب سؤال مقدر تقديره أن من تلبس بحج نظوع فعلية إتمامه ولا يجوز قطعه عندنا وملخص الجواب أن الحج إنما خرج عن القاعدة خصوصية فيه وهو أن حكم نفيه كحكم فرضه في النية والكفارة وغيرهما . وأجاب عنه الشافعي في الأم باختصاص الحج بأحكام من الزوم المضى في فاسده بخلاف نحو الصلاة ومعناه أنه يجب في فاسده فكيف في صحيحه وهذا أحسن من جواب المصنف و ذكر الماوردي الفرقين في الحاروي وظاهر كلام المصنف أنه لم يخرج من القاعدة غير الحج لكن استثنى بعضهم الأضحية أيضا فانها سنة وإذا ذبحت لزمت بالشروع كما ذكره الباجي في نصوص الشافعي انتهى من شرح الزركشي ما خلا (قوله والصحة الخ) عرفها المصنف في جمع البحرين بأنها استنباع الغاية ثم قال وبازائها البطلان وهو الفساد وغاية العبادة موافقة الأمر عند المتكلمين وسقوط القضاء عند الفقهاء فصلا من ظن أنه متطهر صحيحة على الأول لا الثاني وقال العلامة ابن الساعاتي في نهاية الوصول فصل الأحكام الثابتة بخطاب الوضع أصناف الأول الحكم على الوصف بالسببية إلى أن قال الرابع الحكم بالصحة في العبادات عند المتكلمين . موافقة الأمر وعند الفقيه سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات ترتيب ثمرة العقد عليه الخامس الحكم بالبطلان والباطل مالم يشرع بأصله ولا وصفه والفاقد عند الشافعي مرادف له وعندنا مغاير للباطل والصحيح السادس الرخصة وهي ما شرع لعذر مع المحرم انتهى من خط شيخنا العلامة الجوهري (قوله الشاملة لصحة العبادة) قال الزركشي في البحر الصحة في العقود ثبوتها على

والسبب وصف ظاهر
منضبط معرف للحكم
والشرط ما يلزم من
عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود
ولا عدم والمانع وصف
وجودي ظاهر منضبط
معرف نقيض الحكم
كالقتل في الارث
والصحة موافقة
ذو الوجهين الشرع

في الأصح) والوجهان موافقة الشرع ومخالفته أى الفعل الذى يقع تارة موافقا للشرع وتارة مخالفا له عبادة كان كملا أو غيرها كبيع محته موافقة الشرع بخلاف ما يقع إلا موافقا له كمعرفة الله تعالى إذ لو وقعت مخالفة له أيضا لكان الواقع جهلا لا معرفة فلا يسمى الموافق له صحيحا فصحة العبادة أخذنا مما ذكر موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعا للشرع وإن لم يسقط قضاؤها وهذا منسوب للمتكاملين وقيل محتها سقوط قضاؤها وهذا منسوب للفقهاء فما وافق منها الشرع ولم يسقط القضاء كملا من ظن أنه متطهر ثم تبين له حدته يسمى صحيحا على الأول نظرا إلى ظن المكاف دون الثانى نظرا إلى ما في نفس الأمر قال ابن دقيق العبد وفي هذا البناء نظرا أنه إن أريد بموافقة الأمر الأمر الأصلي فلم يسقط أو الأمر بالعمل بالظن فقد بان فساد الظن فيازم أن لا يكون صحيحا بالتقديرين واستظهره البرماوى ويحجب بأن تبين فساد الظن وإن اقتضى عدم تسمية ذلك صحيحا بالنظر إلى نفس الأمر لا ينفع

موجب الشرع ليرتب آثارها كمالك الرتب على العقود أى يثبت به الحكم المقصود من التصرف كالحل في النكاح والمالك في البيع والهبة وأما الصحة في العبادات فاختلف فيها فقال الفقهاء هي وقوع الفعل كافيا في سقوط القضاء كملا إذا وقعت بجميع واجباتها مع انتفاء موانعها فكونه لا يجب قضاؤها هو محتها وقال المتكاملون هي موافقة أمر الشارع في ظن المكاف لانفس الأمر وبه قطع القاضى والامام في التلخيص فكل من أمر بعبادة توافق الأمر بفعلها كان قد أتى بها صحيحة وإن أخل بشرط من شروطها أو وجد مانع وهذا أعم من قول الفقهاء لأن كل صحة هي موافقة لأمر وليس كل موافقة الأمر صحة عندهم واصطلاح الفقهاء أنسب فإن الآية متى كانت صحيحة من كل الجوانب إلا من جانب واحد فهي مكسورة لفة ولا تكون صحيحة حيث يتطرق إليها الخلل من جهة من الجهات وهذه الصورة يتطرق إليها الخلل من جهة ذكر الحادث فلا تكون صحيحة بل المستجمع لشروطه في نفس الأمر هو الصحيح وبنوا على ذلك الخلاف صلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين حدته فانها صحيحة عند المتكاملين دون الفقهاء قال وما حكيناه عن الفقهاء من أن الصحة إسقاط القضاء تبعنا فيه الأصوليين لكن كلام الأصحاب مصرح بخلافه فانهم جعلوا الصحيح ينقسم إلى ما ينفي عن القضاء وما لا ينفي ولم يجعلوه ما ينفي فقط وزعم الغزالي في المستصفى وتبعه القرافى أن النزاع لفظي وهو أنه هل تسمى هذه صحيحة أم لا اه من البحر ما خصا (قوله قال ابن دقيق العبد) عبارته كافي البحر وفي هذا البناء نظرا لأن هذه الصلاة إنما وافقت الأمر بالعمل بمقتضى الظن الذى تبين فساده وليست توافق الأمر الأصلي الذى توجه التكليف به ابتداء فعلى هذا نستفسرون قول إن أردتم بالصحيح ما وافق أمرا ما فهذا الفعل صحيح بهذا الاعتبار لكنه لا يقتضى أن يكون صحيحا مطلقا لعدم موافقته الأمر الأصلي وإن أردتم ما وافق الأمر الأصلي فهذه غير موافقة فلا تكون صحيحة اه بحروفه (قوله الأمر الأصلي) هو على حذف مضاف وهونائب الفاعل في أريد والتقدير إن أريد بموافقة الأمر موافقة الأمر الأصلي الخ وحينئذ فالأولى قراءة الأمر بالجر ليكون قرينة على ذلك ويصح بالرفع على إقامة المضاف إليه مقام المضاف كما يرشد إليه المعنى إذ لا يراد بالموافقة الأمر كما هو ظاهر وقوله فلم يسقط يعنى وإذا لم يسقط فلا تكون العبادة الواقعة موافقة له أى مستجمعة لشروطه إذ لو كانت موافقة له لسقط عن المكاف أى انتهى تعلقه انتجيزى به وقوله أو الأمر بالعمل الخ فيه ما تقدم والتقدير أو أريد بموافقة الأمر في تعريف الصحة موافقة الأمر بالعمل بالظن أى ظن المكاف فانه مأمور بالعمل بمقتضى ظنه فتكون الصحة على هذا موافقة الأمر بالعمل المذكور مع أنها لا تصح تلك الإرادة فانه قد بان فساد ذلك الظن فلا تعتبر موافقة الأمر بالعمل به حتى تفسر الصحة بها وإذا لم يصح تفسيرها بها كالم يصح بالأول فيازم أن لا يكون ذلك

في الأصح

تسميته صحيحا بالنظر إلى الظن والسبكي وغيره هنا كلام ذكرته في الحاشية (وبصحة العبادة) خبر
 انقولى (إجزاؤها أى كفايتها في سقوط التعبد) أى الطلب وإن لم يستطع القضاء (فى الأصح) وقيل
 إجزاؤها سقوط قضائها كصحتها على القول المرجوح فالصحة منشأ الاجزاء على القول الراجح فيهما
 ومرادفة له على الرجوح فيهما (و) بصحة (غيرها) التى هى أخذها مما هو موافقة الشرع (ترتب
 أثره) أى أثر غيرها وهو ما شرع الغير له كحل الانتفاع في البيع والتمتع في النكاح فالصحة منشأ الترتب
 لأنفس الترتب كما زعمه الآمدى وغيره بمعنى أنه حينما وجدت فهو ناشئ عنها لا بمعنى أنها حينما وجدت
 نشأ عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه أثره وتعبيرى بغيرها أعم من
 تعبيرة بالعقد (ويختص الاجزاء بالمطلوب) من واجب ومنسوب لا يتجاوزها إلى غيرها من عقد
 وغيره (فى الأصح) وقيل يختص بالواجب لا يتجاوزها إلى غيره من المنسوب وغيره ومنشأ الخلاف
 العمل صحيحا بالتقديرين يعنى تقدير إرادة موافقة الأمر الأصلي لما تقدم وتقدير إرادة موافقة الأمر
 الثانى لتبيين فساد ذلك الظن فلا تفسر الصحة بموافقة الأمر بالعمل به كما سلف فلا يقال إن ما وافق ولم
 يستطع القضاء يسمى صحيحا بناء على تفسير الصحة الأول والترديدان المذكوران على تفسيرها بموافقة
 الأمر وهو مساو لتفسيرها بموافقة الشرع إذ المراد موافقة أمره كاهو ظاهر . وحاصل جواب الشارح
 اختيار الشق الثانى من الترديد ومنع قضاء تبين فساد ذلك الظن عدم تسمية فلك العمل بالنظر إليه
 صحيحا وإن اقتضى منع تسميته صحيحا بالنظر لنفس الأمر وقد يختلف الشق الأول ويمنع كون الأمر
 الأصلي لم يسقط عن المنكاف بالمعنى المتقدم وكذا المنع كون القضاء بأمر جديد كما صرح به المتكلمون
 والأصوليون ولا يخفى ما فى العبارة من القلاقة والغموض فليتأمل تدبر اه ما خلا وأملاه شيخنا
 العلامة محمد الجوهرى (قوله ذكرته فى الحاشية) أى حيث قال فيها قال السبكي تسمية الفقهاء لها باطلة
 ليس لأعتبارهم سقوط القضاء فى حد الصحة كما ظنه الأصوليون بل لأن شرط الصلاة عند الطهارة
 فى نفس الأمر والصلاة بدون شرطها باطلة وغير مأمور بها وذلك لأنهم قالوا من صحت صلاته وكانت
 مغنية عن القضاء جاز الاقتداء به وإلا فلا فاعلموا من الصحيحة ما لا يخفى عن القضاء وصحوا أيضا صلاة
 فاقط الطهورين مع أنها لا تنفى عن القضاء ثم قال فالصواب حد الصحة عند الفريقين بموافقة الأمر
 أى كما عبر به المتكلمون غير أنهم يقولون إن طان الطهارة غير مأمور بها والفقهاء يقولون إنه مأمور
 بها مرفوع عنه الاثم بتركها فذلك كانت صلاته صحيحة عند المتكلمين لا الفقهاء انتهى ثم قال فى
 الحاشية قال القرافى وغيره والخلاف فى المسئلة لفظى لاتفاقهم على أنه فى صلاته المذكورة موافق للأمر
 وأنه يشاب عابها وأنه يجب القضاء إن تبين حدثه وإلا فلا ورده الزركشى فقال بل هو معنوى والمتكلمون
 لا يوجبون القضاء ووصفهم إياها بالصحة صريح فى ذلك فإن الصحة هى الغاية من العبادة ولا ينكر
 هذا فلا شائى فى القديم مثله فيما لو صلى بنجس لم يعلمه نظرا لموافقة الأمر وكذا من صلى إلى جهة ثم
 تبين الخطأ فله فى القضاء قولان بل الخلاف بينهم مفرع على أصل وهو أن القضاء هل يجب بالأمر الأول
 أو بأمر جديد فعلى الأول بنى الفقهاء قولهم إنها سقطت القضاء وعلى الثانى بنى المتكلمون قولهم إنها
 موافقة الأمر فلا يوجبون القضاء ما لم يرد نص جديد به اه ملخصا من حاشية الشارح على المحلى (قوله
 موافقة الشرع) إنما يقل موافقة ذى الوجهين منه الشرع لأنه لا يكون إلا ذاهبهين بخلاف العبادة
 فإن منها ذات الوجهين ومنها ذات الوجه الواحد كما تقدم اه شيخنا (قوله وغيره) كإن الساعاتى فى نهاية
 الأصول اه شيخنا الجوهرى (قوله لا بمعنى أنها حينما وجدت الخ) هذا جواب للصنف دفع به
 الإراد بأنها لو كانت منشأ الترتب لكانت متى وجدت قارنها الترتب وحاصله أن ما ذكره إنما هو

وبصحة العبادة
 إجزاؤها أى كفايتها
 فى سقوط التعبد فى
 الأصح وغيرها ترتب
 أثره ويختص الاجزاء
 بالمطلوب فى الأصح

خبر ابن ماجه وغيره أربع لا تجزى في الأضاحى فاستعمل الاجزاء في الأضحية وهي مندوبة عندنا واجبة عند غيرنا كأبي حنيفة (ويقال بها) أى الصحة (البطلان) فهو مخالفة الفعل ذى الوجهين الشرع . وقيل في العبادة عدم إسقاطها القضاء (وهو) أى البطلان (الفساد فى الأصح) فكل منهما مخالفة ماذكر الشرع وإن اختلفا فى بعض أبواب الفقه كالحاج والكتابة لاصطلاح آخر وقالت الحنفية مخالفتها الشرع بأن كان منها عنه إن كانت لتكون النهى عنه لأصله فهى البطلان كفى الصلاة الفاقدة شرط أو ركنها وكما فى بيع الملائح لفتد ركن من البيع أولوصنه فهى الفساد كفى صوم يوم النحر لعارض بصومه عن ضيافة الله للناس بلحوم الأضاحى التى شرعها فيه وكفى ببيع الدرهم بدرهمين لاشتاله على الزيادة فيما يسميه ويفيد بالقبض ملكا خبيثا أى ضعيفا ولونذر صوم يوم النحر صرح نذره لأن الاثم فى فعله دون نذره ويؤمر بقطره وقضائه ليتخلص عن الاثم وبفى بالنذر ولو صامه وفى بنذره لأنه أدى الصوم كما التزمه فقد اعتد بالفساد أما الباطل فلا يعتد به وضعف ذلك بأن التفرقة إن كانت شرعية فإين دليلها بل يبطلها قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - حيث سعى الله تعالى ما لم يثبت أصلا فسادا وإن كانت عقلية فالعقل لا يحتج به فى مثل ذلك (والخالف لفظى) من زيادتى أى عائد إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن مخالفة ماذكر الشرع بالنهى عنه لأصله كما تسمى بطلانا هل تسمى فسادا أو لوصفه كما تسمى فسادا هل تسمى بطلانا فعندهم لا وعندنا نعم (والأصح أن الأداء فعل العبادة) صوما أو صلاة أو غيرها (أو) فعل (ركعة) من الصلاة (فى وقتها) مع فعل البقية بعده واجبة كانت أو مندوبة وتعبيرى بالركعة هنا وبدونها فى القضاء أولى من تعبيره بالعوض لما لا يخفى ولخبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤدأة وقيل الأداء فعل العبادة فى وقتها ففعل بعضها فيه ولوركة وبعضها بعده لا يكون أداء حقيقة كما لا يكون قضاء كذلك بل يسمى بأحدهما مجازا بجمعية ما فى الوقت لما بعده أو بالعكس وهذا ما عليه الأصوليون واعتبار الركعة فى الأداء ودونها فى القضاء كما سياتى ذكره الفقهاء وإنما ذكرته هنا تبعاً للأصل والخبر المذكور قد لا يدل على ماذكره لاحتمال أنه فىمن زال عذره كجنون وقد بقى من الوقت ما يسع ركعة فيجب عليه الصلاة (وهو) أى وقت العبادات المؤدأة (زمن مقدر لها شرعا) موسعا كان كزمن الصلوات المكتوبة وسننها أو مضيقا كزمن صوم رمضان أو الأيام البيض فمالم يقدر له زمن شرعا كمنذرو نفل مطايقين وغيرها وان كان فوريا كالإيمان لا يسمى فعله أداء ولا قضاء اصطلاحا وإن كان الزمن ضروريا لفعله ومن ذلك ما وقته العمر

فى السبب التام ونحن نريد السبب بالمعنى الأعم فلا يضر عدم المقارنة كما يوحى إلى ذلك التعبير بالمنشأ على أنالو تنزلنا وأردنا السبب التام لصح ذلك وتوقف الترتب على انقضاء الخيار المانع منه لا يقدح فى سببيتها التامة للترتب لأنه يشترط فى تقارن المسبب لسببه التام اتقاء الموانع ووجود الشروط وهنالايس كذلك فلا يرد قضاء كما أشار إلى ذلك المحقق المحلى اه شيخنا الجوهري (قوله إذ حاصله الخ) فات الشارح أن يبين أن الاعتداد بالفساد دون الباطل لا ينافى كون الخلاف لفظيا كما فعل نظير ذلك فى الكلام على الفرض والواجب وقد يقال إنه تركه للعلم به مما ساف اه شيخنا محمد الجوهري (قوله فى وقتها) أى فى وقتها المقدر لها شرعا وما ألحق به من وقت الأداء لذات الركعة كما تقدم فيدخل إعادتها والباقي قدر ركعة كما نبه عليه الشارح فى حاشية المحلى وحينئذ فيخرج ما فعل بعد الوقت لحال فى الاول وقد نازع الزركشى فى ذلك حيث قال فى شرح الأصل ما نصه وفى اعتبار الوقت فيها اختلاف عبارات للمصنفين من الأصوليين ومقتضى كلام الفقهاء أنها الاعم من ذلك الوقت وبعده إذا كان مسبوقا بأداء مختل كصلاة فقد الظهورين والعارى والحجوس فى موضع نجس لا يجده غيره ومن عليه نجاسة لا يقدر على إزالتها والريض لا يجده من يحوله إلى القبلة ونحوه مع أنهم يطلعون على الثانية لفظ الاعادة وإن فعلت خارج الوقت فعلم أن الاعادة لا يشترط فيها الوقوع فى الوقت بل هى عبارة عن فعل مثل

ويقال بها البطلان وهو الفساد فى الأصح . والخالف لفظى والأصح أن الأداء فعل العبادة أو ركعة فى وقتها وهو زمن مقدر لها شرعا

كالجمع وتسمية بعضهم لوقته موسعا مجاز إذ الوسع ما يعلم المكلف آخره وآخر العمر لا يعلمه فلا يسمى فعله أداء ولا قضاء اصطلاحاً بل يسميها مجازاً أولفة كأداء الدين وقضائه نبيه على ذلك العلامة البرماوى (و) الأصح (أن القضاء فعلها) أى العبادة (أو) فعلها (إلا دون ركعة بعد وقتها) والفرق بين ذى الركعة ومادونها أنها تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيز لها جعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف مادونها وقيل القضاء فعل العبادة أو بعضها ولودون ركعة بعد وقتها وبعض الفقهاء حقق فسمى ما فى الوقت أداء وما بعده قضاء (تداركاً) بذلك الفعل (لمسبق لفعله مقتض) وجوباً أو ندباً سواء كان المقتضى من المتدارك كما فى قضاء الصلاة المتركة بلا عذر أم من غيره كفى قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فإنه سبق لفعله ما يقتض من غير النائم والحائض لانهما وإن انعد سبب الوجوب أو الندب فى حقهما وخرج بالتدارك إعادة الصلاة المؤداة فى الوقت بعده (و) الأصح (أن الإعادة فعلها) أى العبادة (وقتها ثانياً مطلقاً) سواء أكان لعذر من خلل فى فعلها أولاً أو حصول فضيلة لم تكن فى فعلها أولاً لكون العلم أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المالك أكثر أم لعذر ظاهر بأن استوت الجماعتان أو زادت الأولى بفضيلة وقيل الإعادة مختصة بخلل فى الأول وعليه الأكثر وقيل بالعذر الشامل بالخلل والحصول فضيلة لم تكن فى الأول وذكر الأول من زياتى وهو ما اختاره الأصل فى شرح المختصر ويمكن حمل أول كلامه هنا عليه كما بينته فى الحاشية وبما ذكره تعريف المؤدى والمقتضى والمعاد بأن يقال على الأصح

ما مضى سواء كان الماضى صحيحاً أو فاسداً وعلى هذا فبين الإعادة والأداء عموم وخصوص من وجه ينفرد الأداء فى الفعل الأول وتنفرد الإعادة فيما إذا قضى صلاة وأفسدها ثم أعادها ويحتمعان فى الصلاة الثانية فى الوقت انتهى المراد منه وأما شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعذر من خلل) تحته قسمان وهما فوات الركن أو الشرط بعذر كالسهو وقوله أو حصول فضيلة أى قطعاً وتحته قسمان أيضاً وهم ما إذا كانت الأولى فرادى أو فى جماعة أدون من الثانية وقوله أم لعذر تحته قسمان أيضاً كما فى الشارح وهما ما إذا استوت الجماعتان وكانت الأولى أفضل فدخل تحت الإعادة المصطلح عليها عند الأصوليين على ما اختاره ابن السبكي والشارح ست صورتان الإعادة فيهما واجبة واثان متفق على دخولهما واثان دخولهما على الأصح ودخلت الإعادة المصطلح عليها عند الفقهاء أى بصورها الأربع كما هو ظاهر اهـ من أملاء شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعذر من خلل فى فعلها الخ) أى ولا بد أن يكون وقوع ذلك الخلل منه لعذر من سهو أو عجز بأن عجز عن إزالة النجاسة مثلاً . وأما لو فعل ذلك الخلل عمد مع القدرة فلا اعتداد بفعله الأول وحينئذ فلا يسمى الفعل الثانى فى الوقت إعادة كما نبه عليه الأمدى فى الأحكام ودرج عليه الشارح والكمال فى حاشية الجلال وانظر هـ الصلاة التى أعيدت فى الوقت لمراعاة الخلاف داحلة فى المعادة للخلل بناء على أن المراد بالخلل الخلل ولو احتالاً أو داحلة فى المعادة لعذر إذ هى أكمل من الأولى أو داحلة فى المعادة لعذر بناء على تخصيصه بفضيلة الجماعة الأكمل من الأولى كما درج عليه الشرح فليتدبر اهـ شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله الشامل الخ) قد يقال إن من خصها بالعذر فسر به بما لا يشمل الخلل فكيف يجعل شاملاً له قال الزركشى فى شرح الأصل وقيل لعذر والمراد به ما تكون الثانية فيه أكمل من الأولى وإن كانت الأولى صحيحة اهـ وبه تعلم ما فى عبارة الشرح فليراجع (قوله ويمكن حمل أول كلامه هنا عليه) أى بأن يقال إنه لما ضعف التقييد علم أن المرجح عنده الإطلاق لاسيما وقد اختاره فى شرح المختصر ولوعطف بأن قال وقيل للخلل وقيل لعذر لكان صريحاً فيما ذكر فليتأمل اهـ كاتبه (قوله كما بينته فى الحاشية) أى حيث قال فيها ولعله أراد هنا بأول كلامه ما اختاره ثم يعنى فى شرح المختصر ويكون قوله قيل للخلل وقيل لعذر حكاية لغير ما اختاره اهـ

وأن القضاء فعلها
أو إلا دون ركعة
بعد وقتها تداركاً لما
سبق لفعله مقتض
وأن الإعادة فعلها
وقتها ثانياً مطلقاً

المؤدى مثلا ما فعل بمصر في الأداء في وقته وقس به الآخرين وأن الاعادة قسم من الأداء فهي أخص منه وعليه الأكثر وقيل قسيم له وعليه مشى البيضاوى حيث قال العبادة إن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأداء أو الإفاضة لكن كلامه في الرضا يخالفه وقد ذكرته في الحاشية مع زيادة (والحكم) أى الشرعى إذ الكلام فيه (إن تغير) من حيث تعلقه من صعوبة له على المكلف (إلى سهولة) كأن تغير من حرمة شيء إلى حله (لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي) المتخلف عنه للعذر (فرخصة) أى فالحكم السهل المذكور يسمى رخصة وهي باسكان الحاء أكثر من ضمها لغة السهولة (واجبة ومندوبة ومباحة وخلاف الأولى) هذه الصفات اللازمة بيان لأقسام الرخصة الممثل لها على هذا الترتيب بقول (كأكل ميتة) لمضطر (وقصر) من مسافر بقيد زدته بقول (بشرطه) بأن كره القصر أو شك في جوازه وكان سفره يبلغ ثلاث مراحل فأكثر ولم يختلف في جواز قصره كما هو معلوم من محله (وسلم) وهو بيع موصوف في الذمة بلفظ سلم (وفطر مسافر) في زمن صوم واجب أصالة أو بندر أو قضاء ما فات بلا تعد (لا يضره الصوم) فإن ضره فالفطر أولى والمعنى أن الرخصة لحل المذكورات من وجوب وندب وإباحة وخلاف الأولى وحكمها الأصلي الحرمة وأسبابها الخبث في الميتة ودخول وقتي الصلاة والصوم في القصر والتطرق لأنه سبب لوجوب الصلاة تامة والصوم والغرر في السلم وهي قائمة حال الحل وأعدار الحل للاضطراب ومشقة السفر والحاجة إلى ثمن الغلات قبل إدراكها وسهولة الوجوب في أكل الميتة لموافقتها غرض النفس في بقائها وقيل إنه عزيمة لصعوبته ومن الرخصة المباحة إباحة ترك الجماعة في الصلاة لمرض أو نحوه وحكمه الأصلي السكراءة وسببها قائم حال الإباحة وهو الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر الاسلام وقد بينت في الحاشية كمية أقسام الرخصة الحاصلة بالاتقال من حكم إلى آخر وقضية ما ذكر

والحكم إن تغير إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي فرخصة واجبة ومندوبة ومباحة وخلاف الأولى كأكل ميتة وقصر بشرطه وسلم وفطر مسافر لا يضره الصوم

وعبارة الأصل والاعادة فعله في وقت الأداء قيل للخل وقيل لعذر الخ ولو عطف الأول لكان صريحا (قوله وقيل قسيم له الخ) أى واليه مال السعد في حاشية شرح المختصر حيث قال ولم نطع على ما يوافق كلام الشرح يعنى العضد صريحا واختار السبكي الأول وصوبه قال وهو مقتضى كلام الفقهاء والأصوليين لكن الامام لما أطلق ذلك ثم قال إنه إن فعل ثانيا بعد دخل مسمى إعادة ظن صاحب الحاصل والتحصيل أن هذا محصص للاطلاق المتقدم فقيداه وتبعهما البيضاوى وليس لهم مساعد من إطلاق الفقهاء ولا من كلام الأصوليين اه من حاشية الشارح (قوله مشى البيضاوى) أى في منهاجه وعليه فتكون الثلاثة مبانية أعنى الأداء والقضاء والاعادة اه كانه (قوله وقد ذكرته في الحاشية الخ) أى حيث قال فيها وفى الرضا للبيضاوى كما قال الأبهري التصريح بأن الاعادة قسم من الأداء حيث قال وهو أى الواجب أداء إن فعل في وقته المعين وقضاء إن فعل في غيره والأداء إن كان مسبوقا بأداء مختل فاعادة فينبغي أن يؤول كلامه هنا عليه ويؤخذ من كونها قسما، نه أنها تطاب وتكون إعادة اصطلاحية على الصحيح وإن لم يبق من الوقت ما لا يسع لإدراكه اه وقد بين فيها سبب غلط المحقق البيضاوى في ذلك قبله فانظر اه (قوله والحكم إلى آخره) لما فرغ مما يتعلق بأقسام خطاب الوضع شرع في تقسيم الحكم إلى رخصة وعزيمة واختلاف هل هما من أقسام خطاب التكليف أو الوضع أو من أقسام فعل المكلف أو من أقسام الحكم الشرعى وعليه الجمهور وتبعهم ابن السبكي والشارح كما هو ظاهر اه شيخنا الجوهري من لفظه (قوله وقد بينت في الحاشية الخ) أى حيث قال فيها وعلى ظاهر كلام الماوردى فأقسام الرخصة خمسة عشر حاصلة من الانتقال من حرام إلى الخمسة الباقية ومن واجب إلى ما عداه والحرام ومن مندوب إلى مباح ومن مكروه إلى خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب ومن خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب وعلى ما قاله المصنف ثلاثة عشر هكذا أفهم ولا تغتر بما يخالف ذلك اه والمراد بما قاله المصنف أنها لا توصف الرخصة بالسكراءة فيسقط

أن الرخصة لا تكون محرمة ولا مكروهة وهو كإلحاق ظاهر خبر إن الله يحب أن تؤتى رخصه . وما قيل من أنها تكون كذلك حيث قيل إن الاستنجاء بذهب أوفضة يجزى مع أنه حرام وأن القصر لدون ثلاث مراحل جائز مع أنه مكروه كما قاله الماوردي . أجيب عن أولهما بأن الاستنجاء بما ذكر جائز على الصحيح أى فى غير ما طبع أوهى لذلك ، أما فيه فيجيب بأن هذه الحرمة ليست لخصوص الاستنجاء حتى تكون رخصة بل لعموم الاستعمال وعن ثانيهما بأن الماوردي أراد أنه مكروه كراهة غير شديدة وهى بمعنى خلاف الأولى ولك أن تقول الرخصة إنما لم توصف بالحرمة اصعوبتها مطلقا وهذا منتف فى الكراهة بخلاف الأولى لأنهما سهلان بالنسبة إلى الحرمة (وإلا) أى وإن لم يتغير الحكم كما ذكر بأن لم يتغير كوجوب المكتوبات أو تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطياد بالأحرار بعد إباحته قبله أو إلى سهولة لا لعذر كل ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلا لمن لم يحدث بعد حرمة بمعنى أنه خلاف الأولى أو لعذر لامع قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة ترك ثياب واحدنا لعشرة من الكفار فى القتال بعد حرمة وسببها فلتنا ولم يبق حال الإباحة لكثرتنا حينئذ وعذر الإباحة مشقة الثياب المذكور لما كثرتنا (فعزيمة) أى فالحكم غير المتغير أو المتغير إليه الصعب أو السهل المذكور آنفا يسمى عزيمة وهى لغة القصد المصمم من عزمته على الشئ . جزمته به وصمته عليه عزمًا وعزما وعزيمة لأنه عزم أمره أى قط وحتم وصعب على المكلف أو سهل وظاهر كلام كثير انقسامها إلى الأحكام الستة وبه صرح الشافعي البرماوى لكن الامام الرازى خصها بغير الحرمة والغزالي والآمدى وغيرها بالوجوب والنقض بالوجوب والتدبى واعتراض تعريف الرخصة والعزيمة بوجوب ترك الصلاة والصوم على الخاضقانه عزيمة ويصدق به تعريف الرخصة . وأجيب بمنع الصدق فان الخيض وإن كان عذرا فى الترك مانع من الفعل ومن مانعته نشأ وجوب الترك وتقسيم الحكم إلى الرخصة والعزيمة كما ذكر أقرب إلى اللغة من تقسيم الامام الرازى وغيره الفعل الذى هو متعلق الحكم إليهما (والدليل) لغة المرشد وما به الارشاد واصطلاحا قسمان وهما المكروه المنتقل إليه من الحرام أو الواجب فيبقى ثلاثة عشر كما هو ظاهر وإلى جميع ذلك أشرت فقلت :

لدى الماوردي رخصتهم تناهت إلى خمس وعشر إذ تباح
حرام الأصل واجبه كراهه خلاف الأولى مندوب مباح
ولابن السبك ثلاث بعد عشر فلا كره بذلك ولا جناح

وطريق الأحكام منه أن تعتبر الانتقال من كل إلى ما بعده يبلغ خمسة عشر وعلى ما قاله المصنف يسقط الانتقال من الحرام والواجب إلى المكروه فيكون الباقي ثلاثة عشر وأما على ما قاله الجمهور فأقسامها أربعة عشر قسما ووجهه أن تضرب الأحكام الخمسة فى نفسها تبلغ خمسة وعشرين يخرج منها الانتقال من حكم لمثل ذلك وخمسة أقسام ويخرج منها الانتقال من الإباحة إلى الأربعة الباقية إذ لا أسهل منها ويخرج منها الانتقال من المكروه إلى الحرام ومن المندوب إلى الواجب إذ هما أخف من الحرام والواجب فتبقى الأقسام أربعة عشر وأما شيخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله فعزيمة) عرفها البدر الزركشى فى بحره فقال هى لغة القصد المؤكد ومنه قوله تعالى - ولم نجد له عزما - وشرعا عبارة عن الحكم الأصلي السالم موجب عن المعارض كالصلوات الخمس من العبادات ومشروعية البيع وغيرها من التكالييف فدخل فيها الإباحة والحرام خلافا لما يقتضيه كلام الآمدى والغزالي من اختصاصها بالواجبات ومثال دخول الإباحة فيها قولهم ص من عزائم السجود ومثال دخول الحرام تحريم الميتة عند عدم المخضمة لأن حكمها ثبت بدليل خلى من المعارض فإذا وجدت المخضمة حصل المعارض للدليل التحريم وهو راجع عليه حفظا للنفس فجاز الأكل اه وبهضه بتصرف شخنا العلامة محمد الجوهري (قوله من عزمته على الشئ الخ)

(ما) أى شئ (يمكن التوصل) أى الوصول بكافة (بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى) بان يكون النظر فيه من الجهة التى من شأنها أن يفتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب المسماة وجه الدلالة بفتح الدال أفصح من كسرها والخبرى ما يخبر به ومعنى الوصول إليه بما ذكر علمه أو اعتقاده أو ظنه فالنظر هنا الفكر لا بقيد المؤدى إلى علم أو ظن كما سيأتى حذرا من التكرار والفكر حركة النفس فى المعقولات بخلافها فى المحسوسات فإنها تخييل لا فكر وكأنهم ضمنوا الحركة اعتبار قصدها فيخرج الحدس وما يتوارد على النفس فى المعقولات بلا قصد كما فى النوم والنسيان ويطلق الفكر أيضا على حركة النفس من المطالب إلى المبادئ ثم الرجوع منها إليها وشمل التعريف الدليل القطعى كالعالم لوجود الصانع والظنى كالنار لوجود الدخان وأقيموا الصلاة لوجوبها بناء على طريقة الأصوليين والفقهاء من أن مطلوبهم العمل وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريقة المتكلمين والحكماء فان مطلوبهم العلم ولهذا زادوا لفظة فى التعريف فقالوا إلى العلم بمطوب خبرى فبالنظر الصحيح فى الأدلة المذكورة أى بحركة النفس فيما تعقله منها مما من شأنه أن ينتقل به إلى تلك المطالبات كالحديث فى الأول والاحراق فى الثانى والأمر بالصلاة فى الثالث يصل إلى تلك المطالبات بأن ترتب هكذا : العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع . النار شئ محرق وكل محرق له دخان فالنار لها دخان . أقيموا الصلاة أمر بها وكل أمر بشئ لوجوبه حقيقة فأقيموا الصلاة لوجوبها حقيقة وقالوا يمكن التوصل دون يتوصل لأن الشئ يكون دليلا وإن لم يوجد النظر المتوصل به فالدليل مفرد ويقال له المادة والامكان يكون قبل الفكر فيه أما بعده فلا بد من قضيتين صغرى مشتملة على موضوع المطلوب كما رأيت . وأما الدليل عند المناطقة فقضيتان فأكثر تكون عنهما قضية أخرى فهو عندهم مركب ويقال له المادة والصورة وخرج بصحيح النظر فاسده فلا يمكن التوصل به إلى المطلوب لا تنفاه وجه الدلالة عنه وإن أدى إليه بواسطة اعتقاد أو ظن كما إذا نظر فى العالم والنار من حيث البساطة فإنهما ليسا من شأنهما أن يفتقل بهما إلى وجود الصانع والدخان لسكن يؤدى إلى وجودهما هذان النظران ممن اعتمد أن العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن ظن أن كل مسخن له دخان كذا قيل وهو ظاهر فى المطلوب الاعتقادى والظنى لا العلمى لماسيأتى أن العلم لا يقبل النقض وظاهر أن الحاصل بذلك يقبله إذاتين فساد النظر . والخبرى المطلوب التصورى فيتوصل إليه بالحد بأن يتصور بتصوره كالحىوان الناطق حدا للإنسان وسيأتى حد الحد الشامل لذلك ولغيره (والعلم) بالمطوب الحاصل (عندنا) أيها الأشاعرة (عقبه) أى عقب صحيح النظر عادة عند الأشعرى وغيره فلا يتخاف إلاخرقا للعادة كتخلف الاحراق عن مماسة النار أولزوما عند الامام الرازى وغيره فلا ينفك أصلا كوجود الجوهر لوجود العرض (مكتسب) للنظر (فى الأصح) لأن حصوله عن نظره المكتسب له وقيل لا لأن حصوله اضطرارى لا قدرة على دفعه فلا خلاف إلا فى التسمية وهى بالمكتسب أنسب والتصحيح من زيادته وكالعلم فيما ذكر الظن وإن لم يكن بينهما وبين أمر ما ارتباط بحيث يمنع تحلفه عنه عقلا أو عادة لأن النتيجة لازمة للقضيتين وإن كانتا ظنيتين وزواله بعد حصوله لا يمنع حصوله لزوما أو عادة وخرج بعندنا المعتزلة فقالوا النظر يولد العلم كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم (والحد) لغة المنع واصطلاحا عند الأصوليين (ما يميز الشئ عن غيره) ولا يميز كذلك إلا ما لا يخرج عنه شئ من أفراد المحدود ولا يدخل فيه شئ من غيرها والأول وهو من زيادته مبين لمفهوم الحد ولهذا زدت والثانى لخاصته وهو بمعنى قول القاضى أبى بكر الباقلانى

ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى . والعلم عندنا عقبه مكتسب فى الأصح والحد ما يميز الشئ عن غيره

عبارة القاموس عزم على الأمر يعزم عزمًا ويضم ومعزما كمتعد ومجلس وعزمانا بالضم وعزيمًا وعزيمة وعزمه واعتزمه وعليه وتعزم أراد فعله وقطع عليه أو جد فى الأمر وعزم الأمر نفسه عزم عليه وعلى الرجل أقسم اه بحروفه ، وفى المختار عزم من باب ضرب اه .

المدكور بقولى (ويقال) الحد (الجامع) أى لأفراد المحدود (المانع) أى من دخول غيرها فيه (و) يقال أيضا الحد (المطرود) أى الذى كلما وجد وجد المحدود فلا يدخل فيه شئ من غير أفراد المحدود فيكون مانعا (المنعكس) أى الذى كلما وجد المحدود وجد هو فلا يخرج عنه شئ من أفراد المحدود فيكون جامعا فمؤدى العبارتين واحد والأولى أوضح فيصدقان بالحيوان الناطق حدا الإنسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل فإنه غير جامع وغير منعكس وبالحيوان الماشى فإنه غير مانع وغير مطرود وتفسير المنعكس بما ذكرنا موافق للعرف واللغة حيث يقال كل إنسان ناطق وبالعكس وكل إنسان حيوان ولا عكس أظهر فى معنى الجامع من تفسير ابن الحاجب وغيره له بأنه كلما اتقى الحد اتقى المحدود اللازم لذلك التفسير وبما ذكرنا أنه قد يكون للشئ حدان فأكثر كقولهم الحركة نقله وزوال وذهاب فى جهة وهو المختار كما نقله الزركشى عن القاضى عبد الوهاب بعد نقله عن غيره خلافه (والكلام) النفسى (فى الأزل) يسمى خطابا حقيقة فى الأصح بتنزيل المعدوم الذى سيوجد منزلة الوجود وقيل لا يسماه حقيقة لعدم من يخاطب به إذ ذاك وإنما يسماه حقيقة فيما لا يزال عند وجود من يفهم واسمائه إياه إما بلفظ كالقرآن أو باللفظ كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام خرقا للعادة وقيل سمعه بلفظ من جميع الجهات لذلك (و) الكلام النفسى فى الأزل (يتنوع) إلى أمر ونهى وخبر وغيرها (فى الأصح) بالتنزيل السابق وقيل لا يتنوع إليها لعدم من تتعلق به هذه الأشياء إذ ذاك وإنما يتنوع إليها فيما لا يزال عند وجود من يتعلق به فتكون الأنواع حادثة مع قدم المشترك بينها وهذا يلزمه محال وهو وجود الجنس مجردا عن أنواعه إلا أن يراد أنها أنواع اعتبارية أى عوارض له يجوز خلوها عنها تحدث بحسب العلاقات كما أن تنوعه إليها على الأول بحسب العلاقات أيضا لكونه صفة واحدة كالمعلم وغيره من الصفات فمن حيث تعلقه فى الأزل أو فيما لا يزال شئ على وجه الافتضاء لفعله يسمى أمرا أو لتركه يسمى نهيا وعلى هذا القياس وأخرت كالأصل هاتين المسئلتين عن الدليل لأن موضوعهما مدلوله فى الجملة والمدلول متأخر عن الدليل وإنما قدمنا على النظر المتعلق بالدليل أيضا لأن موضوعهما أشد ارتباطا منه بالدليل لأنه مقصود من الدليل والنظر من آلات تحصيله (والنظر) لغة يقال لمعان منها الاعتبار والرؤية واصطلاحا (فكر) وتقديم تفسيره (يؤدى) أى يوصل (إلى علم أو اعتقاد) والتصریح به من زيادنى (أو ظن) بطول خبرى فيها أو تصوورى فى العلم والاعتقاد فخرج الفكر غير المؤدى إلى ذلك كأكثر حديث النفس فليس بنظر وشمل التعريف بالنظر الصحيح من قطعى وظنى والفاسد فإنه يؤدى إلى ذلك بواسطة اعتقاد أو ظن كما مر بيانه وإن لم يستعمل بعضهم التأدية إلا فيما يؤدى بنفسه كذا قيل وظاهر أنه خاص بتأديته إلى الاعتقاد أو الظن لا إلى العلم لما مر فى تعريف الدليل (والادراك) لغة الوصول واصطلاحا وصول النفس إلى تمام المعنى من نسبة أو غيرها (بلا حكم) معه من إدراك وقوع النسبة أولا ووقوعها (تصور) ساذج ويسمى علما أيضا كما علم مما مر أما وصول النفس إلى المعنى لإتمامه فيسمى شعورا (وبه) أى بالحكم أى والادراك للنسبة وطرفها مع الحكم السبوق بذلك (تصور بتصديق) أى معه كإدراك الإنسان والكاتب وثبوت الكتابة له وأن النسبة واقعة أولا فى التصديق بأن الإنسان كاتب وأنه ليس بكاتب الصادقين فى الجملة (وهو) أى التصديق (الحكم) وهذا من زيادنى وهو رأى المحققين وقيل التصديق التصور مع الحكم وعليه جرى الأصل فالتصورات السابقة على الحكم على هذا شطرنه وعلى الأول شرط له وتفسيرى له بأنه إدراك وقوع النسبة أولا ووقوعها هو رأى متقدمى الناطقة قال القطب الرازى وغيره من المحققين وهو التحقيق وأما متأخروهم ففسروه بإيقاع النسبة أو انتزاعها وقد ماؤهم قالوا الإيقاع والانتزاع ونحوها عبارات وألفاظ : أى توهم أن للنفس بعد تصور النسبة وطرفيها فعلا وليس كذلك فالحكم عندهم من مقولة الانفعال وعند متأخريهم من مقولة الفعل

ويقال الجامع مانع
والمطرود المنعكس .
والكلام فى الأزل
يسمى خطابا ويتنوع
فى الأصح . والنظر
فكر يؤدى إلى علم
أو اعتقاد أو ظن .
والإدراك بلا حكم
تصور وبه تصور
بتصديق وهو الحكم

(وجازمه) أى الحكم أى والحكم الجازم (إن لم يقبل تغيراً) بأن كان لموجب من حس ولو باطنا أو عقل أو عادة فيكون مطابقاً للواقع (فعل) كالحكم بأن به جوعاً أو عطشاً أو بآن زيدا متحركاً من رآه متحركاً أو بآن العالم حادث أو بآن الجبل من حجر (وإلا) أى وإن قبل التغير بأن لم يكن لموجب بما ذكره مطابق للواقع أولاً إذ يتغير الأول بالتشكيك والثاني به أو بالاطلاع على ما في نفس الأمر (فاعتقاد) وهو اعتقاد (صحيح إن مطابق) الواقع كاعتقاد المقلد سنية الضحى (وإلا) أى وإن لم يطابق الواقع (ففساد) كاعتقاد الفاسق قدم العالم (و) الحكم (غير الجازم ظن ووهم وشك لأنه) أى غير الجازم إما (راجع) لرجحان المحكوم به على نقيضه فالظن (أو مرجوح) لمرجوحية المحكوم به لنقيضه فالوهم (أو مساو) لمساواة المحكوم به من كل من النقيضين على البديل للآخر فالشك فهو بخلاف ما قبله حكمان كما قال إمام الحرمين والغزالي وغيرهما الشك اعتقادان يتقاوم سببهما وقال بعض المحققين ليس الوهم والشك من التصديق أى بل من انتصور إذ الوهم ملاحظة الطرف المرجوح والشك التردد في الوقوع واللاوقوع فما أريد مما مر من أن العقل يحكم بالمرجوح أو المساوي عنده ممنوع على هذا وقد أوضحت ذلك في الحاشية وقد يطلق العلم على الظن كعكسه مجازاً فالأول كقوله تعالى - فإن علمتموهن مؤمنات - أى ظننتموهن والثاني كقوله تعالى - الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم - أى يعلمون ويطلق الشك مجازاً كما يطلق لغة على مطلق التردد الشامل للظن والوهم ومن ذلك قول الفقهاء من ييقن طهراً أو حدثاً وشك في ضده عمل بيقينه (فالعلم) أى القسم المسمى بالعلم التصديق من حيث تصوره بحقيقته بقرينة السياق (حكم جازم لا يقبل تغيراً فهو نظري يحد في الأصح) واختار الإمام الرازي أنه ضروري أى يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب لأن علم كل أحد بأنه عالم بأنه موجود مثلاً ضروري بجميع أجزائه ومنها تصور العلم بأنه موجود بالحقيقة وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضرورياً وهو الدعى . وأجيب بمنع أنه يتعين أن يكون من أجزاء ذلك تصور العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي تصوره بوجه فالضروري تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه لا بالحقيقة الذي النزاع فيه وعلى ما اختاره فلا يحد إذ لفائدة في حد الضرورى لحصوله بغير حد قال نعم قد يحد الضرورى لفائدة العبارة عنه أى فيكون حده حينئذ حداً لفظياً لا حقيقياً . وقال إمام الحرمين هو نظري لكنه عسر أى لا يحصل إلا بنظر دقيق لحفائه ومال إليه الأصل حيث قال فالرأى الامساك عن تعريفه أى المسبوق بذلك التصور العسر صونا للنفس عن مشقة الخوض في العسر قال الإمام ويعين عن غيره من أقسام الاعتقاد بأنه اعتقاد جازم مطابق ثابت فليس هذا حقيقة عنده والترجيح من زياتى (قال المحققون ولا يتفاوت) العلم (إلا بكثرة المتعلقات) أى لا يتفاوت في جزئياته فليس بعضها ولو ضرورياً أقوى من بعضها ولو نظرياً وإنما يتفاوت بكثرة المتعلقات في بعض جزئياته دون بعض فيتفاوت فيها كما في العلم بثلاثة أشياء والعلم بشيئين بناء على اتحاد العلم مع تعدد المعارف كما هو قول بعض الأشاعرة قياساً على علم الله تعالى ولأشعري وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد المعارف وأجابوا عن القياس بأنه خال عن الجامع وعلى هذا لا يقال يتفاوت بما ذكر وقيل يتفاوت العلم في جزئياته إذ العلم مثلاً بأن الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث . وأجيب بأن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم بل من حيث غيره كما ألف النفس بأحد المعلومين دون الآخر (والجهل انتفاء العلم بالمقصود) (قوله قال الإمام) أى إمام الحرمين كما أفصح به الغزالي حيث قال قال إمام الحرمين ويعين الخ اه شيخنا قال الكمال واعلم أن القائل بأن العلم لا يتفاوت قائل بأن الإيمان بهنى التصديق لا يزيد ولا ينقص والمصنف تابع لإمام الحرمين في النقل عن المحققين وإمام الحرمين قائل بأن الإيمان لا يزيد ولا

وجازمه إن لم يقبل
تغيراً فعلم وإفاعة
صحيح إن مطابق وإلا
ففساد وغير الجازم
ظن ووهم وشك لأنه
راجع أو مرجوح أو
مساو . فالعلم حكم
جازم لا يقبل تغيراً فهو
نظري يحد في الأصح .
قل المحققون : ولا
يتفاوت إلا بكثرة
المتعلقات . والجهل
انتفاء العلم بالمقصود

(في الأصح) أي بما من شأنه أن يقصد ليعلم بأن لم يدرك ويسمى الجهل البسيط أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع ويسمى الجهل المركب تركبه من جهلين جهل المدرك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل به كاعتقاد الفلاسفي أن العالم قديم وقيل الجهل إدراك العام على خلاف هيئته فالجهل البسيط على الأول ليس جهلا على هذا واستغنى بانتفاء العلم عن التقييد في قول بعضهم عدم العلم عما من شأنه العلم لإخراج الجماد والبهيمة عن الاتصاف بالجهل لأن انتفاء العلم إنما يقال فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بالمقصود غيره كأسفل الأرض وما فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا اصطلاحا والتعبير به أحسن كما قال البرماوى من تعبير بعضهم بالشئ لأن الشئ لا يطلق على المعدوم بخلاف المقصود ولأنه يشمل غير المقصود (والسهو الغفلة عن المعلوم) الحاصل فيتنبه له بأدنى تنبيه بخلاف النسيان فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله وعرفه السكرمانى وغيره بزوال المعاو من القوة الحافظة والمدركة والسهو بزواله عن الحافظة فقط وذلك قريب مما ذكر وجعلهما البرماوى من أقسام الجهل البسيط حيث قسمه إليهما وإلى غيرهما ثم فرق بينهما بأنه إن قصر من الزوال سمي سهواً وإلنسياناً قال وهذا أحسن ما فرق به بينهما .

[مسئلة] هي إثبات عرض ذاتي للموضوع (لأصح أن الحسن ما) أى فعل (بمدح) أى يؤمر بالممدح (عليه) وهو الواجب والمندوب وفعل الله تعالى (واقبيح ما يذم عليه) وهو الحرام (فمثلاً) يمدح (ولا) يذم عليه من المكروه الشامل لخلاف الأولى والمباح (واسطة) بين الحسن والقبيح وهذا ما قاله إمام الحرمين في المكروه صريحاً في المباح وفعل غير المكاف لزوماً ورجحه لأصل في شرح المحصر في المكروه وتبعه البرماوى فيه وألحقه بالمباح بحثاً وقيل الحسن فعل المكاف المأذون فيه من واجب ينتص وهو خلاف المصور لأصحابنا في الكلام انتهى بالحرف .

[فائدة] ذكر ابن مكي في قصيدته الصلاحية حد الجهل فقال :

وإن أردت أن تحدد الجهلا من بعد حد العلم كان سهلا
فهو انتفاء العلم بالمقصود فاحفظ فهذا أوجز الحدود
وقيل في تحديده ما ذكر من بعد هذا والحدود تكثر
تصور المعلوم هذا حرفه وحرفه الأخير يأتي وصفه
مستوعبا على خلاف هيئته فافهم فهذا القيد من تمته

(قوله ذاتي للموضوع الخ) والعرض لذاتي للمناطقة ما يكون عروضه للذات أو لجزئها المساوى أو لمساوئها غير الجزء كالعالم فإن عروضه للانسان لأجل ذاته وكالكتابة فإن عروضها له لأجل جزئها المساوى لها وكالتعجب بمعنى الهيئة العارضة للانسان بواسطة العلم بما خفى سببه فهذه كلها أعراض ذاتية ، وأما العرض الغريب فهو ما كان عروضه لغير ما ذكر بأن يكون لأجل شئ أعم كالتغير للماء فإنه يعرض له لأجل كونه حادثا والطهورية فإنها تعرض له لأجل كونه مطلقا وهو أخص والحرارة فإنها تعرض له لأجل النار وهي مباينة له ، وقد أشرت لذلك في أبيات فقلت :

والعرض الذاتى والغريب مفترقان أيها اللبيب
فمثاله بالشدة في التعاق ذاتي وإلا فغريب المنطق
بأن يرى عروضه للذات أو لمساو جزء أم لا ذاتي
كالمعلم والكتابة والتعجب تعرض بالانسان للذات انساب
أما الغريب فالذاتى للغير من أعم أو أخص أو مابين
نحو التغير والطهورية كذا حرارة للماء قادر المأخذا

في الأصح . والسهو
الغفلة عن المعلوم .

مسئلة

الأصح أن الحسن
ما يمدح عليه والقبيح
ما يذم عليه فمثلا ولا
واسطة

ومندوب ومباح والقبيح مانهى عنه شرعاً ولو كان منها ما نهى عنه عموم الآية المستفاد من أوامر التندب كما مر فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الأولى وهذا ما رجحه الأصل هنا فيهما ولا يصح بنا فيهما عبارات أخرى والمعزلة فيهما بناء على تحكيمهم العقل عبارات أيضاً منها أن الحسن مالمقادير عليه العالم بحاله أن يفعله والقبيح بخلافه فيدخل فيه الحرام فقط وفي الحسن ما سواه ومنها أن الحسن هو الواقع على صفة توجب المدح والقبيح هو الواقع على صفة توجب الذم فيدخل فيه الحرام فقط أيضاً وفي الحسن الواجب والمندوب فالمكروه والمباح واسطة بين الحسن والقبيح (و) الأصح (أن جاز الترك) سواء كان جاز الفعل أيضاً أم لا (ليس بواجب) وإلا لا تمتنع تركه والفرض أنه جاز وقال بعض الفقهاء يجب الصوم على الحائض والمريض والمسافر مع جواز تركهم له لقوله تعالى : فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهم شهدوه ولو جوب القضاء عليهم بقدر ما فاتهم فكان المأني به بدلاً عن الفاتت . وأجيب بأن شهود الشهر موجب عند اتقاء العذر لا مطلقاً وبأن وجوب القضاء إنما يتوقف على سبب الوجوب وهو هنا شهود الشهر وقد وجد لأعلى وجوب الأداء وإلما وجب قضاء الظهر مثلاً على من نام جميع وقتها وقيل يجب الصوم على المسافر دون الحائض والمريض لقدرته عليه دونهما وقيل يجب عليه دونهما أحد الشهرين الحاضر أو آخر بعده (والخلف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى لأن ترك الصوم حال العذر جاز اتفاقاً والقضاء بعد زواله واجب اتفاقاً (و) الأصح (أن المندوب مأمور به) أي مسمى به حقيقة كما نص عليه الشافعي وغيره وقيل لا والخلاف مبنى على أن أمر حقيقة في الإيجاب كصيغة أفعل أو في القدر المشترك بينه وبين التندب أي طلب الفعل والترجيح من زيادته وعليه جرى الأمدى ، أما إنه مأمور به بمعنى أنه متعاقب الأمر أي صيغة أفعل فلا نزاع فيه سواء أقلنا إنها مجاز في التندب أم حقيقة فيه كالإيجاب خلاف يأتي (و) الأصح (أنه) أي المندوب (ليس مكافاً به كالمكروه) فالأصح أنه ليس مكافاً به وقيل مكاف بهما كالواجب والحرام ورجحوا الأول (بناء على أن التكليف اصطلاحاً (إلزام مافيه كلفة) أي مشقة من فعل أو ترك (لا طلبه) وبه فسر القاضي أبو بكر الباقلاني أي لا طاب مافيه كلفة على وجه الإلزام أولاً فعلى تفسير التكليف بالأول يدخل الواجب والحرام فقط وعلى تفسيره بالثاني يدخل جميع الأحكام إلا المباح لكن أدخله الأستاذ أبو إسحق الأسفرايني من حيث وجوب اعتقاد إباحته تيمماً للأقسام وإلا فغيره مثله في ذلك وإلحاق المكروه بالمندوب هو الوجه لإلحاق المباح به كما سلكه الأصل إذ لا إلزام فيه ولا طلب فلا يتأتى فيه القول بأنه مكاف به لإلحاقه ماسلكه الأستاذ (و) الأصح (أن المباح ليس بجنس للواجب) بل هاتوا نوعاً لجنس وهو فعل المكاف الذي تعلق به حكم شرعي وقيل إنه جنس له لأنه مأذون في فعله وتحت أنواع الواجب والمندوب والخير فيه والمكروه الشامل لخلاف الأولى واختص الواجب بفصل المنع من الترك قلنا واختص المباح أيضاً بفصل الإذن في الترك على السواء والخلف لفظي إذ المباح بالمعنى الأول أي المأذون فيه جنس للواجب اتفاقاً وبالمعنى الثاني أي الخير فيه وهو المشهور غير جنس له اتفاقاً (و) الأصح (أنه) أي المباح (في ذاته غير مأمور به) فليس بواجب ولا مندوب وقال الكعبى إنه مأمور به أي واجب إذ ما من مباح إلا ويتحقق به ترك حرام ما فيتحقق بالسكوت ترك القذف وبالسكوت ترك القتل وما يتحقق بالشئ لا يتم إلا به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب إلا به واجب كما سيحكي فالمباح واجب ويأتي ذلك في غيره كالمكروه والخالف لفظي فإن العكبي قائل بأنه غير مأمور به من حيث ذاته ومأمور به من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالفه فيهما فقول في ذاته قيد للقول بأن المباح غير مأمور به لا لحل الخلاف وسيأتي ماله بذلك تعاقب (و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي) لأنها التخخير

وأن جاز الترك ليس بواجب والخلف لفظي وأن المندوب مأمور به وأنه ليس مكافاً به كالمكروه بناء على أن التكليف إلزام مافيه كلفة لا طلبه وأن المباح ليس بجنس للواجب وأنه في ذاته غير مأمور به وأن الإباحة حكم شرعي

بين الفعل والترك المتوقف وجوده كبقية الأحكام على الشرع كما مر . وقال بعض المعتزلة لأنها انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمر بعده (والخالف) في المسائل الثلاث (لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى . أما في الأوليين فلما مر وأما الثالثة فلأن الدليلين لم يتواردا على محل واحد فتأخيري لهذا عن الثلاث أولى من تقديم الأصل له على الأخيرة . واعلم أن ماسلكه في مسألة السكبي تبعت فيه هنا أكثر وأولى منه ماسلكه في الحاشية أخذاً من كلام بعض المحققين من تحريم الكلام فيها بوجه آخر ومن رد دليل السكبي بما يقتضي أن الخلاف معنوي وإن خالف ذلك ظاهر كلام السكبي (و) الأصح (أن الوجوب) لشيء (إذا نسخ) كأن قال الشارع نسخت وجوبه أو حرمة تركه (بقي الجواز) له الذي كان في ضمن وجوبه من الإذن في الفعل بما يقتضيه من الإذن في الترك وقال الغزالي لا يبقى لأن نسخ الوجوب يجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة أو براءة أصلية فالخالف معنوي (وهو) أي الجواز المذكور (عدم الحرج) في الفعل والترك من الإباحة أو الندب أو الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الأولى (في الأصح) إذ لا دليل على تعيين أحدها وقيل هو الإباحة فقط إذ بارتفاع الوجوب انتفاء الطاب الجازم فيثبت الطلب غير الجازم . والحاصل أنه يعتبر في الجواز المذكور رفع الحرج عن الفعل والترك في الأقوال الثلاثة لكنه مطلق في الأول منها ومقيد باستواء الطرفين في الثاني و ترجيح الفعل في الثالث فالخالف معنوي هكذا أفهم .

والخالف لفظي وأن
الوجوب إذا نسخ
بقي الجواز وهو عدم
الحرج في الأصح .

مسألة
الأمر بأحد أشياء
يوجب بهما عندنا
فإن فعلها فالتحريم إن
فعلها مرتبة فالواجب
أولها أو معاً فأعلاها

[مسألة] في الواجب والحرام الخيرين (الأمر بأحد أشياء) معينة كإحدى كفارة اليمين (يوجب) أي الأحكام (مبهما عندنا) وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها لأنه المأمور به وقيل يوجب به معيناً عند الله تعالى فإن فعل المكاف المعين فذاك أو فعل غيره منها سقط بفعله الواجب وقيل يوجب به كذلك وهو ما يختاره المكاف بأن علم الله منه أنه لا يختار سواه وإن اختلف باختيار المكافين . وقيل يوجب الكل فيثاب بفعلها ثواب واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات ويستقطر لكل الواجب بواحد منها لأن الأمر يتعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها . قلنا إن سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ذلك والقول الأخير والثاني للمعتزلة فهم متفقون على نفي إيجاب واحد منهم كنفيتهم تحريمه كما سيجيء لما قالوا من أن إيجاب الشيء أو تحريمه لما في تركه أو فعله من المفسدة التي يدرکها العقل وإنما يدرکها في المعين والثالث يسمى قول التراجع لأن كلاماً من الأشاعرة والمعتزلة تنسبه إلى الأخرى فاتفق الفريقان على بطلانه (ف) على الأصح (إن فعلها) كلها (فالتحريم) أنه (إن فعلها) مرتبة فالواجب أي المثاب عليه ثواب الواجب الذي هو كثواب سبعين مندوباً (أولها) وإن تفاوتت لتأدى الواجب به من حيث إنه مبهم (أو) فعلها كلها (معاً فأعلاها) ثواب الواجب لأنه لو اقتصر

(قوله يوجب به كذلك) أي معيناً عند الله تعالى بأن علم الله منه أنه لا يختار سواه . قال الزركشي واعلم أن تعبير المصنف يعني ابن السكبي عنه بقوله ما يختاره المكاف غير مطابق والذي تحققته أنه قول خلاف الذي قبله ولهذا قال الشيخ تقي الدين في شرح اللمام اختلفوا في الواجب الخير فقليل الكل واجب على البدل وقيل الواجب واحداً لا بعينه يتعين باختيار المكاف وقيل يتعين بالفعل لا بالاختيار اهـ فحينئذ تصير المذاهب خمسة ولا يقال إن هذا هو القول الأول الصحيح لأن مذهب أصحابنا أنه مبهم لم يزل وإذا فعل فمتعلق الوجوب مسمى أحدها لذلك المفعول بخصوصه اهـ بالحرف وأملأه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لأنه لو اقتصر عليه الخ) هذا تعليل للقول المرجوح الناظر للخصوصيات وقد اعتمد المصنف هنا وعبرة الأصل مع شرحه فإن فعل الكل فقليل الواجب أعلاها ثواباً لأنه

لأنّ عليه ثواب الواجب الأكل فضمّ غيره إليه لانيقصة عن ذلك (وإن تركها) كلها (عوقب بأدناها) عقاباً إن عوقب لأنه لو فعله فقط من حيث إنه مبهم لم يعاقب فإن تساوت وفعلت معها أو تركت فنواب الواجب والعقاب على واحد منها وقيل الواجب فيما إذا تفاوتت أعلاها ثواباً وفيما إذا تساوت أحدها وإن فعلت مرتبة فيهما لما امر فإن تركت حكمه موافقاً للخيار ويثاب ثواب المندوب في كل قول على غير ما ذكر لثواب الواجب وذكر حكم التساوي في المرتبة مع الترجيح في البقية من زيادتي المقنضية من حيث الترجيح لبدال قوله في المرتبة أعلاها بقولي أولها وبما قررت أنه علم أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدها مبهم لامن حيث خصوصه حتى إن الواجب ثواباً في المرتبة أولها من حيث إنه مبهم لامن حيث خصوصه وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب منها أنه يثاب عليه ثواب المندوب من حيث إنه مبهم لامن حيث خصوصه (ويجوز تحريم واحد مبهم) من أشياء معينة (عندنا) نحو لا تتناول السمك أو اللبن أو البيض فعلى المكلف تركه في أي معين منها وله فعله في غيره إذ لا مانع من ذلك ومنعه المعتزلة كمنعهم إيجابه لما امر عنهم فيها وزعمت طائفة منهم أنه لم ترد به الآية وهذا (كم) الواجب (الخير) فيما مر فيه فالنهي عن واحد مبهم بما ذكر يحرمه مبهماً وقيل يحرمه معيناً عند الله تعالى ويسقط تركه الواجب بتركه أو تركه غيره منها فالتارك لبعضها إن صادف المحرم فذاك وإلا فقد ترك بدله وقيل يحرمه كذلك وهو ما يختاره المكلف وقيل يحرمها كلها فيعاقب بفعلها عقاب فعل محرمات ويثاب بتركها امتثالاً لثواب ترك محرمات ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها فعلى الأول إن تركها كلها امتثالاً وتفاوتت فالتحتمل أنه يثاب على ترك أشدها عقاباً وإن فعلها مرتبة عوقب على آخرها وإن تفاوتت لارتكابه المحرم به أو فعلها معها عوقب على أخفها عقاباً فإن تساوت وفعلت معها أو تركت فالاعتبار أحدها . وقيل المحرم فيما إذا فعلت ولو مرتبة أخفها عقاباً . [تنبيه] المندوب كالواجب والمكروه كالحرām فيما ذكر .

[مسألة فرض الكفاية] بالنقسم إليه وإلى فرض العين . طابق الفرض السابق حده (مهم يقصد) شرعاً (جزماً) من زيادتي (حصوله من غير نظر بالذات لفاعله) وإنما ينظر إليه بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل

لواقتصر عليه لأثب ثواب الواجب فضمّ غيره إليه معاً أو مرتباً لانيقصة عن ذلك وإن تركها قليل يعاقب على أدناها عقاباً إن عوقب لأنه لو فعله فقط لم يعاقب فإن تساوت فنواب الواجب والعقاب على واحد منها فعلت معها أو مرتباً وقيل في المرتب الواجب ثواب أولها وتفاوتت أو تساوت لتأدى الواجب به قبل غيره وهذا كله مبني على أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدها من حيث خصوصه الذي يقع نظراً لتأدى الواجب به والتحقيق المأخوذ مما تقدم أنه أحدها من حيث إنه أحدها لامن حيث ذلك الخصوص والا كان من تلك الحيثية واجبا وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب أنه يثاب عليه ثواب المندوب من حيث إنه أحدها لامن حيث خصوصه اهـ مع بعض اختصار وحذف وبه تعلم أن ما في بعض النسخ من قوله أثب عليه من حيث إنه مبهم ليس بسديد والنسخة الصحيحة هي هذه ووجهه أن القول المرجوح الذي رجحه الشارح في متنه ينظر إلى الخصوصيات لا إلى القدر المشترك المبهم فليتأمل اهـ من تلخيص شيخنا العلامة محمد الجوهري من لفظه (قوله لانيقصة) عبارة المصباح نقص نقصاً من باب قتل ونقصاناً واتقص ذهب منه شيء بعد تمامه ونقصته واتقصته يتعدى ولا يتعدى هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن في قوله تعالى : ننقصها من أطرافها وغير منقوص وفي لغة ضعيفة يتعدى بالهمزة والتضعيف ولم يأت في كلام فصيح ويتعدى أيضاً بنفسه إلى مفعولين فيقال نقصت زبداءقه ودرهم ناقص غير تام الوزن اهـ بالحرف (قوله جزماً) احتراز به عن سنة الكفاية كما سيأتي في الشارح

وإن تركها عوقب بأدناها ويجوز تحريم واحد مبهم عندنا كالتحريم .

مسألة

فرض الكفاية مهم يقصد جزماً حصوله من غير نظر بالذات لفاعله

وشمل الحد الديني كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالخرف والصنائع وخرج عنه السنة إذ لم يجزم بقصد حصولها وفرض العين فانه منظور بالذات لفاعله حيث قصد حصوله من كل عين أى واحد من المكافين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما خص به (والأصح أنه دون فرض العين) أى فرض العين أفضل منه كما نقله الشهاب ابن العماد عن الشافعي رضي الله عنه قال ونقله عنه القاضي أبو الطيب وذلك لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكاف في الأغلب ويدل له تعليل الأصحاب تبعاً للإمام الشافعي كراهة قطع طواف الفرض لصلاة الجنازة بأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية وقال إمام الحرمين وغيره فرض الكفاية أفضل لأنه يسان بقيام البعض به جميع المكافين عن إثمهم المترتب على تركهم له وفرض العين إنما يسان بالقيام به عن الإثم الفاعل فقط وترجيح الأول من زيادتي (و) الأصح (أنه) أى فرض الكفاية (على السكل) لأنهم بتركه كما في فرض العين ولقوله تعالى: قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وهذا ما عليه الجمهور ونص عليه الشافعي في الإثم (ويسقط) الفرض (بفعل البعض) لأن المقصود كما مر حصول الفعل لا ابتلاء كل مكاف به ولا بعد في سقوط الفرض عن الشخص بفعل غيره كسقوط الدين عنه بأداء غيره عنه وقيل فرض الكفاية على البعض لا السكل ورجحه الأصل وفاقاً بزعمه للإمام الرازي لا اكتفاء محصوه من البعض ولآية - ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير - وأجيب عن الأول بما مر من أن المقصود حصول الفعل لا ابتلاء كل مكاف به وعن الثاني بأنه في السقوط بفعل البعض جمعا بين الأدلة وعلى القول الثاني فالخيار كما في الأصل البعض مبهم فمن قام به سقط الفرض بفعله وقيل معين عند الله تعالى يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره كسقوط الدين فيما مر وقيل معين كذلك وهو من قام به اسقطوه بفعله ثم مداره على الظن فعلى قول السكل من ظن أن غيره فعله أو يفعله سقط عنه ومن لا فلا وعلى قول البعض من ظن أن غيره لم يفعله ولا يفعله وجب عليه ومن لا فلا . واعلم أن السكل لو فعله معاً وقع فعل كل منهم فرضاً أو مرتباً فكذلك وإن سقط الحرج بالأولين نعم إن

ولو اعتبر العهد في إضافه الحصول إلى الضمير اغناه عن ذلك إذ الحصول المجهود هو المطلوب طلباً جازماً كما تقدم في تعريف مطابق الواجب المرادف للفرض وكذا يقال في سنة الكفاية إذ الحصول المجهود فيها هو المطلوب طلباً غير جازم كما سلف في تعريف مطلق المندوب المرادف لها والعجب من حواشي المحلى كيف غفلوا عن ذلك بل والشارح فتسكانوا ما تسكانوا أه وأملأ شيخنا العلامة الجوهرى (قوله وخرج عنه السنة) أى بقوله جزمنا قال العلامة المحلى ولم يقيد بقصد الحصول بالجزء احترازاً عن السنة لأن الفرض تميز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر . واعترض بأن التعريف يصير غير مانع . وأجيب بأنه تعريف بالأعم وهو جائز كالتعريف بالأخص بناء على أن الفرض من التعريف إما بيان المباهية أو تصورها بوجه ما لا يميزها عن جميع ماعداها كما هو رأى المناظرين من المناطقة حتى اشتروا في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً وهو خلاف ما عليه المحققون من قدمائهم كما نبه عليه السيد في شرح المواقف وقال المحقق النوانى في حواشى التهذيب واشترط المساواة في مطلق التعريف ليس مذهب المحققين إذ هم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو بوجه أعم أو أخص نعم يشترط في المعرف التام أى لا الناقص أه من إملأ شيخنا العلامة محمد الجوهرى (قوله وفاقاً بزعمه للإمام الرازي) فيه شئ فانه يوم أن الرازي لا يقول بذلك عند التحقيق وليس كذلك فقد قال الزركشى في بحره مانعه وكلام الامام في الحصول مضطرب في المسئلة والظاهر أنه يقول على البعض لأنه جعله متناولاً لجمعة على سبيل الجمع

والأصح أنه دون فرض
عين . أنه على السكل
ويسقط بفعل البعض

حصل المقصود بتمامه كغسل الميت لم يقع غير الأول فرضا (و) الأصح (أنه) أى فرض الكفاية (لا يتعين بالشروع) فيه لأن القصد به حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه (الإجهاذا وصلاة جنازة وحجا وعمرة) فتعين بالشروع فيها لشدة شبهها بالعين ولما في عدم التعيين في الأول من كسر قلوب الجند وفي الثاني من هتك حرمة الميت وهذا تبع في الغزالي وغيره وقيل يتعين فرض الكفاية بالشروع فيه أى يصير به كفر فرض العين في وجوب إتمامه بجامع الفرضية وهذا ما صححه الأصل تبعاً لابن الرفعة وهو بعيد إذا كثرت فروض الكفايات لا يتعين بالشروع فيها كالحرف والصنائع وصلاة الجماعة (وسنتها) أى سنة الكفاية المنقسم إليها وإلى سنة العين مطلق السنة السابق حده (كفرضها) فيما مر لكن (بإبدال جزأ بصدده) فيصدق ذلك بأنهم هم يقصد بلا جزم حصوله من غير نظر بالذات لفاعله كابتداء السلام والتسمية للأكل من جهة جماعة وبأنها دون سنة العين وبأنها مطلوبة من الكل وبأنها لا يتعين بالشروع فيها أى لا يصير به كسنة العين في تأكد طلب إتمامها على الأصح في الثلاث الأخيرة .

[مسئلة : الأصح أن وقت الصلاة (المكتوبة) كالظهر (جوازا وقت لأدائها) ففي أى جزء منه أوقعت فقد أوقعت في وقت أدائها الذى يسعها وغيرها ولهذا يعرف بالواجب الموسع وقولى جواز الرجوع إلى الوقت لبيان أن الكلام في وقت الجواز لا في الزائد عليه أيضا من وقتى الضرورة والحرمة وإن كان الفعل فيهما أداء بشرطه وقيل وقت أدائها أول الوقت فإن أخرت عنه فتضاء وإن فعل في الوقت حتى يأنم بالتأخير عن أوله وقيل هو آخر الوقت فإن قدمت عليه فتعديها تعجيل وقيل هو الجزء الذى وقعت فيه من الوقت وإن لم تقع فيه فوقت أدائها الجزء الأخير من الوقت وقيل إن قدمت على آخر الوقت وقعت واجبة بشرط بقاء الفاعل مكافئا إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك وقعت نفلا وهذه الأقوال الأربعة منسكرة للواجب الموسع (و) الأصح (أنه) أى الشأن (يجب على المؤخر) أى مرید التأخير عن أول الوقت الذى هو سبب الوجوب (العزم) فيه على الفعل في الوقت كما صححه النووي في مجموعته ونقله غيره عن أصحابنا لتمييز به التأخير الجائز عن غيره وتأخير الواجب الموسع عن المندوب في جواز التأخير عن أول الوقت وقيل لا يجب اكتفاء بالفعل ورجحه الأصل وزعم أن الأول لا يعرف إلا عن القاضى أبى بكر الباقلانى ومن تبعه وأنه من هفوات القاضى ومن العظام فى الدين . فان قلت يلزم على الأول تعدد البدل والمبدل واحد . قلنا ممنوع إذ لا يجب إعادة العزم بل ينسحب على آخر الوقت كالنسحاب النية على أجزاء العبادة الطويلة كما قاله إمام الحرمين وغيره . فان قلت العزم لا يصح بدلا عن الفعل إذ بدل الشيء يقوم مقامه والعزم ليس كذلك . قلت لا يخفى أن المراد بكونه بدلا عنه أنه بدل عن إيقاعه في أول وقته لا عن إيقاعه مطلقا والعزم قائم مقامه في ذلك (ومن آخر) الواجب الموسع بأن لم يشغل به أول الوقت مثلا (مع ظن فوته) موت أوحىض أو نحوها وهذا أعم من قوله مع ظن الموت (عصى) لظنه فوت الواجب بالتأخير (و) الأصح (أنه إن بان خلافه) بأن تبين خلاف ظنه (وفعله) في الوقت (فأداء) فعله لأنه في الوقت المقدر له

ومراد بالجمع أعم من التعميم والاجتماع بدليل أنه قسمه إليهما فقال في التناول على سبيل الجمع إنه ممكن أنه قد يكون فعل بعضهم شرطا في فعل البعض وقد لا يكون وماليس على سبيل الجمع ينبغي أن لا يكون على الجميع لاجتماع ولا فرادى وإنما هو على البعض ويؤيده قوله فمضى حصل ذلك بالبعض لم يلزم الباقي ولو كان على الجميع لما قال لم يلزم الباقي بل كان يقول سقط عن الباقي غير أنه استعمل لفظ السقوط بعد ذلك فينبغى تأويله ليجتمع كلاماه بالحرف (قوله) بزعمه) أشار به لما ذكره في الحاشية من أن الأصل تبع في ذلك المراعى والذى في محصول الامام إنما هو وجوبه على الكل كما فهمه الأسنوى وغيره اه كاتبه ،

وأنه لا يتعين بالشروع
الإجهاذا وصلاة جنازة
وحجا وعمرة وسنتها
كفرضها بإبدال جزأ
بصدده .

مسئلة

الأصح أن وقت
المكتوبة جواز وقت
لأدائها وأنه يجب على
المؤخر العزم ومن أخر
مع ظن فوته عصى وأنه
إن بان خلافه وفعله
فأداء .

شرعا وقيل فعله قضاء دنه بعد الوقت الذي تضيق بظنه وإن بان خطؤه ويظهر أثر الخلاف في نية الأداء أو القضاء وفي أنه لو فرض ذلك في الجمعة تصلى في الوقت على الأول وتقضى ظهرا لاجتماعه على الثاني (و) الأصح (أن من أخر) الواجب المذكور (مع ظن خلافه) أي عدم فوته فإن خلاف ظنه ومات مثلا في الوقت قبل الفعل (لم يعص) لأن التأخير جائز له والقوت ليس باختياره وقيل يعصى وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة ، هذا إن لم يكن عزم على الفعل وإن عصى بتركه العزم والإفلا يعصى قطعا قاله الآمدي (بخلاف ما) أي الواجب الذي (وقته العمر كحج) فإن من أخره بعد أن أمكنه فعله مع ظن عدم فوته كأن ظن سلامته من الموت إلى مضى وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل فعله يعصى على الأصح وإلا لم يتحقق الوجوب وقيل لا يعصى لجواز التأخير له وعصيانه في الحج من آخر سنى الامكان على الأصح لجواز التأخير إليها وقيل من أولها لاستقرار الوجوب حينئذ وقيل غير مستند إلى سنة بعينها [مسئلة] الفعل (المقدور) للمكاف (الذي لا يتم) أي يوجد عنده (الواجب المطلق إلا به واجب) بوجوب الواجب (في الأصح) سببا كان أو شرطا إذ لو لم يجب لجاز ترك الواجب المتوقف عليه وقيل لا يجب بوجوبه لأن الدال على الواجب ساكت عنه وقيل يجب إن كان سببا كالنار للاحراق بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة لأن السبب أشد ارتباطا بالسبب من الشرط بالمشروط وقيل يجب إن كان شرطا شرعا كالوضوء للصلاة لاعقليا كترك الواجب ولا عاديا كفصل جزء من الرأس بغسل الوجه ولا إن كان سببا شرعا كصيغة الاعتاق له أو عقليا كالنظر للعلم عند الامام وغيره أو عاديا كحز الرقبة للقتل إذ لا وجود لشرطه عقلا أو عادة ولا لمسببه مطلقا بدونه فلا يقصد ههما الشارع بالطلب بخلاف الشرط الشرعي فانه لو لا اعتبار الشرع لوجد مشروطه بدونه وخرج بالمقدور غيره كقدرة الله وإرادته إذ الإتيان بالفعل يتوقف عليهما وهما غير مقدورين للمكاف وبالطلق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يجب تحصيله فالطلق ما لا يكون مقيدا بما يتوقف عليه وجوده وإن كان مقيدا بغيره كقوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس فان وجوبها مقيد بالدلوك لا بالوضوء والتوجه للقبلة ونحوهما (ولو تعذر ترك محرم إلا بترك غيره) من الجائز قيل كما قليل وقع فيه بول (وجب) ترك ذلك الغير لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه (أو اشتبهت حلية) لرجل من زوجة أو أمانة فتعيرى بذلك أولى وأعم من قوه أو اختلطت منكوبة (بأجنبية) منه (حرمتا) أي حرم قربانها عليه أما الأجنبية فأصالة وأما الحلية فلا أنه لا يعلم السكف عن الأجنبية إلا بالكف عنها (وكلو طلق معينة) من زوجته مثلا (ثم نسيها) فانها محرمان عليه لما صرّ وقد يظهر الحال في هذه والتي قبلها فترجع الحلية وغير المطلقة إلى ما كانت عليه من الحل فلم يتعذر فيها ترك المحرم وحده فلم يشملها ما قبلها ولو شملها لكان الأولى إبدال أو بكان ليكونا مثالين له ، [مسئلة : مطلق الأمر] بمابعض جزئياته مكروهة كراهة تحريم أو تنزيه (لا يتناول المكروه) منها الذي له جهة أوجهتان بينهما لزوم (في الأصح) وقيل يتناوله وعزى للحنفية انما لو تناوله لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض (فلا تصح الصلاة في الاوقات المكروهة)

(قوله قيل كماء قليل الخ) قائله شيخه المحلى وكتب عليه الشارح مانصه قوله كماء قليل وقع فيه بول تبسّع في التمثيل به المحصول ونوقش فيه بأنه لا يناسب مذهبنا من تنجس الجميع فليس معنا ظهور تعذر استعماله وإنما يناسب مذهب الحنفية من أن الماء باق على ظهوره لأنه جوهر والأعيان لا تقابو وإنما تعذر استعماله لأنه إنما يمكن استعماله باستعمال النجاسة قال العراقي فلا ينفى أن يكون هذا من المقدمة إلا على مذهبه اه ومن ثم مثل بعضهم باشتباه طاهر بنجس لكنه لا يناسب التعذر بل هذا مما يأتي في المسئلة انتهى بالحرف قال شيخنا العلامة محمد الجوهري ، يمكن توجيه المثال على مذهب الشافعية بأن يكون

وأن من أخرج من خلافه لم يعص بخلاف ما وقته العمر كحج .
مسئلة .

المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب في الأصح فلو تعذر ترك محرم إلا بترك غيره وجب أو اشتبهت حلية بأجنبية حرمتا كما لو طلق معينة ثم نسيها .
مسئلة

مطلق الأمر لا يتناول المكروه في الأصح فلا تصح الصلاة في الاوقات المكروهة

أى التى كرهت فيها صلاة النفل المطلق بشرطه كمنع طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند انصرافها حتى تغرب (ولو) قلنا إن كراهتها فيها (كراهة تنزيه في الأصح) كالأول قلنا إنها كراهة تحریم وهو الأصح عملا بالأصل في النهى عنها في خبر مسلم وإنما لم تصح على واحدة منهما إذ لو صححت أى وافقت الشرع بأن تناولها الأمر بالفعل للمطلق لزم التناقض فتكون على كراهة للتنزيه مع جوازها فاسدة لا يتناولها الأمر فلا يثاب عليها وقيل تكون صحيحة يتناولها الأمر فيثاب عليها والنهى عنها راجع إلى أمر خارج عنها كوافقة عباد الشمس في سجودهم عند طلوعها وغروبها وبهذا الموافق لما يأتى في الصلاة في الأمكنة المكروهة انفصل الحذية أيضا في قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم وهو مودود كما بينته في الحاشية ولا يشكل ما ذكر بصحة صوم نحو يوم الجمعة مع كراهته لأن النهى عنه لخارج وهو الضعف عن كثرة العبادة في يوم الجمعة وخارج بمطلق الأمر المقيد بغير المكروه فلا يتناولها جزما والأوقات المكروهة الأمكنة للمكروهة فالصلاة فيها صحيحة والنهى عنها لخارج جزما كالتعرض بها في الحمام لوسوسة الشياطين وفي أعطان الأبل لنفارها وفي قارعة الطريق لمرور الناس وكل من هذه الأمور يشغل القلب عن الصلاة فانهى عنها في الأمكنة ليس لنفسها ولا لالزامها بخلافها في الأزمنة (فان كان له) أى للمكروه (جهتان لازم بينهما) كالصلاة في الأمكنة المكروهة وتقدم بيانها وكالصلاة في المغصوب فانها صلاة وغصوب أى شغل ملك الغير عدوانا وكل منهما يوجد بدون الآخر (تناوله) مطلق الأمر لا تنفاد الحذور السابق (قطعا في نهى التنزيه) كافي للمثال الأول (وعلى الأصح في) نهى (التحريم) كما في الثانى وقيل لا يتناولها في نهى التحريم نظرا لجهة التحريم (فالأصح صحة الصلاة في مغصوب) فرضا كانت أو نفلا نظرا لجهة الصلاة

ولو كراهة تنزيه في الأصح فان كان له جهتان لازم بينهما تناوله قطعا في نهى التنزيه وعلى الأصح في التحريم فالأصح صحة الصلاة في مغصوب

عنده إناء فيه ماء وانصلت به نجاسة حكمية وإناء ثان فيه ماء وقع فيه بول وحصل له شدة عطش ووصل إلى حالة تبيع له استعمال ذلك الماء فانه يستعمل ما انصلت به الحكمية ويجب عليه ترك الماء الذى وقع فيه البول لحرمة تناول النجاسة في هذا وتوقف اجتنابها على اجتناب الماء الذى وقعت فيه بخلاف ذلك فانه متنجس فقط انتهى من لفظه والمثال الحالى عن المناقشة اختلاط طعام مائع لشخص بطعام مائع لغيره أو اختلاط مائه بماء غيره فهنا يتعذر ترك المحرم إلا بترك غيره اهـ (قوله أيضا كماء قليل) قال الزركشى في البحر بعد نحو ما تقدم ويقرب من هذا القسم ما لو وقعت النجاسة في الماء فان من أصحابنا من أجراه على هذا الأصل وقال الماء طاهر في عينه ولم يصير نجسا بحال وإنما النجاسة مجاورة فلم ينه عن استعمال الطاهر وإنما نهى عن استعمال النجس إلا أن استعمال الطاهر لا يأتى إلا باستعمال النجس فكان تحريم استعمال الطاهر من ضروراته استعمال النجس إلا أن هذا لا يليق بأصول الشافعى بل هو أشبه بمذهب أبى حنيفة لأن قاعدته أن الماء جوهر طاهر والطاهر لا يتصور أن يصير نجسا في عينه بالنجاسة لأن قاب الأعيان لا يدخل تحت وسع الخلق بل هو باق على أصل الطهارة وإنما هو نهى عن استعمال النجاسة ويستدل على هذا بفصل المسكارة فانه لو كثر عاد طهورا بالاجماع ولو صار الماء عينه نجسا بالخالطة لما تصور انقلاط طاهرا بالمسكارة قال أبى ابن برهان وهو باطل فان المانع اللطيف إذا وقعت فيه نجاسة خالطت أجزاءه أجزاءها وامتزجت به لا يمكن التمييز فوجب الحكم بنجاسة الكل لأن النجاسة لا معنى لها إلا بالاجتناب ولا شك أن وجوب الاجتناب ثابت في الكل وقد وافقه على حكاية هذا الخلاف ابن السمعاني في القواطع فقال فمنهم من قال يصبر كله نجسا وهو اللائق بمذهبنا وقيل إنما حرم الكل لتعذر الاقدام على المباح قال وهو يابق بمذهب أبى حنيفة. قلت وهو الذى أورده الامام في المحصول وما أورده ابن برهان في الاعتراض عليه. رده الأصفهانى بأن وجوب الاجتناب عند اختلاط النجاسة بالماء متفق عليه وإنما الكلام في علة الاجتناب ما هو وقال أبو الحسين في المعتمد اختلفوا في اختلاط النجاسة بالماء الطاهر

المأمور بها وقيل لا تصح نظرا لجهة النصب المنهى عنه وعليه فليل يستط طلبها عندها لاجبها وقيل لا يستط (و) الأصح (أنه) أى فاعلها على القول بصحتها (لا يثاب) عليها عقوبة له عليها من جهة الغصب وقيل يثاب عليها من جهة الصلاة وإن عوقب من جهة الغصب فبقدر عقاب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه (و) الأصح (أن الخارج من) محل (مغصوب تائب) أى نادما على الدخول فيه عازما على أن لا يعود إليه (أتبواجب) لتحقيق التوبة الواجبة بخروجه تائبا وقال أبو هاشم من المعتزلة هوأت بحرمان ذلك شغل ملك غيره بغير إذنه كالماكت وقال إمام الحرمين مرتبك أى مشتبك في العصية مع انقطاع تكليف المنهى عنه من إلزام كفه عن الشغل بخروجه تائبا فهو عاص بخروجه بسبب دخوله أو لا أما الخارج غير تائب فعاص جزما كالماكت (و) الأصح (أن الساقط) باختياره أو بدونه (على نحو جريح) بين جرحى (يقتله) إن استمر عليه (أو) يقتل (كفأه) في صفات القود إن لم يستمر عليه لعدم محل يعتمد عليه إلا بدن كفاه (يستمر) عليه ولا ينتقل إلى كفه لأن الضرر لا يزال بالضرر ولأن الانتقال استثناف فعل باختياره بخلاف الكسب نعم لو كان أحدهما نبيا اعتبر جانبه وكذا لو كان وليا أو إماما عادلا كما قاله ابن عبد السلام في نظيره من المضطرين وقيل يتخير بين الاستمرار عليه والانتقال إلى كفه لتساويهما في الضرر وقيل لا حكم فيه من إذن أو منع لأن الإذن له في الأمرين أو أحدهما يؤدي إلى القتل المحرم والمنع منهما لاقدرة على امتثاله وتوقف الفزالي فقال يحتمل كل من المقالات الثلاث وخرج بالكفء غيره ككافر ولو معصوما فيجب الانتقال عن السلم إليه لأن قتله لامفسدة فيه أو مفسدته أخف والترجيح مع ذكر نحو من زيادتي .

[مسألة : الأصح جواز التكليف] عقلا (بالحال) أى الممتنع بمعنى جواز تعلق الطلب النفسى بإيجاده (مطلقا) أى سواء أكان محالا لذاته أى ممتنعا عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض أم لغيره أى ممتنعا عادة لاعقلا كالشئ من الزمن قال جمع أو عقلا لاعادة كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن وقال المحققون يمتنع كون الشئ ممتنعا عقلا بمكناعادة ولهذا قال السعد التفتازانى كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس فالتكليف بإيمان من علم الله أنه لا يؤمن كما يأتى تكليف بالممكن لا بالحال عند المحققين وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية مع بيان أن الخلاف لفظى ومنع جمع منهم أكثر المعتزلة التكليف بالحال الذى غير تعلق العلم بعدم وقوعه دون الحال الذى تعلق العلم بذلك إذ لفائدة في طاب الأول من المكاهين لظهور امتناعه لهم وأجيب بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في القدمات فيرتب عليها الثواب أولا فالعقاب وأيضا توجيه الخطاب فيه ليس طلبا في الحقيقة بل علامة على شقاوته وتعذيبه وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية ومنع معتزلة بضاد التكليف بالحال لذاته دون الحال لغيره (و) الأصح (وقوعه) أى التكليف (بالحال لتعلق علم الله تعالى) بعدم وقوعه فقط (أى دون الحال لذاته والحال

فليل يحرم استعماله على كل حال ومنهم من جعل النجاسة مستهلكة واختلفوا في الأمارة الدالة على استهلاكها فمنهم من قال هو عدم تغير الماء ومنهم من قال هو كثرة الماء واختلف هؤلاء فمنهم من قدر الكثرة بالقلتين ومنهم من قدرها بغير ذلك اه بالحرف (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية) أى حيث قال ووجهه أن دائرة العقل أوسع من دائرة العادة وتوجيهه باستحالة اجتماع وصف الاستحالة والامكان منقضى باجتماعهما في الممتنع عادة لاعقلا ولأن الاستحالة بالغير لا تنافي في الامكان بالذات إذ يصح وصف الشئ بوصفين متناقضين باعتبارين فيصح وصفه بأنه ممكن ذاتا محال عرضا وهو تعلق العلم بعدم وقوعه نعم يؤخذ من هذا توجيه ما سلكه الشارح المحلى تبعاً لغيره و به يعلم أن الخلاف لفظى لأن الأول نظر إلى إثبات المحال عرضا والثانى إلى نفيه ذاتا اه بحروفيه (قوله وأجيب الخ) أى إن سلمنا أنه لا بد في أفعال الله تعالى

وأنه لا يثاب وأن
الخارج من مغصوب
تائب أتبواجب وأن
الساقط على نحو
جريح يقتله أو كفأه
يستمر .

مسئلة

الأصح جواز التكليف
بالحال مطلقا ووقوعه
بالحال لتعلق علم الله
بعدم وقوعه فقط

لغيره عادة لاعتقلا قال تعالى - لا يكلف الله نفسا إلا وسعها - وهذان ليسا في وسع المكلفين بخلاف الأول وهذا قول الجمهور ورجحه الأصل في شرح المنهاج فعلم أن التكليف بالحال لتعاق علم الله بعدم وقوعه جائز وواقع اتفاقا وقيل يقع بالحال لغيره لآلته ورجحه الأصل هنا وقيل يقع بالحال مطاوعا وخرج بالتكليف بالحال التكليف بالحال فلا يجوز والفرق بينهما أن الخلل في الأول يرجع إلى المأمور به وفي الثاني إلى المأمور كالتكليف ميت وحامد (و) الأصح (جوازه) أي التكليف (بما لم يحصل شرطه الشرعي) فيجوز التكليف بالمشروط حال عدم الشرط (كالكافر) يجوز تكليفه (بالفروع) مع انتفاء شرطها في الجملة من الإيمان التوقف عليه النية إذ لو توقف على حصول شرط ما كلف به لم تجب صلاة قبل الظهر والنية لا انتفاء شرطها واللازم باطل بالضرورة وقيل لا يجوز إذ لا يمكن امتثاله لو وقع. وأجيب بإمكان امتثاله بأن يأتي بالمشروط بعد الشرط (و) الأصح (وقوعه) فيعاقب على ترك امتثاله وإن سقط عن الكافر الأصلي بإيمانه ترغيبا فيه قال تعالى - يتساءلون عن المحرمين - الآية وقال - وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة - وقال - والذين لا يدعون مع الله إلها آخر - الآية وتفسير الصلاة في الآية الأولى بالإيمان والزكاة في الثانية بكلمة التوحيد وكذلك في الثالثة بالشرك فقط كما قيل بعيد وقيل ليس بواقع إذ المأمورات مما كلف به الكافر مثلا لا يمكن مع الكفر فعلها ولا يؤمر بعد الإيمان بقضائها والمنهيات محمولة عليها حذرا من تبعض التكليف وقيل واقع في المنهيات فقط لا يمكن امتثالها مع الكفر لعدم توقفها على نية بخلاف المأمورات وقيل واقع في المرتد دون غيره من الكفار استمرارا لما كان والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل السبب وخرج بالشرعي اللغوي كان دخلت المسجد فصل ركعتين والعقل كالحياة للعلم والعمادى كفصل جزء من الرأس لغسل الوجه والمراد بالتكليف ما يشمل خطاب الوضع مطابقا والسبب فيه تفصيل رده الزركشي كما بينته في الحاشية .

[مسئلة : لا تكليف] صحيح (الإبفعل) أما الأمر فظاهر لأنه طلب فعل وأما النهي (فالمكلف به في النهي الكف) الذي هو فعل النفس (أي الانتهاء) عن النهي عنه وإن لم يقصد امتثالا (في الأصح) وذلك فعل يحصل بفعل ضد النهي عنه وقيل المكلف به في النهي فعل ضد النهي عنه وقيل هو انتفاء النهي عنه وهو مقدور للمكلف بأن لا يشاء فعله فاذا قيل لا تتحرك فالمطلوب منه على الأول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده من السكون وعلى الثاني فعل ضده وعلى الثالث انتفاؤه بأن يستمر عدمه من السكون وقيل يشترط في الاتيان بذلك قصده امتثالا حتى يترتب العقاب إن لم يقصده قلنا ممنوع وإنما يشترط لحصول الثواب لخبر «إنما الأعمال بالنيات» (والأصح أن التكليف) الشامل للأمر والنهي فهو أعم من قوله والأمر (يتعلق بالفعل قبل المباشرة) له (بعد دخول وقته إلزاما وقبله إعلاما) والمراد بالتعلق الإلزامي الامتثال وبالاعلامى اعتقاد وجوب إيجاد الفعل ولا يحصل الامتثال إلا بكل من الاعتقاد والإيجاد وقيل لا يتعلق به إلا عند المباشرة وقول الأصل أنه التحقق إذ لا قدرة عليه إلا حينئذ مردود كما بينته في الحاشية (و) الأصح (أنه) من ظهور فائدة للفعل فاذا لم نسلم ذلك لانه لا يسئل عما يفعل فله أن لا يظهرها إذ لا يلزم الحكيم إطلاع من دونه على وجه كما قاله القفال في محاسن الشريعة اه وهذا أشار إليه بقوله فيما بعد وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وخرج بالشرعي) أي فان حصول الأولين شرط لصحة التكليف اتفاقا وحصول الثالث ليس شرطاً لها اتفاقا كما في حاشية الشارح على المحلى (قوله كما بينته في الحاشية الخ) قال في الأصل قال الشيخ الامام والخلاف في خطاب التكليف وما يرجع إليه من الوضع لا الاتلاف والجنايات وترتب آثار العقود أي فالكافر في ذلك كالمسلم اتفاقا قال في الحاشية وما نقله المصنف عن والده من التفصيل الذي ذكره تبعه عليه البرماوى

وجوازه بما لم يحصل
شرطه الشرعي كالكافر
بالفروع ووقوعه .

مسئلة

لا تكلف إلا بفعل
فالمكلف به في النهي
الكف أي الانتهاء
في لأصح. لأصح أن
لتكليف يتعاق
بالفعل قبل المباشرة
بعد دخول وقته إلزاما
وقبله إعلاما وأنه

أى تعلقه الانزاحى به (يستمر حال المباشرة) له وقيل ينقطع حالها وإلا يلزم طلب تحصيل الحاصل . قلنا الفعل كالمصلاة إنما يحصل بالفراغ منه لا انتفاءه بانتفاء جزء منه .

[مسئلة] (الأصح أن التكليف) بشئ (يصح مع علم الأمر فقط انتفاء شرط وقوعه) أى وقوع المأمور به (عند وقته) إذ لا مانع (كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله) للأمر فانه علم من ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتميز عند وقته وقيل لا يصح التكليف مع ما ذكر لا انتفاء فائدته من الطاعة أو العصيان بالفعل أو الترك وخرج بعلم الأمر جهله ولو مع علم المأمور انتفاء الشرط بأن كان الأمر غير الشارع كأمر السيد عبده بخياطة ثوب غدا وبفقط علم الأمر المأمور بذلك فيصح التكليف فى الأول بصورتيه اتفاقا ويمتنع فى الثانى اتفاقا لا انتفاء فائدته الموجودة حال الجهل بالعزم وشذ بعضهم وقال بصحته فيه لوجود فائدته بالعزم بتقدير وجود الشرط وتبعه الأصل عليه وصححه وردت توجيهه بأنه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده (و) (الأصح) (أنه) أى التكليف (يعلمه المأمور أثر) بفتح أوله وثانيه وبكسر أوله وإسكان ثانيه أى عقب (الأمر) المسموع له الدال على التكليف من غير توقف على زمن يمكن فيه الامتنال وقيل لا يعلمه حينئذ لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو عجز عنه . وأجيب بأن الأصل عدم ذلك وبتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر الدال على التكليف كالوكيل فى البيع غدا إذا مات أو عزل قبل الغد ينقطع التوكيل وكالأمر والمأمور فيما ذكر الناهى والمنهى . [خاتمة : الحكم قد يتعلق على الترتيب أو] على (البديل فيحرم الجمع) كأكل المذكى والميتة فى الأول فإن كلا منهما يجوز أكله لكن جواز أكل الميتة عند العجز عن غيرها فيحرم الجمع بينهما الحرمه الميتة حيث قدر على غيرها الذى من جماته المذكى وكتزويج المرأة من كفأين فى الثانى فإن كلا منهما يجوز التزويج منه بدلا عن الآخر أى إن لم تزوج من الآخر ويحرم الجمع بينهما بأن تزوج بينهما (أو يباح) الجمع كالوضوء والتيمم فى الأول فإن التيمم إنما يجوز عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كأن تيمم لحوف بطن برء من عم عذره محل الوضوء ثم توضأ متحتملا مشقة بطن البرء وإن بطل بوضوئه تيممه وكستر العورة بشوبين فى الثانى فإن كلا منهما يجب السترة بدلا عن الآخر ويباح الجمع بينهما (أو يسن) الجمع كتحصيل كفارة الوقاع فى الأول فإن كلا منها واجب لكن وجوب الاطعام عند العجز عن الصيام ووجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجمع بينهما فبنوى بكل الكفارة وإن سقطت ظاهرا بالأولى كما قيل ينوى بالصلاة المعادة الفرض وإن سقط بالفعل أولا وكتحصيل كفارة التيمم فى الثانى فإن كلا منهما واجب بدلا عن غيره أى إن لم يفعل غيره منها نظرا إلى الظاهر وإن كان التحقيق مأمور من أن الواجب القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معين منها ويسن الجمع بينهما .

الكتاب الأول

من الكتب السبعة (فى الكتاب ومباحث الأقوال) المشتمل عليها من الأمر والنهى والعام والخاص والمطلق والمقيد ونحوها (الكتاب) هنا (القرآن) غلب عليه من بين الكتب فى عرف أهل الشرع كما غلب على كتاب سيبويه فى عرف أهل النحو (وهو) أى القرآن (هنا) أى فى أصول الفقه (اللفظ) ولو بالقوة كما مكتوب فى المصاحف (المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المعجز بسورة منه المتعبد بتلاوته) يعنى ما يصدق به هذا الحد من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس المحجج بأبعضه خلاف القرآن واستحسنه لكن رده شيخه الزركشى بأنه لا وجه له وأنه لا يصح دعوى الاجماع فى الانلاف والجناية قال بل الخلاف جار فى الجميع وأطال فى بيانه وقول المصنف لا الانلاف والجنايات قصد به الايضاح بتقرير الأمثلة وإلّا فأحدهما معن عن الآخر بلارىب ومن ذلك قول الشارح متلفه ومجنيه اه بالحرف وقرره

يستمر حال المباشرة .

مسئلة

الأصح أن التكليف يصح مع علم الأمر فقط انتفاء شرط وقوعه عند وقته كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله وأنه يعلمه المأمور لأمر .

خاتمة

الحكم قد يتعلق على الترتيب أو البديل فيحرم الجمع أو يباح أو يسن .

الكتاب الأول

فى الكتاب ومباحث الأقوال

الكتاب القرآن وهو

هنا اللفظ المنزل على

محمد صلى الله عليه

وسلم المعجز بسورة

منه المتعبد بتلاوته

في أصول الدين فإنه اسم لدلول ذلك وهو المعنى النفسى القائم بذاته تعالى وإنما حددوا القرآن مع تشخيصه بما ذكر من أوصافه ليميز عن غيره مما يسمى كلاما مخرج عن أن يسمى قرآنا بالانزال على محمد غيره كالأحاديث غير الربانية والتوراة والإنجيل وبالمعجز أى مظهر صدق النبي في دعواه الرسالة المستعار من مظهر عجز المرسل إليهم عن معارضته المستعار من مثبت عجزهم الأحاديث الربانية كحديث أنا عند ظن عبدي بي وبسورة منه بعضها إذا اشتمل على أقل من أقصر سورة منه وهى سورة الكوثر ثلاث آيات وفي الحاشية ما ينازع في ذلك وأفاد ذكرها أيضا دفع إيهام أن المعجز كل القرآن فقط وبالمعبد بتلاوته أى أبدا ما نسخت تلاوته نحو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . واعلم أن القرآن كما يطلق علما لمجموع ما ذكر يطلق اسم جنس للقدر المشترك بين المجموع وكل بعض منه . فإن قات إن أراد الأول ابتضى أن بعضه ليس قرآنا ولا قائل به أو الثانى وهو الأنسب بفرض الأصولى فكل كلمة بل كل حرف من القرآن قرآن فيكون الحد للماهية فيلغوقيد المعجز لأن السكامة والحرف لا عجز فيها قطعا . قلنا نختار الأول ولا نسلم أنه يقتضى أن بعضه ليس قرآنا وإنما يقتضى أنه ليس القرآن وهو كذلك إذ الحد إنما هو للقرآن المعروف بلام العهد ولذلك نص الشافعى على أنه لو قال لعبد إن قرأت القرآن فأنت حر لا يعتق إلا بقراءة الجميع وقول من قال إنه يحنث ببعضه فيما لو حلف لا يقرأ القرآن محمول على أنه أراد لام الجنس وتعبيرى كالأصل هنا باللفظ أولى من التعبير بالقول وإن كان أخص من اللفظ لما قاله من أن المراد التنصيص على أن يحنثنا عن الألفاظ والقول لا يفهمها لأنه كما يطلق على اللسانى يطلق على النفسانى وقولى المعجز أولى من قوله لا عجز لأن الانزال لا ينحصر في الإعجاز فإنه نزل لغيره أيضا كالتدبر لآياته والتذكر بمواعظه (ومنه) أى القرآن (البسملة أول كل سورة في الأصح) لأنها مكتوبة كذلك بخط السور في مصاحف الصحابة مع مباغتهم في أن لا يكتب فيها ما ليس منه وقيل ليست منه مطلقا عند غيرنا وفي غير الفاتحة عندنا وإنما هي في الفاتحة لا ابتداء الكتاب على عادة الله تعالى في كتبه وفي غيرها للفصل بين السور وهى منه في أثناء سورة النمل إجماعا (غير) أول سورة (براءة) أما أولها فليست بالبسملة من القرآن فيه جزما لنزولها بالقتال الذى لاتناسبه البسملة المناسبة للرحمة والرفق وحيث قلنا إنها أول السور من القرآن فهى على الصحيح قرآن حكما لا قطعا بمعنى أن السورة لا تتم إلا بقراءتها أولها حتى لا تصح الصلاة بتركها أول الفاتحة وإنما لم نكفر جاحدها للخلاف فيها (لا الشاذ) وهو ما نقل قرآنا أحادا ولم يصل إلى رتبة القراءة الصحيحة الآتى بيانها كآياتها في قراءة والسارق والسارقة فقطعوا أيمانها فإنه ليس من القرآن (في الأصح) لأنه لم يتواتر ولا هو في معنى المتواتر وقيل إنه منه حملا على أنه كان متواترا في العصر الأول لمدالة ناقله (و) القراءات (السبع) المروية عن القراء السبعة أبى عمرو ونافع وابن كثير وعاصم وحزمة والكسائى (متواترة) من النبي إلىنا أى نقلها عنه جمع يمتنع عادة تواترهم على الكذب لمثلهم وهم المراد كما قال الامامان أبو شامة وابن الجزرى التواتر فيما اتفقت الطرق على نقله عن السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق (ولو فيها هو من قبيل الأداء) بأن كان هيئة للفظ يتحقق بدونها (كالمدة) الزائد على المد الطبعي المعروف أنواعه في محله وكالامالة محضة كانت أو بين بين وكتحفيف الهمزة بنقل

ومنه البسملة أول كل سورة في الأصح غير براءة لا شاذ في الأصح والسبع متواترة ولو فيما هو من قبيل الأداء كانت

شيخنا العلامة الجوهري (قوله أى أبدا) نسب الإخراج إلى هذا القيد في الحاشية وعبارته هنا تدل على أن الإخراج لمجموع المتعبد بقيده المذكور وعلى كل فقد يقال إن كان التعريف لمطلق القرآن لم يصح إخراج ما نسخت تلاوته لأنه كان قرآنا حقيقة وإن كان تعريف القرآن الذى استقر عليه الحال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أو قبلها بعد استكمال الدين فلا حاجة إلى قيد الأبدية إذا المنسوخ ليس متعبدا بتلاوته حينئذ وقد تبع الشارح في ذلك الجلال المحلى وهو منتقد بما تقدم فليتأمل اه من إملاء شيخنا محمد الجوهري

أو إبدال أو تسهيل أو إسقاط أو كاشد في نحو إياك نعبد زيادة على أقل التشديد من مباينة أو توسط خلافا
 لابن الحاجب في إنكاره تواتر ما هو من قبيل الأداء فقد قال عمدة القراء والمحدثين الشمس ابن الجزرى
 لا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نص أئمة الأصول على تواتر ذلك كله وكلام الأصل يميل إليه
 لكنهم وافق في منع الموانع ابن الحاجب على عدم تواتر المد أى مطلقه وتردد في تواتر الإمالة وجزم بتواتر
 تخفيف الهمزة واستظهره في غير ذلك مما هو من قبيل الأداء أيضا كالمشدد في نحو إياك نعبد بما مر
 (وتحرم القراءة بالشاذ) في الصلاة وخارجها لأنه ليس بقرآن على الأصح كما مر وتبطل الصلاة به إن غير
 معنى أو زاد حرفا أو نقصه وكان عامدا عالما بالتحريم كقوله النووي (والأصح) وفاقا للقراء وجماعة من
 الفقهاء ومنهم البغوى (أنه) أى الشاذ (ما وراء العشر) أى السبع السابقة وقرأت يعقوب وأبى جعفر
 وخاف وقيل ما وراء السبع وهو ما عليه الأصوليون وجماعة من الفقهاء ومنهم النووي فالثلاثة الزائدة
 على هذا تحرم القراءة بها وعلى الأول هى كالسبع يجوز القراءة بها الصديق يعرف القراءة الصحيحة
 الآتى عليها لأنها متواترة على ما قاله في منع الموانع ووافقه تلميذه الامام ابن الجزرى في موضع وقيل فى آخر
 المقروء به عن القراء العشرة قسمان متواتر وصحيح مستفيض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما إذ العدل
 الضابط إذا انفرد بشئ تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وعلى هذا
 فالقراءة متواترة وصحيحة وشاذة وقد بينها ابن الجزرى بأبسط مما مر فقال فالتواترة ما وافقت العربية
 ورسم أحد المصاحف العثمانية ولو تقدير أو تواتر نقلها ومعنى ولو تقدير ما يحتمل الرسم كمالك يوم الدين فإنه
 رسم لألف في جميع المصاحف فيحتمل حذف أله اختصارا كما فعل في مثله من اسم الفاعل كقادم وصالح
 فهو موافق للرسم تقديرًا والصحيحة ما صح سنده بنقل عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه ووافق العربية
 والرسم واستفاض نقله وتلقته الأئمة بالقبول وإن لم يتواتر فهذه كالتواترة في جواز القراءة والصلاة بها
 والقطع بأن المقروء بها قرآن وإن لم يبلغ مبلغها والشاذ ما وراء العشرة وهو ما نقل قرآنا ولم تتلقه الأئمة
 بالقبول ولم يستفيض أولم يوافق الرسم فهذا لا يجوز القراءة ولا الصلاة به وإن صح سنده عن أبى الدرداء
 وابن مسعود وغيرهما وقراءة بعض الصحابة بها فيما صح سنده كانت قبل إجماع من يعتد به على المنع من
 القراءة بالشاذ مطلقا انتهى ما خصا وعليه فظاهر أن مراده بالصحيحة قراءة الثلاثة الزائدة على السبع
 (و) (الأصح) (أنه) أى الشاذ (يجرى مجرى) الأخبار (الآحاد) في الاحتجاج لأنه منقول عن النبى
 ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته وقيل لا يحتج به لأنه إنما نقل قرآنا ولم
 تثبت قرآنيته وعلى الأول احتجاج كثير من أئمتنا على قطع عيين السارق بقراءة أيمانها وإنما لم
 يوجبوا المتتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة متتابعات لما صحح الدارقطنى إسناده عن عائشة
 رضى الله عنها : نزلت فصيامة ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات أى نسخت تلاوة وحكما ولأن
 الشاذ إنما يحتج به إذا ورد لبيان حكم كما في أيمانها بخلاف ما إذا ورد لابتداء الحكم لا يحتج به
 كما في متابعات على أنه قيل إنها لم تثبت عن ابن مسعود (و) (الأصح) (أنه لا يجوز ورود ما) أى لفظ
 (لامعنى له فى الكتاب والسنة) لأنه كالهذيان فلا يليق بعقل فكيف بالله وبرسوله وقالت الحشوية
 يجوز ورود فى الكتاب لوجوده فيه كالحروف المنقطعة أوائل السور كطه ونون وفى السنة
 بالقياس على الكتاب . وأجيب بأن الحروف المذكورة لها معان . منها أنها أسماء للسور والأكثر
 على جواز أن يقال فى الكتاب والسنة زائد كفوق فى قوله تعالى : فإن كنن نساء فوق اثنتين ،
 وقوله : فاضربوا فوق الأعناق بناء على تفسير الزائد بما لا يختل الكلام بدونه لا بما لامعنى له
 أصلا (و) (الأصح) أنه (لا) يجوز أن يرد فيهما (ما يعنى غير ظاهره) أى معناه الخفى لأنه بالنسبة إليه كالمهم

وتحرم القراءة بالشاذ
 والأصح أنه ما وراء
 العشر وأنه يجزى
 مجزى الآحاد وأنه
 لا يجوز ورود ما لمعنى
 له فى الكتاب والسنة
 ولا ما يعنى به غير
 ظاهره

(إلا بدليل) بين المراد منه كما في العام المخصوص وقالت المرجئة يجوز وروده فيهما من غير دليل حيث قالوا المراد لآيات والأخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط بناء على معتقدهم أن المعصية لا تنصر مع الإيمان كأن الكفر لا تنفع معه طاعة (و) الأصح (أنه لا يبق) فيهما (يجمل كلف بالعمل به) بناء على الأصح لآتي من وقوعه فيهما (غير مبين) أي باقيا على إجماله بأن لم يتضح المراد منه إلى وفاته صلى الله عليه وسلم للحاجة إلى بيانه حذرا من التكليف بما لا يطاق بخلاف غير المكلف بالعمل به وقيل لا يبق كذلك مطلقا لأن الله أكمل الدين قبل وفاته لتوله : اليوم أكملت لكم دينكم وقيل يبق كذلك مطلقا قل تعالى في متشابه الكتاب : وما يعلم تأويله إلا الله إذ الوقف هنا كما عليه جمهور العلماء وإذا ثبت في الكتاب ثبت في السنة إذ لا قائل بالفرق (و) الأصح (أن الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام غيرها) من تواتر ومشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة فإن الصحابة علموا معانيها المرادة بالقرآن المشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل القرآن إلينا تواترا وقيل تفيد مطلقا وعزى للحشوية وقيل لا تفيد مطلقا لا تتفاء العلم بالمراد منها قلنا يعلم بما ذكر آنفا .

المنطوق والمفهوم

أي هذا مبنيهما (المنطوق ما) أي معنى (دل عليه اللفظ في محل النطق) حكما كان كتحريم التأنيف للوالدين بقوله تعالى : فلا تقل لهما ف أو حكم كز يد في نحو جاء زيد بخلاف المفهوم فإن دلالة اللفظ عليه في محل السكوت لافي محل النطق كما سيأتي (وهو) أي اللفظ الدال في محل النطق (إن أفاد ما) أي معنى (لا يحتمل) أي اللفظ (غيره) أي غير ذلك المعنى (كزيد) في نحو جاء زيد فإنه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها (فنص) أي يسمى به (أو) أفاد (ما يحتمل بدله) معنى (مرجوحا كالأسد) في نحو رأيت اليوم الأسد فإنه مفيد للحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع وهو معنى مرجوح لأنه معنى مجازي والأول حقيقي (فظاهر) أي يسمى به أما المحتمل لمعنى مساو للآخر كالجون في نحو ثوب زيد جون فإنه محتمل لمعنيه أي الأسود الأبيض على السواء فيسمى مجازيا وسيأتي . واعلم أن النص يقال لما لا يحتمل تأويلا كما هنا ولما يحتمله احتمالاً مرجوحا وهو بمعنى الظاهر ولما دل على معنى كيف كان وللدليل من كتاب أوسنة كما سيأتي في القياس (ثم) اللفظ ينقسم باعتبار آخر إلى مركب ومفرد لأنه (إن دل جزؤه) الذي به تركيبه (على جزء معناه مركب) تركيبيا إسناديا كزيد قائم أو إضافيا كغلام زيد أو تقييديا كالحيوان الناطق (وإلا) أي وإن لم يدل جزؤه على جزء معناه بأن لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد أو دال على معنى غير جزء معناه كعبد الله علما (فمفرد) وقدم على تعريفه تعريف المركب لأن التقابل بينهما تقابل العدم والمسكة والاعدام إنما تعرف بمساكنها (ودلالته) أي اللفظ (على معناه مطابقة) وتسمى دلالة مطابقة لمطابقة أي موافقة الدال للدلول (وعلى جزئه) أي جزء معناه (تضمن) وتسمى دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه المدلول (و) على (لازمه) أي لازم معناه (الذهني) سواء ألزمه في الخارج أيضا أم لا (اللزام) وتسمى دلالة التزام لا التزام المعنى أي استلزامه للدلول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق في لأول وعلى الحيوان أو الناطق في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث اللازم خارجا أيضا وكدلالة العمى أي عدم البصر عما من شأنه البصر على البصر اللازم للعمى ذهنا المنافي له خارجا لوجود كل منهما فيه بدون الآخر ودلالة العام على بعض أفراده كجاء عبيدي مطابقة لأنه في قوة قضايا بهد أفراده كما سيأتي ذلك في مبحث العلم فسقط ما قيل إنها خارجة عن الدلالات الثلاث وقد أوضحت ذلك في شرح إيداغوجي والدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بآخره خرج بإضافتها للفظ الدلالة الفعلية كدلالة

إلا بدليل وأنه لا يبق
يجمل كلف بالعمل به
غير مبين وأن الأدلة
النقلية قد تفيد
اليقين بانضمام غيرها .
المنطوق والمفهوم
المنطوق ما دل عليه
اللفظ في محل النطق
وهو إن أفاد ما
لا يحتمل غيره كزيد
فنص أو ما يحتمل
بدله مرجوحا كالأسد
فظاهر ثم إن دل
جزؤه على جزء معناه
فمركب وإلا مفرد
ودلالته على معناه
مطابقة وعلى جزئه
تضمن لازم ذهني
التزام

والأوليان لفظيتان
والأخيرة عقلية ثم
هي إن توقف صدق
المنطوق أو صحته على
إضمار فدلالة اقتضاء
ولا فان دل على مالم
يقصد فدلالة إشارة
والإفدالة إيماء
والفهوم ما دل عليه
اللفظ لافي محل النطق
فان وافق المنطوق
فموافقة ولو مساويا
في الأصح ثم خوى
الخطاب إن كان أولى
ولحنه إن كان مساويا

على الموافقة مفهومية أوقياسية أولفظية وقد يثبتها بقول (فالدلالة) على الموافقة (مفهومية) أى بطريق
 الفهم من اللفظ لافى محل النطق (على الأصح) والنصريح بهذا القول من زيادتي وقيل قياسية أى
 بطريق القياس الأولى أو المساوى المسمى ذلك بالقياس الجلى كسبأنى لصدق تعريف القياس عليه والعلة
 فى المثال الأول الايذاء وفى الثانى الاتلاف وقيل الدلالة عليه لفظية لفهمه من اللفظ من غير اعتبار قياس
 لسكن لا بمجرد اللفظ بل مع السياق والقرائن فتسكون الدلالة عليه مجازية من اعلاق الأخص على الأعم
 فالمراد من منع التأنيف منع الايذاء ومن منع أكل مال اليتيم منع اتلافه وقيل لفظية لسكن ينقل اللفظ
 عرفاً إلى الأعم فتسكون الدلالة عليه حقيقة عرفية وعلى هذين القولين تحريم ضرب الوالدين وتحريم
 احراق مال اليتيم من المنطوق وإن كانا بقرينة على الأول منهما (وإن خالفه) أى المفهوم أى المنطوق به
 (فمخالفة) ويسمى مفهوم مخالفة ودليل خطاب قيل ولحن خطاب (وشرطه) أى مفهوم المخالفة ليهتقق
 (أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالدكر فائدة غير نفي حكم غيره) أى حكم السكوت (كأن خرج)
 المذكور (للعالم فى الأصح) كما فى قوله تعالى - وربائبكم اللاتي فى حجوركم - إذ الغالب كون الربائب
 فى حجور الأزواج أى تربيتهم وقيل لا يشترط انتفاء موافقة الغالب لأن المفهوم من مقتضيات اللفظ
 فلا يسقطه موافقة الغالب وهو مندفع بما يأتى (أو لحوف تهمة) من ذكر المسكوت كقول قريب عهد
 بالاسلام لعبدته بحضور المسلمين تصدق بهذا على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفاً من تهمة بالنفاق
 (أو موافقة الواقع) كما فى قوله تعالى - لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين - نزل
 فى قوم من المؤمنين والوا اليهود دون المؤمنين (أو) لجواب (سؤال) عن المذكور (أولاً) بيان حكم
 (حادثة) تتعاقب به (أو لجهل بحكمه) دون حكم المسكوت (أو عكسه) أى أو لجهل بحكم المسكوت
 دون حكم المنطوق وذلك كما لو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل فى الغنم السائمة زكاة أو قبل
 بحضرتة لفلان غنم سائمة أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون المعلوفة أو كان هو عالماً بحكم
 السائمة دون المعلوفة فقال فى الغنم السائمة زكاة وإنما لم يجعلوا جواب المسئول والحادثة صارفين للعام
 عن عمومته كنظيره هنا لقوة اللفظ فيه بالنسبة إلى مفهوم المخالفة حتى عزى إلى الشافعى والحنفية أن
 دلالة العام على كل فرد من أفرادها قطعية وإنما اشتراطوا للمفهوم انتفاء المذكورات لأنها فوائد ظاهرة
 وهو فائدة خفية فأخرجها وبذلك اندفع توجيه الوجه السابق والمقصود مما مر أنه لا مفهوم للمذكور
 فى الأمثلة المذكورة ونحوها ويعلم حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة كما فى الغنم المعلوفة لما
 سبأنى أو بالموافقة كما فى آية الربيبة للمعنى وهو أن الربيبة حرمت لثلاث يتبع بينها وبين أمها التباعد
 لو أبيضت نظراً للعادة فى مثل ذلك سواء أكانت فى حجر الزوج أم لا وتقدم خلاف فى أن الدلالة فى مفهوم
 الموافقة على حكم المسكوت قياسية أولاً وقد حكيمته هنا مع ما يترتب عليه بقولى (ولا يمنع)
 ما يقتضى تخصيص المذكور بالدكر (قياس المسكوت بالمنطوق) بأن كان بينهما علة جامعة
 لعدم معارضته له (فلا يعمه) أى المسكوت المشتمل على العلة (لمعروض) للمذكور من صفة أو غيرها
 لوجود العارض وإنما يباحق به قياساً (وقيل يعمه) إذ عارضه بالنسبة إلى المسكوت كأنه لم يذكر
 فيمتنع القياس وإنما عبرت بالأصل بالمعروض أى بالنظر دون الموصوف لثلاث يتوهم كما قال فى منع
 الموانع اختصاص ذلك بمفهوم الصفة وليس كذلك (وهو) أى مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم
 (صفة) أى مفهوم صفة والمراد بها لفظ مقيد لآخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لالذمت فقط

فالدلالة مفهومية على
 الأصح وإن خالفه
 فمخالفة وشرطه أن
 لا يظهر لتخصيص
 المنطوق بالدكر فائدة
 غير نفي حكم غيره كأن
 خرج للعالم فى الأصح
 أو لحوف تهمة أو
 لموافقة الواقع أو سؤال
 أو لحادثة أو لجهل بحكمه
 أو عكسه ولا يمنع قياس
 المسكوت بالمنطوق فلا
 يعمه المعروض وقيل
 يعمه وهو صفة

قال راقعت فاعتق انه ملخصاً من حاشية الشارح (قوله والمراد بها الخ) أى عندهم وإلا فالشارح
 لم يراض هذا الاستثناء كما صرح به فى الحاشية وعليه درج فى المتن حيث قال ومنها العلة والظرف والحال

(كالغنى السائمة وسائمة الغنى) أى الصفة كالسائمة فى الأول من فى الغنى السائمة زكاة وفى الثانى من فى سائمة الغنى زكاة قدم من تأخير وكل منهما يروى حديثا (وكالسائمة) من فى السائمة زكاة (فى الأصح) المعز ولما جمهور لدلالته على السوم الزائد على الذات بخلاف اللقب وقيل ليس من الصفة ورجحه الأصل لاختلال الكلام بدونه كاللقب ودفع بما مر آتفا (والمنفى) عن محمية الزكاة (فى) الثمالين (الأولين معلوفة الغنى على المختار) فيهما وهو ما رجحه الامام الرازى وغيره (وفى) المثال (الثالث معلوفة الغنى) من إبل وبقرة وغنم وقيل المنفى فى الأولين معلوفة الغنى ولم يرجح الأصل منهما شيئا بل قال وهل المنفى غير سائمتها أو غير مطابق السوائم قولان فالترجيح فى المنفى فى الأولين مع ذكره فى الثالث من زيادته قد بينت ما فى الثالث وما ذكرته من الجمع بين الأولين كالأصل هنا أولى من فرقه فى منع الموانع بينهما بأن الخلاف خاص بأولهما وبأن المنفى فى الثانى سائمة غير الغنى لا غير السائمة بناء على أن الصفة فيه لفظ الغنى على وزان مطل الغنى ظم (ومنها) أى من الصفة بالمعنى السابق (العلة) نحو أعط السائل حاجته أى المحتاج دون غيره (والظرف) زما أو مكانا نحو سافر غدا أى لافى غيره واجلس أمام فلان أى لافى غيره من بقية جهاته (والحال) نحو أحسن إلى العبد مطيعا أى لأعاصيا (والشرط) نحو : وإن كنت أولات حمل فأنفقرا عليهن ، أى فغيرهن لا يجب الانفاق عليهن (وكذا الغاية) فى الأصح نحو : فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره أى فإذا نكحته تحل للأول بشرطه وقيل الغاية منطوق أى بالإشارة لتبادره إلى الأذهان وأجاب الأول بأنه لا يلزم من ذلك أن يكون منطوقا (وتقديم المعمول) بقيد زنته بقولى (غالبا) فى الأصح نحو إياك نعبد أى لا غيرك وقيل لا يفيد الحصر وإنما أفاده فى إياك نعبد للقرينة وهى العلم بأن قائليه أى المؤمنین لا يعبدون غير ذلك (والعدد) فى الأصح نحو : فاجلدوهم ثمانين جلدة أى لا أكثر ولا أقل وهذا ما نقله الشيخ أبو حامد وغيره عن الشافعى وإمام الحرمين عنه وعن الجمهور وقيل ليس منها وعزاه النووي إلى جماهير الأصوليين لكن تعقبه ابن الرفعة وتعجب منه مع أن ما نقله معارض بما مر عن الامام (ويفيد الحصر) إنما بالكسر فى الأصح (لاشتغالها على نفي واستثناء تقديرنا نحو : إنما الحكم الله أى لا غيره والإله المعبود بحق) ونحو إنما زيد قائم أى لا قاعد مثلا وقيل ليست للحصر لأنها إن المؤكدة وما الزائدة الكسابة فلان فى فيها وقيل للحصر منطوقا أى بالإشارة أما إنما بالفتح نحو : اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة الآيات فليست للحصر بناء على بقاء أن فيها على مصدرتها مع كفاها بما والمعنى اعلموا حقارة الدنيا فلا تؤثرها على الآخرة الجليلة فبقاء أن فى الآية على المصدرية كاف فى حصول المقصود بهما من تحقير الدنيا وقيل للحصر كصلها إنما بالكسر والمراد أن الدنيا ليست إلا هذه الأمور المحقرات أى لا القرب فانها من أمور الآخرة لظهور ثمرتها فيها بقولى من زيادته فى الأصح راجع إلى المسائل الأربعة (و) (ضمير الفصل) نحو : فالله هو الولي أى فغيره ليس بولي أى ناصر (و) نحو (لا وإلا الاستثنائية) نحو لا عالم إلا زيد وما قام إلا زيد منطوقهما نفي العلم والقيام عن غير زيد ومفهومهما إثبات العلم والقيام لزيد وما يفيد الحصر نحو العالم زيد وصديق زيد وذلك مفاد من زيادته نحو وتديفاد أيضا من قولى كالأصل ومنها ورثته قبل الشرط (وهو) أى الأخير وهو نحو لا وإلا الاستثنائية (أعلاها) أى أنواع مفهوم المخالفة إذ قيل إنه منطوق أى صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان وبه يعلم أن فى كون هذا من الصفة خلافا أيضا (فما قيل) فيه إنه (منطوق)

والشرط الخ وكان اللائق منه حيث درج على ذلك أن يتعقب هذه العبارة بقوله والأصح أنه لاستثناء كما مشى عليه إمام الحرمين ودرجت هنا عليه أو يقول ولو شرطا الخ بدل قوله وليس بشرط كما لا يخفى على ذى مسكة فتدبر انتهى كتابه (قوله والشرط الخ) هذا بناء منه على طريقة إمام الحرمين من التعبير عن المفاهيم كلها إلا التقديم بالصفة وهو خلاف ما ذكره الشارح فى تعريف الصفة فليتأمل

كالغنى السائمة وسائمة الغنى وكالسائمة فى الأصح والمنفى فى الأولين معلوفة الغنى على المختار وفى الثالث معلوفة الغنى . ومنها العلة والظرف والحال والشرط وكذا الغاية وتقديم المعمول غالبا والعدد ، ويفيد الحصر إنما بالكسر فى الأصح وضمير الفصل ولا وإلا الاستثنائية وهو أعلاها فما قيل منطوق

ي إشارة كنعنت وحال وظرف وعلة مناسبات (كالغاية وإنما) والعدد (فالشرط) إذ لم يقل أحد إنه منطوق
 (فصفة أخرى مناسبة) للحكم لأن بعض القائلين بالشرط خالف في الصفة (و) صفة (غير مناسبة)
 كالمذكورات الغير المناسبة فهو سواء (فالعدد) لا ينكر كثير له دون ما قبله كما مر (فتقديم المعمول) آخر
 المفاهيم لأنه لا يفيد الحصر في كل صورة كما مر (والمفاهيم) المخالفة (حجة لغة في الأصح) لقول كثير من
 أئمة اللغة بها فقال جمع منهم في خبر «مطل الغني ظلم» إنه يدل على أن مطل غير الغني ليس بظلم وهم إنما يقولون
 في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب وقيل حجة شرعاً لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع وقيل حجة
 معنى وهو أنه لو لم ينف المذكور الحكم عن المسكوت لم يكن له كره فائدة وأنكر بعضهم مفاهيم المخالفة
 كلها مطلقاً وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا أمر آخر كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة قال الأصل
 عدم الزكاة وردت في السائمة فبقيت المعلوفة على الأصل وأنكرها بعضهم في الخبر نحو في الشام الغنم السائمة
 فلا ينفي المعلوفة عنها لأن الخبر له خارج يجوز الأخبار ببعضه فلا يتعين القيد فيه للنفي بخلاف الانشاء نحو :
 زكوا عن الغنم السائمة وما في معناه مما مر فلا خارج له فلا فائدة للقيد فيه إلا النفي وأنكرها بعضهم في غير
 الشرع من كلام المؤلفين والواقفين لغلبة الدهول عليهم بخلافه في الشرع من كلام الله تعالى ورسوله
 واعتمده السبكي والبرماوي قال وهو ظاهر المذهب وأنكر بعضهم صفة لا تناسب الحكم كأن يقول الشارع
 في الغنم العفر الزكاة فهي كاللقب بخلاف المناسبة كالسوم لحقة مؤنة السائمة فهي كالعلة وظاهر أن محل
 العمل بمفهومات المذكورات إذا لم يعارضه معارض أقوى وإلا قدم الأقوى كخبري : إنما الرابي في النسبئة وإنما
 الولاء لمن أعتق فانهم معارضان بالاجماع أمام مفهوم الموافقة فاتفقا على حجيته وإن اختلفوا في طريق الدلالة
 عليه كما مر (وليس منها) أي من المفاهيم المخالفة (اللقب) علماً كان أو اسم جنس أو اسم جمع (في الأصح) كما
 قال به جماهير الأصوليين قيل منها نحو طي زيد حج أي لا على غيره إذ لا فائدة له كره إلا نفي الحكم عن غيره
 وأجيب بأن نفي الحكم عن غيره إنما كان للقرينة وبأن فائدة ذكره استقامة الكلام إذ باسقاطه تختل الصفة
 [مسئلة : من الأظاف] جمع لظف بمعنى ملطوف أي من الأمور الملطوف بالناس بها (حدوث الموضوعات
 اللغوية) بإحداث الله تعالى وإن قيل وأضعا غير من العباد لأذه الخالق لأفعالهم وفائدتهما أن يعبر كل أحد من
 الناس عما في نفسه مما يحتاجه غيره ليعاونه عليه لعدم استقلاله به (وهي) في الدلالة على ما في النفس (أفيد
 من الإشارة والمثال) أي الشكل لأنها تعم الوجود والمعدوم وهما يخصان الوجود المحسوس (وأيسر)
 منهما أي الموافقة الأمر الطبيعي دونها لأنها كيفيات تعرض للنفس الضروري (وهي أظاف) ولو مقدرة
 أو مركبة ولو تركيباً إسنادياً (دالة على معان) خرج بالأظاف الدوال الأربع وهي الخطوط والعقود والإشارات
 والنصب وبما بعدها الأظاف المهمة (و) إنما (نعرف بالنقل) توازراً كالسما والأرض والحر والبرد لعلها
 المعروفة أو أحاداً كالقرء والحيز ولا يهر (وباستنباط العقل منه) أي من النقل نحو الجمع المعروف باللام عام
 فإن العقل يستنبطه مما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه بأن يضم إليه وكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر
 فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى فعلم أنها لا تعرف بمجرد العقل إذ لا مجال له في ذلك (ومدلول اللفظ) إما معنى
 جزئي أو كلي) لأنه إن منع تصوره من الشركة فيه كمدلول زيد جزئي وإن لم يمنع منها كمدلول الإنسان فيكلى
 (أو لفظ مفرد) إما مستعمل كمدلول الكلمة بمعنى ما صدرت كرجل وضرب وهل أو مهمل كمدلول أسماء
 حروف الهجاء كحروف جاس أي جهله سه (أو) لفظ (مركب) إما مستعمل كمدلول لفظ الخبر أي ما صدقه
 كقام زيد أو مهمل كمدلول لفظ الهديان رسيأتي ذلك في مبحث الأخبار مع زيادة وإطلاق المدلول على
 الماصدق كما هنا شائع والأصل إطلاقه على المفرد وهو أوضع الألفاظ (و الوضع) الشامل للغوى والعرفي
 والشرعي (جعل اللفظ دليل المعنى) فيفهمه، منه العارف أوضعه له (إن لم يناسبه في الأصح) لأن اللفظ علامة
 للمعنى بطريق الوضع ولأن الموضوع للضدين كالجون الأسود والأبيض لا يناسبهما واشترط عباد الصيهرى من

كالغاية وإنما -
 فالشرط فصفة أخرى
 مناسبة وغير مناسبة
 فالعدد فتقديم
 المعمول والمفاهيم
 حجة لغة في الأصح
 وليس منها القب
 في الأصح .
 مسألة

من الأظاف حدوث
 الموضوعات اللغوية
 وهي أفيد من الإشارة
 والمثال وأيسر وهي
 أظاف دالة على معان
 وتم - رف بالثقل
 وباستنباط العقل
 منه ومدلول اللفظ
 معنى جزئي أو كلي أو
 لفظ مفرد أو مركب
 والوضع جعل اللفظ
 دليل المعنى وإن لم
 يناسبه في الأصح

المعتزلة مناسبتة له قال ولا فلم يختص به وعاليه فقيل أراد أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج إليه وقيل أراد أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من خصه الله به كافي القافة ويعرفه غيره منه . حكى أن بعضهم كان يدعى أنه يعلم المسميات من الأسماء فقيل له مامسمى آدغاغ وهو من لغة البربر فقال أجديفه . ببسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الأصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد (واللفظ) الدال على معنى ذهني خارجي أى له وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج بالتحقق كالإنسان بخلاف المعدوم لا وجود له في الخارج كبحر من زئبق (موضوع للمعنى الذهني على المختار) وفاقا للإمام الرازى وغيره لأننا إذا رأينا جسما من بعيد وظنناه صخرة سميناها فاذا دنونا منه وعرفنا أنه حيوان وظنناه طيرا سميناها به فاذا دنونا منه عرفنا أنه إنسان سميناها به فاختلف الاسم لاختلاف المعنى الذهني وذلك يدل على أن الوضع له والجواب بأن اختلاف الاسم لذلك لظن أنه في الخارج كذلك فال موضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له حسبما أدركه مردود بأنه لا يلزم من كون الاختلاف لظن ما ذكر أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الخارجي وقيل موضوع للمعنى الخارجي لأن به تستقر الأحكام ورجحه الأصل وقيل موضوع للمعنى من حيث هو من غير تقييد بذهني أو خارجي واختاره السبكي قال ابنه في منع الموانع والاختلاف في اسم الجنس أى في النكرة إذ المعرفة منه ما وضع للخارجي ومنه ما وضع للذهني كما سيأتي وهذا التقييد يؤيد ما اخترناه إذ النكرة مرصوعة لفرد شائع من الحقيقة وهو كل ما لا يوجد مستقلا إلا في الذهن كما أوضحت في الحاشية (ولا يجب) هو أولى من قوله وليس (لكل معنى لفظ بل) إنما يجب (لمعنى محتاج للفظ) إذ أنواع الروائع مع كثرتها ليس لها ألفاظ لعدم انضباطها ويدل عليها بالتقييد كرائحة كذا فليست محتاجة إلى الألفاظ وبل هنا انتقالية لا إبطالية (والحكم) من اللفظ (المتضح للمعنى) من نص أو ظاهر (والمتشابه) منه (غيره) أى غير المتضح للمعنى ولو للراسخ في العلم (في الأصح) بناء على أن الوقف في الآية المشار إليها بعد على إلا الله (وقد يوضح الله لبعض أصفياه) معجزة أو كرامة وقيل هو غير متضح للمعنى لغير الراسخ في العلم بناء على أن الوقف في الآية على والراسخون في العلم والاصطلاح المذكور مأخوذ من قوله تعالى - منه آيات محكمات - إلى آخره وذكر الخلاف من زيادتي وتعريفي للمتشابه بما ذكر أولى من قوله والمتشابه ما استأثر الله بعلمه لأن ذلك تعريف بالملزوم (واللفظ الشائع) بين الخواص والعوام (لا يجوز وضعه لمعنى خفي على العوام) لامتناع مخاطبتهم بما هو خفي عليهم لا يدركونه وإن أدركه الخواص (كقول منبثق الحال) أى الواسطة بين الموجود والمعدوم كما سيأتي أواخر الكتاب (الحركة معنى يوجب تحرك الذات) أى الجسم فإن هذا المعنى خفي التعقل على العوام فلا يكون معنى الحركة الشائعة بين الجميع ومعناها الظاهر تحرك الذات أو انتقالها .

[مسئلة : المختار] ما عليه الجمهور (أن اللغات توقيفية) أى وضعها الله تعالى فعبروا عن وضعها لها بالتوقيف لادراكه به (علمها الله) عباده (بالوحى) إلى بعض أنبيائه وهو الظاهر لأنه المعتاد في تعاليم الله (أو بخلق أصوات) في أجسام بأن تدل من يسمعها من العباد عليها (أو) خلق (علم ضرورى) في بعض العباد بها واحتج للقول بالتوقيف بقوله تعالى - وعلم آدم الأسماء كلها - أى الألفاظ الشاملة للأسماء والأفعال والحروف لأن كلامها اسم أى عال بسماء إلى الذهن أو علامة عليه وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرا وتعليمه تعالى دال على أنه الواضع دون البشر وقيل هى اصطلاحية لتوقيفية : أى وضعها البشر واحد أو أكثر وحصل عرفانها منه لغيره بالاشارة والقرينة كالطفل إذ يعرف لغة أبويه بهما واحتج لهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه أى بلغتهم فهى سابقة على البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحى لتأخرت عنها وقيل القدر المحتاج إليه

واللفظ موضوع للمعنى
الذهني على المختار ولا
يجب لكل معنى لفظ
بل للمعنى محتاج للفظ
والحكم المتضح للمعنى
والمتشابه غيره في
لأصح وقد يوضحه
لله لبعض أصفياه
وللفظ الشائع لا يجوز
وضعه لمعنى خفي على
العوام كقول منبثق
الحال الحركة معنى
يوجب تحرك الذات .
مسئلة

المختار أن اللغات
توقيفية علمها الله
بالوحى أو بخلق
أصوات أو علم ضرورى

في التعريف بها للغير توقيفي لدعاء الحاجة إليه وغيره محتمل وقيل القدر المحتاج إليه في التعريف اصطلاحى وغير محتمل والحاجة إلى الأول تندفع بالاصطلاح وتوقف كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها (و) المختار (أن التوقيف مظنون) لظهور دليله دون دليل الاصطلاح إذ لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية لجواز أن تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة (وأن اللغة لا تثبت قياسا) أى به بقيد زدته بقولى (فيما في معناه وصف) فإذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للقسمية كالخمر أى المسكر من ماء العنب لتخميره أى تغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى اسم آخر كالنبيد أى المسكر من غير ماء العنب لم يثبت له بالقياس ذلك الاسم لانه فلا يسمى النبيد خمرًا إذ ما من شئ إلا وله اسم لغة فلا يثبت له اسم آخر قياسا كما إذا ثبت لشيء حكم بنص لم يثبت له حكم آخر قياسا وقيل يثبت به فيسمى النبيد خمرًا فيجب اجتنابه بآية - إنما الخمر والميسر - لا بالقياس على الخمر فإن قلت ينبغى ترجيحه فقد قال به الشافعى حيث قاس النبش بالسارق فأوجب القطع وقاس النبيد بالخمر فأوجب الحد قلنا قاس شرعا لانه إذ زوال العقل وأخذ مال الغير خفية وصف مناسب للحكم لأنه قاس وصف النبش ووصف النبيد بوصف السارق ووصف الخمر وقيل تثبت به الحقيقة دون المجاز لأنه أخفض رتبة منها وقيل غير ذلك والترجيح من زيادتي وبما تقرر علم أن محل الخلاف في غير الأعلام وفيما لم يثبت تعميمه باستقراء فالأعلام لا قياس فيها اتفاقا وما ثبت تعميمه باستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول لاجابة في ثبوت ما لم يسمع منه إلى قياس حتى يختلف في ثبوته مع أنه لا يتحقق في جزئياته أصل وفرع لأن بعضها ليس أولى من بعض بذلك وخرج بما في معناه وصف غيره فلا قياس فيه اتفاقا لا لتفاء الجامع .

وأن التوقيف مظنون
وأن اللغة لا تثبت
قياسا فيما في معناه
وصف .

مسئلة

اللفظ والمعنى إن اتحدا
فان منع تصور معناه
الشركة فجزئى وإلا
فكلى متواطىء إن
استوى وإلا فشكك
وإن تعددا فمباين

[مسئلة : اللفظ] تفرد (والمعنى إن اتحدا) بأن كان كل منهما واحدا (فان منع تصور معناه) أى معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلا (جزئى) أى فذلك اللفظ يسمى جزئيا حقيقيا كزيد (وإلا) أى وإن لم يمنع تصور معناه الشركة فيه (فكلى) سواء امتنع وجود معناه كالجمع بين الضدين أم أمكن ولم يوجد منه فرد كبحر زئبق أو وجد وامتنع غيره كالاله أى المعبود بحق أو أمكن ولم يوجد كالشمس أى السكوك النهارى الخىء أو وجد كالانسان أى الحيوان الناطق وما مر من تسمية المدلول جزئيا وكلها هو الحقيقة وما هنا مجاز من تسمية الدال باسم المدلول (متواطىء) ذلك الكلى (إن استوى) معناه في أفراد كالانسان فانه متساوى المعنى في أفراد من زيد وعمرو وغيرهما سعى متواطئا من التواطؤ أى التوافق لتوافق أفراد معناه فيه (وإلا) فان تفاوت معناه في أفراد بالشدة أو بالتقدم كالبياض فان معناه في الشايج أشد منه في العاج وكالوجود فان معناه في الواجب قبله في الممكن (فمشكك) سعى به لتشكيكه الناظر فيه في أنه متواطىء نظرا إلى جهة اشتراك الافراد في أصل المعنى أو غير متواطىء نظرا إلى جهة الاختلاف (وإن تعددا) أى اللفظ والمعنى كالانسان والفرس (فمباين)

(قوله أن التوقيف مظنون) فديقال لاجابه إلى هذا بعد قوله في صدر المبحث المختار أن اللغات توقيفية وأما الأصل فلم يذكر الاختيار الأول فاحتاج إلى هذا أه كاتبه (قوله بين النبوة والرسالة الخ) قديقال إن هذا إنما يمتشى على القول بأنهما غير مترتبتين أما على القول باقتراحهما وهو الراجح عنده فلا يتأتى لكن يمكن أن يقال إن الوحي بها يكون سابقا عليها فكان الأثبت في العبارة أن يقول لجواز أن يسبق الوحي بها على البعثة فيكون جاريا على القولين أه كاتبه (قوله لا تثبت الخ) أى لأنها نقل محض فلا يدخلها قياس . فان قلت ما الفرق بين هذا وما مر من أن الموضوعات اللغوية تعرف باستنباط العقل من النقل . قلت الغرض هنا استنباط اسم لآخر بقياس أصولى مختلف فيه وثم استنباط وصف لاسم بقياس منطقي متفق عليه ولا يلزم من جواز الاثبات به جوازه بالأول وبتقدير تسليم تساويهما لا يلزم

أى كل من اللفظين للآخرسمى مباينته معنى كل منهما لمعنى الآخر (أو) تعدد (اللفظ -نقط) أى دون المعنى كالإنسان والبشر (فرادف) كل من اللفظين للآخرسمى مرادفا له لمرادفته له أى موافقته له فى معناه (وعكسه) وهو أن يتعدد المعنى دون اللفظ كأن يكون للفظ معنيان (إن كان) أى اللفظ (حقيقه فيهما) أى فى المعنيين كالقرء للحيض والظهر (فمشارك) لاشتراك المعنيين فيه (وإلا حقيقة ومجاز) كالأسد للحيوان المفترس وللرجل الشجاع وإنما لم يقولوا أو مجازان أيضا مع أنه يجوز أن يتجاوز فى اللفظ من غير أن يكون له معنى حقيقى كما هو الأصح الآتى كأنه لأن هذا القسم لم يثبت وجوده (والعلم ما) أى لفظ (عين مسماه) خرج النسكرة (بوضع) خرج بقية المعارف فإن كلا منها لم يعين مسماه بالوضع بل بأمر آخر فأنت مثلا إنما يعين مسماه بقرينة الخطاب لا بوضعه فأنه إنما وضع لما يستعمل فيه من أى جزئى وما ذكرته أولى من قوله ما وضع لمعنى لا يتناول غيره (فإن كان تعيينه) أى المسمى (خارجيا فعلم شخص) فهو ما عين مسماه فى الخارج بوضع فلا يخرج العلم العارض الاشتراك كى يسمى به كل من جماعة (وإلا) بأن كان تعيينه ذهنيا (فعلم جنس) فهو ما عين مسماه فى الذهن بوضع بأن يلاحظ وجوده فيه كأسامة علم السبع أى لما هيته الحاضرة فى الذهن. وأما اسم الجنس ويسمى المطلق فهو عند جمع من المحققين ما وضع لشائع فى جنسه وسيأتى إيضاحه فى بحث المطلق وعند الأصل تبعه الجمع هو المختار ما وضع لاهية المطلقة أى من غير أن تعين فى الخارج أى فى الذهن كأسد اسم لما هيته السبع واستعماله فيها كأن يقال أسد أجرا من ثعلب كما يقال أسامة أجرا من ثعلب ويدل على اعتبار التعيين فى علم الجنس اجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنع الصرف مع ما التأنيت وإيقاع الحال منه نحو هذا أسامة مقبلا واستعمال علم الجنس أو اسم الجنس على القول الثانى معرفا أو منسكرا فى الأفراد المعين أو للمبهم من حيث اشتماله من جواز إثبات الوصف جواز إثبات الاسم لسكونه أصلا والوصف فرعا اه من حاشية المحلى (قوله) فإن كان تعيينه الخ) تبع أصله شرحا ومتنا ولا يخفى أن المتن أعنى متن جمع الجوامع ناظر إلى فرق بين علم الشخص وجنسه ذكره الزركشى فى بحره حيث قال وأحسن ما قيل فيه أن للفظ إذا كان موضوعا بأزاء الحقيقة فلا بد أن تتصور الحقيقة ويحضر فرد من أفرادها فى الذهن متشخصا فالوضع تارة يضع للحقيقة لا بقيد الشخص الخاص فى ذهنه فيكون ذلك اسم جنس كمن أحضر فى ذهنه حقيقة الأسد وتشخص فى ذهنه فردا من أفرادها فوضع للحقيقة لذلك الفرد وتارة يضع للشخص الحاضر فى ذهنه بقيد ذلك الشخص الذى هو حاصل فى أفراد كثيرة خارجية فهذا علم الجنس وتارة يضع للشخص الخارجى فهو علم الشخص وسمى هذا علما لأن الوضع فيه للشخص فيكون الشخص للوضع لذهنى والخارجى والشارح المحلى يعيل كلامه لفرق الحسر وشاهى الذى ملخصه أن الوضع إذا استحضر صور الأسد ليضع لها فتلك الصورة الثابتة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد فإن هذه الصورة واقعة فى هذا الزمان ومثلها يقع فى زمان آخر وفى ذهن شخص آخر فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس وهى من حيث عمومها وخصوصها تطلق على كل أسد لأننا إنما أخذناها فى الذهن مجردة عن جميع الخصوصيات فتنتطبق على الجميع بلا جرم فيقع الفرق بين اسم الجنس وعلمه بخصوص الصورة وعمومها إذا علمت ذلك ظهر لك أن ما فى المتن إشارة إلى فرق مخصوص وأن ما فى الشارح إشارة إلى فرق الحسر وشاهى ولا يخفى ما بينهما من الفرق الدقيق وإن أمكن أرجاعهما إلى شئ واحد بتكافؤ لعل الشارح رأى ذلك تشيخه المحلى والظاهر أن المصنف أعنى ابن السبكي مذهبا غير هذين ذكره العلامة الدماميني فى بحث آل من شرح المعنى فليراجع وهناك فروق أخر كثيرة مذكورة فى البحر وغيره فمن أراد فليراجع اه قاله شيخنا العلامة محمد الجوهري

أو اللفظ -نقط فرادف
وعكسه إن كان حقيقة
فيهما فمشارك وإلا
فحقيقة ومجاز . والعلم
ما عين مسماه بوضع
فإن كان تعيينه خارجيا
فلم شخص وإلا فعلم
جنس .

على الماهية حقيقى نحو هذا أسامة أو الأسد أو إن رأيت أسامة أو الأسد أو اسدا ففر منه
[مسئلة : الاشتقاق] هو لغة الاقطاع ، واصطلاحا من حيث قيامه بالفاعل (رد لفظ إلى) لفظ (آخر)
وإن كان الآخر مجازا (لمناسبة بينهما فى المعنى) بأن يكون معنى الثانى فى الأول (و) فى (الحروف الأصلية)
بأن تكون فيهما على ترتيب واحد كما فى الناطق من النطق بمعنى التسكلم حقيقة و بمعنى الدلالة مجازا
كما فى قولك الحال ناطقة بكذا أى دالة عليه وقد لا يشتق من المجاز كما فى الأمر بمعنى الفعل مجازا كما سياتى
وقضية الرد ما صرح به الأصل أنه لا بد فى تحقيق الاشتراك من تغيير بين اللفظين تحقيقا كما فى ضرب
من الضرب أو تقديرا كما فى طلب من الطلب وحلب من الحلب فتقدر فتحة اللام فى الفعل غيرها فى المصدر
كما قدروا ضم النون فى جنب جمعا غيرها فيه مفردا ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق المراد عند
الاطلاق وهو الصغير أما الكبير فليس فيه الترتيب كما فى الجذب والجذب والاكبر ليس فيه جميع
الأصول كما فى الثلم والثلب ويقال فيها أيضا أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر (وقد يطرد)
المشتق (كاسم الفاعل) نحو ضارب لكل من وقع منه الضرب (وقد يختص) بشئ (كالقارورة)
من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقر للمائع ككوز (ومن لم يقم) أى يتعلق (به)
من الأشياء (وصف لم يشتق له منه) أى من الوصف أى لفظه (اسم عندنا) خلافا للمعتزلة
فى تجويزهم ذلك حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية المجموعة فى قول القائل :

حياة وعلم قدرة وإرادة وسمع وإبصار كلام مع البقا

ووافقوا على أنه عالم قادر مرید مثلا لكن قالوا بذاته لا بصفات زائدة عليها متكلم لكن بمعنى أنه خالق
الكلام فى جسم كالشجرة التى سمع منها موسى عليه السلام بناء على أن الكلام عندهم ليس إلا بالحروف
والأصوات المتنوع انصافه تعالى بها فى الحقيقة لم يخالفوا فيها هنا لأن صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له
تعالى وكذا بقية الصفات الذاتية وإيمان نفوز بإداتها على الذات ويزعمون أنها نفس الذات فرار بذلك
من تعدد القدماء على أن تعددها إنما هو محذور فى ذوات لا فى ذات وصفات و بنوا على تجويزهم المذكور
ما ذكره الأصل هنا وغيره فى مسألة النسخ قبل الفعل من اتفاقهم على أن إبراهيم ذبح ابنه اسمعيل عليه
الصلاة والسلام حيث أمرّ عندهم آلة الذبح على محله منه واختلافهم هل اسمعيل مذبح أولا فليل
نعم والتأم ما قطع منه وقيل لاف لاقائل بهذا أطاق الذابح على من لم يقم به الذبح لكن بمعنى أنه مرآة له على
محله فما خالف فى الحقيقة وعندنا لم يمررها عليه لنسخ الذبح قبل التمكن منه لقوله تعالى - وفديناه بذبح
عظيم - (فان قام به) أى بالشئ (ما) أى وصف (له اسم وجب) الاشتقاق لغة من ذلك الاسم لمن قام به
الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه (وإلا) أى وإن لم يقم به ذلك بأن قام به ما ليس له اسم
كأنواع الأرواح إذ لم يوضع لها أسماء استغناء عنها بالتمقييد كرائحة كذا كما مر (لم يجز) أى الاشتقاق
لاستحالة وهذا أولى من قوله لم يجب (والأصح أنه يشترط بقاء) معنى (المشتق منه) فى المحل (فى كون
المشتق) المطلق عليه (حقيقة إن أمكن) بقاء ذلك المعنى كالتقيام (وإلا فأخر جزء) أى وإن لم يمكن
بقاؤه كالنسخ لأن بقاء أصوات تمنقضى شيئا فشيئا فامشترط بقاء آخر جزء منه فاذا لم يبق المعنى أوجزؤه الأخير
فى المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازا كالمطابق قبل وجود المعنى نحو إنك ميت وإنهم ميتون وقيل

(قوله نحو هذا أسامة الخ) ذكر ستة أمثلة الثلاثة الأولى منها أمثلة استعمال علم الجنس واسمه
معرفا ومنسكرا بهذا الترتيب فى الفرد المعين والثلاثة الأخيرة أمثلة له كذلك فى الأفراد المبهمة
أه من حاشية الشارح على المحلى (قوله من تغيير بين اللفظين الخ) يتعين قراءته بياين لأنه الذى
صرح به الأصل وهو حاك له فيتعين ما قاله وإن كان معترضا بزعم الشارح المحلى واعتراضه وتبعه
الشارح فى حاشيته وقد أجاب عنه العلامة سم فراجع إن شئت (قوله وحلب من الحلب) بالحاء
المهملة أو الجيم المعجمة فيهما وهو صحيح على ما فى المختار وعبارته فى فصل الحاء الحلب بفتح اللام اللين

مسئلة

الاشتقاق رد لنظ إلى
آخر لمنااسبة بينهما
فى المعنى والحروف
الأصلية وقد يطرد
كاسم الفاعل وقد
يختص كقارورة ومن
لم يقم به وصف لم يشتق
له منه اسم عندنا فان
قام به ماله اسم وجب
واللم يجزوا الأصح أنه
يشترط بقاء المشتق
منه فى كون المشتق
حقيقة إن أمكن وإلا
فأخر جزء

المحلوب وهو أيضا المصدر تقول منه حلب يحلب بالضم حابا وفي فصل الجيم جلب المتاع وغيره من باب ضرب ويحلب جلبا أيضا بوزن يطلب طالبا مثله الخ اه (قوله يضاد الأول) أى ولا بد من كونه وجوديا ، أ. العدى كالسكوت بمعنى ترك الكلام فلا يشترط عدم طريانه وكونه مضادا كالسواد بعد البياض ، أما إذا كان مخالفا كالقيام بعد تنكح فلا يشترط عدم طريانه انتهى آيات .

الأصح أن المشترك
واقع جوازا

المحلوب وهو أيضا المصدر تقول منه حلب يحلب بالضم حابا وفي فصل الجيم جلب المتاع وغيره من باب ضرب ويحلب جلبا أيضا بوزن يطلب طالبا مثله الخ اه (قوله يضاد الأول) أى ولا بد من كونه وجوديا ، أ. العدى كالسكوت بمعنى ترك الكلام فلا يشترط عدم طريانه وكونه مضادا كالسواد بعد البياض ، أما إذا كان مخالفا كالقيام بعد تنكح فلا يشترط عدم طريانه انتهى آيات .

عسس لأقبل وأدبر والباء للتعبض والاستعانة وغيرها وقيل لا وما يظن مشتركا فهو إما حقيقة أو مجاز أو متواطىء كالدين حقيقة في الإصره مجاز في غيرها كالذهب لصفائه وكالقرء موضوع للقدر المشترك بين الطهر والحيض وهو الجمع من قرأت للماء في الخوض أى جمعه فيه والسم يجتمع في زمن الطهر في الجسد وفي زمن الحيض في الرحم وقيل لا في القرآن والحديث لأنه لو وقع فيهما لوقع إمامينا في طول بلا فائدة أو غير مبين فلا يفيد القرآن والحديث يزهران عن ذلك. وأجيب باختصار الثاني ويفيد إرادة أحد معنييه الذى سيبين وان لم يبين حمل على معنييه كما سيأتى وقيل يجب وقوعه لأن المعانى أكثر من الألفاظ الدالة عليها. وأجيب بنع ذلك إذ ما من مشترك إلا ولكل من معنييه مثالا لفظ يدل عليه وقيل هو ممنوع لإخلاله بفهم المراد المقصود من الوضع. وأجيب بأنه يفهم بالقرينة والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الإجمالي المبين بالقرينة فان انتفت حمل على المعنيين وقيل ممنوع من النقيضين فقط إذ لو وضع لهما لفظ لم يفد سماعه غير التردد بينهما وهو حاصل في العقل. وأجيب بأنه قد يعقل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما (و) الأصح (أنه) أى المشترك (يصح لغة إطلاقه على معنييه) مثلاً (معاً) بأن يراد به من متكلم واحد في وقت واحد كقولك عندى عين وتريد الباصرة والجارية مثلاً وقرأت هند وتريد طهرت، حاضت (مجازاً) لأنه لم يوضع لهما معاً بل لكل منهما مفرداً بأن تعدد الواضع أو وضع الواحد نسياناً للأول وعن الشافعى أنه حقيقة نظراً لوضعه لكل منهما وأنه ظاهر فيهما عند التجرد عن القرائن وعن القاضى أنى بكر الباقلا أنى أنه حقيقة وأنه يحمل لكونه يحمل عليهما احتياطاً وقيل يصح أن يراد به المعنيان عقلاً لا لغة وقيل يصح ذلك فى النفي نحو لا عين عندى ويراد به الباصرة والذهب مثلاً دون الإثبات نحو عندى عين لأن زيادة النفي على الإثبات معهودة وردت بأن النفي لا يرفع إلا ما يقتضيه الإثبات. الخلاف فيما إذا أمكن الجمع بينهما فان امتنع كما فى استعمال صيغة أفعل فى طلب الفعل والتهديد عليه على القول الآتى إنها مشتركة بينهما فلا يصح قطعاً (و) الأصح (أن جمعه باعتبارهما) أى معنييه بناء على جواز جمعه وهو ما رجحه ابن مالك كقولك عندى عيون وتريد مثلاً باصريتين وجارية أو باصرة وجارية وذهما (مبنى عليه) أى على ما ذكر من صحة إطلاق اللفظ المشترك المفرد عليهما معاً كما أن المنع مبنى على المنع وقيل لا يبنى عليه فقط بل يأتى على القول بالمنع أيضاً لأن الجمع فى قوة تكرير المفردات بالعطف (و) الأصح (أن ذلك) أى ما ذكر من صحة إطلاق اللفظ على معنييه معاً مجاز إلى آخره (أت فى الحقيقة والمجاز) كما فى قولك رأيت الأسد وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع فيكون مجازاً وقيل حقيقة ومجازاً ومنع القاضى ذلك على ما نقله عنه الأصل لما فيه من الجمع بين متنافيين حيث أريد باللفظ الموضوع له أولاً وغيره معاً. وأجيب بمنع التنافى (و) أت (فى المجازين) كقولك والله لا أشتري وتريد السوم والشراء بالتوكيل فيه وقيل لا يأتى فيهما لماصرة وإذا علم صحة إطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه (فنجو أفعلا الخبر يعم الواجب والمندوب) حملاً لصيغة أفعل على الحقيقة والمجاز من الوجوب والندب بقرينة كون متعلقهما كالخبر شاملاً للواجب والمندوب وقيل يختص بالواجب بناء على أنه لا يراد بالمجاز مع الحقيقة. وقيل هو للقدر المشترك بين الواجب والمندوب أى مطلوب الفعل بناء على القول الآتى أن الصيغة حقيقة فى القدر المشترك بين الوجوب والندب أى طاب الفعل وإطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى كاهنا مجازى من إطلاق اسم الدال على المدلول (الحقيقة لفظ مستعمل) خرج اللفظ المهمل وما وضع ولم يستعمل (فما وضع له) خرج الغلط كقولك خذ هذا القوس مشيراً إلى حمار (أولاً) خرج المجز (وهى لغوية) بأن وضعها أهل اللغة بتوقيف أو اصطلاح كالأسد للحيوان المفترس (وعرفية) بأن وضعها أهل العرف العام كالداية لذات الحوافر كالخمار وهى لفظة لكل ما يدب

وأنه يصح لغة إطلاقه على معنييه معاً مجازاً وأن جمعه باعتبارهما مبنى عليه وأن ذلك أت فى الحقيقة والمجاز وفى المجازين فنحو أفعلا الخبر يعم الواجب والمندوب. الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له أولاً وهى لغوية وعرفية

على الأرض أو الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة (ووقعنا) أى اللغوية والعرفية خلافا لقوم
 فى العامة (وشرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة فالشرعى مالم يستفد وضعه إلا من الشرع
 (والخيار وقوع الفرعية منها) أى من الشرعية كالصلاة (للا دينية) أى المتعلقة بأصول الدين فأنها
 فى الشرع مستعملة فى معناها اللغوى كالإيمان فانه كذلك ومعناه اللغوى تصديق القلب وان اعتبر الشارع
 فى الاعتداد به التلفظ بالشهادتين من القادر كالمسياتى ونفى قوم إمكان الشرعية بناء على أن بين اللفظ
 والمعنى مناسبة مانعة من نيله إلى غيره وقوم وقوعها محتجين بأن لفظ الصلاة مثلا مستعمل فى الشرع
 فى معناه اللغوى أى الدعاء بخير لكن اعتبر الشارع فى الاعتداد به أمورا كالركوع وغيره وقال قوم وقعت
 مطلقا وقوم وقعت إلا الإيمان فانه فى الشرع مستعمل فى معناه اللغوى كالمس (والجواز) فى الأفراد وهو
 المراد عند الإطلاق (لفظ مستعمل) فيما وضع له لغة أو عرفا أو شرعا (بوضع) خرج المهمل ومالم يستعمل
 والغلط (ثان) خرج الحقيقة (لعلاقة) بفتح العين وكسرها أى علاقة بين ما وضع له أولا وما وضع له ثانيا
 بحيث ينتقل إليه الذهن بواسطة ما خرج العلم المنقول كالفصل وفى تقييد الوضع دون الاستعمال بالثانى إشارة
 إلى وجوب تقدم الوضع دون الاستعمال وهو ما ذكرته مع زيادة بقولى (فيجب سبق الوضع) للمعنى الأول
 (جزما لا) سبق (الاستعمال) فيه فلا يجب فى تحقيق المجاز (فى الأصح) إذ لا مانع من أن يتجاوز فى
 اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولا فلا يستلزم المجاز للحقيقة كعكسه وقيل يجب سبق الاستعمال فى ذلك
 وإلا لعمى الوضع الأول عن الفائدة . وأجيب بحصولها باستعماله فيما وضع له ثانيا وصحح الأصل من عندياته
 أنه لا يجب ذلك إلا فى مصدر المجاز بمعنى أنه لا يتحقق فى المشتق مجاز إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة وإن
 لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن لم يستعمل إلا فى الله تعالى وفى صحة ما صححه وقفة ينتهى فى الحاشية (وهو)
 أى المجاز (واقع) فى الكلام مطلقا (فى الأصح) ونفى قوم وقوعه مطلقا قالوا وما يظن مجازا نحو رأيت
 أسدا رمى حقيقة ونفى قوم وقوعه فى الكتاب والسنة قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب نحو قولك فى البليد
 هذا حمار وكلام الله ورسوله منزّه عن الكذب . وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وهى فى ذلك
 المشابهة فى الصفة الظاهرة أى عدم الفهم (و) إنما (يعدل إليه) عن الحقيقة التى هى الأصل (لثقل
 الحقيقة) على اللسان كالحقيقى للدهاية يعدل عنه إلى الموت مثلا (أو بشاعتها) كالحرارة بكسر الحاء يعدل
 عنها إلى الغائط وحقيقته المكان المظلم (أو جهلها) للتكلم أو الخطاب دون المجاز (أو بلاغته) نحو زيد
 أسد فانه أبلغ من شجاع (أو شهرته) دون الحقيقة (أو غير ذلك) كإخفاء المراد عن غير المتخاطبين الجاهل
 بالمجاز دون الحقيقة وكاقامة وزن وقافية وسجع به دون الحقيقة (والأصح أنه) أى المجاز (ليس غابا على
 الحقيقة) فى اللغات وقيل غالب عليها فى كل لغة لأنك تقول مثلاً رأيت زيدا والمرئى بعضه وهذا لا يدل على
 (قوله ينتهى فى الحاشية) أى حيث قال فيها ثم ما صححه المصنف فيه وقفة إذ لا يلزم من كون المشتق مجازا
 وجوب سبق استعمال مصدره حقيقة وقوله لا يجب لماعد المصدر ليس المراد بفهمه أن المصدر إذا استعمل
 مجازا يجب سبق استعماله حقيقة بل إنه إذا استعمل مشتقه مجازا يجب ذلك كانه عليه الشارح لمضى بقوله
 ويجب لمصدر المجاز الخ اه بحروفه (قوله وقيل غالب) قائله ابن جنى كفى الأصل وعبرة الزركشى فى ش
 قل فى الحصول ادعى ابن جنى أن المجاز غالب على كل لغة سواء لغة العرب وغيرها فان قولنا قام زيد يفيد
 المصدر وهو جنس يتناول جميع أفراد القيام وهو غير مراد بالضرورة قال وهذا ركيب فان المصدر لا يدل
 على أفراد الماهية بل على الفرد المشترك قال وقولك ضربت زيدا مجاز فانك إنما ضربت بعضه لا كله
 واعترض عليه تلميذه عبد الله بن متوية بأن المتألم بالضرب كله لا بعضه وهو ضعيف لأنه إنما التزم المجاز فى
 لفظ الضرب لافى لفظ التألم والضرب أساس جسم به يف والامساس حكم يرجع إلى الأعضاء لا إلى الجملة

ووقعنا وشرعية
 والمختار وقوع الفرعية
 منها لا الدينية . والمجاز
 لفظ مستعمل بوضع
 ثان لعلاقة فيجب سبق
 الوضع جزما لا الاستعمال
 فى الأصح وهو واقع
 فى الأصح ويعدل إليه
 لنقل الحقيقة أو
 بشاعتها أو جهلها أو
 بلاغته أو شهرته أو
 غير ذلك والأصح أنه
 ليس غالبا على الحقيقة

المدعى كما بينته في الحاشية (ولا) أى وأنه ليس (معتمدا) عليه (حيث تستحيل) الحقيقة بل لابد من قرينة تدل له وخاف أبو حنيفة حيث قال فيمن قال لعبد الله لا يولد مثله لمثل هذا ابنى أنه يعتق عليه وإن لم ينو العتق اللازم للبنوة صونا للكلام عن الالفاء قلنا لضرورة إلى تصحيحه بذلك وفارق هذا ما مر من أن الحقيقة إذا جهلت يعدل إلى المجاز بأن ذلك في الاستعمال وهذا في الحمل وبأن ذلك بالنظر لتعدد اللفظ واتحاد المعنى وهذا بالعكس أما إذا كان مثله يولد لمثله فيعتق عليه اتفاقا إن لم يكن معروف الذنب من غيره وإلا فكذلك على الأصح مؤاخذه باللازم وإن لم يثبت اللزوم (وهو) أى المجاز (والنقل) المعلوم من ذكر كل من الحقيقة الشرعية العرفية (خلاف الأصل) الراجح فإذا احتمل لفظ معناه الحقيقي والمجازى أو المنقول عنه وإليه فالأصل حملة على الحقيقي لعدم الحاجة فيه إلى قرينة أو على المنقول عنه استصحابا للوضع له أو لأمثاله ما رأيت أسدا وصلت أى حيوانا مفترسا ودعوت بخير أى سلامة منه ويحتمل الرجل الشجاع والصلاة الشرعية (و) المجاز والنقل (أولى من الاشتراك) فإذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى أن يكون في آخر حقيقة ومجازا أو حقيقة ومنقول لا حملة على المجاز أو المنقول أولى من حملة على الحقيقة المؤدى إلى الاشتراك لأن المجاز أغلب من المشترك والمنقول لا يمنع العمل به لأفراد مدلوله قبل النقل وبعده بخلاف المشترك لا يعمل به إلا بقرينة تعين أحد معنياه مثلا إذا قيل بحمله عليهما فالأول كالنكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل العكس قيل مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة والمجاز في الآخر والثاني كالزكاة حقيقة في النماء أى الزيادة محتمل فيما يخرج من المال للحقيقة والنقل (والتخصيص أولى منهما) أى من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام تخصيصا ومجازا أو تخصيصا ونقل لا حملة على التخصيص أولى أما الأول فلتعين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز قد لا يتعين بأن يتعدد ولا قرينة تعين وأما الثانى فلسلامة التخصيص من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل فالأول كقوله تعالى - ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - فقال الحنفى أى مما لم يتلفظ بالسملة عند ذبحه وخص منه ناسيا مفتحلا ذبيحته وقال غيره أى مما يذبح تعبيرا عن الذبح بما يقارنه غالبا من التسميه فلا تحل ذبيحة المتعمد لتركها على الأول دون الثانى وفي الآية تأويل آخر ذكرته في الحاشية والثانى كقوله تعالى - وأحل الله البيع - فقيل هو المبادلة مطلقا وخص منه الفاسد وقيل نقل شرعا إلى المستجمع لشروط الصحة وهما قولان للشافعى فماشك في استجماعه لها يحل ويصح على الأول لأن الأصل عدم فساده دون الثانى لأن الأصل عدم استجماعه لها (والأصح أن الاضمار أولى من النقل) لسلامته من نسخ المعنى الأول وقيل عكسه لعدم احتياج النقل إلى قرينة كقوله تعالى - وحرم الربا - فقال الحنفى أخذه وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الاسم وقال غيره نقل الربا شرعا إلى العقد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة في ذلك والاسم فيه باق وترجع هذا عندنا لا للنقل بل لمرجح خاص هو تنظير الربا بالبيع في قوله تعالى حكاية عن الكفار - إنهم يبيعون مثل الربا - فانه ظاهر في العقد كما أوضحته في الحاشية وما ذكرته من الخلاف هو ما في

والتمأثر ذلك الامساس اه فانظره (قوله كما بينته في الحاشية) أى حيث قال فيها لا يخفى أن هذا لا يوفى بمدعى ابن جنى من أن المجاز غالب على الحقيقة لصدقه بمساواتهما فالأولى الاستدلال بالاستقراء أو بما استدلل به الإمام في المصنوع من أن قام زيد مفيد للصدر وهو يشمل جميع أفراده لكون رده بأنه ركيك لأن المصدر لا يدل على أفراد الماهية اه بحروفه (قوله ذكرته في الحاشية) أى حيث قال فيها والأنسب تأويل بعضهم بما ذكر اسم غير الله عليه أى مما ذبح الأصنام ونحوها ليطابق قوله تعالى في الآية وإنه لفسق وقوله في الآية الأخرى - أوفسقا أهل لغير الله به - اه بالحرف (قوله كما أوضحته في الحاشية) حيث قال فيها فيقال في ترجيح النقل على الاضمار مع أن الراجح عكسه راجح لالكونه نقلا بل لمرجح خاص وهو

ولا معتمدا حيث
تستحيل وهو والنقل
خلاف الأصل وأولى
من الاشتراك
والتخصيص أولى
منهما والأصح أن
الاضمار أولى من النقل

الأصل مع أنه لم يصرح فيه ولا فيما يأتي أثره بترجيح لكن قال الزركشي والعراق المعروف بتقديم الاضمار (و) الأصح (أن المجاز مساو للاضمار) وقيل أولى منه لسكنته وقيل عكسه لأن قرينة الاضمار متصلة كقوله لعبد له الذي يولد مثله لمثله أو المشهور النسب من غير هذا ابني أي عتيق تعبيراً عن اللازم بالزموم فيعتق أو مثل ابني في الشفقة عليه فلا يعتق وتقدم ترجيح الأول وترجيحه للمجاز بل لأمر آخر هنا وهو تشوق الشارع إلى العتيق على أن المختار في الروضة أنه لا بد في العتيق من نية ويؤخذ مما مر من أن التخصيص أولى من المجاز الأولى من الاشتراك والمساوي للاضمار الأولى من النقل أن التخصيص أولى من الاشتراك والاضمار وأن الاضمار أولى من الاشتراك وأن المجاز أولى من النقل والسكل صحيح ووجه الأخير سلامة المجاز من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل وقد تقدم بهذه الأربعة العشرة التي ذكرناها في تعارض ما يخل بالفهم أي اليقين لا الظن وقد أوضحت ذلك مع زيادة في الحاشية (ويكون) الجار من حيث العلاقة (بشكل) كالفرس لصورته المنقوشة (صفة ظاهرة) كالأسد للرجل الشجاع دون الأبحر لظهور الشجاعة دون البخر الأسد الفرس (واعتبار ما يكون) في المستقبل (قطعا) نحو - إنك ميت وإنهم ميتون - (أو ظنا) كالخمر للعصير بخلاف ما يكون احتمالاً مرجوحاً ومساوياً كالخمر

للعبد لا يجوز أما باعتبار ما كان كالعبد لمن عتيق فتقدم في الاشتقاق (مضادة) كالمغارة للبرية المهلكة (ومجاورة) كالراوية لظرف الماء المعروف تسمية له باسم ما يحمله من حمل أو نحوه (زيادة) قالوا نحو - ليس كمثل شيء - فالكاف زائدة وإلا فهي بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه والتحقيق أنها ليست زائدة كما بينته في الحاشية (ونقص) نحو - واسئل القرية - أي أهلها فقد تجوز أي توسع زيادة كلمة أو نقصها وإن لم يصدق على ذلك حد المجاز السابق وقيل يصدق عليه حيث استعمل مثل المثل في المثل والقرية في أهلها وقيد المطرزي كون كل من الزيادة والنقص مجازاً بما إذا تغير به حكم والإلا فلا يكون مجازاً فلو قلت زيد منطلق وعمره لم يكن حذف الخبر مجازاً لأن حكمه لم يبق لم يتغير وفي تسميته كلام من الزيادة والنقص مجازاً تجوز لأنه ليس مجازاً بل علاقته (وسبب لمسبب) نحو الأمير يد أي قدرة فهي بمعنى أثرها مسببة عن اليد لخصولها بها (وكل لبضع) نحو - يجعلون أصابعهم في آذانهم - أي أنامهم (ومتعلق) بكسر اللام (لمتعلق) بفتحها نحو هذا خلق الله أي مخلوقه وهذه تسمى علاقة التعلق (والعكس) ثلثان الأخرى أي مسبب لسببه كالموت لله مرض الشديداً لأنه سبب له عادة وبعض لكل نحو فلان ملك ألف رأس غنم ومتعلق بفتح اللام لمتعلق بكسرها نحو - بأيكم المفتون - أي الفتنة

تنظير الربا بالبيع في قوله تعالى حكاية عن الكفار - إنما البيع مثل الربا - فانه ظاهر في العقد ولهذا رد عليهم بقوله تعالى - وأحل الله البيع وحرم الربا - وإنما يطابقه بحمل الربا فيه على العقد ومثل ذلك أيضاً يجري في تعارض التخصيص والمجاز الآتي في قوله تعالى - ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - اه بحروفه (قوله العشرة التي ذكرناها الخ) وقد نظمها بعضهم في قوله :

تجوز مثل إضمار وبعدهما نقل تلاه اشتراط فهو بخلافه
وأرجح الكل تخصيص وآخرها نسخ فما بعده قسم بخلافه

ويمكن جمعها بأوضح من ذلك بأن تذكر الخمسة على الترتيب ويؤخذ كل مع ما بعده فتلك عشرة كاملة وقد جمعها العلامة محمد الجوهري فقال :

وهاك مراتبا عشرا أخت
فتخصيص مجاز ثم نقل
يقين الفهم حيث لذلك نسخ
كذلك الاشتراك يليه نسخ

اه من لفظه ثم قال وإنما أسقط الاضمار استثناء عنه بالمجاز لأنه في رتبته على الأصح كما تقدم اه

وأن المجاز مساو للاضمار ويكون بشكل وصفة ظاهرة واعتبار ما يكون قطعاً أو ظناً ومضادة ومجاورة وزيادة ونقص وسبب لمسبب وكل لبعض ومتعلق لمتعلق والعكس

(وما بالفعل على ما بالقوة) كما المسكر لا يخر في الدن وما زيد على هذه العلاقات كإطلاق اللازم على المزوم وعكسه يرجع إليها كأن يراد بالجائرة مثلا كما قال التفتازاني ما يعم كون أحدهما في الآخر الجزئية أو الحلول وكونهما في محل أو متلازمين في الوجود أو العقل أو الخيال وغير ذلك (والأصح أنه) أي المجاز أي مطلقة لا المعرف بما مرقد (يكون في الاسناد) ويسمى مجازا في التركيب ومجازا عقليا ومجازا حكما ومجازا في الإثبات وإسنادا مجازا يأسواء كان الطرفان حقيقة متين أم لا وذلك بأن يسند الشيء لغير من هو له ملازمة بينهم كقوله تعالى وإذا نليت عليهم آياته زادتهم إيمانا أسندت الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكون الآيات المتأولة سببا لها عادة وقيل لا يكون المجاز في الاسناد بل المجاز فيما يذكر منه إمّا في المسند أو في المسند إليه فمعنى زادتهم على الأول ازدادوا بها وعلى الثاني زادهم الله إطلاقا للآيات عليه تعالى لإسناد فعله إليها (و) الأصح أنه قد يكون في (المشتق) نحو ونادى أصحاب الجنة أي ينادى واتبعوا ماتوا الشياطين أي تلتها وقيل لا يكون فيه إلا بالتبعية للصدر أصله فان كان حقيقة فلا مجاز فيه قلنا الحصر منوع (و) الأصح أنه أعني المجاز في الأفراد قد يكون في (الحرف) بالذات نحو فهل ترى لهم من باقية أي ما ترى وبالتبعية المتعلقة ولا يكون إلا في الاستعارة نحو فالتقطه آل فرعون الآية شبه فيها ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب عاتة الغائبة عليه وهي المحبة والتبني ثم استعمل في الشبه اللام الموضوع للادلة على ترتب العلة الغائبة التي هي المشبه به فحرفت الاستعارة أصالة في العلة وعلى هذا القول البيانيون وقيل لا يكون فيه إلا بالتبعية في التركيب لا في الأفراد وعليه الامام الرازي وقيل لا يكون فيه لا بالذات ولا بالتبعية لأنه لا يفيد إلا بضمه إلى غيره فان ضم إلى ما ينفي ضمه إليه فهو حقيقة أو إلى ما لا ينفي ضمه إليه فمجاز مركب قلنا لا نسلم الشق الثاني بل الضم فيه قرينة مجاز الأفراد كقوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل أي عليها (لا) في (العلم) أي لا يكون المجاز فيه على الأصح لأنه إن كان مرتجلا أي لم يسبق له وضع كسعاد أو منقول لغير مناسبة كفضل فواضح أو لمناسبة كمن سمي ابنه بمبارك لما ظنه فيه من البركة فصححة الإطلاق عند زوالها ولأن العلم وضع للفرق بين الدوات فلو تجوز فيه بطل هذا الغرض وقيل يكون فيه إن لمح فيه الصفة كالحارث إذ لا يراد منه الصفة وقد كان قبل العالمية موضوعا لها وهذا خلاف في التسمية وعدمها أولى لأن وضع العلم شخصي ووضع المجاز نوعي ولأن العلم عند الأكره حقيقة ولا مجاز وفيه كلام ذكرته في الحاشية أوائل مباحث الحقيقة والمجاز (و) الأصح (أنه يشترط صمم في نوعه) أي المجاز فلا يتجاوز في نوع منه كالسبب للسبب إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظروا إليها فيمكن السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا وخرج بنوعه شخصه فلا يشترط السماع فيه إجماعا بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملتها العرب فيها (ويعرف) المجاز أي معناه أو لفظه (بتبادر غيره) منه إلى الفهم (لولا القرينة) بخلاف الحقيقة فانها تعرف بالتبادر بلا قرينة (وصحة النقي) للمعنى الحقيقي في الواقع كما في قولك للبليد هذا حمار فانه يصح نقي الحمار عنه (وعدم لزوم الاطراد) فيما يدل عليه بأن لا يطرد كما في واسئل القرية أي أهالها ولا يقال واسئل البساط أي أهله أو يطرد لا لزوما كما في الأسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير لزوم لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى الحقيقي فيلزم المراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته لا تنفاء التعبير الحقيقي بغيرها (وجمعه) أي جمع اللفظ الدال عليه (على خلاف) صيغة (جمع الحقيقة) كالأمر بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر كذا في الأصل وغيره وفيه اعتراض بينته في الحاشية (والتزام تقييده) أي اللفظ الدال عليه كجناح النمل أي ابن الجانب ونار الحرب أي شدتها بخلاف المشترك من الحقيقة فانه يقيد من غير التزام كالعين الجارية وظاهر ذلك أن إطلاق الجناح على ابن الجانب والنار على الشدة مجاز أفراد وأن

وما بالفعل على ما بالقوة
والأصح أنه يكون في
الاسناد والمشتق
والحرف لا العلم وأنه
يشترط صمم في نوعه
ويعرف بتبادر غيره
لولا القرينة وصحة النقي
وعدم لزوم الاطراد
وجمعه على خلاف
جمع الحقيقة والتزام
تقييده

الإضافة فيهما قرينة له وأن التزامها علامة تميزه عن الحقيقة والظاهر أنه استعارة تخيلية كأظفار
المنية كما بينته في الحاشية (وتوقفه) في إطلاق اللفظ عليه (على المسمى الآخر) الحقيقي ويسمى هذا
بالمشاكاة وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحته تحقيقا نحو ومكروا ومكر الله أي جازاهم
على مكروهم حيث تواطئوا على قتل عيسى عليه الصلاة والسلام أو تقديرنا نحو أفأمنوا مكر الله
فاطلاق المكر على المجازاة على مكروهم متوقف على وجوده تحقيقا أو تقديرا (والإطلاق) للفظ (على
المستحيل) نحو واسئل القرية فإطلاق المسئول عليهما مستحيل لأنها الأبنية المجتعة وإنما المسئول أهلهما.

[مسئلة : المهرب] بتشديد الراء (لفظ غير علم استعملته العرب فيما) أي في معنى (وضع له في غير
لغتهم) خرج به الحقيقة والمجاز العربيان فإن كلا منهما استعملته العرب فيما وضع له في لغتهم (والأصح
أنه) أي المهرب (ليس في القرآن) وإلا لاشتمل على غير عربي فلا يكون كله عربيا وقد قال تعالى
- إنا أنزلناه قرآنا عربيا - وقيل إنه فيه كاستبرق فارسية للديباج الغليظ وقسطاس رومية لليزان
ومشكاة هندية أو حبشية للكدوة التي لا تنفذ. قلنا هذه الألفاظ ونحوها اتفق فيها لغة العرب ولغة
غيرهم كالصابون والتنوير وأما العلم الأعجمي الذي استعملته العرب كإبراهيم وإسماعيل وعزرائيل فلا يسمى
معربا بل هو من توافيق اللغتين مطلقا أو أعجمي محض إن وقع في غير القرآن فقط وإنما منع من
الصرف على الأول لأصالة وضعه في العجمة وهذا مامش على الأصل هنا وكلامه في شرح المختصر
يقضي أنه يسمى معربا وبما قررته علم أن المهرب أعجمي الأصل وقيل إن العرب واسطة بين
العجمي والعربي ويشبه أن لا خلاف بأن يقال الأول نظر إلى أصله والثاني إلى حالته الراهنة.

[مسئلة : اللفظ] المستعمل في معنى إما (حقيقة) فقط كالأسد للحيوان المفرس (أو مجاز) فقط
كالأسد للرجل الشجاع (أوهما) أي حقيقة ومجاز (باعتبارين) كأن وضع لغة لمعنى عام ثم خصه الشرع
أو العرف العام أو الخاص بنوع منه كالصوم في لغة الامساك خصه الشرع بالامساك المعروف والدابة
في اللغة لكل ما يدب على الأرض خصها العرف العام بذات الخوافر والخاص كأهل العراق بالفرس
فاستعماله بالعام حقيقة لغوية مجاز شرعي أو عرفي وفي الخاص بالعكس ويتمتع كونه حقيقة ومجازا
باعتبار واحد للتناهي بين الوضع أولا وثانيا (وهما) أي الحقيقة والمجاز (منتفیان) عن اللفظ (قبل
الاستعمال) لأنه مأخوذ في أحدهما فاذا اتفق انتفيا (ثم هو) أي اللفظ (محمول على عرف المخاطب) بكسر
الطاء الشارح أو أهل العرف أو اللغة (في) خطاب (الشرع) المحمول عليه المعنى (الشرعي) لأنه عرف
الشرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات وإذا لم يكن معنى شرعي أو كان وصرف عنه
صارف (و) المحمول عليه المعنى (العرفي) العام أي الذي يتعارفه جميع الناس أو الخاص بقوم لأن الظاهر
إرادته لتبادره إلى الأذهان (و) إذا لم يكن معنى عرفي أو كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه
المعنى (للعرفي في الأصح) لتعيينه حينئذ فعلم أن ماله مع المعنى الشرعي معنى عرفي أو معنى لغوي
أوهما يحمل أولا على الشرعي وأن ماله معنى عرفي ومعنى لغوي يحمل أولا على العرفي وقيل فيما له
معنى شرعي ومعنى لغوي محمله في الإثبات الشرعي وفق مامروف في انتهى قبل اللفظ مجمل إذ لا يمكن محله على
الشرعي لوجود النهي ولا على اللغوي لأن النبي بعث لبيان الشرعيات وقيل محمله اللغوي لتعذر الشرعي
بالنهي قلنا المراد بالشرعي ما يسمى شرعا بذلك الاسم صحيحا كان أو فاسدا يقال صوم صحيح وصوم
فاسد (والأصح أنه إذا تعارض) في عرف (مجاز راجع وحقيقة مرجوحة) بأن غاب استعماله عليها
(تساويا) لرجحان كل منهما من وجه وقيل الحقيقة أولى بالحمل لأصالتها وقيل المجاز أولى لغلبته فلو
حلف لا يشرب من هذا النهر ولم ينوشينا فالحقيقة المتعاهدة السكرع منه بفيه والمجاز الغالب الشرب مما

وتوقفه على المسمى
الآخر والإطلاق على
المستحيل

مسئلة

المهرب لفظ غير علم
استعملته العرب فيما
وضع له في غير لغتهم
والأصح أنه ليس في
القرآن .

مسئلة

اللفظ حقيقة أو مجاز
أوهما باعتبارين وهما
منتفیان قبل الاستعمال
ثم هو محمول على عرف
المخاطب في الشرع
الشرعي فالعرفي
فلا معنى في الأصح
والأصح أنه إذا تعارض
مجاز راجع وحقيقة
مرجوحة تساويا

يعرف به منه كأنما حدث بكل منهما على الأول كما جزم به في الروضة كأصلا إعمالا للفظ في حقيقة
ومجازه وبالكسر دون الشرب مما يعترف به على الثاني وبالعكس على الثالث فتعبري بالتساوي أولى من
تعبري بالحمل المقضي أنه لا يثبت بواحد منهما على الأول فإن هجرت الحقيقة قدم المجاز اتفاقا كمن
حاف لا يأكل من هذه النخلة فيجث ثمها دون خشبها حيث لانية وإن تساوى قدم الحقيقة اتفاقا
كما لو كانت غالبا (و) الأصح (أن ثبوت حكم) بدليل كالاجماع (يكن كونه) أى الحكم (مراداً من
خطاب) له حقيقة ومجاز (لكن) الخطاب في ذلك المراد يكون (مجازاً لا يدل) ذلك انشبت (على أنه)
أى الحكم هو (المراد منه) أى من الخطاب (فيبقى الخطاب على حقيقة) لعدم الصارف عنها وقال جماعة
إنه يدل عامه فلا يبقى الخطاب على حقيقة إذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره مثله وجوب التيمم على
الجماع الفاقد للاء إجماعاً يمكن كونه مراداً من آية أو لاستم النساء على وجه المجاز في الملامسة لأنها
حقيقة في الجنس باليد مجاز في الجماع فقالوا المراد الجماع فتكون الآية مستند الإجماع إذ لا يستند غيرها وإلا
لذكر فلا تدل على أن المس ينقض الوضوء قلنا يجوز أن يكون المستند غيرها واستغنى عن ذكره بذكر
الاجماع فالعس فيها على حقيقة فتدل على نقض الوضوء وإن قامت قرينة في الآية على إرادة الجماع أيضاً فتدل
على مسألة الإجماع أيضاً كما قال به الشافعي فيها بناء على الأصح أنه صح أن يراد باللفظ حقيقة ومجازه معا
[مسألة : اللفظ إن استعمل في معناه الحقيقي] لانداته بل (لانتقال) منه (إلى لازمه) هو (كناية)
تحو زيد طويل النجاد مراداً به طويل القامة إذ طولها لازم أطول النجاد أى حمائل السيف قال
في التلويح فيصح الكلام وإن لم يكن له نجاد بل وإن استحال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى - والسموات
مطويات يمينه - وقوله - الرحمن على العرش استوى - وخرج باستعماله في معناه الحقيقي المجاز وبما بعده
الحقيقة الصريحة والتعريض (فهى) أى الكناية (حقيقة) غير صريحة كما أشعر به كلام صاحب
التأخير صرح به السكاكى وغيره ومنهم السعدى التفتازانى والفرق بينها وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز
أن المعنى الحقيقي فيها لم يرد لدناته كما مر في الجمع المذكور أريد لدناته نعم قد يراد المعنى الحقيقي لدناته فيها عند
السكاكى كقولك أذيتني فستعرف وأنت ترد الخطاب وغيره من المؤذين لأن ذلك كلام دال على معنى
يتصده تهديد الخطاب بسبب الإيذاء ويلزم منه تهديد كل مؤذوق قد أراد به تهديدها فيه أراد المعنى
الحقيقي لدناته فيها فافترق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز أن المعنى الحقيقي فيها أريد لدناته ولا يقال في
الجمع المذكور لم يرد لانتقال ولا حاجة لقول الأصل فإن لم يرد المعنى الحلال لم يرد من تعريض المجاز فيما مر (أو)
استعمل في معناه (مطابق) أى الحقيقي والمجازى والكناية (للتلويح بغيره معناه) هو (تعريض) كما في قوله
تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا نسب الفعل إلى كبير الأصنام اتخذته آلهة
كأنه غضب أن تعبد الأصنام معه والتصد بذلك التلويح أقومها العابدون لها بأنهم لا تصاح أن تكون آلهة لأنهم
إذا نظروا بقولهم عالموا عجز كبيرها عن ذلك الفعل أى كسر صغارها فضلا عن غير والاله لا يكون عاجزا
وسمى ذلك تعريضاً لفهم المعنى من عرض اللفظ أى جانبه (فهو) أى التعريض ثلاثة أقسام (حقيقة ومجاز
وكناية) كما صرح بها السكاكى الأصل جرى على أنه حقيقة أبداً وما ذكر من أنه حقيقة ومجاز وكناية
هو بالنسبة للمعنى الحقيقي أو المجازى أو الكينائى أما بالنسبة للمعنى التعريضى فلم يفده اللفظ وإنما أفاده سياق
الكلام وتعريض السكاكى والتعريض بما ذكر مأخوذ من البيهقيين وهما مقابلان للصرح وأما عند
الأصوليين والفقهاء الكناية ما احتمل المراد وغيره كأنات خليفة في الطلاق والتعريض ما ليس صريحاً
ولا كناية كقولهم في باب القذف يا ابن الحلال وفائدة تسمية الكناية حقيقة وتعريض حقيقة ومجازاً
مع عامهما من تعريض الحقيقة والمجاز دفع توهم أنهما ليسميان بذلك مع أن بعضهم خالف في الكناية .

وأن ثبوت حكم يمكن
كونه مراداً من خطاب
لكن مجازاً لا يدل
على أنه المراد منه فيبقى
الخطاب على حقيقة .
مسألة

اللفظ إن استعمل في
معناه الحقيقي للانتقال
إلى لازمه فكناية
فهى حقيقة أو مطلقاً
للتلويح بغير معناه
تعريض فهو حقيقة
مجاز وكناية

[الحروف]

أى هذا مبحث الحروف التى يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها وذكر معانيها فى التعبير بها تغليب
للأكثر على المشهور أحدها (إذن) من نواصب المضارع (للجواب والجزاء قيل دائما وقيل
غالبا) وقد تنحصر للجواب فإذا قلت لمن قال أزورك إذن أكرمك فقد أجبتك وجعلت إكرامك
له جزاء لزيارته أى إن زرتنى أكرمتك وإذا قلت لمن قال أحبك إذن أصدقك فقد أجبتك فقط
على القول الثانى ومدخول إذن فيه مرفوع لا تنفاد استقباله المشروط فى نصها ويتكافأ لأول فى
جعل هذا مثلا للجزاء أيضا أى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وسيأتى عندها من مسالك
العلة لأن الشرط علة للجزاء (و) الثانى (إن) بكسر الهمزة وسكون النون (للشرط) وهو تعلق أص
على آخر نحو إن ينفوا يغفر لهم ما قد ساف (ولاننى) نحو إن الكافرون إلا فى غرور إن أردنا إلا
الحسنى أى ما (وللتوكيد) وهى الزائدة نحو ما إن زيد قائم ما إن رأيت زيدا (و) الثالث (أو) من
حروف العطف (للشك) من التكميل نحو قالوا للبنايونا أو بعض يوم ونحو ما أدري أسلم أو ودع وقول
الحريرى إنهما فيه للتقريب رده ابن هشام كما بينته فى الحاشية (وللإيهام) على السامع نحو أنها أمرنا
ليلا أو نهارا (وللتخيير) بين المتعاطفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو خذ من مالى درهم أو دينار أم جاز
نحو جالس العلماء أو الزهاد وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الأول وسموا الثانى بالإباحة وقال
الزركشى الظاهر أنهما قسم واحد لأن حقيقة الإباحة التخيير وإنما امتنع فى خذ درهم أو دينار للقرينة
العرفية لأن مدلول اللفظ كأن الجمع بين العلماء والزهاد ووصف كل لا تنقص (ولما طاق الجمع) كالواو نحو:
وقد زعمت لىنى بأتى فاجر لنفسى تقاها أو عليها فجورها

أى وعليها (وللتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف أى مقسمة إلى الثلاثة تقسيم الكل إلى
جزئياته فتصدق على كل منها ونحو السكنجبين خل أو ماء أو عسل تقسيمه إلى الثلاثة تقسيم الكل
إلى أجزائه فلا يصدق على كل منها (وبمعنى إلى) المساوية لا لا فتنصب المضارع بأن مضمرة نحو
لأزمنك أو تقضى حقى أى إلى أن تقضى فيه (وللإضراب) كبل نحو وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون
أى بل يزيدون أخبر عنهم أولا بأنهم مائة ألف نظرا لغلط الناس مع علمه تعالى بأنهم يزيدون
عليها ثم أخبر عنهم ثانيا بأنهم يزيدون نظرا للواقع ضاربا عن غلط الناس وما ذكر من أن أو
لأن كورات هو مذهب المتأخرين وأما مذهب المتقدمين فهى لأحد الشيئين أو الأشياء وغيره إنما
يفهم بالقرائن وقال ابن هشام والسعد التفتازانى إنه التحقيق (و) الرابع (أى بالفتح) للهمزة
(والتخفيف) للياء (للتفسير) إما بفرد نحو عندي عسجد أى ذهب وهو بدل أو عطف بيان أو بجملة نحو:
وترمينى بالطرف أى أنت مذهب وتقليدى لكن إياك لا أقل

فأنت مذهب تفسير لما قبله إذ معناه تنظرين إلى نظرمفضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب واسم لكن
ضمير الشأن وخبرها الجملة بعده وقدم مفعول أقل للاختصاص أى لا أثر لك بخلاف غيرك (ولنداء
البعيد) حسا أو حكما (فى الأصح) فان نودى بها القريب فجاز وقيل هى لنداء القريب نحو أى رب
وهو قريب قال تعالى فانى قريب وقيل لنداء المتوسط والرجيح من زيادنى (و) الخامس أى بالفتح
(بالتشديد) اسم (للشرط) نحو أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على (وللإستفهام) نحو أيكم زادته
هذه إيمانا وتأتى (موصولة) نحو لنزعن من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد (ودالة على كمال)
بأن تكون صفة لنكرة أو حالا من معرفة نحو مريت برجل أى رجل أى كامل فى صفات الرجولية
ومررت بزيد أى رجل أى كاملا فى صفات الرجولية (موصولة لنداء ما فيه أل) نحو يا أيها الانسان أما أى

الحروف

إذن للجواب والجزاء
قيل دائما وقيل غالبا.
وإن للشرط ولاننى
وللتوكيد . وأول الشك
وللإيهام وللتخيير
ولما طاق الجمع وللتقسيم
وبمعنى إلى وللإضراب
وأنى بالفتح والتخفيف
للتفسير ولنداء البعيد
فى الأصح وبالتشديد
للشرط وللإستفهام
موصولة ودالة على كمال
وموصولة لنداء ما فيه أل

بالكسر وسكون الياء حرف جواب بمعنى نعم ولا يجاب بها إلا مع القسم نحو ويستنبئوك أحق هو قل إى وربى وتركت أقله احتياج الفقيه إليها (و) السادس (إذ) اسم (للماضى ظرفا) وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا أى وقت إخراجهم له (ومفعولا به) على قول الأخفش وغيره إنها تخرج عن الظرفية نحو واذكروا إذ كنتم قليلا فكذلك أى اذكروا حالتكم هذه (و بدلا منه) أى من المفعول به نحو اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء الآية أى اذكروا النعمة التى هى الجعل المذكور (ومضافا إليها اسم زمان) نحو ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ونحو يومئذ (وكذا للمستقبل) ظرفا فى الأصح نحو فسوف يهلكون إذ الأغلال فى أعناقهم وقيل ليست للمستقبل واستعماله فيه فى هذه الآية لتحقق وقوعه كالماضى مثل أتى أمر الله (وللتعليل حرفا) فى الأصح كلام التعليل وقيل ظرفا بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة الكلام نحو ضربت العبد إذ أساء أى لاسأته أو وقت إساءته وظاهر أن الإساءة علة للضرب (وللفاجأة) بأن يكون بعد بينا أو بينا (كذلك) أى حرفا (فى الأصح) وقيل ظرفا كان وقيل ظرف زمان نحو بينا أو بينا أنا واقف إذ جاء زيد أى فاجأ بحبيته وقوفى أو مكانه أو زمانه وقيل ليست للفاجأة وهى فى ذلك ونحو زائدة للاغتناء عنها كما تركها منه كثير من العرب فتولى فى الأصح راجع إلى الثلاثة قبله وتصحيح الحرفية فى الثانية مع ذكرها فى الأخيرة بقولى كذلك من زيادتي ومعنى المفاجأة كما قال ابن الحاجب حضور الشئ معك فى وصف من أوصافك الفعلية (و) السابع (إذا المفاجأة) بأن تكون بين الجملتين نائيهما السمية (حرفا فى الأصح) لأن المفاجأة معنى من الدانى كالاستفهام والنفي والأصل فيها أن تؤدى بالحروف وقيل ظرف مكان وقيل ظرف زمان نحو خرجت فإذا زيد واقف أى فاجأ وقوفه خروجى أو مكانه أو زمانه وهل الفاء فيها زائدة لازمة أو عاطفة أو سببية محضة أقوال (وللمستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالبا) فيجاب بما يجاب به الشرط نحو إذا جاء نصر الله الآية وقد لا تضمن معنى الشرط نحو آتيتك إذا احمر البسراى وقت احمراره (وللماضى والحال نادرا) نحو وإذا رأوا تجارة الآية فانهزلت بعد الرؤية والانفراض ونحو والليل إذا يغشى إذ غشيته أى طمسه آثار النهار مقارن له (و) الثامن (الباء اللصاق) وهو أصل معانيها (حقيقة) نحو به داء أى ألصقه (ومجازا) نحو صمرت زيد أى ألصقت ضرورى بمكان يقرب منه المرور إذ المرور لم ياصق بزيد (وللتعدي) كالمهزة فى تصوير الفاعل مفعولا نحو ذهب الله بنورهم نى أذهبه وفرق الزمخشري بينهما بأن الأول أبلغ لأنه يفيد أن الفاعل أخذ النور وأمسكه فلم يبق منه شيء بخلاف الثانى (والسببية) نحو فكلما أخذنا بذنبه ومنها الاستعانة بأن تدخل الباء على آلة الفعل نحو كتبت القلم فادراجي لها فى السببية كابن مالك أولى من عدها قسما برأسه كما فعله الأصل (وللمصاحبة) بأن تكون الباء بمعنى مع أو تغنى عنها وعن مصحوبها الحال ولهذا تسمى بالحال نحو قد جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق أو محققا (للظرفية) المكانية أو الزمانية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيتهم بسحر (وللبديلية) بأن يحل محالها لنظير كقول عمر رضى الله عنه ما يسرنى أن لى بها الدنيا أى بدلها قاله حين استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فى العمرة فأذن له وقال لا تنسنا يا أخى من دعائك وضمير بها راجع إلى كلمة النبي المذكورة ونحى مصغر لتقريب المنزلة (والمعقولة) وهى الداخلة على الأعواض نحو اشتريت فرسا بدرهم ولاشتروا بآياتي ثمنا قليلا (والمجاورة) كمن نحو سأل سائل بعذاب واقع أى عنه (وللاستعلاء) كعلى نحو ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار أى عاياه (وللقسم) نحو بالله لأفعلن كذا (وللغاية) كالى نحو وقد أحسن بى أى إلى وبعضهم ضمن أحسن معنى لطف (وللتوكيد) وهى الزائدة مع الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر نحو كفى بالله شهيدا وهزى إليك بمجنحة المنخلة وبحسبك درهم وأليس

وإذ الماضى ظرفا ومفعولا به وبدلا منه ومضافا إليها اسم زمان وكذا للمستقبل وللتعليل حرفا وللفاجأة كذلك فى الأصح وإذا المفاجأة حرفا فى الأصح والمستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالبا وللماضى والحال نادرا والباء للالصاق حقيقة ومجازا وللتعدي والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية والمقابلة والمجاورة والاستعلاء وللقسم وللغاية وللتوكيد

الله بكاف عبده (وكذا للتبعيض) كمن (في الأصح) نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها وقيل
ليست له ويشرب في الآية بمعنى يروى أو يلتذ بحازا والباء سببية (و) التاسع (بل للعطف باضراب)
أى معه بأن وليها مفرد سواء أوليت موجبا أم غيره ففي الوجه نحو جاء زيد بل عمرو واضرب
زيदा بل عمرا انتقل حكم المعطوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه إلى المعطوف وفي غيره نحو
ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيदा بل عمرا تقرر حكم المعطوف عليه وتجعل ضده للمعطوف
(والاضراب فقط) أى دون العطف بأن وليها جملة وقولى باضراب مع فقط من زيادتي وبهما
علم أن الاضراب أعم من العطف لأمباين له بخلاف كلام الأصل . والحاصل أن بل للعطف والاضراب
إن وليها مفرد وللاضراب فقط إن وليها جملة وهى فيه حرف ابتداء لاعاطفة عند الجمهور والاضراب
بهذا المعنى (إما للابطال) لما وليته نحو يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فالحق فالحق لاجنون
به (أو للانتقال من غرض إلى آخر) نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق الآية فما قبل بل فيها على حاله
(و) العاشر (بيد) اسم ملازم للنصب والاضافة إلى أن وصلتها (بمعنى غير) نحو إنه كثير المال
بيد أنه بخيل (و بمعنى من أجل ومنه) خبر أنا أفصح من نطق بالضاد (بيد أنى من قریش
في الأصح) أى الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم وخصها بالذكر لعسرها على غير
العرب والمعنى أنا أفصح العرب وقيل أن بيد فيه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه النعم
وقد روى في الأصح من زيادتي (و) الحادى عشر (ثم حرف عطف للتشريك) فى الاعراب
والحكم (المهلة والترتيب) المعنوى والدكرى (في الأصح) تقول جاء زيد ثم عمرو إذا شارك زيदा
فى المحبة وتراخى محبته عن محبته وقيل قد تكون زائدة فلا تكون عاطفة فلا تكون لشيء من ذلك
كقوله تعالى - حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من
الله إلا إليه ثم تاب عليهم فانها زائدة لأن مدخولها جواب إذا وقيل لانفيد المهلة لقول الشاعر :

كهن اردني تحت العجا ج جرى فى الأنايب ثم اضطرب

إذ اضطراب الرمح يعقب جرى الهز فى الأنايب وقيل لانفيد الترتيب لقوله تعالى فالينا مرجعهم
ثم الله شهيد على ما يفعلون إذ شهادة الله متقدمة على الرجوع وأجيب عن الأول بأن إذا فيه لمجرد
الظرف وبأن جوابها مقدر أى تاب عليهم ثم تاب عليهم تأكيد أو معناه استدام التوبة ومعنى
المقدر أنشأها وعن الثانى بأنه توسع فى ثم بايقاعها فيه موقع الفاء وعن الثالث بأنها استعملت فيه
للترتيب الاخبارى وبأنه توسع فيها بايقاعها فيه موقع الواو (و) الثانى عشر (حتى لانتهاى الغاية
غالبا) وهى حينئذ إما جارة لامم صريح نحو سلامه حتى مطلع الفجر أو مؤول من أن والفعل نحو
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أى إلى رجوعه وأما عاطفة لرفيع أودنى نحو مات
الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حق المشاة وإما ابتدائية بأن يستأنف بعدها جملة إما اسمية نحو :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

أو فعلية نحو مرض فلان حتى لا يرهونه (وللاستثناء نادرا) نحو :

ليس العطاء من الفضول ساحة حتى تجود وما لديك قليل

أى إلا أن تجود وهو استثناء منقطع (وللتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أى لتدخلها (و) الثالث عشر
(رب حرف فى الأصح) هذا من زيادتي وقيل اسم وعلى الوجهين ترد (للتكثير) نحو ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين إذ يكثر منهم تبنى ذلك يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين (وللتقليل) كقوله
(قوله الآية) أى وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون اه

وكذا للتبعيض فى
الأصح و بل للعطف
باضراب وللاضراب
فقط إما للابطال أو
لانتقال من غرض إلى
آخر و بيد بمعنى غير
و بمعنى من أجل ومنه
بيد أنى من قریش
فى الأصح. و ثم حرف
عطف للتشريك والمهلة
والترتيب فى الأصح .
وحق لانتهاى الغاية
غالبا وللاستثناء نادرا
وللتعليل . و رب
حرف فى الأصح
للتكثير وللتقليل .

ألا رب مولود وإيس له أب وذى ولد لم يلبه أبوان

أراد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام واختار ابن مالك أن ورودها للتكثير أ كثر (ولا تختص بأحدهما في الأصح) وقيل تختص بالتكثير فلم يعتد قائله بهذا البيت ونحوه . وقيل تختص بالتقاعيل وقرره قائله في الآية بأن الكفار تدهشهم أهوال يوم القيامة فلا يفيقون حتى يتمنوا ذلك إلا في أحيان قليلة . وقيل إنها حرف إثبات لم يوضع لتكثير ولا تقليل وإنما يستفاد ذلك من القرآن واختاره أبو حيان (و) الرابع عشر (على الأصح أنها قد ترد) بقوله (اسما بمعنى فوق) بأن تدخل عليها من نحو غدوت من على السطح أى من فوقه (و) رد بكثرة (حرفا للعلو) حسا نحو - كل من عليها فان - أو معنى نحو - فضلنا بعضهم على بعض - وأما على في نحو توكلت على الله فعملها الرضى من العلو المجازى (والمصاحبة) كعم نحو - وآتى المال على حبه - أى مع حبه (و) للمجاززة) كعم نحو وضيت عليه أى عنه (وللتعليل) نحو - وتكبروا الله على ما هداكم - أى لهدايتهم إياكم (وللظرفية) كفى نحو - ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها - أى في وقت غفلتهم ونحو - ماتوا الشياطين على ملك سليمان أى في زمن ملكه ونحو - كفت على المسجد أى فيه (وللاستدراك) كالكن نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء فعله على أنه لا يئأس من رحمة الله أى لكونه (وللتوكيد) كخبر لأحلف على بين أى يميناً (و) بمعنى الباء نحو - حقيق على أن لا أقول - (و) بمعنى (من) نحو - إذا اكتبوا على الناس يستوفون - وهذان من زيادتي . وقيل هى اسم أبدا لدخول حرف الجر عايتها . وقيل هى حرف أبدا ولا مانع من دخول حرف جر على آخر في اللفظ بأن يقدر له مجرور محذوف (أما على العلو ففعل) نحو - إن فرعون علا في الأرض ، وأما بعضهم على بعض - فقد استكملت على في الأصح أقسام الكلمة (و) الخامس عشر (الفاء العاطفة للترتيب) للعنوى والدكرى (وللتعقيب) فى كل شئ بحسبه تقول قام زيد فعمرو إذا أعقب قيامه قيام زيد ودخات البصرة فالكوفة إذا لم يقم بالبصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلامدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته والترتيب الدكرى أن يكون ما بعد الفاء مرتباً في الذكر دون المعنى على ما قبلها سواء أكان تفصيلاً له نحو إنا أنشأناهم إنشاء الآية أم لا نحو - وكم من قرية أهلكنها فجاءها بأسنا ياتاً وهم قائلون - ويسمى الترتيب الاخبارى (وللسببية) ويلزمها التعقيب نحو - فوكزه موسى فتضى عليه - فخرج بالعاطفة الرابطة للجواب فقد يتراخى عن الشرط نحو إن سلم فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتسبب عن الشرط نظراً للظاهر نحو - إن تعذبهم فأنهم عبداك - (و) السادس عشر (في للظرفية) نحو - واذكروا الله في أيام معدودات - وأنتم عاكفون في المساجد (والمصاحبة) نحو - قال ادخلوا في أمم - أى معهم (وللتعليل) نحو - لمسكم فيما أفضتم فيه - أى لأجل (و) (و) (و) لأصلبكم في جذوع النخل - أى عايتها قاله الكوفيون وابن مالك وأنكره غيرهم وجعلها الزمخشري وغيره للظرفية المجازية تجعل الجذع ظرفاً للمصاوب لتمكنه عايتها تمكن المظروف من الظرف (وللتوكيد) نحو - وقال اركبوا فيها - وأصله اركبوها (وللتعويض) عن أخرى محذوفة نحو ضربت فيمن رغبته وأصله ضربت من رغبته فيه (قوله ضربت الخ) عدل عن تشييل شيخه في شرح الأصل بزهد لما قاله في حاشيته من أن الظاهر أن مفعول زهدت في مثل ما قاله منصوب بنزع الخافض فظنه متعدياً وإلا فمعلوم أن زهد إنما يتعدى بنى . وقد مثل ابن هشام بضرب فيمن رغبته قال أصله من رغبته فيه هذا إن جعل زهد بتأنيث الهاء كما في القاموس ضد الرغبة فإن جعل بفتحها بمعنى حذر وحرص كان متعدياً فيصح تشييل به اهـ شيخنا العلامة محمد الجوهري فظاهر بذلك وجه عدوله عن تشييل أصله والله أعلم .

ولا تختص بأحدهما
في الأصح . وعلى
الأصح أنها قد ترد
اسما بمعنى فوق وحرفا
للعلو والمصاحبة
وللمجاززة وللتعالي -
وللظرفية والاستدراك
وللتوكيد وبمعنى الباء
ومن . أما على العلو
ففعل والفاء العاطفة
للترتيب وللتعقيب
وللسببية . وفي للظرفية
والمصاحبة وللتعليل
وللعلو وللتوكيد
وللتعويض .

(و بمعنى الباء) نحو: جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه أى يخلقكم بمعنى يكثركم بسبب هذا العمل بالتولد وجعلها الزخشرى في هذه الآية للظرفية المجازية مثل ولكم في القصاص حياة (و) بمعنى (إلى) نحو فردوا أيديهم في أفواههم أى إليها ليعضوا عليها من شدة الغيظ (و) بمعنى (من) نحو هذا ذراع في الثوب أى منه يعنى فلا يعيبه لقلته (و) السابع عشر (كى للتعليل) فينصب المضارع بأن مضمرة نحو جئت كى أنظرك أى لأن أنظرك (و بمعنى أن المصدرية) بأن تدخل عليها اللام نحو جئت لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى (و) الثامن عشر (كل اسم لاستغراق أفراد) المضاف إليه (المنكر) نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون (و) لاستغراق أفراد المضاف إليه (المعرف المجموع) نحو كل العبيد جاءوا كل درهم صرف (و) لاستغراق (أجزاء) المضاف إليه (المعرف المفرد) نحو كل زيد أو الرجل حسن أى كل أجزائه (و) التاسع عشر (اللام) بقيد زدته بقولى (الجارّة) وهى مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد إلامع المستغاث فتفتح نحو بالله ومفتوحة مع كل مضمّر نحو لنا إلامع ياء المتكلم فمكسورة (للتعليل) نحو وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس أى لأجل أن تبين لهم (وللاستحقاق) نحو النار للكافرين أى عذابها مستحق لهم (والاختصاص) نحو الجنة للمؤمنين أى نعيمها مختص بهم (وللإلّاك) نحو لله ما فى السموات وما فى الأرض والمال لزيد (والصيرورة) أى العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وخرنا فهذا عاقبة التقاطهم له لآلئته إذ هى تبيّنه (وللتعليل) نحو وهبت له ثوبا أى ملكته إياه (وشبهه) أى التملك نحو والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة (ولتوكيد النفي) نحو وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم فهمى فى هذا ونحوه لتوكيد نفي الخبر الداخلة عليه المنصوب فيه المضارع بأن مضمرة (وللتعديّة) نحو ما أضرب زيدا لعمرى فضرب صار بقصد التعجب به لازما يتعدى إلى فاعله بالهمزة وإلى مفعوله باللام (وللتوكيد) وهى الزائدة كإن تأتى لتقوية عامل ضعف بالتأخير نحو إن كنتم للرؤى تعبرون أولسكونه فرعا فى العمل نحو إن ربك فعال لما يريد وأصله فعال ما (و بمعنى إلى) نحو فسقناه لبلد ميت أى إليه (و) بمعنى (على) نحو يخرون للأذقان سجدا أى عليها (و) بمعنى (فى) نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه (و) بمعنى (عند) نحو ياليتنى قدمت لحياتى أى عندها (و) بمعنى (بعد) نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده وجعل الزخشرى اللام فى هذه الآية للتوقيت فتكون بمعنى عند (و) بمعنى (من) نحو سمعت له صراخا أى منه (و) بمعنى (عن) نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أى عنهم لو كان أى الإيمان خيرا ماسبقونا إليه ولو كانت اللام فى هذه الآية للتبليغ لقليل ماسبقتمونا وخرج بالجارّة الجازمة نحو لينفق ذو سعة من سعته وغير العاملة كلام الابتداء نحو لأنتم أشد رهبة . واعلم أن دلالة

(قوله وللتوكيد) أى تقوية تعلق العامل بمفعوله وهذا غير توكيد النفي المتقدم باللام المسماة عندهم بلام الجحود وإضمار أن بعدها واجب بشروط ضمنها بيتنا وذكرنا أقسام أن باعتبار وجوب الإضمار كما هنا وجوب الاظهار وجواز الإضمارين تيمنا للفائدة فقلت :

وإضمار أن قبل المضارع أوجبوا إذا ما تلت لام الجحود لدى العرب
بشرط مضى المكون منى ما ولم بلا نقض وأسنده لفاعل ذى النصب
وأظهر وجوبا بين لام وحرف وفيما سوى هذين خير وقل حسبي
اه من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وغير العاملة) أنهاها صاحب المفتى إلى سبعة أنواع
وجمعها فى بيتين فقلت :

و بمعنى الباء و إلى ومن
وكى للتعليل و بمعنى أن
المصدرية وكل اسم
لاستغراق أفراد المنكر
والمعرف المجموع
وأجزاء المعرف
المفرد واللام الجارة
للتعليل وللإستحقاق
والاختصاص وللإلّاك
والصيرورة وللتمايك
وشبهه ولتوكيد النفي
وللتعديّة وللتوكيد
و بمعنى إلى وعلى وفى
وعند وبعد ومن
وعن .

حرف على معنى حرف آخر مذهب السكوفيين أما البصريون فذلك عندهم على تضمين الفعل المتعلق به ذلك الحرف ما يصاح معه معنى ذلك الحرف على الحقيقة لأن التصرف عندهم في الفعل أسهل منه في الحرف (و) العشرون (لولا) ومثلها لوما (حرف معناه في) دخوله على (الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه) نحول لولا أي موجود لأن هنتك امتنعت إلا هانة لوجود ز يدفز يد الشرط وهو مبتدأ محذوف الخبر لزوما (وفي) دخوله على الجملة (المضارعية التحضيض) أي الطلب بحث نحول لولا تستغفرون الله أي استغفروه ولا بد (والعرض) من ز يادتي وهو طلب بلين نحول لولا أخرتني أي تؤخرني إلى أجل قريب (و) في دخوله على الجملة (الماضية التوبيخ) نحول لولا جاء واعليه بأربعة شهداء وبخهم الله على عدم الحجى بالشهداء بما قالوه من الإفك وهو في الحقيقة محل التوبيخ (ولا ترد للنفي ولا للاستفهام في الأصح) وقيل ترد للنفي كآية فلولاً كانت قرية آمنت أي فما آمنت قرية أي أهلها عند مجيئ العذاب فنفعها إيمانها لا قوم يونس وردت بأنها في الآية للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيئ العذاب وكأنه قيل فلولاً آمنت قرية قبل فنعها إيمانها والاستثناء حينئذ منقطع وقيل ترد للاستفهام كقوله تعالى لولا أنزل عليه ملك وردت بأنها فيه للتحضيض أي هلا أنزل بمعنى ينزل وقولي ولا للاستفهام من ز يادتي (و) الحادي والعشرون (لو شرط) أي حرفه (لماضي كثير) نحول لوجاء زيد لا كرمته ولماستقبل قليلا نحو وليخش الدين لو تركوا من خافهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أي اذتركوا ونحو أحسن لزيد ولو أساء أي وإن أساء (ثم قيل) في معناها على الأول (هي لمجرد الابط) للجواب بالشرط كان واستفادة ما يأتي من انتفاءهما أو انتفاء الشرط فقط من خارج وقيل لامتناع تأليها واستلزامه ما يليه وهو ما صححه الأصل (والأصح أنها) في الأصل (لا انتفاء جوابها بانتفاء شرطها خارجا) أي في الخارج مثبتين أو منفيين أو مختلفين فالأقسام أربعة كالجثتي أكرمتهك لو لم تجثني ما أكرمتهك لو جثنتي ما أهنتهك لو لم تجثني أهنتهك فينتي الإكرام مثلاً في الأول لا انتفاء المحجى (وقد ترد لعكسه) أي لا انتفاء شرطها

ولولا حرف معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه وفي المضارعية التحضيض والعرض والماضية التوبيخ ولا ترد للنفي ولا للاستفهام في الأصح ولو شرط لماضي كثيراً ثم قيل هي لمجرد الربط والأصح أنها لا انتفاء جوابها بانتفاء شرطها خارجا وقد ترد لعكسه

للام في الأعمال سبعة أضرب ضمنها بيتا على الأحكام

أبدا فزاد واجب فوطى عرفن وأشر لبعد وأعجبين باللام

أه شيخنا سيدي محمد الجوهري (قوله فز يد الشرط) فيه أن الشرط جملة لا مفرد إذ هي لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة أخرى إلا أن يقال ليس مراده بالشرط الاصطلاحى بل المراد أنه معظم الشرط لكونه المحكوم عليه أو أنها تسمية اصطلاحية والشارح تبسع فيها غيره أه وفي حاشية العلامة ابن قاسم ما يشير إلى ذلك أه تقرير ج (قوله ثم قيل في معناها على الأول) يعنى كونها شرطا للماضى . وحاصله أنها إما لمجرد الربط كما يقول الشاويين أو للربط مع الدلالة على امتناع تأليها لامتناع شرطها أو للعلم بامتناع شرطها بسبب العلم بامتناع تأليها أو لثبوت التالى من غير اعتبار زمان كما في قوله لو لم يخف الله لم يعصه وهذه الثلاثة على الترتيب في السكنة فأولها أكثر ثم الذى يليه ثم الذى يليه كما أفاده السيد في حواشى المطول وقيل هي لامتناع شرطها واستلزامه لتأليها وهذا رأى السبكي وتبعه ولده في جمع الجوامع وقد رجع عنه في منع الموانع وقال بقول الجمهور وقد أشرت إلى محصل ذلك فقلت :

أو حرف شرط في ماضى جردا أو بامتناع لامتناع شرطها

وقد ترد للعلم بامتناعه للعلم بامتناع تال في النهى

وقد تكون لثبوت تأليها بلا اعتبار زمن في فهمها

وقيل لا بل لامتناع شرطها في الماض واستلزامه لتأليها

أه شيخنا محمد الجوهري (قوله وهو ما صححه الأصل) وقد أشرت له في ست وقفات :

لو في الماضى لامتناع شرطها مستلزما لثبوت تأليها

بانتفاء جوابها (علما) كان ونحوها نحو: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا فيعلم انتفاء تعدد الآلهة بالعلم بانتفاء الفساد وهذا عليه أرباب المعقول أيضا وهو من زيادتي والمثال الواحد يصاحبه والاول ويختلف بالقصد فان قصده الدلالة على أن انتفاء الجواب في الخارج بانتفاء الشرط كان من الأول والاستدلال على العلم بانتفاء الشرط بالعلم بانتفاء الجواب كان من الثاني وفي الأول يستثنى نقيض الشرط وفي الثاني نقيض الجواب لينتج المراد في المثال إن قصد الأول قيل لكن لا إله فيهما غيره فلم تفسد أو الثاني قيل لكنهما لم تفسد أفليس فيهما إله غيره (و) ترد (لأثبت جوابها) بقسميه مع انتفاء شرطها بتسميه (إن ناسب انتفاء شرطها) إما (بالأولى كل ولم يخف لم يعص) المأخوذ من ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهييب لولم يخف الله لم يعصه رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلوا نسب فيترتب عليه أيضا في قصده والمعنى أنه لا يعصى الله أصلا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه إجلاله تعالى عن أن يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والإجلال رضي الله عنه (أو المساوي كل ولم تكن ربيبة ما حلت للرضاع) المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في ذرة بضم المهملة بنت أم سلمة أي هند لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها بناء على تجوزهن أن ذلك من خصائصه إنها لو لم تكن ربيبة في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ببيته المبين بكونها ابنة أخي الرضاع المناسب هو له شرعا كما نسبته للأول سواء لمساواة حرمة الصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى أنها لا تحل لي أصلا لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به كونها ربيبة وكونها ابنة أخي الرضاع وقوله في حجري على وفق الآية وتقدم الكلام فيها (أو الأدون ك) قولك فيمن عرض عليك نكاحها (لو انتفت أخوة الرضاع) يعني وبينها (ما حلت) لي (للسبب) بيني وبينها بالأخوة رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع المبين بأخوتها من النسب المناسب هو لها شرعا فيترتب أيضا في قصده على أخوتها من الرضاع المفاد بلوا المناسب هو لها شرعا لكن دون مناسبتها للأول لأن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب ، والمعنى أنها لا تحل لي أصلا لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به أخوتها من النسب وأخوتها من الرضاع وقد تجردت لو فيما ذكر من الأمثلة عن الزمان على خلاف الأصل فيها ، أما أمثلة بقرينة أقسام هذا القسم في الشق الأول منه فنحو لو أهدت زيدا لأثني عليك فيثنى مع عدم الإهانة بالأولى ، لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه فيعطيه مع السؤال بالأولى : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام إلى قوله : ما نفدت كلمات الله أي فلا تنفد مع انتفاء ما ذكر بالأولى وقد استشكل قوله تعالى : ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم الآية بأن الاستدلال به على هيئة قياس اقتراني وهو : لو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو لم يعلم الله فيهم خيرا لتولوا ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لأن الذي يحصل منهم بتقدير أن يعلم الله فيهم خيرا هو الانقياد للتولي وأجيب بجوابين أحدهما أن الوسط مختلف تقديره لأسمعهم إسماعا ناعا ولو لم يسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا وفيه نظر لاستلزامه انتفاء الاسماع عنهم مطلقا لأن الجملة الأولى أفادت انتفاء الاسماع النافع والثانية انتفاء غير النافع واللازم باطل لثبوت إسماعهم في الجملة قطعا وإلا فلا تكليف . ثانيهما ليس المراد من الآية الاستدلال بل بيان السببية على الأصل في لو أي أن سبب انتفاء إسماعهم خيراهو انتفاء العلم بالخبر فيهم وحينئذ فالكلام قد تم عند قوله لأسمعهم ويكون قوله ولو لم يسمعهم كلاما مستأنفا أي أن التولي لازم بتقدير الاسماع فكيف بتقدير عدمه فهو من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه فان قلت التولي هو

انتهى أملاه شيخنا محمد الجوهري (قوله كان ونحوها) أي في أن كلا منهما دال على لزوم الجواب للشرط وأنه يستنتج فيهما العلم بانتفاء الشرط للعلم بانتفاء الجزاء والعلم بثبوت الجزاء للعلم بثبوت الشرط قال في الحاشية بعد حكاية كلام التستازاني مانعه قال وأما أرباب المعقول فقد جعلوا كلاما من إن

علما ولأثبت جوابها
إن ناسب انتفاء
شرطها بالأولى كل ولم
يخف لم يعص أو
المساوي كل ولم تكن
ربيبة ما حلت للرضاع
أو الأدون كل وانتفت
أخوة الرضاع ما حلت
للسبب

الاعراض عن الشيء فكيف يتصور وجوده منهم عند عدم إسماعهم الشيء قلت بل أسماعهم الشيء وإلا فلا تكليف والنفي إنما هو إسماعهم الشيء للتفهيم وقد ذكرت في الحاشية ما يؤخذ منه سبب عدولي عن تصحيح ما صححه الأصل مضمنا به قول الجمهور إلى تصحيح ما قالوه من أن فيما صنعتها بيان الأكثر والأقل في استعمال لو (و) ترد (للتعني وللتحضيض وللعرض) فينصب المضارع بعدفاء جوابها لذلك بأن مضمرة نحو لو تأتينا فتحدثت لو تأمر فتطاع لو تنزل عندى فتصيب خيرا ومن الأول : فلوان لنا كربة فسكون من المؤمنين أى ليت لنا والثلاثة للطلب لكنه في الأول لما لا طمع في وقوعه وفي الثانى بحث وفي الثالث باين كأمراً (وللتعليل نحو) خبر النسائي وغيره «ردوا السائل» أى بالإعطاء (ولو بظلف محرق) أى تصدقوا بما تيسر من كثير أو قليل ولو بالغ في القلة إلى الظلف مثلاً فإنه خير من العدم وهو بكسر المعجمة للبقروالغنم كالحافر للفرس والحف للجمل هو قيد بالاحراق أى الشيء كما هو عادتهم فيه لأن الشيء قد لا يؤخذ وقدير مية أخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى قال الزركشى والحق أن التقليل مستفاد مما بعدها لأنها قلت بل الحق أنه كغيره مما ذكر مستفاد منها بواسطة ما بعدها (و) ترد (مصدرية) نحو يود أحدهم لو يعمر وهذا من زيادتي (و) الثانى والعشرون (لن حرف نفي ونصب واستقبال) للمضارع (والأصح أنها لاتفيد) مع ذلك (توكيد النفي ولا تأييده) لقوله تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام لن ترانى ومعلوم أنه كغيره من المؤمنين يراه فى الآخرة وقيل يفيدهما كما فى قوله تعالى : لن يخلقوا ذبابا وقوله : ولن يخاف الله وعده . وأجيب بأن استفادة ذلك فى هذين ونحوهما من خارج كما فى قوله : ولن يتموه أبدا وكون أبدا فيه للتوكيد خلاف الظاهر ولا تأييد قطعا فيما إذا قيد النفي نحو : فلن أكلم اليوم إنسيا ، ولن نبرح عليه عا كفيين حتى يرجع إلينا موسى (و) الأصح (أنها) ترد بواسطة الفعل بعدها (للدعاء) وفقا لابن عصفور وغيره كقوله :

لن تزالوا كذلك ثم لازا متاكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره نفوا ذلك وقالوا لا حجة فى البيت لاحتمال أنه خبر وفيه بعد لأن السياق ينفيه (و) الثالث والعشرون (ما ترد اسما) إما (موصولة) نحو : ما عندكم ينفذ وما عند الله باق ، أى الذى (أو نكرة موصوفة) نحو مررت بما معجب لك أى بشيء (وتامة تعجبية) نحو : ما أحسن

ولو ونحوهما أداة للتلازم دالة على لزوم الجواب للشرط من غير قصد إلى القطع بانتفاءهما وإنما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء اللزوم من غير نظر إلى أن عملية انتفاء الجواب فى الخارج ما هى لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض انتهى من حاشية المصنف بحروفه تقرير م ج ه (قوله وقد ذكرت فى الحاشية ما يؤخذ منه الخ) أى حيث قال فى كتابته على قول المحلى ومرادهم أن انتفاء الشرط والجواب هو الأصل فلا ينافيه ما سياتى أمثلة من بقاء الجواب فيها على حاله مع انتفاء الشرط ما نصه أشار به إلى أن هذا القول صحيح نظرا للأصل فلا ينافيه ما خرج عنه مما قاله أى فتضعيف المصنف له بتصحيح ما يشمل الأمرين من تقدم أن فى لفظ ما صححه تفكيكا إذ قوله امتناع ما يليه إنما يكون باعتبار لبو قوله واستلزامه لتاليه إنما يكون بدونه اه وقد تعقبه فى الآيات بأن الاستلزام المذكور باعتبار لو أيضا نعم صح رجوع المصنف عما ذكره فى جمع الجوامع إلى قول الجمهور وأيده بما هو مذكور فى منع الموانع ولو جعل هذا هو المسوغ لتصحيحه كلام الجمهور المذكور لكان ظاهرا انتهى تقرير العلامة محمد الجوهرى (قوله وترد مصدرية) حاصله أن جملة معانيها ستة وقد جمعها فى بيت فقات :

شبط وتحضيض تمن مصدر عرض وتقليل معانى لو تفلأ

وللتعني وللحضيض
والعرض وللتعلييل
نحو : ولو بظلف
محرق ومصدرية ولن
حرف نفي ونصب
واستقبال والأصح
أنها لاتفيد توكيد
النفي ولا تأييده وأنها
للدعاء وما ترد اسما
موصولة أو نكرة
موصوفة وتامة
تعجبية

زيداً لما نكرة تعجيبة مبتدأ وما بعدها خبره وسوغ الابتداء بها التعجب (وتمييزية) وهي اللاحقة لنعم
و بئس نحو إن تبدوا الصدقات فنعمهاى فاما نكرة منصوبة على التمييز أى نعم شيئاً أى إبدائها (ومبالغة)
بفتح اللام وهي للمبالغة في الاخبار عن أحداً كشار فعل كالكتابة نحو إن زيدا ما أن يكتب أى إنه من
أمر كتابة أى مخلوق من أمر هو الكتابة فاما نكرة بمعنى شئ للمبالغة وأن وصلت في موضع جر بدلاً من ما
فجعل لكثرة كتابته كأنه خلق منها كفى قوله - خاق الإنسان من عجل - (واستفهامية) نحو فما خطبكم
أى شأنكم (وشرطية زمانية) نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم
(وغير زمانية) نحو وما نفعوا من خير يعلمه الله وقول وتيميزية ومبالغة من ز يادى تبعاً لأكثر وقول
تامة أولى من قوله لا تعجب لأفادته أن الوصفة ناقصة وأن التعجيبة والعطوفات عليها تامة وانما صرحوا به
في التعجيبة وتالياً لها فقط لظهور تمامها لتجردها عن معنى الحرف (و) ترد (حرفاً مصدرية لذلك) أى
زمانية نحو فاتقوا الله ما استطعتم أى مدة استطاعتكم وغير زمانية نحو فذوقوا بما نسيتم أى بنسيانكم
(ونافية) عاملة نحو ما هذا بشراً وغير عاملة نحو وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله (وزائدة كافة) عن عمل
الرفع نحو قلما يدوم الوصال أو الرفع والنصب نحو إنا لله واحداً والجر نحو ر بما دام الوصال (وغير كافة)
عوضاً نحو افعل هذا إماماً أى إن كنت لا تفعل غيره فمأخوذ عن كنت أدغم فيها النون للنقار وحذف
المنفى للعلم به وغير عوض للتأكيد نحو فبأرحمة من الله لنت لهم وأصله فبرحمة (و) الرابع والعشرون (من)
بكسر الميم (لابتداء الغاية) بمعنى المسافة من مكان نحو من السجدة الحرام وزمان نحو من أول يوم وغيرها
نحو إنه من سليمان (غالباً) أى ورودها لهذا المعنى أكثر منه لغيره (ولانتهاؤها) أى الغاية نحو قرب منه
أى إليه (وللتبويض) نحو حتى تنفقوا مما تحبون أى بعضه (وللتبيين) بأن يصح حمل مدخولها على نهيهم
قبلها نحو ما ننسخ من آية فاجتنبوا الرجس من الأوثان كأن يال في الأول ما ننسخه آية وفي الثاني الرجس
الأوثان (وللتعليل) نحو يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق أى لأجلها والصاعقة الصيحة التي تعوت
من يسمعها أو يعشى عايمه (وللبدل) نحو أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أى بدلها (ولتنصيص العموم)
وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفى نحو ما في الدار من رجل فهو بدون من ظاهري العموم محتمل لنفى
الواحد فقط وبها يتعين النفي الجنس (ولتوكيده) أى تنصيص العموم وهي الداخلة على نكرة تختص بالنفى
نحو ما في الدار من أحد وهذا من ز يادى (وللفصل) بالمفعلة أى للتمييز بأن تدخل على ثنائي متضادين نحو
والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الحبيث من الطيب ولابن هشام فيه نظر ذكرته في الحاشية مع جوابه
(و بمعنى الباء) نحو ينظرون من طرف خفي أى به (و) بمعنى (عن) نحو قد كنا في غفلة من هذا أى عنه
(و) بمعنى (في) نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أى فيه ونحو أروني ماذا خلقوا من الأرض أى فيها (و)
بمعنى (عند) نحو إن نفى عنهم أموالهم وأولادهم من الله شيئاً أى عنده (و) بمعنى (على) نحو ونصرناه
من القوم أى عليهم وقيل ضمن نصرناه معنى منعناه (و) الخامس والعشرون (من) بفتح الميم إما (موصولة)
نحو والله يسجد من في السموات والأرض (أو نكرة موصوفة) ككررت بمن معجب لك أى بآسان (وتامة

اه من إملأ شيخنا السيد محمد الجوهري (قوله ذكرته في الحاشية) أى حيث قال فيها مانصه
قوله والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الحبيث من الطيب . نقله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال
وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب تمييزاً والظاهر
أن من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن . ويحاجب بأن هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في الآيتين أيضاً
غايته أنه مستفاد من العامل ذاتاً ومنها بواسطة لأن الحرف لا يفيد بنفسه ومثل الشارح بالآيتين
إشارة إلى أن من تفيد الوصل بواسطة معنى العامل كما في الأول وبلفظه كما في الثاني اه بحروفه .

وتيميزية ومبالغة
واستفهامية وشرطية
زمانية وغير زمانية
وحرفاً مصدرية لذلك
ونافية وزائدة كافة
وغير كافة . ومن
لابتداء الغاية غالباً
ولانتهاؤها وللتبويض
وللتبيين وللتعليل
وللبدل ولتنصيص
العموم ولتوكيده
وللفصل وبمعنى الباء
وعن وفي وعند وعلى
ومن موصولة أو نكرة
موصوفة وتامة

شرطية) نحو من يعمل سوءا يجز به (واستفهامية) نحو فمن ربكما ياموسى (وتمييزية) كقول الشاعر
 * ونعم من هو فى سرّ وإعلان * ففاعل نعم مستتر ومن تمييز بمعنى رجلا وقوله هو مخصوص
 بالمدح وهو راجع إلى بشر بن مروان فى البيت قبله وفى سمر متعلق بنعم وهذا مذهب أبى على الفارسى
 وأما غيره فنفى ذلك وقال من موصولة فاعل نعم وقوله هو راجع إليها مبتدأ خبره هو محذوف راجع
 إلى بشر يتعلق به فى صر لتضمنه معنى الفعل كما سيظهر والجملة صلة من والمخصوص بالمدح محذوف
 أى هو وهو راجع إلى بشر أيضا والتقدير نعم الذى هو المشهور فى السر والعلانية بشر وفيه تكلف
 وتعميرى بما ذكر فى الأقسام المذكورة أولى مما عبر به لفادته أن الشرطية والاستفهامية نكرتان تامتان
 (و) السادس والعشرون (هل لطلب التصديق كثيرا) إيجابا أو سلبا خلافا للأصل فى تقييده تبعاً
 لابن هشام بالإيجاب سرى إليهما ذلك من أن هل لا تدخل على منفى فيقال فى جواب هل قام زيد
 مثلاً نعم أولاً وإن لم تدخل على منفى إذ لا يقال هل لم يقم زيد (و) لطلب (التصوّر قليلاً) خلافا للأصل
 فى منع مجيئه إليه بخلاف الهمزة تاتى لكل منهما كثيراً وتدخل على المنفى فتخرج عن الاستفهام إلى التقرير
 وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد النفى نحو ألم نشرح لك صدرك فيجيب ببلى وقد تبقى على الاستفهام
 كقوله لمن قال لم أفعل كذا ألم تفعله أى أحق انتفاء فعلك له فيجيب بنعم أولاً . ومنه قوله :
 ألا اضطبار اسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى

فيجيب بمعنىن منهما (و) السابع والعشرون (الواو) بقيد زدته بقولى (العاطفة لمطلق الجمع) بين
 المعطوفين فى الحكم (فى الأصح) لأنها تستعمل فى الجمع بمعنىة وبغيرها نحو جاء زيد وعمرو وإذا جاء معه أو بعده
 أو قبله فتكون حقيقة فى القدر المشترك بين الثلاثة وهو مطلق الجمع حذراً من الاشتراك والحجاز واستعمالها
 فى كل منهما من حيث إنه جمع استعمال حقيقة وقيل هى لترتيب لكثرة استعمالها فيه فهى فى غيره مجاز وقيل
 للمعية لأنها الجمع والأصل فيه للمعية فهى فى غيرها مجاز وخارج بالعاطفة غيرها كواوى القسم والحال وقد
 بينت فى الحاشية وغيرها أنه لافرق هنا بين مطلق الجمع والجمع المطلق خلافاً لمن زعم خلافه أخذاً من الفرق
 (قوله لمطلق الجمع الخ) قال الزركشى فى شرح الأصل مانصه وإنما عبر المصنف بمطلق الجمع دون الجمع
 المطلق كما عبر به ابن الحاجب تنبيهاً على صواب العبارة فإن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالاطلاق
 لأننا نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد والماهية للمقيدة ولو بقيد وإلا فالجمع الموصوف بالاطلاق لا يتناول
 غير صورة وهى قولنا مثلاً قام زيد وعمرو ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتأخير لخروجهما
 بالتقييد عن الإطلاق وأما مطلق الجمع فعام فى أى جمع كان سواء كان مرتباً أو غير مرتب فيدخل
 فيه الصور الثلاث ونظيره قولهم مطلق الماء والماء المطلق اه وبه تعلم ما فى الشارح بعد ذلك من
 ادعاء عدم الفرق بين العبارتين تبعاً للشيخ بهاء الدين ابن السبكي فى شرح مختصر ابن الحاجب كما
 نقله الكمال ابن أبى شريف وسيأتى ما فيه بعد ذلك (قوله وقد بينت فى الحاشية أنه لافرق الخ) أى
 حيث قال فيها الحق أن مؤدّى العبارتين واحد لأن المطلق هنا ليس للتقييد لعدم القيد بل لبيان
 الإطلاق كما يقال للماهية من حيث هى والماهية لا بشرط وإلا لم يصدق بترتيب ولا معية وقد أوضحت
 ذلك فى شرح ابن الحاجب مع بيان أن سبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع
 الغفلة عن أن ذاك اصطلاح شرعى فى بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوى اه وقد يقال إن
 الذى ادعاه المصنف إنما هو إيهام العبارة فقط ولا شك أن الصفة قد تكون للتقييد فيحصل الإيهام لا محالة
 بخلاف قوله مطلق الجمع فإنه لا إيهام فيه وحينئذ فقول الشارح إنه لافرق الخ إن أراد أنه لافرق بينهما
 بحسب المعنى المراد فهو صحيح وليست المنازعة فيه وإن أراد أنه لافرق بينهما فى الإيهام وعدمه فلا يخفى
 ما فيه كما مرّت الإشارة إليه والحق أحق أن يتبع اه شيخنا محمد الجهرى (قوله أنه لافرق هنا الخ)

شرطية واستفهامية
 وتميزية . وهل لطلب
 التصديق كثيراً
 والتصوّر قليلاً . والواو
 العاطفة لمطلق الجمع
 فى الأصح

أى هذا مبينه (أمر) أى اللفظ المنتظم من هذه الأحرف السمة بألف ميم راء وتقرأ بصيغة الماضي مفككا (حقيقة فى القول المخصوص) أى الدالّ بوضعه على اقتضاء فعل إلى آخر ما يأتى نحو : وأمر أهلك بالصلاة أى قل لهم صلوا (محاز فى الفعل فى الأصح) نحو : وشاورهم فى الأمر أى الفعل الذى تعزم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الأمر إلى الذهن وقيل هو القدر المشترك بينهما وهو مفهوم أحدهما حذرا من الاشتراك والمجاز وقيل هو مشترك بينهما لاستعماله فيهما وقيل مشترك بينهما وبين الشأن والصفة والشيء لاستعماله فيها أيضا نحو : إنما أمرنا الشيء أى شأنا لأمر ما يسود من يسود أى اصفة من صفات الكمال لأمر ما جدد قصيرا أنه أى لشيء والأصل فى الاستعمال الحقيقة

أمر حقيقة في القول
المخصوص مجاز في
الفصل في الأصح
والنفسى اقتضاء فعل
غير كف مدلول
عليه بغير نحو كف
ولا يعتبر في الأمر
علق ولا استعلاء ولا
إرادة الطلب في
الأصح والطلب بديهى
والنفسى غير الإرادة
عندنا .

الأصح أن صيغة
افعل مختصة بالأمر
النفسي

وأجيب بأنه فيها مجاز لأنه خير من الاشتراك كحرام وأنما عبرت كغيري بالفعل القاصر عن تناولها لأنه المقابل للقول من حيث إنهما قسيمان للمقصود وهو الدال على الحكم والأمر لفظي ونفسي وهو الأصل فاللفظ عرف من قولي حقيقة في كذا (والنفسى اقتضاء) أى طلب (فعل غير كف مدلول عليه) أى الكف (بغير نحو كف) فدخل فيه الطلب الجازم وغيره لما ليس بكف ولما هو كف مدلول عليه بكف أو نحوها كترك وذو ودع المفادة بزيادتي نحو وخرج منه الإباحة والمدلول عليه بغير ذلك أى لا تفعل فليس كل منهما بأمر وسعى مدلول كف أمرا لانها موافقة للدال في اسمه ويحد النفسى أيضا بالقول المتضمن لفعل إلى آخره والقول مشترك بين اللفظي والنفسى أيضا (ولا يعتبر في الأمر) بقسميه حتى يعتبر في حده أيضا (علو) بأن يكون الطالب على الرتبة على المطلوب منه (ولا استعلاء) بأن يكون الطالب بعظمة لا إطلاق الأمر بدونهما قال تعالى حكاية عن فرعون : ماذا تأمرون (ولا إرادة الطلب) باللفظ لا إطلاق الأمر بدونهما (في الأصح) وقيل يعتبر الأولان وإطلاق الأمر بدونهما مجازى وقيل يعتبر الملوذون الاستعلاء وقيل عكسه وقيل يعتبر العلو وإرادة الطلب باللفظ فإذا لم يرد به لم يكن أمرا لأنه يستعمل في غير الطلب كالتهديد ولا يميز غير الإرادة قلنا استعماله في غير الطلب مجازى بخلاف الطلب ولا حاجة إلى اعتبار إرادته ولأن الأمز لو كان هو الإرادة لوقعت المأمورات والالزام باطل (والطلب بديهي) أى متصور بمجرد التفات النفس إليه بلا نظر إذ كل عاقل يفرق بالبديهة بينه وبين غيره كالإخبار وما ذاك إلا بدهيته فاندفع ما قيل إن تعريف الأمر بما يشمل عليه تعريف بالأخى بناء على أنه نظري (و) الأمر (النفسى) المعرف باقتضاء فعل إلى آخره (غير الإرادة) لذلك الفعل (عندنا) فإنه تعالى أمر من علم أنه لا يؤمن كأبى لهب بالإيمان ولم يرد منه لامتناعه والممتنع غير مراد ، أما عند المعتزلة فهو عينا لأنهم لما أنكروا الكلام النفسى ولم يمكنهم إنكار الاقتضاء المعرف به الأمر قالوا إنه الإرادة [مسئلة الأصح] على القول بآثبات الكلام النفسى (أن صيغة افعل) والمراد بها كل ما يدل ولو بواسطة على الأمر من صيغه المحتملة غير الوجوب كاضرب وصل وصه ولينفق (مختصة بالأمر النفسى) بأن قد يقال إن بينهما فرقا ظاهرا وهو أن الأولى صادقة بأمر بع ضرورة على ما يتبادر منها وهى ما إذا لم يقيد الجمع أصلا أو قيد بالقبالية أو البعدية أو المعية نحو جاء زيد وعمر وقبله جاء زيد وعمر بعده جاء زيد وعمر ومعه والثانية لا تصدق إلا بالأولى فقط بناء على ما يتبادر منها من تقييد الجمع بالإطلاق عن القيود المذكورة نعم تقدير ادبها الجمع المطلق عن قيد ما حتى عن الإطلاق بأن يكون المراد بها الجمع من حيث هو فتصدق حينئذ بالصورة الأثر بع لکن لا يخفى ما فيه من الإيهام لاسيما وجعل المطلق قيدا من قبيل التأسيس وجعله بمعنى من حيث هو تأكيد والتأسيس أولى منه فليتأمل انتهى من إملاء شيخنا محمد الجوهري

تدل عليه وضعا دون غيره وقيل لا فلا تدل عليه إلا بقريضة كصل لزوما وعليه فليل هو للوقوف بمعنى عدم الدراية بما وضعت له حقيقة مما وردت له من أمر وتهديد وغيرهما وقيل للاشتراك بين المعاني الآتية المشتركة ، أما صحة التعبير عن الأمر بما يدل عليه فلا يختص بها صيغة فعل قطعا بل تأتي في غيرها كأثر ملك وأوجبت عليك وأما المنكرون للنفس فلاحقيقة للأمر وسائر أقسام الكلام عندهم إلا العبارات (وترد) صيغة افعل بالمعنى السابق لستة وعشرين معنى على ما في الأصل وإلفقد أوصلها بعضهم لتيف وثلاثين ويتميز بعضها عن بعض بالقرائن (للوجوب) نحو : أقيموا الصلاة (وللندب) نحو : فكانت بهم إن علمتم فيهم خيرا (والإباحة) نحو : كلوا من طيبات أي مما يستلزم من المباحات (وللتهديد) نحو : اعملوا ما شئتم قيل وصدق مع التحريم والكراهة (والارشاد) نحو : واستشهدوا شهيدين من رجالكم والمصلحة فيه دنيوية بخلافها في الندب (ولإرادة الامتنال) كقولك لغير رقيقك عند العطش اسقني ماء (وللإذن) كقولك لمن طرق الباب ادخل وبعضهم أدرج هذا في الإباحة (وللتأديب) كقولك لغير مكاف كل مما يليك وبعضهم أدرج هذا في الندب والأول فرق بأن الأدب متعلق بمحاسن الأخلاق وإصلاح العادات والندب بثواب الآخرة أما كل المكاف مما يليه فمذدوب ومما يلي غيره مكروه حيث لا يذاهو إلا إفرام (والاذنار) نحو : قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار ويفارق التهديد بوجوب اقترائه بالوعيد كما في الآية وبأن التهديد التخويف والاذنار إبلاغ الخوف منه (وللامتنان) نحو : كلوا مما رزقكم الله ويفارق الإباحة باقترانه بذكر ما يحتاج إليه (والاكرام) نحو : ادخلوها بسلام آمنين (وللتسخير) أي التذليل والامتنان نحو : كونوا قردة خاسئين (وللتكوير) أي الإيجاد عن العدم بسرعة نحو : كن فيكون (وللتعجيز) أي إظهار العجز نحو : فاتوا بسورة من مثله (والاهانة) ويعبر عنها بالتهكم نحو : ذق إنك أنت العزيز الكريم (وللتسوية) بين الفعل والترك نحو : فاصبروا أولا تصبروا (وللدعاء) نحو : ربنا افتح بيننا وبين قومنا (وللتخني) كقولك لآخر كن فلانا (وللإحتقار) نحو : ألقوا ما أتم ملقون إذ ما يلقونه من السحر وإن عظم محنته بالنظر إلى معجزة موسى عليه الصلاة والسلام وفرق بينه وبين الإهانة بأن محله القلب ومحله الظاهر (وللخبر) كخبر « إذ ألم نستعصم فاصنع ما شئت » أي صنعت (والانعام) بمعنى تذكرة النعمة نحو : كلوا من طيبات ما رزقناكم (وللتفويض) وهو رد الأمر إلى غيره ويسمى التكليم والتسليم نحو : فاقض ما أنت قاض (وللتعجب) نحو : انظر كيف ضرب بوائك الأمثال وتعبيري به أنسب بسابقه ولاحقه من تعبيره بالتعجب (وللتكذيب) نحو : قل فاتوا بالتوراة فانلوهوا إن كنتم صادقين (وللشورة) نحو : فانظروا إذ ترى (وللاعتبار) نحو : انظروا إلى ثمره إذا أنتم (والأصح أنها) أي صيغة افعل بالمعنى السابق (حقيقة في الوجوب) فقط كما عليه الشافعي والجمهور لأن الأئمة كانوا يستدلون بها مجردة عن القرائن على الوجوب وقدشاع من غير إنكار في الندب فقط لأنه المتيقن من قسمي الطلب وقيل حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب حذرا من الاشتراك والمجاز وقيل مشتركة بينهما وقيل بالوقف وقيل مشتركة فيهما وفي الإباحة وقيل في الثلاثة والتهديد وقيل أمر الله للوجوب وأمر نبيه المبتدأ منه للندب بخلاف الموافق لأمر الله أولمبين له فالوجوب أيضا وقيل مشتركة بين الخمسة الأول الوجوب والندب والإباحة والتهديد والارشاد وقيل بين الأحكام الخمسة الثلاثة الأول والتحریم والكراهة وعلى الأصح هي حقيقة في الوجوب (لغة على الأصح) وهو المنقول عن الشافعي وغيره لأن أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالف أمر سيده مثلاً بالعقاب وقيل شرعا لأنها لغة لمجرد الطلب وجزمه المحقق للوجوب بأن ترتب العقاب على الترك إنما يستفاد من أمره وأمر من أوجب طاعته وقيل عقلا لأن ما يفيد الأمر لغة من الطلب يتعين أن يكون الوجوب لأن محله على الندب يصير المعنى افعل إن شئت وليس هذا القدر مذكورا وقول بل بمثله

وترد للوجوب وللندب
والإباحة وللتهديد
والارشاد وإرادة
الامتنال وللإذن
وللتأديب وللإكرام
وللتسخير وللتكوير
وللتعجيز والاهانة
وللتسوية وللدعاء
وللتخني والاحتقار
وللخبر والانعام
وللتفويض وللتعجب
وللتكذيب وللشورة
والاعتبار والأصح
أنها حقيقة في الوجوب
أصح على الأصح

في الحمل على الوجوب فانه يصير المعنى افعال من غير تجويز ترك وقيل في الطلب الجازم لغة وفي التوسع على الترك شرعا فالوجوب مركب منهما وهذا ما اختاره الأصل وقيل لاسقاط الحظر ورجوع الأمر إلى ما كان قبله من وجوب أو غيره (و) الأصح (أنه يجب اعتقاد الوجوب) في المطلوب (بها قبل البحث) عما يصرفها عنه إن كان كما يجب على الأصح اعتقاد عموم العام حتى يتمسك به قبل البحث عن المخصص كما سيأتي وقيل لا يجب كما في تلك (و) الأصح (أنها إن وردت بعد حظر) لمتعلقها نحو - وإذا حللتم فاصطادوا - (أو) بعد (استئذان) فيه كأن يقال لمن قال أفعال لك كذا أفعال (فللاباحة) الشرعية حقيقة لتبادرها إلى الذهن في ذلك لغلبة استعمالها فيها حينئذ وقيل للوجوب كما في غير ذلك نحو - فإذا انسأخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين - وقيل بالوقف فلا يحكم بشيء منها (و) الأصح (أن صيغة النهي) أي لاتفعل الواردة (بعد وجوب للتحريم) كما في غير ذلك ومن القائل به بعض القائل بأن الأمر بعد الحظر للاباحة و فرق بأن مقتضى النهي وهو الترك موافق للأصل وبأن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بالأول أشد وقيل للكرهية على قياس أن الأمر للاباحة وقيل للاباحة نظرا إلى أن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التخيير فيه وقيل لاسقاط الوجوب ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة وقيل بالوقف وتعبيري بصيغة أفعال و بصيغة النهي أولى من تعبيره بالأمر والنهي ليوافق القول بالاباحة إذ لا أمر ولا نهى فيها إلا على قول السكبي وظاهر أن صيغة النهي بعد الاستئذان كهى بعد الوجوب .

[مسئلة : الأصح أنها] أي صيغة أفعال (الطلب المأهية) لا لتكرار ولا مرة ولا فور ولا تراخي نهى للقدرك المشترك بينهما حذرا من الإشتراك والمجاز (والمرة ضرورة) إذ لا توجد المأهية بأقل منها فيحمل عابها وقيل المرة لأنها المتيقن وتحمل على التكرار على القولين بقرينة وقيل للتكرار مطلقا لأنه الغالب وتحمل على المرة بقرينة وقيل للتكرار إن علق بشرط أو صفة بحسب تكرار المعلق به نحو - وإن كنتم جنبا فاطهروا - والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - وإن لم تعلق بذلك فللمرة وقيل بالوقف عن المرة والتكرار بمعنى أنها مشتركة بينهما أولا حدها ولا نعرفه قولان فلا تحمّل على واحد منهما إلا بقرينة وقيل إنها للفور أي للمبادرة بالفعل عقب ورودها لأنه أحوط وقيل للتراخي أي للتأخير لأنه يستدعي الفور بخلاف العكس وقيل مشتركة بينهما لأنها مستعملة فيهما والأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل للفور أو العزم في الحال على الفعل بعد وقيل بالوقف عن الفور والتراخي بمعنى أنها لا أحدها ولا نعرفه (و) الأصح (أن المبادر) بالفعل (متمثل) لحصول الغرض وقيل لانهاء على أن الأمر للتراخي وجوبا وردت بأنه مخالف للاجماع وقيل بالوقف عن الامتنال وعدمه بناء على أنه لا يعلم أنها وضعت للفور أو للتراخي

[مسئلة : الأصح أن الأمر] بشيء مؤقت (لا يستلزم القضاء) له إذا لم يفعل في وقته (بل) إنما يجب بأمر جديد) كالأمر في خبر الصحيحين من «نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها» والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت وقيل يستلزمه لاشعار الأمر بطلب استدراكه لأن القصد منه الفعل (و) الأصح (أن الاتيان بالمأمور به) على الوجه الذي أمر به (يستلزم الاجزاء) للآتي به بناء على أن الاجزاء السكفاية في سقوط الطاب وهو الأصح كما مر ولائنه لولم يستلزمه لكان الأمر بعد الامتنال مقتضيا إما للآتي به فيلزم تحصيل الحاصل أو بغيره فيلزم عدم الاتيان بتمام المأمور بل ببعضه والغرض خلافه وقيل لا يستلزمه بناء على أنه اسقاط القضاء لجواز أن لا يسقط المآتي به القضاء بأن يحتاج إلى الفعل ثانيا كما في صلاة من ظن طهره ثم تبين له حدثه (و) الأصح (أن الأمر) للخطاب (بالأمر) لغيره (بشيء) نحو وأمر أهالك بالصلاة (ليس أمرا) لذلك الغير (هـ) أي بالشيء

وأنه يجب اعتقاد الوجوب بها قبل البحث وأنها إن وردت بعد حظر أو استئذان فلاباحة وأن صيغة النهي بعد وجوب للتحريم .

مسئلة

الأصح أنها لطلب المأهية والمرة ضرورة وأن المبادر متمثل .

مسئلة

الأصح أن الأمر لا يستلزم القضاء بل يجب بأمر جديد وأن الاتيان بالمأمور به يستلزم الاجزاء وأن الأمر بالأمر بشيء ليس أمرا به

وقيل هو أمر به وإلا فلا فائدة فيه لغیر الخطب وقد تقوم قرينة على أن غیر المخاطب مأمور بذلك الشيء كما في خبر الصحيحين «أن ابن عمر طاق أمراته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها» (و) الأصح (أن الأمر) بالمد (بلفظ يصالح له) هو أولى من قوله يتناوله نحو «من نام فليمتوضأ» (غير داخل فيه) أي في ذلك اللفظ ابعد أن يريد الأمر نفسه وهذا ما صححه في بحث العام عكس مقابله وهو ما صححه هنا والأول هو المشهور ومن صححه الامام الرازي والآمدي وفي الروضة لوقال نساء المسلمين طوالق لم تطلق زوجته على الأصح لأن الأصح عند أصحابنا في الأصول أنه لا يدخل في خطابه وخرج بالأمر ومثله الناهي الخبر فيدخل في خطابه على الأصح كما صرح به في بحث العام إذ لا يبعد أن يريد الخبر نفسه نحو - والله بكل شيء عليم - وهو تعالى عليم بذاته وصفاته فعلم أن في مجموع المسئلتين ثلاثة أقوال ومحملها إذا لم تقم قرينة على دخوله أو عدم دخوله فإن قامت عمل بمقتضاها قطعا (ويجوز عندنا عقلا النيابة في العبادة البدنية) إذ لا مانع ومنعه المعتزلة لأن الأمر بها إنما هو لقهر النفس وكسرها بفعالها والنيابة تنافي ذلك قلنا لا تنافيه لما فيها من بذل المؤنة أو تحمل المؤنة وخرج زيادتي عقلا لجواز الشرعي فلا تجوز شرعا النيابة في البدنية إلا في الحج والعمرة وفي الصوم بعد الموت وبالبدنية المالية كالزكاة فلا خلاف في جواز النيابة فيها وإن اقتضى كلام الأصل أن فيها خلافا وتعبيري بما ذكرنا من تعبيره بأن الأصح أن النيابة تدخل المأمور بالإلزام لا تقتضيه أن في العبادة المالية خلافا وليس كذلك مع أن قوله بالإلزام إنما يناسب الفقيه لا الأصولي لأن كلامه في الجواز العقلي لا الشرعي. [مسئلة: المختار] تبعا لامام الحرمين والغزالي والنووي في روضته في كتاب الطلاق وغيرهم (ن) الأمر النفسي (بشيء معين) إيجابا أو نكها (ليس نهيا عن ضده ولا يستلزمه) لجواز أن لا يخطر الضد بالبال حال الأمر تحريما كان النهي أو كراهة واحدا كان الضد كضد السكون أي التحرك أو أكثر كضد القيام أي القعود وغيره وقيل نهى عن ضده وقيل يستلزمه فالأمر بالسكون مثلا أي طلبه ليس نهيا عن التحرك أي طلب الكف عنه ولا مستلزما له على الأول ومستلزما له على الثالث وعينه على الثاني بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى السكون أمر وإلى التحرك نهى واحتج لهذين القولين بأنه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده كان طلبه طلبا للكف أو مستلزما له. وأجيب بمنع الملازمة لجواز أن لا يخطر الضد بالبال حال الأمر كما مر فلا يكون مطلوب الكف به وقيل القولان في الوجوب دون أمر النذب لأن الضد فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز بخلافه في أمر الوجوب لاقتضائه الذم على الترك وخرج بالنفسى الأمر اللفظى فليس عين النهى اللفظى قطعا ولا يستلزمه في الأصح وبالمعين المبهم من أشياء فليس الأمر به بالنظر إلى ما صدقه نهيا عن ضده منها ولا مستلزما له قطعا (و) المختار (أن النهى) النفسى عن شيء معين تحريما أو كراهة (كالأمر) (فيما) ذكر فيه فالنهي ليس أمرا بالضد ولا يستلزمه وقيل عينه وقيل يستلزمه وقيل هذان القولان في نهى التحريم دون نهى الكراهة والضد إن كان واحدا فواضح أو أكثر فالأمر بواحد منه وقيل النهى أمر بضده قطعا بناء على أن المطلوب في النهى فعل الضد وقيل لا قطعا بناء على أن المطلوب في النهى انتفاء الفعل والترجيح في هذه والتي قبلها من زيادتي والنهى اللفظى يقاس بالأمر اللفظى.

[مسئلة: الأمران إن لم يتعاقبا] بأن يتراخى ورود أحدهما عن الآخر بمتناولين ولم يمنع من التكرار مانع أو بمتخالفين (أو تعاقبا) لكن (بغير متناولين) بعطف كأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة أو بدونه كاضرب زيدا أعطه درهما (فغيران) فيعمل بهما جزما (وكذا) إن تعاقبا بمتناولين ولا مانع من التكرار في متعلقهما من عادة أو غيرها فانهما غيران (في الأصح) مع عطف كصل ركعتين وصل

وأن الأمر بلفظ يصلح له غير داخل فيه ويجوز عندنا عقلا النيابة في العبادة البدنية.

مسئلة

لمختار أن الأمر النفسى بمعين ليس نهيا عن ضده ولا يستلزمه وأن النهى كالأمر.

مسئلة

لأمران إن لم يتعاقبا أو تعاقبا بغير متناولين فغيران وكذا بمتناولين ولا مانع من التكرار في لأصح

ركعتين أو بدونه كصل ركعتين صل ركعتين لظهور العطف في التأسيس وأصله التأسيس في غير العطف وهذا ما نقله الأصل في شرح المختصر كالصفي الهندي عن الأكثرين وقيل الثاني تأكيد فيهما لتماثل المتعلقين وقيل بالوقف عن التأسيس والتأكيد في غير العطف لاحتمالهما والترجيح من زيادتي في غير العطف وما ذكرته من الخلاف مع العطف حكاه الأصل قال الزركشي وفيه نظر فقد صرح الصفي الهندي وغيره بأنه لا خلاف في أنه للتأسيس لأن الشيء لا يعطف على نفسه ويحجب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (فإن كان) ثم (مانع) من التكرار (عادي وعارضه عطف) نحو صل ركعتين وصل الركعتين (فالوقف) عن التأسيس والتأكيد لاحتمالهما وظاهره إن وجد مرجح عمل به (ولا) بأن كان ثم مانع عقلي نحو اقتل زيدا اقتل زيدا أو شرعي نحو أعتق عبدك أعتق عبدك أو لم يعارضه عطف نحو اسقي ماء اسقي ماء صل ركعتين صل ركعتين (فالثاني تأكيد) وإن كان يعطف في الأولين أما كونه تأكيداً في الأولين فظاهر وأما في الأخيرتين فلا لأن العادة باندفاع الحاجة بمرة في أولها وبالتعريف في ثانيهما ترجح التأكيد وقولي وإلا أعم من قوله فإن رجح التأكيد بعادي قدم .

[مسألة : النهي] النفسى (اقتضاء كف عن فعل لا بنحو كف) كذور ودع المفادين كنحوها بزيادتي نحو فدخل فيه الاقتضاء الجازم وغيره وخرج منه الإباحة واقتضاء فعل غير كف أو كف بنحو كف فانه أمر كما مروى يحد أيضاً بالقول المقتضى للكف المذكور كما يحد اللفظي بالقول الدال على الاقتضاء المذكور ولا يعتبر في مسمى النهي علو ولا استعلاء على الأصح كالأمر (وقضيته الدوام) على الكف لأن العلماء لم يزالوا يستدلون به على الترك مع اختلاف الأوقات لا يخصونه بشيء منها (مالم يقيد بغيره في الأصح) فإن قيد به نحو لا تسافر اليوم كان الغير قضيته فيحمل عليه وقيل قضيته الدوام مطلقاً وتقييده بغير الدوام يصرفه عن قضيته وقولي بغيره أولى من قوله بالمرة (وترد صيغته) أى النهي وهى لا تفعل (للتحريم) نحو ولا تقربوا الزنا (وللكره) نحو ولا تيمموا الحبيث منه تنفقون والحبيث فيه الردى لا الحرام عكس ما في قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث (وللارشاد) نحو لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم نسؤكم (وللدعاء) نحو ربنا لا تزغ قلوبنا (ولبيان العقوبة) نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء أى عاقبة الجهاد الحياة لا الموت (وللتقليل) بأن يتعلق بالمنهى عنه نحو ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أى فهو قليل بخلاف ما عند الله (وللاحتقار) بأن يتعلق بالمنهى نحو لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم (ولليأس) نحو لا تعتذروا اليوم وهذا تركه البرماوى من ألفيته وذكره في شرحها مع زيادة ومثله بالآية ثم قال وقد يقال إنه راجع للاحتقار أى لاتحاد آيتين . قات والأوجه الفرق إذ ذكر اليوم في الآية الثانية قرينة لليأس وتركه في الأولى قرينة للاحتقار (وفي الإرادة والتحريم) مر (في الأمر) من الخلاف فقيل لا تدل الصيغة على الطلب إلا إذا أريد الطلب بها والأصح أنها تدل عليه بالإرادة وأنها حقيقة في التحريم لغة وقيل شرعاً وقيل عقلاً وقيل في الطلب الجازم لغة وفي التوعد على الفعل شرعاً وهو مقتضى ما اختاره الأصل في الأمر وقيل حقيقة في الكراهة وقيل فيها وفي التحريم وقيل في أحدهما ولا نعرفه وقيل غير ذلك (وقد يكون) النهي (عن) شيء (واحد) وهو ظاهر (و) عن (متعدد) جمعاً كالحرمان الخبز (نحو لا تفعل هذا أو ذاك فعليه ترك أحدهما فقط فلا مخالفة إلا بفعلهما فالحرمان ففعلهما لا فعل أحدهما فقط) (وفرقاً كالنهيان تلبسان أو تنزعان ولا يفرق بينهما) بلبس أو نزع إحداها فقط فانه منهي عنه أخذاً من خبر الصحيحين «لا يمشين أحدكم في نعل واحدة لينعلهما جميعاً أو ليخلعهما جميعاً» فهما منهي عنهما لبسا أو نزعاً من جهة الفرق بينهما في ذلك لا الجمع فيه (وجمعاً كالزنا والسرقه) فكل منهما منهي عنه فبالنظر إليهما يصدق أن النهي عن متعدد وإن صدق بالنظر إلى كل منهما أنه عن واحد

فإن كان مانع عادي وعارضه عطف فالوقف وإلا فالثاني تأكيد .
مسألة
النهي اقتضاء كف
عن فعل لا بنحو كف
وقضيته الدوام مالم
يقيد بغيره في الأصح
وترد صيغته لا تحريم
وللكرهه وللارشاد
وللدعاء ولبيان العقبة
وللتقليل وللاحتقار
ولليأس ، وفي لارادة
والتحريم مافي الأمر
وقد يكون عن واحد
ومتعدد جمعاً كالحرمان
الخبر وفرقاً كالنهيان
تلبسان أو تنزعان ولا
يفرق بينهما وجميعاً
كالزنا والسرقه

(والأصح أن مطلق النهي ولو تنزيها) مقتضى (للفساد) في النهي عنه بأن لا يعتد به (شرعا) إذ لا يفهم ذلك من غيره وقيل لغة لفهم أهلها ذلك من مجرد اللفظ وقيل عقلا وهو أن الشيء إما ينهى عنه إذا اشتمل على ما يقتضى فسادا (في النهي عنه) من عبادة وغيرها كصلاة نفل مطلق في وقت مكروه وبيع بشرط (إن رجع النهي) فيما ذكر (إليه) أى إلى عينه كالنهي عن صلاة الحائض أو صومها أو كالنهي عن الزنا حفظا للنسب (أو إلى جزئه) كالنهي عن بيع الملاقيح لانعدام المبيع وهو ركن في البيع (أو) إلى (لازمه) كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتراكه على الزيادة اللازمة بالشرط وكالنهي عن الصلاة في الوقت المكروه لفساد الوقت اللازم لها بفعلها فيه بخلافها في المكان المكروه لأنه ليس بلام لها بنهائها فيه لجواز ارتفاع النهي عن الصلاة فيه مع بقاءه بحاله كجعل الحمام مسجدا فبذلك افتراقا وافتراقا للبرماوى بأن الفعل في الزمان يذهب فإلغى منصرف لذهابه في النهي عنه فهو وصف لازم إذ لا يمكن وجود فعل إلا بذهاب زمان بخلاف الفعل في المكان وتعبيرى بما ذكره هو مراد الأصل بما عبر به كما بينته في الحاشية (أو جهل مرجعه) من واحد مما ذكر كما قاله ابن عبد السلام تغليباً لما يقتضى الفساد على ما لا يقتضيه كالنهي عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان وإنما اقتضى النهي الفساد لما مر أن المكروه مطلوب الترك والمأمور به مطلوب الفعل فيتنافيان واستدلال الأولين على فساد النهي عنه بالنهي عنه وقيل مطلق النهي للفساد في العبادات فقط وفساد غيرها إنما هو لأمر خارج عن النهي كترك ركن أو شرط عرف من خارج عنه وخرج رجوع النهي إلى ما ذكره مع ما بعده النهي الراجع إلى أمر خارج عنه غير لازم فلا يقتضى الفساد كالوضوء بمغصوب والبيع وقت نداء الجمعة لرجوع النهي في الأول لاتلاف حال الغير تدياراً في إثباتي بتفويت الجمعة وذلك يحصل بغير الوضوء والبيع كما أنهم ما يحصلان بدونه فالنهي عنه في الحقيقة ذلك الخارج وكالصلاة في المكان المكروه أو المغصوب كما مر وقيل مطلق النهي للفساد وإن كان الخارج وقيل لا مطلقاً ولقائله تفاريع لا حاجة بنا إلى ذكرها وخرج بمطلق النهي المقتيد بما يدل للفساد أو لعدمه فيعمل به في ذلك اتفاقاً (أما نفي القبول) عن شيء كقوله تعالى - فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً - لن تقبل منهم نفقاتهم (فقال دليل الصحة) له لظهور النفي في عدم الثواب دون الاعتداد كما حمل عليه نحو خبر مسلم «من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوماً» (وقيل) دليل (الفساد) لظهور النفي في عدم الاعتداد ولأن القبول والصحة متلازمان فإذا نفي أحدهما في الآخر (ومثله) أى نفي القبول (نفي الأجزاء) في أنه دليل الصحة أو الفساد قولان (قوله كما قاله ابن عبد السلام) أى في قواعده حيث قسم أحوال النهي باعتبار اقتضائه الفساد وعدمه إلى خمس حالات : الأولى أن ينهى عن الشيء لا لاختلال ركن من أركانه أو شرط من شرائطه كبيع العرر ونكاح المحرم وهو محمول الفساد. الثانية أن ينهى عنه لفساده تقرر به مع توافر أركانه وشرائطه كالصلاة في الدار المغصوبة فالنهي في الحقيقة عن النصب لاعتناء الصلاة وهذا لا يقتضى الفساد. الثالثة ما يتردد بين هذين النوعين كصوم يوم الشك فانهم اختلفوا هل هو لعينه أو لأمر يقترن به. الرابعة أن ينهى عما لا يعلم أن النهي عنه لاختلال شرائط الأركان أو لأمر مقارن قال وهذا أيضاً مقتضى الفساد حملاً للنهي على الحقيقة ومثاله نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان والفرق بين هذه وبين الثالثة أن الثالثة يتردد فيها النظر بين كون النهي لأحد هذين الأمرين أو لأمر خارج غير لازم ويترجح كل منهما عند قائله وهذه لا يظهر فيها علة النهي بل الاحتمال لكل من النوعين على السواء. الخامسة أن ينهى عن الشيء لفوات فضيلة في العبادة كالنهي عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين وهذا لا يقتضى الفساد جزماً اهـ مخصصاً مما نقله السكال عن القواعد للشيخ عن الدين وقد جمعت محصله فقلت :

والأصح أن مطلق
النهي ولو تنزيها
تأفاد شرعا في النهي
عنه إن رجع النهي
إليه أو إلى جزئه أو
لازمه أو جهل مرجعه.
أما نفي القبول فتدل
دليل الصحة، وقيل
الفساد ومثله نفي الأجزاء

بناءً للأول على أن الأجزاء إسقاط القضاء فإن ما لا يسقطه قد يصح كصلاة فاقد الطهورين والثاني على أنه الكفاية في سقوط الطاب وهو الأصح (وقيل) هو (أولى بالفساد) من نفي القبول لتبادر عدم الاعتداد منه إلى الدهن وعلى الفساد في نفي القبول خبر الصحيحين « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وفي نفي الأجزاء خبر الدارقطني وغيره « لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن » .

[العام]

بناءً على الرجوع الآتي أن العموم من عوارض الألفاظ (لفظ) ولو مستعمل في حقيقة أو حقيقة ومجازه أو مجازه (يستغرق الصالح له) أي يتناول دفعه خرج به ما ليس كذلك كالنكرة في الإثبات مفردة أو مثناة أو مجموعة أو اسم جمع كقوم أو اسم عدد لا من حيث الآحاد فإنها تتناول ما يصلح لها بدلاً لاستغراقها نحو أكرم رجلاً وتصدق بخمسة دراهم (بلا حصر) خرج به اسم العدد والنكرة المثناة من حيث الآحاد كعشرة ورجلين فإنهما يستغرقانها بحصر ويصدق الحد على المشترك المستعمل في أفراد معنى واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره فلا حاجة إلى زيادة بوضع واحد بل هي مضرورة لا يخرجها المشترك المستعمل في حقيقة مثلاً (والأصح دخول) الصورة (النادرة وغير المقصودة) من صور العام (فيه) فيشملها حكمه نظراً للعموم وقيل لا نظراً للمقصود عادة في مثل ذلك والنادرة كالقيل في خبر أبي داود وغيره « لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل » فإنه ذو خف والمساواة عليه نادرة والأصح جوازها عليه وغير المقصودة كالأوكلة بشراء عبداً فلا نفي وفيهم من يعتق عليه ولم يعلم به الأصح صحة شرائه أخذاً من مسألة مالوكه بشراء عبد فاشترى من يعتق عليه وافرقت في منع الموانع بين النادرة وغير المقصودة بأن النادرة هي التي لا تخطر ببال المتكلم غالباً وغير المقصودة قد تكون مما يخطر به ولو غالباً فبينهما عموم من وجه لأن النادرة قد تقصد وقد لا تقصد وغير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا تكون ثم إن قامت قرينة على قصد النادرة دخالت قطعاً أو على قصد انتفاء صورة لم تدخل قطعاً (و) الأصح (أنه) أي العام (قد يكون مجازاً) بأن يستعمل في مجازه فيصدق على العام أنه قد يكون مجازاً كما يصدق على المجاز أنه قد يكون عاماً نحو جاءني الأسود الرماة لا زبداً وقيل لا يكون العام مجازاً فلا يكون المجاز عاماً لأن المجاز ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه وهي تدفع في المستعمل في مجازه ببعض الأفراد فلا يراد به جميعها إلا بقرينة كما في المثال السابق من الاستثناء (و) الأصح (أنه) أي العموم (من عوارض الألفاظ فقط) أي دون المعاني وقيل من عوارضها معاً وصححه ابن الحاجب حقيقة فيكون موضوعاً للقدر المشترك بينهما وقيل مشتركاً لفظياً فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة ذهنياً كان كعمى الإنسان أو خارجياً كعمى المطر والحصب لما يقال الإنسان يعم الرجل والمرأة وعم المطر والحصب فالعموم شمول أمر متعدد وقيل بعروض العموم في المعنى الذهني حقيقة دون الخارجي لوجود الشمول متعدد فيه بخلاف الخارجي والمطر والحصب مثلاً في محل غيرهما في آخر فاستعمال العموم فيه مجازي وعلى الأول استعماله في الذهني مجازي أيضاً (ويقال)

انتهى لاختلال نحو الركن	يتقضى الفساد عند أهل الفن
وانتهى عن شيء لما به اقترن	لا يقتضى كلا تصل في العطن
وماتردد بين ذين عندهم	كصوم شك فيه خاف بينهم
وإن جهل ما قد نهى لأجله	فحكمه كأول في فصله
أما الذي لقوت فضل ينهى	فليس للفساد يتقضى منها
أفاد هذا العز في القواعد	ما خص الكمال ذي الفوائد

انتهى شيخنا محمد الجوهري .

وقيل أولى بالفساد .

العام

لفظ يستغرق الصالح له

بلا حصر ، والأصح

دخول النادرة وغير

المقصودة فيه وأنه قد

يكون مجازاً وأنه من

عوارض الألفاظ فقط

ويقال

اصطلاحاً (للمعنى أعم) وأخص (وللفظ عام) وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخصّ المعنى بأفعل التفصيل لأنه أهم من اللفظ وبعضهم يقول في المعنى عام كالعلم مما مرّ وخاص فيقال للمعنى المشتركين عام وأعم وللفظه عام ولمعنى زيد خاص وأخص وللفظه خاص [تنبيهان : أحدهما] الأخص يندرج في الأعم وعبر بعضهم بالعكس وجمع بينهما بأن الأول في اللفظ إذ الحيوان يصدق بالإنسان وغيره بخلاف العكس والثاني في المعنى إذ الإنسان لا بد فيه من الحيوانية فصار الأعم مندرجاً في الأخص بمعنى الاستلزام . ثانيهما ليس المراد بوصف اللفظ بالعموم وصفه به مجرداً عن معناه فإنه لا وجه له بل المراد وصفه به باعتبار معناه بمعنى كونه عاماً أنه يشترك في معناه كثيرون لأنه يكون مشتركاً لفظياً فمدلوله معنى واحد مشترك بين الجزئيات (ومدلوله) أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه (كلمة أي محكوم فيه على كل فرد) فرد (مطابقة إثباتاً) خبراً أو أمراً (أو سلباً) نفياً أو نهيماً نحو جاء عبيدي وما خالفوا فأكرمهم ولا تنهم لأنه في قوة قضاياء بعدد أفراده أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا فيما مرّ إلى آخره وكل منها محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة فما هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة فقول القرافي إن دلالة العام على كل فرد فرد من أفرادها خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام مردود كما أوضحته في الحاشية مع زيادة وخرج بالكلمة السكل والشكليّ فليس مدلول العام كلاً أي محكوماً فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة أي محمّرعهم وإلا تعذر الاحتجاج به في النهي على كل فرد ولم يزل العلماء يحتجون به عليه كافي نحو : ولا تأتوا أنفس التي حرّم الله ولا كلاً أي محكوماً فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل خير من المرأة وكثيراً ما يفضل بعض أفرادها بعض أفرادها وذلك لأن النظر في العام إلى الأفراد لا إلى القدر المشترك بينها فانحصر مدلوله في السككية وهي مقابلة للجزئية والسكل مقابل للجزء والشكليّ مقابل للجزئي (ودلالته) أي العام (على أصل المعنى) من الواحد في المفرد والاثنين في المثنى والثلاثة أو الاثنين في الجمع على ما يأتي فيه من الخلاف (قطعية) اتفاقاً (و) دلالة (على كل فرد) منه بخصوصه (ظنية في الأصح) لاحتماله التخصيص : إن لم يظهر مخصص لكثرة التخصيص في العمومات وقيل قطعية للزوم معنى للفظ له قطعاً حتى يظهر خلافه من قرينة كـتخصيص فيمنع تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد وبالقياس على هذا دون الأول فإن قام دليل على انتفاء التخصيص كالعقل في نحو : والله بكل شيء عليم فدلالته قطعية اتفاقاً والتصرّيح بالترجيح من زيادتي (وعموم لأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة على المختار) لأنه لا غنى للأشخاص عنها فتوله تعالى : فاقتلوا المشركين أي كل مشرك على أي حال كان في أي زمان ومكان كان وخص منه البعض كالذي وقيل العام في الأشخاص : بطاق في المذكورات لا انتفاء صيغة العموم فيها فبإخص به العام على الأول مبين المراد بما أطلق فيه على هذا رد هذا القول بأن التعميم هنا بالاستلزام كما عرف لا بالوضع فلا يحتاج إلى صيغة .

[مسئلة] في صيغ العموم (كل) وتقدمت في مبحث الحروف (والذي والقي) نحواً كرم الذي بأنيك والتي تأنيك أي كل آت وآتية لك (وأي وما) الشرطيتان والاستفهاميتان والموصوتان وتقدمتا ثم أطلقنا للعمم بانتفاء العموم في غير ذلك كأي الواقعة صفة لنكرة أو حالاً وما الواقعة نكرة موصوفة أو تعجبية (قوله والذي والقي) قال شيخنا الشهاب لهما استعمالان أن يقعاً على شخص معهود وهو الذي تكلم عليه الجوابون وأن يقعاً على من يصاح أي كل من يصلح وهو المراد هنا انتهى وأقول قضيته أنه لا خلاف بين الفريقين في إثبات كل من المعنيين وبخلافه تضعيف القول بالانتراك الآتي فلهل الأصوليين قام عندهم دليل العموم نقط فرججوه والنحويين قام عندهم دليل الخصوص فقاوا به انتهى آيات

للمعنى أعم ولا يظ
عام ومدلوله كالمية
أي محكوم فيه على
كل فرد مطابقة إثباتاً
أوساباً ودلالته على
أصل المعنى قطعية
وعلى كل فرد ظنية
في الأصح وعموم
الأشخاص يستلزم
عموم الأحوال
والأزمنة والأمكنة
على المختار
مسئلة
كل ولذي والتي وأي
وما

(وهو) للزمان المهم استفهامية أو شرطية نحو متى تجئني متى جئتني أكرمته (وأيضا) للمكان شرطيتين نحو أين أوحيتا كنت أنك وتزيد أين بالاستفهام نحو أين كنت (ونحوها) مما يدل على العموم لغة كجميع ولا يضاف إلا إلى معرفة وجمع الذي والتي وكمن الاستفهامية والشرطية والموصولة وتقدمت وأما عدم عمومها وعموم أى الموصولة في نحو صبرت بمن أو بأبهم قام فلقيام قرينة الخصوص واستشكل عموم من وما بقول الفقهاء لو قل من دخل دارى فله درهم فدخلها مرة بعد أخرى لا يتكرر الاستحقاق . وأجيب بأن العموم في الأشخاص لا في الأفعال إلا أن تقتضى الصيغة التكرار نحو كلما أو يحكم به قياسا لكون الشرط علة نحو من عمل صالحا فلنفسه . فان قلت فلم تكرر الجزاء على المحرم بقتله صيدا بعد قتله آخر مع أن الصيغة من في قوله تعالى - فمن قتله منكم متعمدا - الآية . قلنا لتعدد المحل بخلافه في مثالنا حتى لو قال من دخل دارى فله درهم وله عدة دور استحق كما دخل دارا له درهم لا اختلاف المحل ولهذا لو قال طاق من نسائي من شئت لا يطلق إلا الواحدة ولو قال من شئت طلق كل من شئت وكل من المذكورات (للعوم حقيقة في الأصح) تتبادر إلى الذهن وقيل للخصوص حقيقة أى للواحد في المفرد والاثنتين في الثنى والثلاثة أو الاثنين في الجمع لأنه المتيقن والعموم مجاز وقيل مشتركة بينهما لأنها تستعمل لكل منهما والأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل بالوقف أى لا يدري أى حقيقة في العموم أم في الخصوص أم فيهما (كجمع المعرف باللام) نحو قد أفلح المؤمنون (أو الإضافة) نحو يوصيكم الله في أولادكم فإنه للعموم حقيقة في الأصح (ما يتحقق عهد) لتبادره إلى الذهن وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق ببعض الأفراد كفى تزوجت النساء لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم كفى الآيتين وقيل ليس للعموم إن احتمل عهد فهو باحتماله متردد بين العهد والعموم حتى تقوم قرينة وعلى عموميه قيل أفراد جموع والأكثر آحاد في الإثبات وغيره وعليه أئمة التفسير في استعمال القرآن نحو والله يحب المحسنين أى يثيب كلامهم إن الله لا يحب الكافرين أى يعاقب كلامهم وأيد بصفة استثناء الواحد منه نحو جاء الرجال إلا زيدا ولو كان معناه جاء كل جمع من الرجال لم يصح إلا أن يكون منقطعا نعم قد تقوم قرينة على إرادة المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم والأول يقول قامت قرينة الآحاد في نحو الآيتين المذكورتين (و) كالمفرد كذلك أى المعرف باللام أو الإضافة ما لم يتحقق عهد فإنه للعموم حقيقة في الأصح لما مر قبله سواء تحقق استغراق أم احتمله والعهد حملا له في الثاني على الاستغراق لأنه الأصل لعموم فائدته نحو - وأحل الله البيع - أى كل بيع وخص منه الفساد كالربا ونحو - وليحذر الذين يخالفون عن أمره - أى كل أمر لله وخص منه أمر النذب وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق ببعض كفى لبست الثوب ولبست ثوب الناس لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم كفى إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا وقلل المعرف باللام ليس للعموم إن لم يكن واحدا بالتاء وتميز بالوحدة كالماء والرجل إذ يقال فيهما ماء واحد ورجل واحد فهو في ذلك للجنس الصادق ببعض نحو شرب الماء ورأيت الرجل ما لم تقم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم أى كل دينار خير من كل درهم بخلاف ما إذا كان واحدا بالتاء كالتمر أو لم يكن بها ولم يتميز بالوحدة كالذهب فيعم كفى خبر الصحيحين «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاه والبر بالبر ربا إلا هاء وهاه والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاه والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاه» وقول كذا أولى من اقتضاه على المحلى أى باللام فإن تحقق عهد صرف إليه جزء ما وكأل المعرفة أُل الموصولة هنا وفيما قبله (والنكرة في سياق النفي) وفي معناه النهى (للعوم وضعا في الأصح) بأن تدل عليه بالمطابقة كأم من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة وقيل للعموم أنظر إلى أن النفي أولا للماهية ويلزمه نفي كل فرد فيؤثر التخصيص بالنية على

ومتى وأين وحيثما
ونحوها للعموم حقيقة
في الأصح كالجمع
المعروف باللام أو
الإضافة ما لم يتحقق
عهد والمفرد كذلك
والنكرة في سياق
النفي للعموم وضعا
في الأصح .

الأول دون الثاني في نحو والله لأأكلت ناويا غير التمر فيحدث بأكل التمر على الثاني دون الأول وعموم
النكرة يكون (نصا إن بنيت على الفتح) نحو لا رجل في الدار (وظاهرا إن لم تبين) نحو ما في الدار رجل
لاحتماله نفي الواحد فقط فان زيد فيها من كانت نصا أيضا كما مر في الحروف والنكرة في سياق الامتنان
للعوم نحو وأنزلنا من السماء ماء طهورا قاله القاضي أبو الطيب وفي سياق الشرط للعوم نحو وإن أحد
من المشركين استجارك فأجره أي كل واحد منهم وقد تكون للعموم البدلي لا الشمولي بقرينة نحو من
يأتني بمال أجازته (وقديم اللفظ) إما (عرفا ك) اللفظ الدال على مفهوم (الموافقة) بقسميه الأولى
والساوى (على قول مر) في المبحث المفهوم نحو فلا تقل لهما أف إن الذين يأكلون أموال اليتامى الآية
قبل نقلهما العرف إلى تحريم جميع الأبداء والاتلافات (و) نحو (حرمت عليكم أمهاتكم) نقله العرف
من تحريم العين إلى تحريم جميع لثمعات المقصودة من النساء وسيأتي قول إنه يحمل وقيل العموم فيه من باب
الاتضاء لاستحالة تحريم الأعيان فيضم ما يصح به الكلام قال الزركشى وغيره وقد ترجع هذا
بتوهم الاضمار خير من النقل كما في قوله - وحرر الربا - وقد أجبت عنه في الحاشية (أو معنى) وعبر عنه
الأصل هنا كغيره بعقلا (كترتيب حكم على وصف) فإنه يفيد عملية الوصف للحكم كما يأتي في القياس
فيفيد العموم بالمعنى بمعنى أنه كلما وجدت العلة وجد المعلول نحو أكرم العالم إذا لم تجعل اللام فيه للعموم
ولا عذر (ك) اللفظ الدال على مفهوم (الخالفة على قول مر) أن دلالة اللفظ بالمعنى على ما عدا المذكور
بخلاف حكمه وهو أنه لو لم ينف المذكور والحكم عما عداه لم يكن له ذكره فائدة كما في خبر الصحيحين
مطل الغني ظم أي بخلاف مطل غيره (والخلاف في أن المفهوم) مطلقا (لا عموم له لفظي) أي عائد إلى اللفظ
والتسمية أي هل يسمى عاما أولا بناء على أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني أو الألفاظ فقط وأما
من جهة المعنى فهو شامل لجميع صور ما عدا المذكور بما مر من عرف وإن صار به منطوقا ومعنى (ومعيار
العموم) أي ضابطه (الاستثناء) فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام كالجمع المعروف
للازوم تناوله المستثنى نحو جاء الرجال إلا زيدا ولا يصح الاستثناء من الجمع المنكر إلا أن يخص فيعم
ما يخص به نحو قام رجال كانوا في دارك إلا زيدا منهم ويصح جاء رجل إلا زيدا بالرفع على أن الإضافة
بمعنى غير كما في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (والأصح أن الجمع المنكر) في الإثبات نحو جاء رجال
أو عبید (ليس بعام) إن لم يخص فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنين لأنه الحق وقيل إنه عام لأنه
كما يصدق بذلك يصدق بجميع الأفراد وبما بينهما فيحمل على جميع الأفراد احتياطا إلا أن يمنع منه
مانع كما في رأيت رجلا فعلى أقل الجمع قطعا والخلاف كما قال جماعة جار في جمع القلة والكثرة وقال
الصفى الهندي محله في جمع الكثرة (و) الأصح (أن أقل) مسمى (الجمع) كرجال ومسلمين (ثلاثة)
لتبادرها إلى الدهن وقيل اثنان لقوله تعالى - إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما - أي عائشة وحفصة
وليس لهما إلا قلبان . قلنا مثل ذلك مجاز والداعي له في الآية الكريمة كراهة الجمع بين التثني في المضاف
ومتضمنه وهما كاشي* الواحد بخلاف نحو جاء عبدا كما وينبغي على الخلاف ما لو أقر أو أوصى بدراهم
لزيد الأصح أنه يستحق ثلاثة لكن ما مثلوا به من جمع الكثرة مخالف لأطباق النحاة على أن أقله أحد عشر
ويجاب بأن أصل وضعه ذلك لئلا يغلط استعماله عند الأصوليين في أقل جمع القلة وقد أشار إلى ذلك
(قوله وقد أجبت عنه في الحاشية) أي حيث قال فيها قلت ذاك فيما إذا لم يكن النقل مبينا للضمير
وهذا بخلافه على أن كلامنا ليس في الخلاف في ترجيح النقل على الاضمار أو عكسه بل في الخلاف
في استفادة العموم من أيهما وغايته أن الخلاف في هذا مبني على الخلاف في ذاك ولا يلزم من
البناء على شيء* الاتحاد في الترجيح اه بحروفه .

نصا إن بنيت على الفتح
وظاهرا إن لم تبين
وقد يعنى اللفظ عرفا
كالموافقة على قول مر
وحرمت عليكم أمهاتكم
أو معنى كترتيب حكم
على وصف كخالفة
على قول مر والخلاف
في أن المفهوم لا عموم
له لفظي ومعيار العموم
الاستثناء والأصح أن
الجمع المنكر ليس بعام
وأن أقل الجمع ثلاثة

في منع الموانع كما بينته في الحاشية (و) الأصح (أنه) أي الجمع (يصدق بالواحد مجازاً) لاستعماله فيه كقول الرجل لامرأته وقد برزت لرجل أنتبرجين للرجال لاستواء الواحد والجمع في كراهة التبرج له وقيل لا يصدق به ولم يستعمل فيه والجمع في هذا المثال على بابه لأن من برزت لرجل تبرز لغيره عادة (و) الأصح (تعميم عام سيق لغرض) كمدح وذم وبيان مقدار (ولم يعارضه عام آخر) لم يسق لذلك إذ ما سيق له لا ينافي تعميمه فان عارضه العام المذكور لم يعم فيما عورض فيه جمعا بينهما كما لو عارضه خاص وقيل لا يعم مطلقا لأنه لم يسق للتعميم وقيل يعمه مطلقا كغيره وينظر عند المعارضة إلى مرجح مثاله ولا معارض إن الأبرار اني نعم وإن الفجار لني جحيم ومع المعارض والدين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانه وقد سيق للمدح يعم بظاهره إباحة الجمع بين الأختين بملك اليمين وعارضه في ذلك وأن تجمعوا بين الأختين فانه وإن لم يسق للمدح بل لبيان الحكم شامل لحرمة جمعهما بملك اليمين فحمل الأول على غير ذلك بأن لم يرد تناوله وقولي تبعا للبر ماوى لغرض أولى من قول الأصل بمعنى المدح والذم أما إذا سيق العام المعارض لغرض أيضا فكل منهما عام في تعارضان فيحتاج إلى مرجح (و) الأصح (تعميم نحو لا يستوون) من قوله تعالى - أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون - لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة - فهو لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن فيها لتضمن الفعل المنفي لمصدر منسكرو وقيل لا يعم نظرا إلى أن الاستواء للنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه فهو على هذا من سلب العموم وعلى الأول من عموم السلب وعليه يستفاد من الآيتين بأن يراد بالفاسق في الأولى الكافر بترينة مقابلته بالمؤمن أن الكافر لا يلي أمر ولده المسلم وأن المسلم لا يقتل بالدعي وخالف في المسئلتين الحنفية والمراد بنحو لا يستوون كل ما دل على نفي الاستواء أو نحوه كالمساواة والتماثل والمماثلة (و) الأصح تعميم نحو (لا أكلت) من قولك والله لا أكلت فهو لنفي جميع المأكول بنفي جميع أفراد الأكل (وإن أكلت) فزوجي طالق مثلا فهو لنفي جميع المأكولات فيصح تخصيص بعضها في المسئلتين بالنية ويصدق في إرادته وقال أبو حنيفة لا نعمم فيها فلا يصح التخصيص بالنية لأن النفي والمنع لحقيقة الأكل ويلزمهما النفي والمنع لجميع المأكولات حتى يحث بواحد منها اتفاقا وعبر الأصل في الثانية بقيل على خلاف تسويقي تبعا لابن الحاجب وغيره بينهما لمفاهيم من أن عموم النكرة في سياق الشرط بدلى وليس كما فهم بل عمومها فيه شمولي وإنما يكون بدليا بقرينة كما مر (لا المقتضى) بالكسر وهو ما لا يستقيم من الكلام إلا بتقدير أحد أمور ويسمى مقتضى بالفتح فلا يعم جميعها لاندفاع الضرورة بأحدها ويكون محملا بينها يمين بالقرينة وقيل يعمها حذرا من الاجمال قالوا مثاله الخبر الآتي في مبحث الجمل «رفع عن أمتي الخطأ والفسيان» فلو قوعهما من الأمة لا يستقيم بدون تقدير المؤاخذة أو الضمان أو نحو ذلك فقدرنا المؤاخذة لفهمها عرفا من مثله وقيل يقدر جميعها فيكون المقتضى عاما (والمعطوف على العام) فلا يعم وقيل يعم لوجوب مشاركة المتعاطفين في الحكم والصفة قلنا في الصفة ممنوع مثاله خبر أبي داود وغيره «لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده» قيل يعني بكافر وخص منه غير الحربى بالاجماع قلنا لا حاجة إلى ذلك بل تقدر بحربى وبعضهم جعل الجملة الثانية تامة لا تحتاج إلى تقدير ومعناها ولا يقتل ذوعهد مادام عهده وبعضهم جعل في الحديث تقديم وتأخير أو الأصل ولا يقتل مسلم ولا ذوعهد في عهده بكافر (والفعل المثبت ولو مع كان) كخبر بلال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة» وخبر أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع بين الصلاتين في السفر» فلا يعم أقسامه وقيل يعمها فلا يعم المثال الأول الفرض والنفل ولا الثاني جمع التقديم والتأخير إذ لا يشهد اللفظ بأكثر من صلاة واحدة وجمع واحد ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضا ونفلا والجمع الواحد في الوقتين وقيل يعمان ماذا كرحكما صدقهما بكل

وأنه يصدق بالواحد مجازا وتعميم عام سيق لغرض ولم يعارضه عام آخر وتعميم نحو لا يستوون ولا أكلت وإن أكلت لا المقتضى والمعطوف على العام والفعل المثبت ولو مع كان

من قسمى الصلاة والجمع وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار كما في قوله تعالى في قصة إسماعيل - وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة - وعليه جرى العرف وتحقيقه مذكور في الحاشية (و) الحكم (المعلق لعله) فلا يعم كل محل وجدت فيه العلة (لفظا لكن) يعمه (معنى) كما مر وقيل يعمه لفظا كأن يقول الشارع حرمت الخمر لا سكارها فلا يعم كل مسكر لفظا وقيل يعمه لذكر العلة فسكانه قال حرمت المسكر (و) الأصح أن (ترك الاستفصال) في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال (ينزل منزلة العموم) في المقال كما في خبر الشافعي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لعيلان بن سلمة الثنفي وقد أسلم على عشرين سنة أمسك أربعا وفارق سائرهن فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصله هل تزوجهن معا أو مرتبا فلو لا أن الحكم يعم الحالين لما أطلق لامتناع الإطلاق في محل التفصيل وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام محملا والعبارة المذكورة لشافعي وله عبارة أخرى وهي قوله وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال وظاهرهما التعارض وقد بينته مع الجواب عنه في الحاشية (و) الأصح (أن نحو يأياها النبي) اتق الله يأياها الزم (لا يشمل الأمة) من حيث الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يشملهم لأن الأمر للتبوع أمر لاتباعه عرفا كما في أمر السلطان الأمير بفتح بلد . قلنا هذا فيما يتوقف المأمور به على المشاركة وما نحن فيه ليس كذلك ومحل الخلاف ما يمكن فيه إرادة الأمة معه ولم تقم قرينة على إرادتهم معه بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك نحو يأياها الرسول باغ الآية أوقامت قرينة على إرادتهم معه نحو يأياها النبي إذا طلقت النساء الآية (و) الأصح (أن نحو يأياها الناس يشمل الرسول) عليه الصلاة والسلام (وإن اقترن بقل) لمساواتهم له في الحكم وقيل لا يشملهم مطلقا لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره وقيل إن اقترن بقل لم يشملهم لظهوره في التبليغ وإلا شمله (و) الأصح (أنه) أي نحو يأياها الناس (يعم العبد) وقيل لا يصرف منافاه لسيده شرعا قلنا في غير أوقات ضيق العبادة (و) الأصح أنه (يشمل الوجودين) وقت وروده (فقط) أي لا من بعدهم وقيل يشملهم أيضا لمساواتهم للموجودين في حكمه اجماعا قلنا بدليل آخر وهو مستند الإجماع لأمته (و) الأصح (أن من) شرطية كانت أو استفهامية أو موصولة أو موصوفة أو تامة فهو أعم من قوله إن من الشرطية (تشمل النساء) لقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وقيس بالشرطية البقية لكن عموم الأخيرتين في الإثبات عموم بدلي لا شمولي وقيل تختص بالذكور فلو نظرت امرأة في بيت أجنبي جاز رميها على الأول لخبر مسلم «من تنال على بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقتوا عيفيه» ولا يجوز على الثاني قيل ولا على الأول أيضا لأن المرأة لا يستتر منها (و) الأصح (أن جمع المذكر السالم لا يشمل النساء) أي النساء (ظاهرا) وإنما يشملن بقرينة تغليبها للذكور وقيل يشملن ظاهرا لأنه لما كثر في الشرع مشاركتهم للذكور في الأحكام أشعر بأن الشارع لا يقصد بخطاب الذكور قصر الأحكام عليهم وخرج بما ذكر اسم الجمع كقوم وجمع المذكر المكسر الدال بمادته كرجال وما يدل على جمعيته بغير ما ذكر كالنساء فلا يشمل الأولان النساء قطعا ويشملن الثالث قطعا وأما الدال لا بمادته كالزبور فمحقق بجمع المذكر السالم (و) الأصح (أن خطاب الواحد) مثلا بحكم (لا يتبعده) إلى غيره وقيل يعم غيره لجران عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجميع فيما يشاركون فيه . قلنا مجاز يحتاج إلى قرينة (و) الأصح (أن الخطاب بيا أهل الكتاب) وهم اليهود والنصارى نحو قوله تعالى - يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم - (لا يشمل الأمة) أي أمة محمد صلى الله عليه وسلم الخاصة وقيل يشملهم فيما يتشاركون فيه وتقدم في مبحث الأمر الكلام على أن الأمر بالمثله هل يدخل في لفظه أولا (و) الأصح أن (نحو خذ من أموالهم) من كل اسم جنس مأمور بنحو الأخذ منه مجموع مجرور بمن (يقضى الأخذ) مثلا

والمعلق لعله لفظا لكن
معنى وترك الاستفصال
ينزل منزلة العموم وأن
نحو يأياها النبي لا يشمل
الأمة وأن نحو يأياها
الناس يشمل الرسول
وإن اقترن بقل وأنه
يعم العبد ويشمل
الموجودين فقط وأن
من تشمل النساء وأن
جمع المذكر السالم
لا يشملن ظاهرا وأن
خطاب الواحد لا يتبعده
وأن الخطاب بيا أهل
الكتاب لا يشمل الأمة
ونحو خذ من أموالهم
يقضى الأخذ

(من كل نوع) من أنواع المجزور ما لم يخص بدليل وقيل لا بل يمثل بالأخذ من نوع واحد وتوقف الآمدى عن ترجيح واحد من القولين والأول نظرا إلى أن المعنى من جميع الأنواع والثاني إلى أنه من مجزعهما .

[التخصيص]

• وهو مصدر خصص بمعنى خص (قصر العام) أى قصر حكمه (على بعض أفراده) بأن يخص بدليل فيخرج العام المراد به الخصوص (وقال به) أى التخصيص (حكم ثبت لمتعدد) لفظا نحو: فاقتلوا المشركين وخص منه الذى ونحوه وعلى القول بأن العموم يجرى فى المعنى كاللفظ مثلوا له بفهوم: فلا تقل لهما أف من سائر أنواع الإيذاء وخص منه حبس الوالد بدين الولد فإنه جائز على ما صححه الفزائى وغيره والأصح أنه لا يجوز كما صححه البغوى وغيره (والأصح جوازه) أى التخصيص (إلى واحد إن لم يكن العام جمعا) كمن والمفرد المعروف (و) إلى (أقل الجمع) ثلاثة أو اثنين (إن كان) جمعا كالمسلمين والمسلمات وقيل يجوز إلى واحد مطلقا وقيل لا يجوز إلى واحد مطلقا وهو شاذ وقيل لا يجوز إلا أن يبقى غير محصور (والعام المخصوص عمومى مراد تناولا لاحكما) لأن بعض الأفراد لا يشملها الحكم نظرا لمخصص (و) العام (المراد به المخصوص ليس) عمومى (مرادا) تناولا ولا حكما (بل) هو (كلى) من حيث إن له أفرادا بحسب أصله (استعمل فى جزئى) أى فرد منها (فهو مجاز قطعا) نظرا للجزئية كقوله تعالى: الذين قال لهم الناس، أى نعيم بن مسعود الأشجى لقيامه مقام كثر فى تشبيط المؤمنين عن ملاقاته أى سفينة وأصحابه أم يحسدون الناس أى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه مافى الناس من الخصال الجميلة ولا يفتى أن عموم العام غير مدلوله فلا ينافى التعبير فى عمومى هنا بالكلية التعبير فى مدلوله فهامرا بالكلية مع أن الكلام هنا فى عموم العام المراد به المخصوص وثم فى العام مطلقا (والأصح أن الأول) أى العام المخصوص (حقيقة) فى الباقي بعد التخصيص لأن تناوله له مع التخصيص كتناوله له بدونه وذلك التناول حقيقى فكذلك هذا وقيل حقيقة إن كان الباقي غير منحصرا بقاء خاصة العموم والافتراض وقيل حقيقة إن خص بما لا يستقل كصفة أو شرط أو استثناء لأن ما لا يستقل جزء من المقيد به فالعموم بالنظر إليه فقط بخلاف ما إذا خص بمستقل كعقل أو سمع وقيل حقيقة ومجاز باعتبارين باعتبار أن تناول البعض حقيقة وباعتبار الاختصار عليه مجاز وقيل مجاز مطلقا لاستعماله فى بعض مواضع له ألا وقيل مجاز إن استثنى منه لأنه يمتنع بالاستثناء أنه أريد بالاستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من صفة وغيرها فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر إليه فقط وقيل مجاز إن خص بغير لفظ كالعقل بخلاف اللفظ أما الثانى فمجاز قطعا كما مر (فهو) أى الأول وهو العام المخصوص على القول بأنه حقيقة (حجة) جزما أخذنا من منع الموانع لاستدلال الصحابة به من غير تكبير وعلى القول بأنه مجاز الأصح أنه حجة مطلقا لذلك وقيل غير حجة مطلقا لأنه لا احتمال أن يكون قد خص بغير ما ظهر يشك فيما راد منه فلا يمتنع إلا بقرينة وقيل حجة إن خص بيمين كأن يقال اقتلوا المشركين إلا الذى بخلاف المبرم نحو: لا بعضهم إذ ما من فرد إلا ويجوز أن يكون هو المخرج قلنا يعمل به إلى أن يبقى فرد وقيل حجة إن خص بمتصل كالصفة لما مر من أن العموم بالنظر إليه فقط بخلاف المنفصل فيجوز أن يكون قد خص منه غير ما ظهر فيشك فى الباقي وقيل حجة فى الباقي إن أنبأ عن الباقي "عموم نحو: فاقتلوا المشركين فإنه يبنى عن الحربى لنبادر الذهن إليه كأنذى المخرج بخلاف ما لا يبنى عنه العموم نحو: والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فإنه لا يبنى عن السارق بقدر ربع دينار فأكثر من حرز كمال يبنى عن السارق أغير ذلك المخرج فالباقي منه يشك فيه باحتمال اعتبار قيد آخر وقيل حجة فى أقل الجمع لأنه المتيقن بناء على القول بأنه لا يجوز

من كل نوع .

التخصيص

قصر العام على بعض
أفراده وقال به حكم
ثبت لمتعدد والأصح
جوازه إلى واحد إن
لم يكن العام جمعا
وأقل الجمع إن كان
بالعام المخصوص
عمومى مراد تناولا
لاحكما والمراد به
المخصوص ليس مرادا
بل كلى استعمل فى
جزئى فهو مجاز قطعا
والأصح أن الأول
حقيقة فهو حجة

مطلقا وبذلك علم أن ما ذكره الأصل من هذا الخلاف إنما هو مفرغ على ضعف أما الثاني فلا يحتاج به كذا قاله الشيخ أبو حامد (ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي) صلى الله عليه وسلم (قبل البحث عن المخصص) لأن الأصل عدمه ولأن احتمال مرجوح وظاهر العموم راجح والعمل بالراجح واجب وقيل لا يعمل به بعد وفاته قبل البحث لاحتمال التخصيص وعليه يكفي في البحث عن ذلك الظن بأن لا مخصص على الأصح (وهو) أي المخصص للعام (قسمان) أحدهما (متصل) أي ما لا يستقل بنفسه من اللفظ بأن يقارن العام (وهو خمسة) (الاستثناء) بمعنى صيغته (وهو) أي الاستثناء نفسه (إخراج) من متعدد (بنحو إلا) من أدوات الإخراج وضعا كخلا وعدا وسوى واقعا ذلك الإخراج مع المخرج منه (من متكلم واحد في الأصح) وقيل لا يشترط وقوعه من واحد فقول القائل إلا زيدا عقب قول غيره جاء الرجال استثناء على الثاني لغو على الأول ولهذا لو قال لي عليك مائة فقال له إلا درهما لا يكون مقرا بشيء في الأصح نعم لو قال النبي صلى الله عليه وسلم إلا الذي عقب نزول قوله تعالى : فاقتلوا المشركين كان استثناء قطعاً لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرآنا (ويجب) أي يشترط (اتصاله) أي الاستثناء بمعنى صيغته بالمستثنى منه (عادة في الأصح) فلا يضر انفصاله بنحو تنفس أو سعال فان انفصل بغير ذلك كان لغوا وقيل يجوز انفصاله إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبداً وقيل بغير ذلك ولا بد من نية الاستثناء قبل الفراغ من المستثنى منه (أما) الاستثناء بمعنى صيغته (في المنقطع) وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق نحو ما في الدار إنسان إلا الحمار (فمجاز) فيه (في الأصح) لتبادره في المتصل إلى الذهن وقيل حقيقة فيه كالتصل فيكون مشتركا لفظيا بينهما ويحد بالخالفة بنحو إلا بغير إخراج وقيل متواطئ أي موضوع للقدر المشترك بينهما أي الخالفة بنحو إلا حذرا من الاشتراك والمجاز وقيل بالوقف أي لا ندري أهو حقيقة فيهما أم في أحدهما أم في القدر المشترك بينهما ولا يعد المنقطع من المخصصات والترجيح من زيادتي ، ولما كان في الكلام الاستثنائي شبه انتفاء حيث يدخل المستثنى في المستثنى منه ثم ينفي وكان ذلك أظهر في العدد لنصرويته في آحاده دفعوا ذلك فيه بما ذكرته بقولي (والأصح أن المراد بعشرة في) قولك لزيد (على عشرة إلا ثلاثة العشرة باعتبار الآحاد) جميعها (ثم أخرجت ثلاثة) بقولك إلا ثلاثة (ثم أسند إلى الباقي) وهو سبعة (تقديرا وإن كان) الاسناد (قبلة) أي قبل إخراج الثلاثة (ذكرنا) أي لفظا فكأنه قل له على الباقي من عشرة أخرج منها ثلاثة وليس في هذا إلا إثبات ولا نفي أصلا فلانتفاء في قولك لزيد عشرة في ذلك سبعة وقوله إلا ثلاثة قرينة لذلك ينت إرادة الجزء باسم الكل مجازا وقيل معنى عشرة إلا ثلاثة بإزاء اسمين مفرد هو سبعة ومركب هو عشرة إلا ثلاثة ولانفي أيضا على القولين بالتناقص ووجه تصحيح الأول أن فيه توفية بما مر من أن الاستثناء إخراج بخلاف الثاني والثالث (ولا يصح) استثناء (مستغرق) بأن يستغرق المستثنى المستثنى منه فلو قال له على عشرة إلا عشرة لزمه عشرة (والأصح صحة استثناء الأكثر) من الباقي نحوه على عشرة إلا تسعة (و) استثناء (المساوي) نحوه عشرة إلا خمسة (و) استثناء (العقد الصحيح) نحوه مائة إلا عشرة وقيل لا يصح في الأكثر وقيل لا يصح فيه إن كان العدد في المستثنى والمستثنى منه صريحا نحو ما مر بخلاف غيره نحو خذ الدراهم إلا الزبوف وهي أكثر وقيل لا يصح في المساوي أيضا وقيل لا يصح في العقد الصحيح (و) الأصح (أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس) وقيل لا بل المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه وهو منقول عن الحنفية فنحو ما قام أحد إلا زيد وقام القوم إلا زيدا يدل الأول على إثبات القيام لزيد والثاني على نفيه عنه من حيث القيام وعدمه

ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي قبل البحث عن المخصص وهو قسمان متصل وهو خمسة الاستثناء وهو إخراج بنحو إلا من متكلم واحد في الأصح ويجب اتصاله عادة في الأصح أما في المنقطع فمجاز في الأصح والأصح أن المراد بعشرة في على عشرة إلا ثلاثة العشرة باعتبار الآحاد ثم أخرجت ثلاثة ثم أسند إلى الباقي قديرا وإن كان قبله ذكرنا ولا يصح مستغرق والأصح صحة استثناء الأكثر والمساوي والعقد الصحيح وأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس

وينبغي على الخلاف أن المستثنى من حيث الحكم محترج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً أو يخرج من الحكم فيدخل في نقيضه أى لاحكم إذ القاعدة أن ماخرج من شئ دخل في نقيضه وجهلوا الانبات في كلمة التوحيد بعرف الشرع وفي الاستثناء المفرغ نحو مجاء القوم إلا زيد بالعرف العام (و) الاستثناءات (المتعددة إن تعاطفت) هي عائدة (للمستثنى منه) لتعذر عود كل منها إلى مايليه بوجود العاطف نحوله على عشرة إلا أربعة وإلا ثلاثة وإلا اثنين فيلزمه واحد فقط ونحوله على عشرة إلا عشرة وإلا ثلاثة وإلا اثنين فيلزمه العشرة للاستغراق (وإلا) أى وإن لم يتعاطف (فكل) من آخرها وابق كل من باقيها عائد (لمايليه ما لم يستغرقه) نحوله عشرة إلا خمسة إلا أن أربعة إلا ثلاثة فيلزمه ستة فان استغرق كل مايليه بطل الكل أو استغرق غير الأول نحوله على عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة عاد لكل المستثنى منه فيلزمه واحد فقط أو الأول فقط نحوله عشرة إلا عشرة إلا أربعة فيلزمه عشرة لإبطال الأول لاستغراقه والثاني تبعاً وقيل أربعة اعتباراً لاستثناء الثاني من الأول وهو الموافق الأصح في الطلاق وقال ابن الصباغ وغيره إنه الأقرب وقيل ستة اعتباراً للثاني دون الأول (والأصح أنه) أى الاستثناء (يعود المتعاطفات) أى لكل منها حيث يصلح له لأنه الظاهر بقيد زدته بقولى (و) حرف (مشارك) كالواو والفاء جملاً كانت المتعاطفات أو مفردات كأكرم العلماء وحبس ديارك وأعتق عبيدك وكتب صدق على الفقراء والمساكين والعلماء سواء أسيقت لغرض واحد أم لا وسواء تقدم الاستثناء عليها أم تأخر أم توسط فتعبرى بذلك أولى من اقتصاره على ما إذا تأخر وقيل للأخبر فقط لأنه المتيقن وقيل إن سيق الكل لغرض واحد عاد لكل كحسب داري على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى وسببت سقايتى لجيرانى إلا أن يسافروا وإلا عاد للأخبر فقط كأكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم وقيل إن عطف بالواو عاد للكل وإلا فلأخير وقيل مشترك بين عوده للكل وعوده الأخير وقيل بالوقف لا ندرى ما الحقيقة منهما ويتبين المراد على الأخيرين بالقرينة وحيث وجدت فلا خلاف كفى قوله تعالى - والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - إلا من تاب - فانه عائد للكل بخلاف وقوله تعالى - ومن قتل مؤمناً خطأ - إلى قوله - إلا أن يصدقوا - فانه عائد إلى الأخير أى الدية دون الكفارة بخلاف أما قوله - والذين يرمون المحصنات - إلى قوله - إلا الذين تابوا - فانه عائد للأخير لا الأول أى الجلد قطعاً لأنه حق آدمى فلا يسقط بالتوبة وفي عوده للثاني أى عدم قبول الشهادة الخلاف فعلى الأصح تقبل وعلى الثاني لا تقبل وخارج بالمشارك غيره كبل ولكن وأوفلا يعود ذلك إلا للأخير (و) الأصح (أن القرآن بين جملتين لفظاً) بأن تعطف إحداها على الأخرى (لا يقتضى التسوية) بينهما (في حكم لم يذكروا) وهو معلوم لاحداها من خارج فيعطف واجب على مندوب أو مباح وهكذا وقيل يقتضيهما فيه مثاله خبر أبى داود لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة فالبول فيه ينجسه بشرطه كما هو معلوم وذلك حكمة النهى قال بعض القائل بالثاني فكذا الاغتسال فيه للقرآن بينهما ومن أمثلة ذلك قوله تعالى - فكانت يوم - الآية (و) ثانياً الخصاصات المتصلة (الشرط) والمراد اللغوى كما هو (وهو) مازدته بقولى (تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل أو ما يبدل عليه) من صيغة نحو أكرم بني تميم إن جاءوا أى الجائين منهم (وهو) أى الشرط الخصاص (كاستثناء) اتصالاً وعوداً لكل المتعاطفات وصحة لإخراج الأكره نحو أكرم بني تميم إن كانوا علماء ويكون جهالهم أكثر فيجب مع نية الشرط اتصاله وعوده للكل ولو تقدم أو توسط ويصح إخراج الأكره في الأصح وقيل وفاقاً وعليه جرى الأصل في الناث لكن أجيب عنه بأنه أراد به وفاق من خالف في الاستثناء فقط (و) نالها (الصفة) المعتبر مفهومها كأكرم بني تميم الفقهاء خرج بالفقهاء غيرهم (و) رابعها (الغاية) كأكرم

والمتعددة إن تعاطفت
فلمستثنى منه وإلا
فكل لما يليه ما لم
يستغرقه والأصح أنه
يعود المتعاطفات
بمشارك وأن القرآن
بين جملتين لفظاً
لا يقتضى التسوية في
حكم لم يذكروا والشرط
وهو تعليق أمر بأمر
كل منهما في المستقبل
أو ما يبدل عليه وهو
كاستثناء والصفة
والغاية

بنى تيمم إلى أن يصحوا خرج حال عصيانهم فلا يكرمون فيه (وها) أى الصفة والغاية (كلاستثناء)
اتصالا وعودا وصحة إخراج الأكثر بهما فيجب مع نيتها اتصالهما وعودها لكل ولو تقدمتا أو
توسطتا ويصح إخراج الأكثر بهما في الأصح خلافا لما اختاره وتبعه عليه البرماوى من اختصاص
الصفة للتوسط بما وليته وذلك كوقفت على أولادى وأولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجى أولادى
وأولادهم ووقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم فيعود الوصف لكل على الأصل فى اشتراك المتعاطفات
ولأن التوسط بالنسبة لما وليته متأخرة ولما وليها متقدمة بل قيل إن عودها إليهما أولى بما إذا تقدمتهما
وقد أوضحت ذلك فى الحاشية واقتصر على كلاً استثناء أولى من قوله كلاً استثناء فى العود (والمراد) بالغاية
(غاية صحبها عموم يشملها) ظاهره لو لم تأت بقيد زدت به بقولى (ولم يرد بها تحقيقه مثل) ماصرو مثل قوله تعالى
- قاتلوا الذين لا يؤمنون - إلى قوله (حتى يعطوا الجزية) فانها لو لم تأت لقاتلتناهم أعطوا الجزية أم لا
(وأما مثل) قوله تعالى سلام هي (حتى مطاع الفجر) من غاية لم يشملها عموم صحبها إذ طلوع الفجر ليس
من الليلة حتى تشملها (و) مثل قولهم (قطعت أصابعه من الخنصر) بكسر أوله مع كسر نائه أو فتحه
(إلى الإبهام) من غاية تشملها عموم لم تذكر وأر يد بها تحقيقه (فالتحقيق) أى فالغاية فيه لتحقيق (العموم)
فيما قبلها لا لتخصيصه فتحقيق العموم فى الأول أن الليلة سلام فى جميع أجزائها وفى الثانى أن الأصابع
قطعت كلها والغاية فى الثانى من الغاية بخلافها فى الأول وقولى إلى الإبهام أوضح من قوله إلى البنصر (و)
خامسها (بدل بض) من كل كذا كره ابن الحاجب كلفه على الناس حج البيت من استطاع (أو) بدل
(اشتغال) كما نقله مع ما قبله البرماوى عن أبى حيان عن الشافعى كأعجبنى زيد علمه وهو من زيادنى إلا
أن يقال إنه يرجع إلى ما قبله تجوزاً (ولم يذكره) أى البديل بشقيه (الأكثر) بل أنكره جماعة منهم
الشمس الأصمها نى وصوب عدم ذكره السبكي كما نقله عنه ابنه فى الأصل لأن المبدل منه فى نية الطرح فلا
محل يخرج منه فلا تخصيص به وأجاب عنه البرماوى بأن كونه فى نية الطرح قول والأكثر على خلافه قال
السبكي والنجويون لم يريدوا إلغاءه وإنما أرادوا أن البديل قائم بنفسه وليس مبيناً للأول كتبيين النعت
للمنعوت (و) القسم الثانى من المخصص (منفصل) أى ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره (فيجوز فى الأصح
التخصيص بالعقل) سواء أكان بواسطة الحس من مشاهدة وغيرها من الحواس الظاهرة أم بدونها
فالأول كقوله تعالى فى الرجاء الرسالة على عاد تدرك كل شىء أى تهلكه فان العقل يدرك بواسطة الحس
أى الشهادة ما لا تدبر فيه كالسماء والثانى كقوله تعالى خالق كل شىء فان العقل يدرك بالضرورة
أنه تعالى ليس خالقاً لنفسه ولا صفاته الذاتية وكقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
فان العقل يدرك بالنظر أن الطفل والمجنون لا يدخلان لعدم الخطاب وقيل لا يجوز ذلك لأن ما فى العقل
حكم العام عنه لم يشمل العام إذ لا تصح إرادته وذكر الأصل أن الخاف لفظى وفيه بحث ذكرته فى الحاشية
ولهذا تركته هنا وبما تقرر علم أن التخصيص بالعقل شامل للحس كما سلكه ابن الحاجب لأن الحاكم فيه
إليه هو العقل فلا حاجة إلى إفراذه بالذكر خلافاً لما سلكه الأصول (و) يجوز فى الأصح (تخصيص الكتاب
به) أى بالكتاب وهو من تخصيص قضي التين بقطعيه كتمخيص قوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء الشامل للحوامل وغير الدخول بهن بقوله وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن وبقوله يأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم
عليهن من عدة تعتدونها وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى وأنزلنا إليك الذكرك لتبين للناس ما نزل إليهم
فقرض البيان إلى رسوله والتخصيص يان فلا يحصل لا بقوله قلنا واقع ذلك كما رأيت . فان قلت يحتمل
التخصيص بغير ذلك من السنة قلنا الأصل عدمه وبيان الرسول يصدق ببيان ما نزل عليه من الكتاب

وها كلاً استثناء والمراد
غاية صحبها عموم
يشملها ولم يرد بها
تحقيقه مثل : حتى
يعطوا الجزية ، وأما
مثل : حتى مطاع الفجر
وقطعت أصابعه من
الخنصر إلى الإبهام
فالتحقيق للعموم
وبدل بعض أو اشتغال
ولم يذكره الأكثر
ومنفصل فيجوز فى
الأصح التخصيص
بالعقل وتخصيص
الكتاب به

وند قال تعالى - ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء - (و) يجوز في الأصح تخصيص (السنة) المتواترة وغيرها (بها) أى بالسنة كذلك كتخصيص خبر الصحيحين فيما سقت السماء العشر بخبرها ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وقيل لا يجوز لآية - وأنزلنا إليك الذكر - قصر بيانه على الكتاب قلنا وقع ذلك كما رأيت مع أنه لا مانع منه لأنهما من عند الله قال تعالى - وما ينطق عن الهوى - (و) يجوز في الأصح تخصيص (كل) من الكتاب والسنة (بالآخر) فالأول كتخصيص آية الوارث الشاملة للولد الكافر بخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهذا تخصيص بخبر الواحد فبالمتواترة أولى وقيل لا يجوز بالمتواترة الفعلية بناء على قول يأتي أن فعل الرسول لا يخص وقيل لا يجوز بخبر الواحد مطلقا وإلا لترك القطعي بالظني . قلنا محل التخصيص دلالة العام وهي ظنية والعمل بالظنيين أولى من إلغاء أحدهما وقيل يجوز إن خص بمنفصل لضعف دلالاته حينئذ وقيل غير ذلك والثاني كتخصيص خبر مسلم المبكر بالبكر جلد مائة الشامل للأمة بقوله تعالى - فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب - وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى - لتبين للناس ما نزل إليهم - جعله مبينا للكتاب فلا يكون الكتاب مبينا للسنة . قلنا وقع ذلك كما رأيت مع أنه لا مانع منه لما مر ومن السنة فعل النبي وتقريره فيجوز في الأصح التخصيص بهما وإن لم يتأت تخصيصهما لا تنفاه عمومهما كما علم مما مر وذلك كأن يقول الوصال حرام على كل مسلم ثم يفعله أو يقر من فعله وقيل لا يخصان بل ينسخان حكم العام لأن الأصل تساوي الناس في الحكم . قلنا التخصيص أولى من النسخ لما فيه من إعمال الدليلين وسواء أكان مع التقرير عادة بترك بعض المأمور به أو بفعل بعض المنهى عنه أم لا والأصل كغيره جعلها المخصصة إن أقر بها النبي أو الإجماع مع أن المخصص في الحقيقة إنما هو التقرر بأودليل الإجماع (و) يجوز في الأصح تخصيص كل من الكتاب والسنة (بالقياس) المستند إلى نص خاص ولو خبر واحد كتخصيص آية لزانية والزاني الشاملة للأمة بقوله تعالى - فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب - وقيس بالأمة العبد وقيل لا يجوز ذلك مطلقا حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجملة وقيل لا يجوز إن كان القياس خفيا لضعفه وقيل غير ذلك . قلنا إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما والخلاف في القياس الظني أما القطعي فيجوز التخصيص به قطعا (وبدليل الخطاب) أى مفهوم المخالفة كتخصيص خبر ابن ماجه الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه بمفهوم خبره إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وقيل لا يخص لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على المفهوم . وأجيب بأن المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العام فالمفهوم مقدم عليه لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما (ويجوز) التخصيص (بالفحوى) أى مفهوم الموافقة وإن قلنا الدلالة عليه قياسية كتخصيص خبر أبي داود وغيره لى الواجد يحل عرضه وعقوبته أى حبسه بمفهوم فلا تقل لهما أف فيجرم حبسهما للوالد وهو ما نقل عن المعظم ومحمده النووي (والأصح أن عطف العام على الخاص) وعكسه المشهور لا يخص العام وقال الحنفى يخصه أى يقصره على الخاص لوجوب اشتراك المتعاطفين في الحكم وصفته . قلنا في الصفة ممنوع كما مر مثال العكس خبر أبي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤ عهد في عهده يعنى بكافر حربى الإجماع على قتله بغير حربى فقال الحنفى يقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك المذكور فلا ينافى ما قال به من قتل المسلم بالذمى ومثال الأول أن يقال لا يقتل الذمى بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد بالكافر الأول الحربى فيقول الحنفى والمراد بالكافر الثانى الحربى أيضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد مر التمثيل بالخبر لمسئلة أن المعطوف على العام لا يعم وما قيل من أنه لا حاجة له هذه المسئلة لعلمها من مسئلة القرآن يرد بمنعه لأن ما هنا في تخصيص الحكم المذكور في عام وما هناك في التسوية بين جملتين فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لا أحداها من خارج

والسنة بها وكل بالآخر
وبالقياس وبدليل
الخطاب ويجوز
بالفحوى والأصح أن
عطف العام على الخاص

(و) الأصح أن (رجوع ضمير إلى بعض) من العام لا يخصه حذرا من مخالفة الضمير لمرجه قلنا لا محذور فيها لقرينة مثاله قوله تعالى - والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء - مع قوله بعده - وبعولتهن أحق بردهن - فضمير وبعولتهن للرجعيات ويشمل قوله والمطلقات معهن البوائن وقيل لا يشملهن ويؤخذ حكهن من دليل آخر وقد يعبر في هذه المسئلة بأعم مما ذكر بأن يقال وأن يعقب العام بما يختص ببعضه ولا يخصه سواء أكان ضميرا كإم أم الشامل غيره كالحلي بأل واسم الإشارة كأن يقال بدل وبعولتهن الخ وبعولة المطلقات أو هؤلاء أحق بردهن (و) الأصح أن (مذهب الراوى) للعام بخلافه لا يخصه ولو كان صحابيا وقيل يخصه مطلقا وقيل يخصه إن كان صحابيا لأن المخالفة إنما تصدر عن دليل قلنا في ظن المخالف لافي نفس الأمر وليس لغيره اتباعه لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا وذلك تكبر البخارى من رواية ابن عباس من بدل دينه فاقتلوه مع قوله إن صح عنه أن المرتدة لا تقتل أمامهذه غير الراوى للعام بخلافه فلا يخصه أيضا كما فهم بالأولى وقيل يخصه إن كان صحابيا (و) الأصح أن (ذكر بعض أفراد العام) بحكم العام (لا يخص) العام وقيل يخصه بمفهومه إذ لا فائدة ذكره إلا ذلك . قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة وفائدة ذكر البعض نفي احتمال تخصيصه من العام مثاله خبر الترمذى أيما إهاب دبغ فقد طهر مع خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فاتفتم به فقالوا إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها (و) الأصح (أن العام لا يقصر على المعتاد) السابق ورود العام (ولا على ما وراءه) أى المعتاد بل يجرى العام على عموميه فيهما وقيل يقصر على ذلك فالأول كأن كانت عادتهم تناول البر ثم نهى عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا فقليل يقصر الطعام على البر المعتاد والثانى كأن كانت عادتهم بيع البر بالبر متفاضلا ثم نهى عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا فقليل يقصر الطعام على غير البر المعتاد والأصح لافيهما (و) الأصح (أن نحو) قول الصحابى إنه صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الفر) كما رواه مسلم من رواية أبى هريرة (لا يعم) كل غرر وقيل يعمه لأن قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلولا ظهور عموم الحكم مما قاله النبى صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في الحكاية له . بلفظ عام كالفرر قلنا ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك إذ يحتمل أن يكون النهى عن بيع الفرر بصفة يختص بها فتوهمه الراوى عاما وعدلت على نهى عن بيع الفرر عن قوله قضى بالشفعة لجار لقوله كغيره من الحديثين هو لفظ لا يعرف . [مسئلة : جواب السؤال غير المستقل عنه] أى دون السؤال كنعم وبلى وغيرهما ما لو ابتدئ به لم يفد (تابع له) أى للسؤال (في عموميه) وخصوصه لأن السؤال معاد في الجواب فالأول تكبر الترمذى وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا بيس قالوا نعم قال فلا إذا بيع كل بيع للرطب بالتمر صدر من السائل أو من غيره والثانى كقوله تعالى - فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم - (والمستقل) دون السؤال ثلاثة أقسام أخص من السؤال ومساو له وأعم (الأخص) منه (جائز إن أمكنت معرفة) الحكم (المسكوت عنه) منه كأن يقول النبى صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالمظاهر في جواب من أفطر في نهار رمضان ماذا عليه فيهم من قوله جامع أن الإفطار بغير جماع لا كفارة فيه فإن لم يمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب لم يجز لتأخير البيان عن وقت الحاجة (والمساوى) له في العموم والخصوص (واضح) كأن يقال لمن قال ما على من جامع في نهار رمضان من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالمظاهر وكأن يقال لمن قال جمعت في نهار رمضان ماذا على ؟ عليك إن جمعت في نهار رمضان كفارة كالمظاهر والأعم منه مذكور في قولى (والأصح أن العام) (الوارد) (على سبب خاص) في سؤال أو غيره (معتبر عموميه) نظرا لظاهر اللفظ وقيل مقصور على السبب لوروده فيه سواء أوجدت قرينة

ورجوع ضمير إلى بعض ومذهب الراوى وذكر بعض أفراد العام لا يخص وأن العام لا يقصر على المعتاد ولا على ما وراءه وأن نحو نهى عن بيع الفرر لا يعم .

مسئلة

جواب السؤال غير المستقل عنه تابع له في عموميه والمستقل الأخص جائز إن أمكنت معرفة المسكوت عنه والمساوى واضح والأصح أن العام على سبب خاص معتبر عموميه

التعميم أم لا فالأول كقوله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، إذ سبب نزوله على ما قيل أن رجلا سرق رداء صفوان بن أمية فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط . والثاني كخبر الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري « قيل يارسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال إن الماء طهور لا ينجسه شيء » أي مما ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو ساكت عن غيره وقد تقوم قرينة على الاختصاص بالسبب كالتنهي عن قتل النساء فإن سببه أنه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة حربية في بعض مغازيه مقتولة وذلك يدل على اختصاصه بالحرىيات فلا يتناول المرتدة (و) الأصح (أن صورة السبب) التي ورد عليها العام (قطعية الدخول) فيه لوروده فيها (فلا تخص) منه (بالاجتهاد) وقيل ظنية كغيرها فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد قال السبكي (ويقرب منها) أي من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظني (خاص في القرآن تلاه في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه وإن لم يتله في النزول (عام لمناسبة) بين التالي والمتلو كما في آية : ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت فانها إشارة إلى كعب ابن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر حررتوا المشركين على الأخذ بشأركم وعجربة النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه من أهدي سبيلا محمد وأصحابه أم نحن فقالوا أتم مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم المنطبق عليه وأخذوا الوثائق عليهم أن لا يكتموا فكان ذلك أمانة لازمة لهم ولم يؤدوها حيث قالوا للمشركين ما ذكر حسدا للنبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية هذا القول والتعهد عليه المقيد للأمر بمقابله المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لقوله تعالى : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، فهذا عام في كل أمانة وذاك خاص بأمانة هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر والعام تال للخاص في الرسم متراخ عنه في النزول لست سنين مدة ما بين بدر وفتح مكة وإنما قال السبكي ويقرب منه كذا لأنه لم يرد العام بسببه بخلافها .

[مسئلة : الأصح] أنه (إن لم يتأخر الخاص عن) وقت (العمل) بالعام المعارض له بأن تأخر الخاص عن ورود العام قبل دخول وقت العمل أو تأخر العام عن الخاص مطلقا أو تقارنا بأن عقب أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما (خصص) الخاص (العام) وقيل إن تقارنا تعارضا في قدر الخاص فيحتاج العمل بالخاص إلى مرجح له قلنا الخاص أقوى من العام في الدلالة على ذلك البعض لأنه يجوز أن لا يراد من العام بخلاف الخاص فلا حاجة إلى مرجح له وقالت الحنفية وإمام الحرمين العام المتأخر عن الخاص ناسخ له كمنكسه قلنا الفرق أن العمل بالخاص المتأخر لا يلغى العام بخلاف العكس والخاص أقوى من العام في الدلالة فوجب تقديمه عليه قالوا فإن جهل التاريخ بينهما فالوقف عن العمل بواحد منهما لاحتمال كل منهما عندهم لأن يكون منسوخا باحتمال تقدمه على الآخر مثال العام : فاقتلوا المشركين والخاص أن يقال لا تقتلوا الذمي (و إلا) بأن تأخر الخاص عما ذكر (نسخه) أي نسخ الخاص العام بالنسبة لما تعارضا فيه وإنما لم يجعل ذلك تخصيصا لأن التخصيص بيان للراد بالعام وتأخير البيان عن وقت العمل ممتنع (و) الأصح أنه (إن كان كل) من المتعارضين (عاما من وجه) خاصا من وجه (فالترجيح) بينهما من خارج واجب لتعادلهما تقارنا أو تأخر أحدهما أو جهل تاريخهما وقالت الحنفية المتأخر ناسخ للتقدم مثال ذلك خبر البخاري « من بدل دينه فاقتلوه » وخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء » فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحرىيات والمرتدات وقد ترجح الأول بقيام القرينة على اختصاص الثاني بسببه وهو الحرىيات .

وأن صورة السبب
قطعية الدخول فلا
تخص بالاجتهاد
ويقرب منها خاص
في القرآن تلاه في
الرسم عام لمناسبة .
مسئلة
الأصح إن لم يتأخر
الخاص عن العمل
خصص العام وإلا
نسخه وإن كان كل
عاما من وجهه
فالترجيح .

[المطلق والمقيد]

أى هذا مبحثهما والمراد اللفظ المسمى بهما (المختار أن المطلق) ويسمى اسم جنس كامر (ما) أى لفظ (دل على الماهية بلا قيد) من وحدة وغيرها فهو كل وقيل ما دل على شائع في جنسه وقائله توهم النكرة غير العامة واحتج لذلك بأن الأمر بالماهية كالضرب من غير قيد أمر بجزئى من جزئياتها كالضرب بسوط أو عصا أو غير ذلك لأن الأحكام الشرعية إنما تنبئ غالبا على الجزئيات لا على الماهيات المعقولة لاستحالة وجودها في الخارج ويرد بأنها إنما يستحيل وجودها كذلك مجردة لامطلقا لأنها توجد بوجود جزئى لها لأنها جزؤه وجزء الوجود موجود فالأمر بالماهية أمر بإيجادها في ضمن جزئى لها لأمر بجزئى لها وقيل الأمر بها أمر بكل جزئى منها لاشعار عدم التقيد بالتعميم وقيل هو إذن في كل جزئى أن يفعل ويخرج عن العهدة بواحد وعلى المختار اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد يسمى مطلقا واسم جنس أيضا كامر أو مع قيد الشيوع يسمى نكرة والقائل الثانى ينكر اعتبار الأول في مسمى المطلق (والمطلق والمقيد كالعام والخاص) في الأمر فما يخص به العام يقيد به المطلق وما لا فلا لأن المطاق عام من حيث المعنى فيجوز تقيد الكتاب به وبالسنة والسنة بها وبالكتاب وتقيدها بالقياس والفهومين وفعل النبي وتقريره بخلاف مذهب الراوى وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح في غير مفهوم الموافقة (و) يزيد المطلق والمقيد (أنهما في الأصح إن اتحد حكمهما وسببه) أى سبب حكمهما (وكانا مثبتين) أمرين كانا كأن يقال في كفارة الظهار في محل أعتق رقبة وفى آخر أعتق رقبة مؤمنة أو غيرها نحو تجزى رقبة مؤمنة تجزى رقبة أو أحدهما أمر والآخر خبر نحو تجزى رقبة مؤمنة أعتق رقبة (فإن تأخر المقيد) بأن علم تأخره (عن) وقت (العمل بالمطلق نسخه) أى المطلق بالنسبة إلى صدقه بغير المقيد (وإلا) بأن تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقا أو تقارنا أو جهل تاريخهما (قيد) أى المطاق جمعا بين الدليلين وقيل المقيد ينسخ المطلق إذا تأخر عن وقت الخطاب به كمالو تأخر عن وقت العمل به بجامع التأخر وقيل يحمل المقيد على المطلق بأن يلغى التقيد لأن ذكر المقيد ذكر لجزئى من المطلق فلا يقيد كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه . قلنا الفرق بينهما أن مفهوم التقيد حجة بخلاف مفهوم اللقب الذى ذكر فرد من العام منه كامر (وإن كان أحدهما مثبتا) أمرا أو خبرا (والآخر خلافا) نهيا أو نفيا نحو أعتق رقبة لا تعتق رقبة كفرة أعتق رقبة لا تجزى رقبة كفرة أعتق رقبة مؤمنة لا تعتق رقبة تجزى رقبة مؤمنة لا تجزى رقبة (قيد المطلق بضد الصفة) في المقيد ليجتمعا في قيد في الثالين الأولين بالإيمان وفى الأخيرين بالكفر (وإلا) بأن كانا منفيين أو منفيين أو أحدهما منفيًا والآخر منفيًا نحو لا تجزى عتق مكاتب لا تجزى عتق مكاتب كافر لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب كافر لا تجزى عتق مكاتب كافر لا تعتق مكاتب لا تجزى عتق مكاتب لا تعتق مكاتب كافر (قيد) المطلق (بها) أى بالصفة (فى الأصح) من الخلاف فى حجية مفهوم المخالفة وقيل يعمل بالمطلق بناء على عدم حجية المفهوم (وهى) أى المسئلة حينئذ (خاص وعام) لمعوم المطلق فى سياق النفي الشامل للنهى ويكون المقيد مخصصا لا مقيدا وقولى إن كان إلى قولى فى الأصح أعم مما عبر به (وان اختلاف حكمهما) مع اتحاد سببهما كما فى قوله تعالى فى التيمم : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ، وفى الوضوء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وسببهما الحدث مع القيام إلى الصلاة أو نحوها واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل المقيد بالمرقظ ظاهر إذ المسح خلاف الغسل (أو) اختلف (سببهما) مع اتحاد حكمهما (ولم يكن ثم مقيد) فى محلين (بمتنافيين) كما فى قوله تعالى فى كفارة الظهار

المطلق والمقيد
المختار أن المطلق
مادل على الماهية
بلا قيد والمطلق
والمقيد كالعام والخاص
وأنهما فى الأصح إن
اتحد حكمهما وسببه
وكانا مثبتين فإن
تأخر المقيد عن العمل
بالمطلق نسخه وإلا
قيدته وإن كان
أحدهما مثبتا والآخر
خلافه قيد المطلق
بضد الصفة وإلا قيد
بها فى الأصح وهى
خاص وعام وإن
اختلف حكمهما أو
سببهما ولم يكن ثم
مقيد بمتنافيين

فتحرير رقبة وفي كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة (أو) كان ثم مقيد كذلك و (كان) المطلق (أولى) بالتمقيد (بأحدهما) من الآخر من حيث القياس كما في قوله تعالى في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتهم (قيد) المطلق بالقيد أي حمل عليه (قياسا في الأصح) فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال الأول موجب الطهر وفي الثاني حرمة سببهما من الظهار والقتل وفي الثالث النهي عن اليمين والظهار فحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في التتابع أولى من حمله على صوم التمتع في التفريق لاتحادهما في الجامع والتمثيل به إنما هو على قول قديم وقيل يحمل عليه في الأولين لفظا أي بمجرد وجود اللفظ للمقيد من غير حاجة إلى جامع وقيل لا يحمل عليه في الثالثة بناء على أن الحمل لفظي وقال الحنفى لا يحمل عليه لاختلاف الحكم أو السبب فيبقى المطلق على خلافه . أما إذا كان ثم مقيد في محلين بمتسافين ولم يكن المطلق في ثالث أولى بالتمقيد بأحدهما من حيث القياس كما في قوله تعالى في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع ما مضى فيبقى المطلق على إطلاقه لامتناع تقييده بهما لتنافيهما و بواحد منهما لاتقاء مرجحه فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق والترجيح من زيادتي ولو اختلف سببهما وحكمهما كتمقيد الشاهد بالعدالة وإطلاق الرقبة في الكفارة لم يحمل المطلق على المقيد اتفاقا وقيل على الراجح .

الظاهر والمؤول

أي هذان مبهما (الظاهر) لغة الواضح واصطلاحاً (مادل) على المعنى (دلالة ظنية) أي راجحة بوضع اللغة أو الشرع أو العرف فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً كما مر أوائل الكتاب الأول كالأسد راجح في الحيوان المفترس لغة مرجوح في الرجل الشجاع والصلاة راجحة في ذات الركوع والسجود مشرعاً مرجوحة في الدعاء الموضوع له لغة والفائض راجح في الخارج المستقذر عرفاً مرجوح في المكان المطمئن الموضوع له لغة وخرج الحمل لتساوي الدلالة فيه والمؤول لأنه مرجوح والنص كزيد لأن دلالة قطعية (والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح فإن حمل) عليه (للدليل فصحيح) الحمل (أو لما يظن دليلاً) وليس دليلاً في الواقع (ففساد أو لا شيء فاعب) لا تأويل (والأول) أي التأويل قسمان (قريب) يترجح على الظاهر بأدنى دلائل نحو إذا قمتم إلى الصلاة أي عزمتهم على القيام إليها وإذا قرأت القرآن أي أردت قراءته (وبعيد) لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه (كتأويل) الحنفية (أمسك) من قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان لما أسلم على عشرين سنة أمسك أربعاً فارق سائرهن (بابتدى) نكاح أربع منهن بقيد زده بقولي (في المعية) أي فيما إذا نكحهن معا لبطلانه كالمسلم بخلاف نكاحهن مرتباً فيمسك الأربع الأوائل ووجه بعده أن المخاطب بمحله وهو أمسك قريب عهد بالاسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره ممن أسلم مع كثرتهم وتوفر دواعي حملة الشرع على نقله لو وقع (و) كتأويلهم (ستين مسكينا) من قوله تعالى فاطعام ستين مسكيناً (ستين مداً) بتقدير مضاف أي طعام ستين مسكيناً وهو ستون مداً فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوماً كما يجوز إعطاؤه لستين مسكيناً في يوم واحد لأن القصد بإعطائه دفع الحاجة ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد ووجه بعده أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف (قوله إلا بأقوى منه) أي بحيث يقدم عليه لو عارضه وهذا الضبط القريب والبعيد تبع فيه الشارح المحلى وهو تابع للزركشي والعقد وضبطه غيرها بوجه آخر وهو أنه إن كان دلائل إرادة الحنفى ضعيفاً فهو التأويل البعيد وإن كان قوياً فهو التأويل القريب وعلى هذا الضبط جرى البرماوى اهـ من السكال

أو كان أولى بأحدهما
قيد قياساً في الأصح .
الظاهر والمؤول
الظاهر مادل دلالة
ظنية والتأويل حمل
الظاهر على المحتمل
المرجوح فإن حمل
لدليل فصحيح أو لما
يظن دليلاً ففساد أو
لا شيء فاعب
قريب وبعيد كتأويل
أمسك بابتدى في
المعية وستين مسكينا
بتين مداً

وأثنى فيه ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء
للحسن (و) كتأويلهم خبر أبي داود وغيره (لأصيام لمن لم يبيت) أى الصيام من الليل (بالقضاء
والنذر) لصحة غيرها بنية من النهار عندهم ووجه بعده أنه قصر للعام النص في العموم على نادر لندرة
القضاء والنذر (و) كتأويل أبي حنيفة خبر ابن حبان وغيره (ذكاة الجنين ذكاة أمه) بالرفع والنصب
(بالتشبيه) أى مثل ذكاتها أو كذكاتها فالمراد بالجنين الحى لحمة الميت عنده وأحله صاحبه كالشافعى
ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه ووجه استغنائه عنه على رواية الرفع وهى المحفوظة أن يهرب
ذكاة الجنين خبرا لما بعده أى ذكاة أم الجنين ذكاه على رواية النصب إن ثبت أن يجهل على الظرفية
أى ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه التى أحلتها فالمراد الجنين الميت وأن ذكاة أمه أحلتها تبعاً لها .
[المجمل ما لم تتضح دلالاته]

من قول أوفعل كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية بلا تشهد لاحتمال العمد والسهو وخرج
المجمل إذ دلالة له والمبين لا يوضح دلالاته (فلا إجمال فى الأصح فى آية السرقة) وهى - والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما - لافى اليد ولا فى القطع وقيل محجة فيهما لأن اليد تطلق على العضو إلى
السكوع وإلى المرفق وإلى النكسب والقطع يطاق على الابانة وعلى الجرح ولا ظهور لواحد من ذلك
وإبانة الشارع من السكوع مبينة لذلك قلنا لا نسلم عدم ظهور واحد لأن اليد ظاهرة فى العضو إلى
النكسب والقطع ظاهر فى الابانة وإبانة الشارع من السكوع دليل على أن المراد من السكع البعض (و)
لا فى (نحو حرمت عليكم الميتة) حرمت عليكم أمهاتكم وقيل مجمل إذ لا يصح إسناد التحريم إلى العين
لأنه إنما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره وهو محتمل لأمر لا حاجة إلى جميعها ولا مرجح لبعضها
فكان مجملاً قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه قاض بأن المراد فى الأول تحريم الأكل ونحوه وفى
الثانى تحريم التمتع بوطء ونحوه (و) لا فى قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم) وقيل مجمل لتردده بين
مسح الكل والبعض ومسح الشارع الناصية مبين لذلك قلنا لا نسلم تردده بين ذلك وإنما هو لطلاق
المسح الصادق بأقل ما ينطلق عليه الاسم وبغيره ومسح الشارع الناصية من ذلك (و) لا فى خبر
البيهقى وغيره (رفع عن أمى الخطأ) والنسيان وما استكرهوا عليه وقيل مجمل إذ لا يصح رفعها مع
وجودها حساً فلا بد من تقدير شئ وهو متردد بين أمور لا حاجة إلى جميعها ولا مرجح لبعضها
فكان مجملاً قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه قاض بأن المراد منه رفع المؤاخظة (و) لا فى خبر
الترمذى وغيره (لأنكاح الإبل) وقيل مجمل إذ لا يصح النكاح للإبل مع وجوده حساً فلا بد
من تقدير شئ وهو متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما فكان مجملاً قلنا بتقدير
تسليم ذلك المرجح لنفى الصحة موجود وهو قرينه من نفي الذات إذ ما انتفت محته لا يعتد به فيكون
كالعدم بخلاف ما انتفى كماله (لوضوح دلالة الكل) كما مرّ بيانه فلا إجمال فى شئ منه (بل)
الاجمال (وفى مثل القرء) لتردده بين الطهر والحيض لا شترأكه بينهما وحمله الشافعى على الطهر والخنفى

بتصرف اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وتظافر قلوبهم) كذا فى العضد قال السعد تضافر
قلوبهم بالضاد المعجمة هو المتعارف والطاء من غلط الناسخ اه آيات ونص عبارة شيخنا محمد
الجوهري قوله وتظافر قلوبهم صوابه بالضاد المعجمة بمعنى تعاون قلوبهم قال فى المصباح والضفر العدو
والسمى وهو مصدر من باب ضرب أيضاً وتضافر القوم تعاونوا لأنه سمي وضافرته غاوتته اه وفى مادة
ظفر شئ ما يناسب ذلك كما يظهر بمراجعة كتب اللغة وإن قال السعد إنه من غلط الناسخ اه (قوله
للحسن) أى المسكفر لعل الله يغفر ذنبه وقال العضد فيكون أقرب إلى الإجابة قال فى النقود إذ قل
ما يخلو جميع المسلمين عن ولى من أولياء الله تعالى يكون مستجاب الدعوة مغتنم الهمة اه منه .

ولا صيام لمن لم يبيت
بالقضاء والنذر وذكاة
الجنين ذكاة أمه
بالتشبيه .

المجمل ما لم تتضح
دلالاته

فلا إجمال فى الأصح
فى آية السرقة ونحو
حرمت عليكم الميتة
وامسحوا برءوسكم
ورفع عن أمى الخطأ
ولا نكاح الإبل
لوضوح دلالة الكل
بل فى مثل القرء

على الحيض لما قام عندها (و) مثل (النور) لأنه صالح للعقل ونور الشمس مثلاً لتشابههما في
الاهتداء بكل منهما (و) مثل (الجسم) لأنه صالح للسماء والأرض مثلاً لثماثلهما سعة وعدداً (و) مثل
(الختار) كنفاد لتردده بين اسم الفاعل والمفعول باعلاله بقلب يائه المكسورة أو للفتوحة ألفا (و) مثل
(قوله تعالى أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح) لتردده بين الزوج والولى وحمله الشافى على الزوج
ومالك على الولى لما قام عندهما (و) مثل قوله تعالى (إلا ما يتلى عليكم) للجهل بمعناه قبل نزول مبينه
وهو حرمت عابكم الميتة الخ ويسرى الاجمال إلى المستثنى منه وهو أحلت لكم بهيمة الأنعام (و)
مثل قوله تعالى (الراسخون) من قوله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به لتردده
بين العطف والابتداء وحمله الجمهور على الابتداء لما قام عندهم (و) مثل (قوله عليه الصلاة والسلام)
في خبر الصحيحين وغيرهما (لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه في جداره) لتردد ضمير جداره بين
عوده إلى الجار أو إلى الأحد وتردد الشافى في النع لتلك والجديد المنع خبر الحاكم باسناد صحيح
في خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس وخشبه بلفظ الجمع
والإضافة للضمير وروى خشبة بالافراد والتنوين (و) مثل (قولك زيد طبيب ماهر) لتردد ماهر بين
رجوعه إلى طبيب وإلى زيد (و) مثل قولك (الثلاثة زوج وفرد) لتردد الثلاثة فيه بين انصافها بصفتها
وانصاف أجزائها بما و إن تعين الثاني نظراً إلى صدق التكلم به إذ حمله على الأول يوجب كذبه (والأصح
وقوعه) أى المجهول (في الكتاب والسنة) للأثلة السابقة منهما ومنعه داود الظاهري قيل ويمكن أن
ينفصل عنها بأن الأول ظاهر في الزوج لأنه المالك للنكاح والثاني مقترن بمفسره والثالث ظاهر في
الابتداء والرابع ظاهر في عوده إلى الأحد لأنه محط الكلام (و) (الأصح (أن المسمى الشرعى) للفظ
(أوضح من) المسمى (اللفوى) له في عرف أشرع لأن النبي بعث لبيان الشرعيات فيحمل على
الشرعى وقيل لا في النهى فقيل هو مجمل وقيل يحمل على اللغوى والمراد بالشرعى ما أخذت تسميته من
الشرع صحيحاً كان أو فاسداً لاما يكون صحيحاً فقط (وقدمت) ذلك في مسألة اللفظ إما حقيقة أو
محجاز وذكر هنا توطئة لقولى (و) (الأصح (أنه إن تعذر) أى المسمى الشرعى للفظ (حقيقة رد إليه
بتجوز) محافظة على الشرع ما أمكن وقيل هو مجمل لتردده بين المحجاز الشرعى والمسمى اللغوى وقيل
يحمل على اللغوى تقديماً للحقيقة على المحجاز والترجيح من زيادته وهو ما اختاره في شرح المختصر
كغيره مثاله خبر الترمذى وغيره الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام تعذر فيه مسمى
الصلاة شرعاً فبرد إليه بتجوز بأن يقال كالصلاة في اعتبار الطهر والنية ونحوها وقيل يحمل على
المسمى اللغوى وهو الدعاء بخير لاشتغال الطواف عليه فلا يعتبر فيه ما ذكر وقيل مجمل لتردده بين
الأمرين (و) (الأصح (أن اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى
على السواء وقد أطلق (مجمل) لتردده بين المعنى والمعنيين وقيل يرجح المعنيين لأنه أكثر فائدة
(فإن كان) ذلك المعنى (أحدهما عمل به) جزماً لوجوده في الاستعمالين (ووقف الآخر) للتردد فيه
وقيل يعمل به أيضاً لأنه أكثر فائدة مثال الأول خبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح بناء على أن
النكاح مشترك بين العقد والوطء فانه إن حمل على الوطء استفيد منه معنى واحد وهو أن المحرم
لا يوطأ ولا يوطئ أى لا يمكن غيره من وطئه أو على العقد استفيد منه معنيين بينهما قدر مشترك
وهما أن المحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره ومثال الثانى خبر مسلم الثيب أحق بنفسها من وليها أى
بأن تعقد لنفسها أو بأن تعقد كذلك أو تأذن لوليها فيعقد لها ولا يجبرها وقد قال تعقد لنفسها
أبو حنيفة وكذا بعض أصحابنا لكن إذا كان في مكان لاولى فيه ولا حاكم .

والنور والجسم والختار
وقوله تعالى أو يعفو
الذى ييسده عقدة
النكاح وإلا ما يتلى
عليكم والراسخون
وقوله عليه الصلاة
والسلام « لا يمنع
أحدكم جاره أن يضع
خشبه في جداره ،
وقولك زيد طبيب
ماهر والثلاثة زوج
وفرد والأصح وقوعه
في الكتاب والسنة
وأن المسمى الشرعى
أوضح من اللغوى وقد
مرّ وأنه إن تعذر
حقيقة رد إليه بتجوز
وأن اللفظ المستعمل
لمعنى تارة ولمعنيين
ليس ذلك المعنى أحدهما
مجمل فإن كان أحدهما
عمل به ووقف الآخر .

[البيان]

بمعنى التبیین لغة الاظهار أو الفصل واصطلاحاً (إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي) أي الايضاح فالبيان بالظاهر من غير سبق إشكال لا يسمى بياناً اصطلاحاً (وإنما يجب) البيان (لمن أريد فهمه) الشكل لحاجته إليه بأن يعمل به أو يفقه به بخلاف غيره (والأصح أنه) أي البيان قد يكون بالفعل) كالقول بل أولى لأنه أدل بيانا لمشاهدته وإن كان القول أدل حكماً لما يأتي وقيل لا لطول زمنه فيتأخر البيان به مع إمكان تعجيله بالقول وذلك ممنوع . قلنا لا نسلم امتناعه والبيان بالقول كقوله تعالى صفراء فاقع لونها بيان لقوله بقره وبالفعل تخبر صلوا كما رأيتوني أصلي ففعله بيان لقوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله صلوا الخ ليس بيانا وإنما دل على أن الفعل بيان ومن الفعل التقرير والاشارة والكتابة وقد قال صاحب الواضح من الحنفية في الأخيرين لأعلم خلافاً في أن البيان يقع بهما (و) (الأصح أن (المظنون بين المعلوم) وقيل لأنه لا بد منه فكيف يبينه . قلنا لو ضوحه (و) (الأصح أن (المتقدم) وإن جهلنا عينه (من القول والفعل هو البيان) أي المبين والآخر تأكيده وإن كان دونه قوة وقيل إن كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكدهما هو دونه . قلنا هذا في التأكيدهما غير المستقل أما المستقل فلا ، ألا ترى أن الجملة تؤكدهما (هذا إن اتفقا) أي القول والفعل في البيان كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج المشتملة على الطواف طوافاً واحداً أو أمراً بطواف واحد (والا) بأن زاد الفعل على مقتضى القول كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافين وأمر بواحد أو بأن نقص الفعل عن مقتضى القول كأن طاف واحداً وأمر باثنين (فانقول) أي فالبيان القول لأنه يدل عليه بنفسه والفعل يدل عليه بواسطة القول (وفعله مندوب أو واجب) في حقه دون أمته وإن زاد على مقتضى قوله (أو تخفيف) في حقه إن نقص عنه سواء أكان القول متقدماً على الفعل أو متأخراً عنه جمعا بين الدليلين وقيل البيان المتقدم منهما كمالو اتفاقاً فإن كان المتقدم القول فحكم الفعل مأمراً أو الفعل فالقول ناسخ للزائد منه وطالب لما زاده عليه . قات عدم النسخ بما قلناه أولى والقول أقوى دلالة وذكر التخفيف من زيادتي .

[مسألة . تأخير البيان] لجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره بقرينة ما يأتي (عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز) وقوعه عند أئمتنا المجوزين تكليف ما لا يطاق (و) تأخيره عن وقت الخطاب (إلى وقته) أي الفعل جائز (واقع في الأصح سواء أكان للمبين) بينائه للمفعول (ظاهر) وهو غير الجمل كعام بين تخصيصه ومطابق بين مقيدته ودال على حكم بين نسخه أم لا وهو الجمل المشترك بين أحد معنييه مثلاً ومتواطئ بين أحد ماصدقانه مثلاً وقيل يمتنع تأخيره مطلقاً لإخلاله بفهم المراد عند الخطاب وقيل يمتنع فيماله ظاهر لا يقاؤه الخاطب في فهم غير المراد بخلافه في الجمل وقيل يمتنع تأخير البيان الاجمالي دون التفصيلي فيماله ظاهر مثل هذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم منسوخ لوجود المحذور قبله بخلاف الجمل فيجوز تأخير بيانه الاجمالي كالتفصيلي وقيل غير ذلك . وما يدل على الوقوع آية واعلموا أنما غنمتم من شيء فإنها عامة فيما يغنم مخصوصة عموماً بخبر الصحيحين من قتل قتيل لاله عليه بيته فله سلبه وبلاعموم بخبرهما أنه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح وآية إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فإنها مطلقة ثم بين تقييدها بما في أجوبة أسئلتهم (و) يجوز (لرسول) صلى الله عليه وسلم (تأخير التبليغ) لما أوحى إليه من قرآن أو غيره (إلى الوقت) أي وقت العمل ولو غلب القول بامتناع تأخير البيان عن وقت الخطاب لاتقاء المحذور السابق عنه ولأن وجوب معرفته إنما هو للعمل ولا حاجة له قبل العمل وقيل لا يجوز على القول بذلك لقوله تعالى - يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك - أي فوراً لأن وجوب التبليغ معلوم بالعقل فلا فائدة الأمر به إلا الفور . قلنا لا نسلم أن وجوبه معلوم بالعقل بل بالشرع ولو سلم

البيان

إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي وإنما يجب لمن أريد فهمه والأصح أنه يكون بالفعل والمظنون بين المعلوم والمتقدم من القول والفعل هو البيان هذا إن اتفقا وإلا فالقول وفعله مندوب أو واجب أو تخفيف .

مسألة

تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز وإلى وقته واقع في الأصح سواء أكان للمبين ظاهر ولرسول تأخير التبليغ إلى الوقت

قلنا فائدته تأيد العقل بالنقل (و يجوز أن لا يعلم) المكاف (الموجود) عند وجود المخصص (بالمخصص) بكسر الصاد (ولأبأنه مخصص) أى يجوز أن لا يعلم قبل وقت العمل بذات المخصص ولا بوصف أنه مخصص مع علمه بذاته كأن يكون المخصص العقل بأن لا يسبب الله العلم بذلك (ولو على المنع) أى على القول بامتناع تأخير البيان وقيل لا يجوز على القول بذلك فى المخصص السمي لما فيه من تأخير إعلامه بالبيان قلنا المذخور إنما هو تأخير البيان وهو منتف هنا وعدم علم المكاف بالمخصص بأن لم يبحث عنه تقصير منه ، أما العقلى فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكاف العام من غير أن يعلمه بذات العقل بأن فقد ما يخصه وكولا إلى نظره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمي إلا بعد حين منهم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم طلبت ميراثها مما تركه أبوها لعموم قوله تعالى : يوصيكم الله فى أولادكم ، فاحتج عليها أبو بكر رضى الله عنه بما رواه لها من خبر الصحيحين « لا نورث ما تركناه صدقة » وبما تقرر علم أن قولى ولو على المنع راجع إلى المسئلتين .

[النسخ]

لغة الإزالة كنسخة الشمس الظل أى أزالته والنقل مع بقاء الأول كنسخة الكتاب أى نقلته واصطلاحاً (رفع) تعلق (حكم شرعى) بفعل (بدليل شرعى) والقول بأنه بيان لانتهاء أمدهم شرعى يرجع إلى ذلك فلا خلاف فى المعنى وإن فرق بينهما بأنه فى الأول زال به وفى الثانى زال عنده وما فرق به من أن الأول يشمل النسخ قبل التمكن دون اثباتى مردود كما بينته مع زيادة فى الحاشية قال البرماوى فان قلت سيأتى أن من أقسام النسخ ما ينسخ لفظه دون حكمه ولا رفع فيه لحكم قلت رفع اللفظ يتضمن رفع أحكام كثيرة كتعبده بتلاوته وإجراء حكم القرآن عليه من منع الجنب ونحوه من قراءته ومسّ الحديث وحمله له وغير ذلك وخرج بالشرعى أى المأخوذ من الشرع رفع البراءة الأصلية أى المأخوذة من العقل وبدليل شرعى الرفع بالموت والجنون والغفلة والعقل والاجماع لأنه إنما ينقصد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى ومخالفة المجمعين للنص تتضمن ناسخاله وهو مستند إجماعهم وأما جعل الامام الرازى رفع غسل الرجلين بالعقل عن قطعها نسخاً فتسمح وتعبىرى بذلك يشمل الكتاب والسنة قولاً وفعلًا وبه صرح التفتازانى فهو أولى من قول الأصل بخطاب لقصوره على القول وشمل التعريف الإباحة الأصلية فإنها عندنا ثابتة بالشرع فرفعها يكون نسخاً كما ذكره التفتازانى (و يجوز فى الأصح نسخ بعض القرآن) تلاوة وحكما أو أحدهما دون الآخر والثلاثة واقعة . روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها « كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات » فهذا منسوخ التلاوة والحكم . وروى الشافعى وغيره عن عمر رضى الله عنه « لولا أن تقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لسكت بها الشيخ والشيخة » أى المحصنان « إذا زنيا فارجموها ألبتة فانا قد قرأناها » فهذا منسوخ التلاوة دون الحكم لأمره صلى الله عليه وسلم برجم المحصن رواه الشيخان وعكسه كثير كقوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية إلى آخره نسخ بقوله : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يترا بصن إلى آخره لتأخره فى النزول عن الأول وإن تقدمه فى التلاوة وقيل لا يجوز نسخ بعضه كما لا يجوز نسخ كله وقيل لا يجوز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه لأن الحكم مدلول اللفظ فاذا قترأ أحدهما لزم انتفاء الآخر قلنا إنما يلزم إذا روى وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك (و) يجوز فى الأصح نسخ (الفعل قبل التمكن) منه بأن لم يدخل وقته أو دخل ولم يمض منه ما يسعه وقيل لا لعدم استقرار التكليف قلنا يكفي للنسخ وجود أصل التكليف فينقطع به وقد وقع ذلك فى قصة الديبع فان الخليل أمر بذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تعالى حكاية عنه يا بنى إني أرى فى المنام أنى أذبحك إلى آخره ثم نسخ ذبحه قبل التمكن منه بقوله : وفديناه بذبح عظيم

و يجوز أن لا يعلم
الموجود بالمخصص ولا
بأنه مخصص ولو على
المنع .
النسخ
رفع حكم شرعى
بدليل شرعى ويجوز
فى الأصح نسخ بعض
القرآن والفعل قبل
التمكن

واحتمال كونه بعد التمكن خلاف الظاهر من حال الأنبياء في امتثال الأمر من مبادرتهم إلى فعل الأمور به (و) يجوز في الأصح (نسخ السنة بالقرآن) كنسخ تحريم مباشرة الصائم أهله ليلا بالسنة بقوله تعالى : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم وقيل لا يجوز نسخها بقوله تعالى : وأنزلنا إليك الذكريات للناس منازل إليهم جعله مبينا للقرآن فلا يكون القرآن مبينا لسنة قلنا لا مانع لأنهما من عند الله قال تعالى : وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ويدل للجواز قوله تعالى : ونزلنا عليك الكتاب نبينا لكل شيء (كهو) أي كما يجوز نسخ القرآن (به) جزما كما مر التثنية له بأية عدة الوفاة وتعبيرى بذلك أولى مما عبر به لإيهامه أن الخلاف جار في النسخ بالقرآن لقرآن وليس كذلك عند من جوز نسخ بعضه (و) يجوز في الأصح (نسخه) أي القرآن (بها) أي بالسنة متواترة أو أحادا قال تعالى : لتبين للناس منازل إليهم وقيل لا يجوز لقوله تعالى : قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاي نفسي ، والنسخ بالسنة تبديل من تلقاي نفسه قلنا ممنوع وما ينطق عن الهوى وقيل لا يجوز نسخ القرآن بالآحاد لأن القرآن مقطوع والآحاد مظنون قلنا محل النسخ الحكم ودلالة للقرآن عليه ظنية (و) لكن نسخ القرآن بالسنة (لم يقع إلا بالتواترة في الأصح) وقيل وقع بالآحاد كنسخ خبر الترمذي وغيره « لا وصية لوارث » الآية كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية . قلنا لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه للمجهدين الحاكمين بالنسخ لقرهم من زمن الوحي وسكت كالأصل عن نسخ السنة بها للعلم به من نسخ القرآن به فيجوز نسخ المتواترة بمثلها والآحاد بمثلها و بالتواترة وكذا المتواترة بالآحاد على الأصح كما مر من نسخ القرآن بالآحاد (وحيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة فمعها قرآن عاضدها) على النسخ يبين توافقهما لتقوم الحجة على الناس بهما ولتلايتهم انفراد أحدهما عن الآخر إذ كل منهما من عند الله (أو) نسخ السنة (بالقرآن فمعها سنة) عاضدة له تبين توافقهما لمامر كافي نسخ التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : فول وجهك شطر المسجد الحرام و قد فعله صلى الله عليه وسلم (و) يجوز في الأصح (نسخ القياس) الموجود (في زمن النبي) صلى الله عليه وسلم (نص أو قياس أجلي) من القياس المنسوخ به فالأول كأن يقول صلى الله عليه وسلم « المفاضلة في البر حرام لأنه مطعوم » فيقاس به الأرز ثم يقول يبعوا الأرز بالأرز متفاضلا والثاني كأن يأتي بعد القياس المذكور نص بجواز بيع الثرة بالدرة متفاضلا فيقاس به يبع الأرز بالأرز متفاضلا وقيل لا يجوز نسخه لأنه مستند إلى نص فيدوم بدوامه قلنا لا نسلم لزوم دوامه كما لا يلزم دوام حكم النص بأن ينسخ وخرج بالأجلى غيره فلا يكتفى الأدون لا تتفاء المقاومة ولا المساوى لا تتفاء المرجح وقيل يكفيان كالأجلى (و) يجوز في الأصح (نسخ الفحوى) أي مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والمساوى (دون أصله) أي المنطوق بقيد زده بقول (إن تعرض لبقائه) أي بقاء أصله (وعكسه) أي أصل الفحوى دونه إن تعرض لبقائه لأنهما مدلولان متغايران فجاز فيهما ذلك كنسخ تحريم الضرب دون تحريم التأنيف والعكس وقيل لا فيهما لأن الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ أحدهما دون الآخر لمنافاة ذلك للزوم بينهما وقيل يمتنع الأول لا متناع بقاء الملزوم مع نفي اللازم بخلاف الثاني لجواز بقاء اللازم مع نفي الملزوم ، أما نسخهما معا فيجوز اتفاقا فإن لم يتعرض للبقاء فعن الأول كتر الامتناع بناء على أن نسخ كل منهما يستلزم نسخ الآخر لأن الفحوى لازم لأصله وتابع له ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل لا يستلزم نسخ كل منهما ذلك لأن رفع التابع لا يستلزم رفع الملزوم ورفع المتبوع لا يستلزم رفع اللازم وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم بخلاف عكسه وقيل عكسه لما عرف مما قبلهما وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به لإيهامه التنافي وقد أوضحت ذلك مع الجواب عنه في الحاشية (و) يجوز في الأصح (النسخ به) أي بالفحوى كأصله وقيل لا بناء على أنه قياس وأن القياس لا يكون ناسخا وذكر الخلاف في هذه من زيادتي

ونسخ السنة بالقرآن كهو به ونسخه بها ولم يقع إلا بالتواترة في الأصح وحيث وقع بالسنة فمعها قرآن عاضدها أو بالقرآن فمعها سنة ونسخ القياس في زمن النبي نص أو قياس أجلي ونسخ الفحوى دون أصله إن تعرض لبقائه وعكسه والنسخ به

(لانسح النص بالقياس) فلا يجوز في الأصح حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجملة وعلى هذا جمهور أممنا ونقله أبو إسحاق الروزي عن النص وقال القاضي حسين إنه المذهب وقيل وصححه الأصل يجوز لاستناده إلى النص فكأنه الناسخ وقيل يجوز بالقياس الجلي دون الحفي وقيل غير ذلك (ويجوز نسخ) مفهوم (المخالفة دون أصلها) كنسخ مفهوم خبر إنما الماء من الماء بخبر إذا التقى الحتانان فقد وجب الفصل (لأعكسه) أي لانسح الأصل دونها فلا يجوز في الأصح لأنها تابعة له فترفع بارتفاعه ولا يرتفع هو بارتفاعها وقيل يجوز وتبعيتها له من حيث دلالة اللفظ عليها معه لامن حيث ذاته أما نسخهما معا فخاير اتفاقا كنسخ وجوب الزكاة في الساعة ونفيه في المعادة ويرجع الأمر فيها إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام بعد الشرع من تحريم الفعل إن كان مضره أو إباحته إن كان منفعة ويرجع في الساعة إلى ما مر في مسألة إذا نسخ الوجوب بقي الجواز (ولا) يجوز (النسخ بها) أي بالمخالفة (في الأصح) لضعفها عن مقاومة النص وقيل يجوز كالمندقوق وذكر الخلاف في هذه من زيادتي (ويجوز نسخ الانشاء) الذي الكلام فيه (ولو) كان (بلفظ قضاء) وقيل لا بناء على أن القضاء إنما يستعمل فيما لا يتغير نحو - وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه - أي أمر (أو بصيغة خبر) نحو - والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء - أي لتربصن نظرا للمعنى وقيل لا يجوز نظرا للفظ (أو قيد بتأييد أو نحوه) كصوموا أبدا صوموا حتما صوموا دائما الصوم واجب مستمر أبدا إذا قاله انشاء وقيل لا لمنافاة النسخ التقييد بذلك . قلنا لانسلم ويتبين ورود الناسخ أن المراد افعلوا إلى وجوده كما يقال لازم غريمك أبدا أي إلى أن يعطى الحق (و) يجوز نسخ إيجاب (الاخبار بشيء) ولو مما لا يتغير بإيجاب الاخبار بنقيضه) كأن يوجب الاخبار بقيام زيد ثم بعدم قيامه قبل الاخبار بقيامه لجواز أن يتغير حاله من القيام إلى عدمه ومنعت المعتزلة ذلك فيما لا يتغير كحدوث العالم لأنه تكليف بالكذب فينزه الباري عنه لقولهم بالتقبيح العقلي . قلنا لا نقول به وقد يدعو إلى الكذب غرض صحيح فلا يكون التكليف به قبيحا بل حسنا كما لو طالبه ظالم بولاية عنده أو بمظالم خبأه عنده فيجب عليه إنكاره ويجوز له الحلف عنه ويكفر عن يمينه ولو أكرهه على الكذب وجب والاشارة إلى هذا الخلاف بقولي ولو مما لا يتغير من زيادتي (لا) نسخ (الخبر) أي مدلوله فلا يجوز (وإن كان مما يتغير) لأنه يوهم الكذب حيث يخبر بالشيء ثم بنقيضه وذلك محال على الله تعالى وقيل يجوز في التغير إن كان خبرا عن مستقبل بناء على القول بأن الكذب لا يكون في المستقبل لجواز المحو لله فيما يقدره قال الله تعالى - يحو الله ما يشاء ويثبت - والاخبار يتبعه بخلاف الخبر عن ماض وقيل يجوز فيه عن الماضي أيضا لجواز أن يقول الله لبث نوح في قومه ألف سنة ثم يقول لبث ألف سنة إلا خمسين عاما وإلى الخلاف أشرت بقولي وإن إلى آخره (ويجوز عندنا النسخ ببديل أثقل) كما يجوز بمساو وبأخف وقال بعض المعتزلة لا إذ لمصلحة في الانتقال من سهل إلى عسر قلنا لانسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة وقد وقع كنسخ وجوب الكف عن الكفار الثابت بقوله تعالى : ودع أذا هم بقوله اقتلوا المشركين (و) يجوز عندنا النسخ (بلا بدل) وقال بعض المعتزلة لا إذ لمصلحة في ذلك . قلنا لانسلم ذلك بعد ما ذكر (و) لكنه (لم يقع في الأصح) وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي الثابت بقوله - إذا ناجيتم الرسول - الآية إذ لا بد له لوجوبه فيرجع الأمر إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام من تحريم الفعل إن كان مضره أو إباحته إن كان منفعة . قلنا لانسلم أنه لا بد للوجوب بل بدله الجواز الصادق هنا بالاباحة أو الندب وقولي عندنا من زيادتي . [مسألة : النسخ] جائز (واقف عند كل السامعين) وخالف اليهود غير العيسوية بعضهم في الجواز وبعضهم

لانسح النص بالقياس
ويجوز نسخ المخالفة
دون أصلها لأعكسه
ولا النسخ بها في الأصح
ويجوز نسخ الانشاء
ولو بلفظ قضاء أو
بصيغة خبر أو قيد
بتأييد أو نحوه
والإخبار بشيء ولو مما
لا يتغير بإيجاب الاخبار
بنقيضه لا الخبر وإن
كان مما يتغير ويجوز
عندنا النسخ ببديل
أثقل وبلا بدل ولم
يقع في الأصح .
مسألة

النسخ واقع عند كل
السامعين

في الوقوع واعترف بهما العيسوية وهم أصحاب أبي عيسى الأصفهاني المعترفون ببعثة نبينا عليه الصلاة والسلام إلى بنى إسماعيل خاصة وهم العرب (وصماه أبو مسلم) الأصفهاني من المعتزلة (تخصيصا) وإن كان في الواقع نسخا لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان فهو نسخه يصح في الأزمان كالتخصيص في الأشخاص حق قيل إن هذا منه خلاف في وقوع النسخ (فالحالف) في نفيه النسخ (لفظي) لأن تسميته له تخصيصا يتضمن اعترافه به إذ لا يليق به إنكاره كيف وشريعة نبينا مخالفة في كثير لشريعة من قبله فعنده ما كان مغيا في علم الله تعالى فهو كالمغيا في اللفظ ويسمى الكل تخصيصا فيسوى بين قوله تعالى - وآموا الصيام إلى الليل - وبين صوموا مطلقا مع علمه تعالى بأنه سينزل لاتصوموا ليلا وعند غيره يسمى الأول تخصيصا والثاني نسخا (والخيار أن نسخ حكم أصل لا يبق معه حكم فرعه) لا تنفاه العلة التي ثبت بها بانتفاء حكم الأصل وقالت الحنفية يبق لأن القياس مظهر له لا مثبت (و) (الخيار (أن كل شرعى يقبل النسخ) فيجوز نسخ كل التكليف وبعضها حتى وجوب معرفة الله تعالى ومنعت المعتزلة والغزالي نسخ كل التكليف لتوقف العلم به المقصود منه على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكليف لا يتأتى نسخها . قلنا مسلم ذلك لكن بحصولها ينتهى التكليف بها فيصدق أنه لم يبق تكليف فلا خلاف في المعنى ومنعت المعتزلة أيضا نسخ وجوب معرفة الله تعالى لأنها عندهم حسنة لذاتها لا تتغير بتغير الزمان فلا يقبل حكمها النسخ . قلنا الحسن الذاتي باطل كإمسا (ولم يقع نسخ كل التكليف وجوب المعرفة) أى معرفة الله تعالى (إجماعا) فلم أن الخلاف السابق إنما هو في الجواز أى العقلي (و) (الخيار (أن الناسخ قبل تبليغ النبي) صلى الله عليه وسلم (الأمة) له وبعد بلوغه لجبريل (لا يثبت) حكمه (في حقهم) لعدم علمهم به وقيل يثبت بمعنى استقراره في الذمة لا بمعنى الامتثال كما في النائم أما بعد التبليغ فيثبت في حق من بلغه وكذا من لم يبلغه إن تمكن من علمه والإفعل في الخلاف (و) (الخيار وهو ما عليه الجمهور (أن زيادة جزء أو شرط أو صفة على النص) كزيادة ركعة أو ركوع أو غسل ساق أو عضد في الوضوء أو إيمان في رقبة الكفارة أو جلدات في جلد حد (ليست بنسخ) للزيد عليه وقالت الحنفية إنها نسخ ومشار الخلاف أنها هل رفعت حكما شرعيا فعندنا لا وعندهم نعم نظرا إلى أن الأمر بما دونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك المقتضى . قلنا لا نسلم اقتضاء تركها بل المقتضى له غيره وبنوا على ذلك أنه لا يعمل بأخبار الآحاد في زيادتها على القرآن كزيادة التعريب على الجلد الثابتة بخبر الصحيحين البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام بناء على أن المتواتر لا ينسخ بالآحاد (وكذا نقصه) أى نقص جزء أو شرط أو صفة من مقتضى النص كنقص ركعة أو وضوء أو الإيمان في رقبة الكفارة فقل إنه نسخ لها إلى الناقص لجوازه أو وجوبه بعد تحريره وقال الجمهور لا والنسخ إنما هو للجزء أو الشرط أو الصفة فقط لأنه الذى يترك وقيل نقص الجزء نسخ بخلاف نص الشرط والصفة والتصريح بذكرها من زيادتي وبما تقرر علم أنه لا فرق في ذلك بين العبادة وغيرها وخرج بزبادتي أولا الجزء والشرط والصفة غيرها كعبادة مستقلة سواء أكانت مجانية كصلاة سادسة أم لا كزيادة الزكاة على الصلاة فليست نسخا في الثانية إجماعا ولا في الأولى عند الجمهور .

[خاتمة] للنسخ يعلم بها الناسخ من المنسوخ (يتعين الناسخ) لشيء (بتأخره) عنه (ويعلم) تأخره (بالإجماع) على أنه متأخر عنه وأنه ناسخ له (وقول النبي) صلى الله عليه وسلم (هذا ناسخ) لذلك (أو) هذا (بعد ذلك) أو سابق عليه (أو كنت نهيتكم) (عن كذا فافعلوه أو نصه على خلاف النص الأول) أى أن يذكر الشيء على خلاف ما ذكره فيه أولا (أو قول الراوى هذا متأخر) عن ذلك أو سابق عليه وهو الذى ذكره الأصل فيكون ذلك فيه متأخرا (لا بموافقة أحد النصين للأصل) أى البراءة

وصماه أبو مسلم تخصيصا
فالحالف لفظي والخيار
أن نسخ حكم أصل
لا يبق معه حكم فرعه
وأن كل شرعى يقبل
النسخ ولم يقع نسخ كل
التكليف وجوب
المعرفة إجماعا وأن
الناسخ قبل تبليغ النبي
الأمة لا يثبت في حقهم
وأن زيادة جزء أو شرط
أو صفة على النص ليست
بنسخ وكذا نقصه .
خاتمة

يتعين الناسخ بتأخره
ويعلم بالإجماع وقول
النبي هذا ناسخ أو بعد
ذلك أو كنت نهيت
عن كذا فافعلوه أو نصه
على خلاف النص الأول
أو قول الراوى هذا
متأخر لا بموافقة أحد
النصين للأصل

الأصلية فلا يعلم التأخر بها في الأصح وقيل يعلم لأن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف سابقا على الموافق قلنا مسلم لكنه ليس بلازم لجواز العكس (و) لا (ثبوت إحدى آيتين في المصحف) بعد الأخرى فلا يعلم التأخر به في الأصح وقيل يعلم لأن الأصل موافقة الوضع للنزول قلنا لكنه غير لازم لجواز المخالفة كما مر في آيتي عدة الوفاة (و) لا (تأخر إسلام الراوي) لمرويه عن إسلام الراوي للآخر فلا يعلم التأخر به في الأصح لجواز أن يسمع متقدم الإسلام بعد متأخره وقيل يعلم لأنه الظاهر قلنا لكنه بتقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس كما مر (و) لا (قوله) أي الراوي (هذا ناسخ) فلا يكون ناسخا (في الأصح) وقيل يكون وعليه المحدثون لأنه لعده أنه لا يقول ذلك إلا إذا ثبت عنده . قلنا ثبوته عنده يجوز أن يكون باجتهاد لا يوافق عليه (لا) بقوله هذا (الناسخ) لما علم أنه منسوخ وجهل ناسخه فيعلم به أنه ناسخ له لضعف احتمال كونه حينئذ عن اجتهاد .

[الكتاب الثاني في السنة]

(وهي أقوال النبي) صلى الله عليه وسلم (وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كف عن الإنكار والكف فعل كما مر وتقدمت مباحث الأقوال التي تشرك فيها السنة الكتاب من الأمر والنهي وغيرها والكلام هنا في غير ذلك ولتوقف حجية السنة على عصمة النبي بدأت كالأصل بها مع عصمة سائر الأنبياء زيادة للفائدة فقلت (الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام (معصومون حق عن صغيرة مهوا) فلا يصدر عنهم ذنب لا كبيرة ولا صغيرة لاعتمادا ولا سهوا . فان قلت يشكل بأنه صلى الله عليه وسلم فيها في صلاته حيث نسي فصلي الظهر خمسا وسلم في الظهر أو العصر عن ركعتين وتكلم . قلت لا إشكال على قول الأكثر الآتي ويدل له خبر البخاري إني أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني وأما على القول المذكور فيجيب عنه بأن المنع من السهو معناه المنع من استدامته لا من ابتدائه وبأن محله في القول مطلقا وفي الفعل إذا لم يترتب عليه حكم شرعي بدليل الخبر المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات ثم رأيت القاضي عياضا ذكر حاصل ذلك ثم قال إن السهو في الفعل في حقه صلى الله عليه وسلم غير مضاد للعجزة ولا قادح في التصديق والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم سهوا إلا الدالة على الحسة كسرقة لقمة والتطفيف بكرة وينبهون عليها لو صدرت وإذا قرر أن نبينا

(قوله حيث نسي الخ) فيه أن النسيان محال عليه وما ورد في البخاري وغيره مؤول بالسهو لاحقيقة النسيان الذي هو زوال المدرك من الحافظة والمدركة وتأويله هنا في عبارة الشرح بالسهو يؤدي إلى ركة في العبارة إذ ينجل إلى قوله منها في صلاته حيث فصلي إلا أن يقال إن الأول مطلق والثاني مقيد بترتب الصلاة عليه على الوجه المذكور وأن معنى منها الأول أنه منها عن كونه في الصلاة والثاني أنه منها عن عدد ماصلاه أو بالعكس فيتغايران بالنظر للتعلق وعلى كل حال ففي التعبير بنفسه في غير ما ورد من الأحاديث شيء لا يخفى على مستمسك بعري الأدب في حقه الشريف فليتماثل اه شيخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله على قول الأكثر الآتي) أي من جواز وقوع الصغيرة وهو فيه دلالة على أن قطع الصلاة المفروضة من الصفائر وفي النفس منه شيء فليحذر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله وبأن محله الخ) يجاب عنه أيضا بأن محله في الحرام الداعي دون العرضي إذ التسليم المذكور ليس بحرام إلا من حيث إبطاله للصلاة وهي لا تبطل به إلا في حال العمد فاذا وقع سهوا لم يبطل فلم يكن حراما بخلاف شرب الخمر مثلافه حرام لإسكاره فلا يقع لاسهوا ولا عمدا أو أنه صلى الله عليه وسلم لم يقع منه سهو بذلك وإنما هو صورة سهو أمر به للتشريع وهذا خلاف جواب الشارح المذكور وقد أشار إليه القرطبي في شرح مسلم وفي شرح منقذة العبيد بسطه بأزيد من ذلك فليراجع اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله في القول مطلقا) فيه بحث لأن السلام من ركعتين مثلا محرم وهو قول في كيف يسوغ له المنع مطلقا وقد نازعه صاحب الآيات في ذلك فليراجع اه شيخنا من لفظه

وثبوت إحدى آيتين
في المصحف وتأخر
إسلام الراوي وقوله
هذا ناسخ في الأصح
لا الناسخ .
الكتاب الثاني
في السنة
وهي أقوال النبي وأفعاله
الأنبياء معصومون
حتى عن صغيرة سهوا

معصوم كغيره من الأنبياء (فلا يقر نبينا) محمد صلى الله عليه وسلم (أحدا على باطل فسكوته ولو غير مستبشر على الفعل مطلقا) بأن علم به في الأصح وقيل إلا فعل من يغريه الانكار بناء على سقوط الانكار عليه وقيل إلا الكافر بناء على أنه غير مكلف بالفروع وقيل إلا الكافر غير المنافق (دليل الجواز للفاعل) بمعنى الاذن له فيه لأن سكوته صلى الله عليه وسلم على الفعل تقرير له (ولغيره في الأصح) وقيل لا لأن السكوت ليس بخطاب حتى يعم. قلنا هو كالخطاب فيعم (وفعله) صلى الله عليه وسلم (غير مكروه) بالمعنى الشامل للمحرم والخلاف الأولى اعصمته ولقلة وقوع المكروه وخلاف الأولى من التقى من أمته فكيف يقع منه ولا ينافيه وقوع المكروه لنا منه بيانا لجوازه لأنه ليس مكروها حيثئذ بل واجب (وما كان) من أفعاله (جبليا) أي واقعا بجهة جبلة البشر أي خلقهم كقيامه وعوده وأكله وشربه (أو مترددا) بين الجبلي والشرعي كحججه راكبا وجالسته للاستراحة (أو بيانا) كقطعه السارق من السكوع بيانا لحل القطع في آية السرقة (أو مخصصا به) كزيادته في النكاح على أربع نسوة (فواضح) أن الرابع لسنا متعبدين به على الوجه الذي تعبد هو به وأن غيره دليل في حقنا لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيباح لنا في الأول وقيل يندب ويندب في الثاني وقيل يباح ويندب أو يجب أو يباح بحسب البين في الثالث (وما سواه) أي سوى ما ذكر في فعله (إن علمت صفته) من وجوب أو ندب أو إباحة (فأتمه مثله) في ذلك (في الأصح) عبادة كان أولا وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل كمجهول الصفة وسيأتي (وتعلم) صفة فعله أي من حيث هو لا بقيد كونه سوى ما ذكر فلا يشكل بذكر البيان هنا مع ذكره قبل (بنص) عليها كقوله هذا واجب مثلا (وتسوية بمعلوم الجهة) كقوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه وقد علمت جهته (ووقوعه) بيانا أو امتثالا لدال على وجوب أو ندب أو إباحة (في الأصح) حكم البين أو الممتثل (ويخص الوجوب) عن غيره (أمارته كالصلاة بأذان) لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف غيرها كصلاة العيد والحسوف (وكونه) أي الفعل (ممنوعا) منه (لو لم يجب كالحل) والحقان إذ كل منهما عقوبة وقد يتخاف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود السهو والتلاوة في الصلاة (و) يخص (الندب) عن غيره (مجرد قصد القرية) بأن تدل قرينة على قصد هذا الفعل مجردا عن قيد الوجوب والفعل المجرد قصدتها كما صرح به الأصل كثير من صلاة وصوم وقراءة ونحوها من التطوعات (وإن جهات) صفته (فلا وجوب في الأصح) في حقه وحقنا لأنه الأحوط وقيل للندب لأنه المتحقق بعد الطلب وقيل الإباحة لأن الأصل عدم الطاب وقيل بالوقف في الكل لتعارض الأدلة وقيل في الأولين فقط مطلقا لانهما الغالب من فعل النبي وقيل فيهما إن ظهر قصد القرية وإلا فلا إباحة وسواء على غير هذا القول أظهر قصد القرية أم لا وجماعة القرية للإباحة بأن يقصد بفعل المباح بيان الجواز للامة فيثاب على هذا التصدد (وإذا تعارض الفعل والقول) أي تخالفا بتخالف مقتضيهما (ودل دليل على تكرار مقتضاه) أي القول (فإن اختص) القول (به) صلى الله عليه وسلم كأن قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة وأفطر في سنة بعد القول أو قبله (فالمأخر) من الفعل والقول بأن علم (ناسخ) للمتقدم منهما في حقه فان لم يدل دليل على تكرار ما ذكر في هذا القسم وقسيميه الاثنين فلا نسخ لكن في تأخر الفعل لا في تقدمه لدلالته على الجواز المستمر (فإن جهل) التأخر منهما (فالوقف) عن ترجيح أحدهما على الآخر في حقه إلى تبين التاريخ (في الأصح) لاستواءهما في احتمال تقدم كل منهما على الآخر وقيل يرجح القول وعزى إلى الجمهور لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها والفعل إنما يدل بقرينة لأن له محامل وقيل يرجح الفعل لأنه أقوى بيانا بدليل أنه يبين به القول قلنا البيان بالقول أكثر ولو سلم تساويهما لكن البيان بالقول أقوى دلالة كالمسلم ولأنه لا يختص بالموجود

فلا يقر نبينا أحدا على باطل فسكوته ولو غير مستبشر على الفعل مطلقا دليلا للجواز للفاعل ولغيره في الأصح وفعله غير مكروه وما كان جبليا أو مترددا أو بيانا أو مخصصا به فواضح وما سواه إن علمت صفته فأتمه مثله في الأصح وتعلم بنص وتسوية بمعلوم الجهة ووقوعه بيانا أو امتثالا لدال على وجوب أو ندب أو إباحة ويخص الوجوب أمارته كالصلاة بأذان وكونه ممنوعا لو لم يجب كالحل والندب مجرد قصد القرية وإن جهات فلا وجوب في الأصح وإذا تعارض الفعل والقول ودل دليل على تكرار مقتضاه فإن اختص به فالمأخر ناسخ فإن جهل فالوقف في الأصح

المحسوس ولأن دلالاته متفق عليها بخلاف الفعل في ذلك (ولا تعارض) في حقنا حيث دل دليل على تأسينا به في الفعل لعدم تناول القول لنا (وإن اختص) القول (بنا) كأن قال يجب عليكم صوم عاشوراء إلى آخر ما مر (فلا تعارض فيه) أي في حقه صلى الله عليه وسلم بين الفعل والقول لعدم تناوله له (وفينا للتأخر) منهما بأن علم (ناسخ) للتقدم (إن دل دليل على تأسينا) به في الفعل (فإن جهل) للتأخر (عمل بالقول في الأصح) وقيل بالفعل وقيل الوقف لما مر وإما اختلاف التصحيح في المسئلتين لأننا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق به إذ لا ضرورة إلى الترجيح فيه فإن لم يدل دليل على تأسينا به في الفعل فلا تعارض في حقنا لعدم ثبوت حكم الفعل في حقنا (وإن عمننا وعمه) القول كأن قال يجب على وعليكم صوم عاشوراء إلى آخر ما مر (فحكمهما) أي الفعل والقول (كأمر) من أن التأخر منهما إن علم ناسخ للتقدم في حقه وكذا في حقنا إن دل دليل على تأسينا به في الفعل وإلا فلا تعارض في حقنا وإن جهل التأخر فالأصح في حقه الوقف وفي حقنا تقدم القول (إلا أن يكون) القول (العام ظاهرا فيه) صلى الله عليه وسلم لأننا كأن قال يجب على كل مكلف صوم عاشوراء إلى آخر ما مر (فالفعل محض) للقول في حقه تقدم عليه أو تأخر عنه أو جهل ذلك ولا نسخ لأن التخصيص أهون منه لما فيه من إعمال الدليلين بخلاف النسخ نعم لو تأخر الفعل عن العمل بمقتضى القول فهو ناسخ كما مر آخر التخصيص ولولم يكن القول ظاهرا في الخصوص ولا في العموم كأن قال صوم عاشوراء واجب في كل سنة فالظاهر أنه كالعام لأن الأصل عدم الخصوص أما تعارض القولين فسيأتي في التعادل والترجيح وأما الفعلان فلا يتعارضان كما جزم به ابن الحاجب وغيره لجواز أن يكون الفعل في وقت واجبا وفي آخر بخلافه لأن الأفعال لا عموم لها .

[الكلام في الأخبار]

بفتح الهمزة جمع خبر وهو يطلق على صيغته وعلى معناها وهو المعنى القائم بالنفس ولما كان الخبر مما يصدق به المركب بدأت كأصل به تكثيرا للفائدة فقلت (المركب) من اللفظ (إمامهم) بأن لا يكون له معنى (وليس موضوعا) اتفاقا (وهو موجود في الأصح) كمدلول لفظ الهذيان فإنه لفظ مركب مهمل كضرب من الهوس أو غيره مما لا يقصد به الدلالة على شيء ونفاه الإمام الرازي قائلا إن التركيب إنما يصار إليه للأفادة حيث انتفت انتفى فراجع خلافه إلى أن مثل ما ذكر لا يسمى مركبا (أو مستعمل) بأن يكون له معنى (والخبر أنه موضوع) أي بالنوع وقيل لا والموضوع مفرداته والمركب المستعمل المفيد يعبر عنه بالكلام (والكلام اللساني لفظ تضمن إسنادا مفيدا مقصودا لداته) فخرج الخط والرمز والعقد والإشارة والنصب والمفرد كزيد وغير المفيد كالنار حارة وتكلم رجل ورجل يتكلم وغير المقصود كالصادر من نائم والمقصود لغيره كصلة الموصول نحو جاء الذي قام أبوه فأنهما مفيدة بالضم إليه مع مامعه مقصودة لا يوضح معناه (و) الكلام (النفسي) معنى في النفس (أي قام بها) (يعبر عنه باللساني) أي بما صدقته وهذا من زيادتي (والأصح عندنا أنه) أي الكلام (مشترك) بين اللساني والنفسي لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة قال الإمام الرازي وعليه المحققون منا وقيل إنه حقيقة في النفساني مجاز في اللساني واختاره الأصل قال الأخطل :

إن الكلام في الفؤاد وإما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وقالت المعتزلة إنه حقيقة في اللساني لتبادره إلى الأذهان دون النفساني الذي أثبتته الأشاعرة دون المعتزلة . ويحاج عما قاله الأخطل بأن مراده الكلام الأصلي فالكلام اللساني ليس أصليا وإن كان حقيقة ودليلا على الأصل وعما قاله المعتزلة بأن تبادر الشيء وإن كان هلاما للحقيقة لا يمنع كون

ولا تعارض وإن
اختص بنا فلا تعارض
فيه وفينا للتأخر
ناسخ إن دل دليل
على تأسينا فإن جهل
عمل بالقول في الأصح
وإن عمننا وعمه
فحكمهما كما مر إلا
أن يكون العام ظاهرا
فيه فالفعل محض .
الكلام في الأخبار
المركب إما مهمل
وليس موضوعا وهو
موجود في الأصح أو
مستعمل والخبير أنه
موضوع والكلام
اللساني لفظ تضمن
إسنادا مفيدا مقصودا
لداته والنفساني معنى
في النفس يعبر عنه
باللساني والأصح
عندها أنه مشترك

ما اتفق فيه التبادر حقيقة أيضا لأن العلامة لا يشترط فيها الانعكاس والنفسي منسوب إلى النفس بزيادة ألفونون للدلالة على العظمة كافي قولهم شعراني لعظيم الشعر (والأصولي إنما يتكلم فيه) أي في اللساني لأن بحثه فيه لافي المعنى النفسي (فان أفاد) أي ماصدق اللساني (بالوضع طلبا فطلب ذكر الماهية) أي فاللفظ المفيد لطلب ذكرها أي ذاتا أو صفة (استفهام) نحو ما هذا ومن ذا أزيد أم عمرو (و) طلب (تحصيلها أو تحصيل الكف عنها) أي اللفظ المفيد لذلك (أمر ونهي) نحو قم ولا تقم (ولو) كان تحصيل ذلك طاب (من ملتمس) أي مساو للطلوب منه رتبة (وسائل) أي دون المطلوب منه رتبة فان اللفظ المفيد لذلك منها يسمى أمرا ونهيا وقيل لابل يسمى من الأول التماسا ومن الثاني سؤالا وإلى الخلاف أشرت بقولي ولو إلى آخره (وإلا) أي وإن لم يفد بالوضع طلبا (فلا لا يحتمل) منه (صدقا وكذبا) في مدلوله (تنبيه وإنشاء) أي يسمى بكل منهما سواء أفاد طلبا باللازم كالتمنى والترجى نحو ليت الشباب يعود * لعل الله يعفو عني أم لم يفد طالبا نحو أنت طالق (ومحتملها) أي الصدق والكذب من حيث هو (خبر) وقد يقطع بصدقه أو كذبه لأمر خارجة عنه كإسياتي وأبي قوم كما قاله الأصل تعريف الخبر كما أبوا تعريف العلم والوجود والعدم قيل لأن كلا منها ضروري فلا حاجة إلى تعريفه وقيل لعسر تعريفه (وقد يقال) هولبانيين (الإنشاء ما) أي كلام (يحصل به مدلوله في الخارج) كأنه طالق وقم ولا تقم فان مدلولهما من إيقاع الطلاق وطب القيام وعدمه يحصل به لا بغيره فالإنشاء بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله الطاب بأقسامه السابقة بخلافه بالمعنى الأول فانه قسيم للطلب بالوضع والخبر فلا يشمل الاستفهام والأمر والنهي (والخبر خلافه) أي ما يحصل بغيره مدلوله في الخارج بأن يكون له خارج صدق أو كذب نحو قام زيد فان مدلوله أي مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لأن يكون واقعا في الخارج فيكون هو صدقا وغير واقع فيكون هو كذبا (ولا يخرج له) أي للخبر من حيث مضمونه (عن الصدق والكذب لأنه إما مطابق للخارج) فالصدق (أولا) فالكذب (فلا واسطة) بينهما (في الأصح) وقيل بها وفي القول بها أقوال منها قول عمرو بن بحر الجاحظ: الخبر إن طابق الخارج مع اعتقاد الخبر المطابقة فصدق أولم يطابقه مع اعتقاد عدمها فكذب وما هوها واسطة بينهما وهو أربعة أن ينتفي اعتقاده المطابقة في المطابق بأن يعتقدها أولم يعتقدها أولم يعتقدها (ثبوت عدمها في غير المطابق بأن يعتقدها أولم يعتقدها (ومدلول الخبر) في الإثبات أي مدلول ماصدقه (ثبوت النسبة) في الخارج كقيام زيد في قام زيد وهذا ما رجحه السعد التفتازاني ورد ما عداه (إلا الحكم بها) وقيل هو الحكم بها ورجحه الأصل وفاقا للإمام الرازي مع مخالفتها في الكتاب الأول حيث جعل ثم مدلول اللفظ المعنى الخارجي دون المعنى الذهني خلافا للإمام لأن يقال ما ذكر ثم في غير لفظ الخبر ونحوه ويقاس بالخبر في الإثبات الخبر في النفي فيقال مدلوله انتفاء النسبة لا الحكم به ثم ما ذكر لا ينافي ما حققه المحققون من أن مدلول الخبر أي ماصدقه هو الصدق والكذب إنما هو احتمال عقلي (ومورد الصدق والكذب) في الخبر (النسبة التي تضمنها فقط) أي دون غيرها (كقيام زيد في قام زيد بن عمرو لا بنوته) لعمرو أيضا فمورد الصدق والكذب في الخبر المذكور النسبة وهي قيام زيد لا بنوته لعمرو فيه أيضا إذ لم يقصده لاخبار بها (فالشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلانا شهادة بالتوكيل فقط) أي دون نسب الموكل كما هو قول عندنا وقال به الإمام مالك (و) لكن (الراجح) عندنا أنها شهادة (بالنسب) للموكل (ضمنا وبالتوكيل أصلا) لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته عن مجلس الحكم . [مسئلة الخبر] بالنظر لأمر خارجة عنه (إما مقطوع بكذبه) (إما) (قطعا كالمعلوم خلافه) (إما) (ضرورة) نحو النقيضان يجتمعان أو يرتفعان (أو استدلالا) كقول الفاسق العالم قديم وكبهض المنسوب للنبي

والأصولي إنما يتكلم فيه فان أفاد بالوضع طلبا فطلب ذكر الماهية استفهام وتحصيلها أو تحصيل الكف عنها أمر ونهي ولو من ملتمس وسائل وإلا فما لا يحتمل صدقا وكذبا تنبيه وإنشاء ومحتملها خبر وقد يقال الإنشاء ما يحصل به مدلوله في الخارج والخبر خلافه ولا يخرج له عن الصدق والكذب لأنه إما مطابق للخارج أولا فلا واسطة في الأصح ومدلول الخبر ثبوت النسبة لا الحكم بها ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها فقط كقيام زيد في قام زيد بن عمرو لا بنوته فالشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلانا شهادة بالتوكيل فقط والراجح بالنسب ضمنا وبالتوكيل أصلا.

مسئلة

الخبر إما مقطوع بكذبه قطعا كالمعلوم خلافه ضرورة أو استدلالا

صلى الله عليه وسلم لأنه روى عنه أنه قال سيكذب علىّ فإن كان قاله فلا بد من وقوعه وإلا هو الواقع فانه غير معروف فقد كذب به عليه وهذا المثال جعل فيه الأصل خلافا وليس بمعروف بل صرح الأسنوي فيه بالقطع (وكل خبر) عنه صلى الله عليه وسلم (أو هم باطلا) أى أوقعه في الوهم أى الذهن (ولم يقبل تأويله) هو إما (موضوع) أى مكذوب عليه صلى الله عليه وسلم اعصمته كل روى أنه تعالى خالق نفسه فهو كذب لا يهامه باطلا وهو حدوثه وقد دل العقل القاطع على أنه تعالى منزّه عن الحدوث (أو نقص منه) من جهة راويه (ما يزال الوهم) الحاصل بالنقصان منه كافي خبر الصحيحين عن ابن عمر قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايتكم ليلتكم هذه على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد قال ابن عمر فوهل الناس في مقاتله أى غلطوا في فهم المراد منها حيث لم يسموا لفظة اليوم ووافقها فيها خبر مسلم عن أبي سعيد لاتانى مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم وقوله منقوسة أى موثوقة احتزبه عن الملائكة (وسبب وضعه) أى الخبر (نسيان) من الراوى لم يرويه فيذكر غيره ظانا أنه مرويّه (أو تنفير) كوضع الزنادقة أخبارا تخالف العقول تنفيرا للعقلاء عن شريعتهم المظهرة وقولى أو تنفير أولى من قوله أو افتراء لأن الافتراء قسم من الوضع لاسبب له (أو غلط) من الراوى بأن يسبق لسانه إلى غير مرويّه أو يضع مكانه ما يظن أنه يؤدى معناه أو يروى ما يظنه خديشا (أو غيرها) كما في وضع بعضهم أخبارا في الترغيب في الطاعة والترهيب عن العصية (أو) مقطوع بكذبه (في الأصح) كخبر مدعى الرسالة) أى أنه رسول عن الله إلى الناس (بلا معجزة) تبين صدقه (و) لا (تصديق الصادق) له لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تقضى بكذب من يدعى ما يخالفها بلا دليل وقيل لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدقه أما مدعى النبوة أى الإيحاء إليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله إمام الحرمين وظاهر أن محله قبل نزول أنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين أما بعده فيقطع بكذبه لقيام الدليل القاطع على أنه خاتم النبيين وقولى وتصديق أولى من قوله أو تصديق لا يهامه أنه لا بد مع المعجزة من تصديق نبى له وليس كذلك (وخبر نقب) بضم أوله وتشديد ثانيه وكسره أى فتنش (عنه) في كتب الحديث (ولم يوجد عند أهله) من الرواة لقضاء العادة بكذب ناقله وقيل لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدق ناقله وهذا بعد استقرار الأخبار أما قبله كما في عصر الصحابة فلا أحدهم أن يروى ما ليس عند غيره كما قاله الامام الرازى (وما نقل أحادا فيما تتوفر الدواعى على نقله) تواترا إما لغرابته كسقوط الخطيب عن اللبى وقت الخطبة أو لتعلقه بأصل دينى كالنص على إمامة على رضى الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم له أنت الخليفة من بعدى فعدم تواتره دليل على عدم صحته وقالت الرافضة لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدقه (وإما) مقطوع (بصدقه) كخبر الصادق) أى الله تعالى لتنزهه عن الكذب ورسوله لعصمته عنه (و بعض المنسوب للنبي) صلى الله عليه وسلم وإن لم نعلم عينه (والتواتر) معنى أولفظا (وهو) أى التواتر (خبر جمع يمتنع) عادة (تواطؤهم) أى توافقتهم (على الكذب عن محسوس) لاعن معقول لجواز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بقدم العالم فإن اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو لفظى وإن اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلى فهو معنوى كما لو أخبر واحد عن حاتم بأنه أعطى دينارا وآخر بأنه أعطى فرسا وآخر بأنه أعطى بعيرا وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلى وهو الاعطاء وعن محسوس متعلق بخبر (وحصول العلم) من خبر بمضمونه (آية) أى علامة (اجتماع شرائطه) أى التواتر في ذلك الخبر أى الأمور المحققة له وهى كما يؤخذ من تعريفه كونه خبر جمع زكونهم بحيث يمتنع تطاؤهم على الكذب وكونه عن محسوس (ولا تسكنى الأربعة) فى عدد الجمع المذكور لاحتياجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا فلا يفيد قولهم العلم (والأصح أن مازاد عليها) أى الأربعة (صالح) لأن يكنى

وكل خبر أو هم باطلا
ولم يقبل تأويله موضوع
أو نقص منه ما يزال
الوهم وسبب وضعه
نسيان أو تنفير أو غلط
أو غيرها أو فى الأصح
كخبر مدعى الرسالة
بلا معجزة وتصديق
الصادق وخبر نقب عنه
ولم يوجد عند أهله
وما نقل أحادا فيما تتوفر
الدواعى على نقله وأما
بصدقه كخبر الصادق
وبعض المنسوب للنبي
والتواتر وهو خبر جمع
يتمنع تطاؤهم على
الكذب عن محسوس
وحصول العلم آية اجتماع
شرائطه ولا تسكنى
الأربعة والأصح أن
ما زاد عليها صالح

في عدد الجمع المذكور (من غير ضبط) بعدد معين فأقل عدده خمسة وإن توقف القاضي فيها وقيل عشرة لأن مادونها آحاد وقيل اثنا عشر عدد النقباء الذين نسبهم موسى لبني إسرائيل ليعلموه بأحوالهم أو بعثهم للكنعانيين بالشام طليعة لبني إسرائيل بأحوالهم التي لا تهرب وقيل عشرون لقوله تعالى - إن يكن منكم عشرون صابرون - وقيل أر بعون لقوله تعالى - يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين - وكانوا أر بعين رجلا وقيل سبعون لقوله تعالى - واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا - وقيل ثلثمائة و بضعة عشر عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد يفتح ما بين الثلاث إلى التسع وهذه الأقوال ضعيفة إذ لا تعلق لشيء منها بالأخبار ولوسلم فليس فيها ما يدل على أن ذلك العدد شرط لتلك الوقائع ولا على كونه مفيدا للعلم (و) الأصح (أنه) أي المتواتر (لا يشترط فيه إسلام) في رواه ولا عدالته ولا اختلاف أنسابهم كما فهم بالآولى (ولا عدم احتواء بلد) عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وفقه وأقارب وأن يحويهم بلد . وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطؤهم على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم . قلنا الكثرة مانعة من التواطؤ على الكذب (و) الأصح (أن العلم فيه) أي في المتواتر (ضروري) أي يحصل عند مماعة من غير احتياج إلى نظر لحصوله لمن لا يتأتى منه النظر كالبلد والصبيان وقيل نظري بمعنى أنه متوقف على مقدمات حاصلة عند السامع وهي مأمرة من الأمور المحققة لكون الخبر متواترا لا بمعنى الاحتياج إلى النظر عقب السماع فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري إذ توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضروريا (ثم إن أخبروا) أي أهل الخبر المتواتر كلهم (عن محسوس لهم) بأن كانوا طبقة واحدة (فذلك) أي إخبارهم عن محسوس لهم واضح في حصول التواتر (ولم) أي وإن لم يخبروا كلهم عن محسوس لهم بأن كانوا طبقات فلم يخبر عن محسوس إلا الطبقة الأولى منهم (كفى) في حصول التواتر (ذلك) أي إخبار الأولى عن محسوس لها مع كون كل طبقة من غيرها جمعا يؤمن تواطؤهم على الكذب كما علم مما مر بخلاف ما لو لم يكونوا كذلك فلا يفيد خبرهم التواتر وبهذا بان أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون آحادا فيما بعدها كما في القراءات الشاذة وتعبيري بتم إلى آخره أولى من تعبيره بما ذكره كما لا يخفى على التأمل وقد أوضحت ذلك في الحاشية (و) الأصح (أن علمه) أي التواتر أي العلم الحاصل منه (لكثرة العدد) في روايه (متفق) للسامعين له فيجب حصوله لكل منهم (وللقرائن) الزائدة على أقل العدد الصالح له بأن تكون لازمة له من أحواله المتعلقة به أو بالخبر به أو بالخبر عنه (قد يختلف) فيحصل لزيد دون غيره من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر أما الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة عنه فليس بمتواتر وقيل يجب حصول العلم من المتواتر مطلقا لأن القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على السامع وقيل لا يجب ذلك مطلقا بل قد يحصل لكل منهم ولبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل لبعض بكثرة العدد كالقارئ (و) الأصح (أن الإجماع على وفق خبر) لا يدل على صدقه في نفس الأمر مطلقا لاحتمال أن يكون للإجماع مستند آخر وقيل يدل عليه مطلقا لأن الظاهر استناد الجمعيين إليه لعدم ظهور مستند غيره وقيل يدل إن تاقوه بالقبول بأن تعرضوا للاستناد إليه وإلا فلا يدل لجواز استنادهم إلى غيره (و) الأصح أن (بقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله) بأن لم يبطله ذو الدواعي مع سماعهم له آحادا لا يدل على صدقه وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ . قلنا الاتفاق على قبوله إنما يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم منه صدقه في نفس الأمر مناله قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه أنت منى بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي رواء الشيخان فان دواعي بني أمية وقد سمعوه متوفرة على إبطاله لدلالته على خلافة علي رضى الله عنه كما قيل كخلافة هرون عن موسى بقوله اخلفني في قومي وإن مات قبله ولم يبطلوه وأجوبة ذلك

من غير ضبط وأنه لا يشترط فيه إسلام ولا عدم احتواء بلد وأن العلم فيه ضروري ثم إن أخبروا عن محسوس لهم فذاك وإلا كفى ذلك وإن علمه لكثرة العدد متفق وللقرائن قد يختلف وأن الإجماع على وفق خبر وبقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله

مذكورة في كتب أصول الدين (و) الأصح أن (افتراق العلماء) في خبر (بين مؤول) له (ومحتاج) به (لا يدل على صدقه) وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ . قلنا جوابه ما صرنا (و) الأصح (أن الخبر) عن محسوس (بحضرة عدد التواتر ولم يكذبوه ولا حامل) لهم (على سكوتهم) عن تكذيبه من نحو خوف أو طمع في شيء منه أو عدم علم بخبره صادق فيما أخبر به لأن سكوتهم تصديق له عادة فيكون الخبر صدقا وقيل لا إذ لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز سكوتهم عن تكذيبه لاشئ والتصریح بعد التواتر من زيادتي (أو) أي والأصح أن الخبر عن محسوس (بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم) أي بمكان يسمعه منه النبي (ولا حامل) له (على سكوته) عن تكذيبه (صادق) فيما أخبر به دينيا كان أو دنيويا لأن النبي لا يقر أحدا على كذب وقيل لا إذ لا يدل سكوته على صدق الخبر أما في الدين فلجواز أن يكون النبي بينه وآخر بيانه بما يخالف ما أخبر به الخبر وأما في الدنيوى فلجواز أن لا يكون النبي يعلم حاله كما في إلقاء النخل روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم مر بقوم يلتمحون فقال لو لم تفعلوا لصلح قال فخرج شيعيا فمر بهم فقال ما لنخلكم قالوا قلت كذا وكذا قال أتم أعلم بأمر دنياكم . وقيل صادق في الدنيوى بخلاف الدين وقيل عكسه وتوجيههما يعلم مما مر . وأجيب في الدين بأن سبق البيان أو تأخيره لا يبيح السكوت عند وقوع النكر لما فيه من إسهام تغير الحكم في الأول وتأخير البيان عن وقت الحاجة في الثاني وفي الدنيوى أنه إذا كان كذبا ولم يعلم به النبي يلهه الله به عصمة له عن أن يقر أحدا على كذب أما إذا وجد حامل على ما ذكر كأن كان الخبر ممن يعاند ولا ينفع فيه الإنكار فلا يكون صادقا قطعا (وأما مظنون الصدق فغير الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر) سواء أكلن راويه واحدا أم أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أولا (ومنه) أي خبر الواحد (المستفيض هو الشائع) بين الناس (عن أصل) بخلاف الشائع لا عن أصل (وقد يسمى) المستفيض (مشهورا) فهما بمعنى وقيل المشهور بمعنى التواتر وقيل قسم ثالث غير التواتر والآحاد وعند الحديث هو أعم من التواتر (وأقله) أي المستفيض أي أقل عدد راويه (اثنتان) وهو قول الفقهاء (وقيل ما زاد على ثلاثه) وهو قول الأصوليين وقيل ثلاثة وهو قول الحديثين .

[مسئلة : الأصح أن خبر الواحد يفيد العلم بقرينة] كما في إخبار رجل بموت ولده الشرف على الموت مع قرينة البكاء وإحضار الكفن والندش ولا يشترط في الواحد العدالة تعويلا على القرينة وقيل لا يفيد العلم مطلقا وعليه الأكثر واختاره صاحب الأصل في شرح المختصر وقيل يفيد مطلقا بشرط العدالة لأنه حيث يجب العمل به كما سيأتي وإنما يجب العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى ولا تنف ما ليس لك به علم، إن يتبعون إلا الظن نهى عن اتباع غير العلم وذم على اتباع الظن . قلنا ذلك فيما المطلوب فيه العلم من أصول الدين كوحداية الله تعالى لما ثبت من وجود العمل بالظن في الفروع وقيل يفيد علما نظريا إن كان مستفيا جاعله قائله واسطة بين التواتر المفيد للعلم الضروري والآحاد المفيد للظن (ويجب العمل به) أي بخبر الواحد (في الفتوى والشهادة) أي ما يثق به الملق ويشهد به الشاهد بشرطه وفي معنى الفتوى

(قوله قال أتم أعلم بأمر دنياكم الخ) فيه إشكال ظاهر لا يهامه نسبة الكذب إليه مع أنه مستحبل في حقه سواء كان في البلاغيات أو غيرها ويمكن أن يجاب بأن قوله لو لم تفعلوا لصلح في ظني كفاؤه في قصة ذي اليمين أو أن المراد لو لم تفعلوا أصلا بأن لم تتخذوه عادة من الأصل لصلح أو أن المراد لو لم تفعلوا هذا التأخير المخصوص الذي شاهدته لصلح لكم فعلمتموه ثم أحجمتم عنه فلم يصلح أو أن المراد لو لم تفعلوا ذلك توكلوا على الله وتخلقا بصفة التوكل حقيقة لصلح لكنكم متشبثون بالأسباب الظاهرية فلم ينفعكم إلا إجراؤها على حسب مجاريها المعتادة فليتأمل اه محمد الجوهري .

وافتراق العلماء بين مؤول ومحتاج لا يدل على صدقه وأن الخبر بحضرة عدد للتواتر ولم يكذبوه ولا حامل على سكوتهم أو بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا حامل على سكوته صادق وأما مظنون الصدق فغير الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر ومنه المستفيض وهو الشائع عن أصل وقد يسمى مشهورا وأقله اثنتان وقيل ما زاد على ثلاثة .

مسئلة

الأصح أن خبر الواحد يفيد العلم بقرينة ويجب العمل به في الفتوى والشهادة

الحكم (إجماعاً وفي باقي الأمور الدينية والدينية في الأصح) وإن عارضه قياس كالأخبار بدخول وقت الصلاة أو بتنجس الماء وكأخبار طيب أو غيره بمضرة شيء أو نفعه وقيل يمتنع العمل به مطلقاً لأنه إما يفيد الظن وقد نهى عن اتباعه كما مر . قلنا تقدم جوابه آنفاً وقيل يمتنع العمل به في الحدود لأنها تدرك بالشبهة واحتمال الكذب في الأحاد شبهة . قلنا لا نسلم أنه شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضاً وقيل يمتنع فيما تم به البلوى أو خلفه راويه أو عارضه قياس ولم يكن راويه فقيهاً وقيل غير ذلك وإذا قلنا بأنه يجب العمل به فيجب (سمعا) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام فلولا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة (قيل وعقلاً) أيضاً وهو أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالأحاد ولا سبيل إلى القول بذلك وترجيح الأول من زيادتي .

[مسئلة : المختار أن تكذيب الأصل الفرع] فيما رواه عنه (وهو جازم) به كأن قال رويت هذا عنه فقال ما رويته له (لا يستطرويه) عن القبول وقيل يسقطه لأن أحدهما كاذب ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه . قلنا يحتمل نسيان الأصل له بعد روايته للفرع فلا يكون واحداً منهما بتكذيب الآخر له مجروحاً (لأنهما لو اجتمعا في شهادة لم ترد) لأن كلامهما يظن أنه صادق والكذب على النبي في ذلك بتقدير إما يسقط العدالة إذا كان عمداً وإلا لم يسقط مروى الفرع بتكذيب الأصل له فبشكه في أنه رواه له أو ظنه أنه ما رواه له أولى وعليه الأكثر كما صرح به الأصل وقيل يسقط به قياساً على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الأصل . قلنا باب الشهادة أضيق إذ يعتبر فيه الحرية والدكورة وغيرها ودخل بقيد وهو جازم مالم جزم الأصل بنفي الرواية أو ظنه أو شك فيه وخرج به مالم يشك الفرع في الرواية أو ظنه فيسقط مرويه إلا إن ظنها الفرع مع ظن الأصل نفيها أو شك فيه . وبما تقرر علم أن صور الجزم والظن والشك من الأصل والفرع تسع وأن المروى يسقط في أربع منها دون البقية (وزيادة العدل) فيما رواه على غيره من العدول (مقبولة إن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده) لجواز أن يكون النبي ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر أو لم يعلم تعدده ولا اتحاده لأن الغالب في مثل ذلك التعدد (وإلا) أي وإن علم اتحادها (فالمختار للنوع) أي منع قبولها (إن كان غيره) أي غير من زاد (لا يغفل) بضم الفاء أشهر من فتحها (مثلهم عن مثلها عادة أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها) وإلا قبلت وقيل لا تقبل مطلقاً لجواز خطأ من زاد فيها وقيل تقبل مطلقاً وهو ما اشتهر عن الشافعي ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين لجواز غفلة من لم يزد عنها وقيل إن كان غير من زاد لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل وإلا قبلت وقيل بالوقف عن قبولها وعدمه (فإن كان الساكت) عنها فيما إذا علم اتحاد المجلس (أضبط) ممن ذكرها (أو صرح بنفيها على وجه يقبل) كأن قال ما سمعها (تعارضاً) أي خبر الزيادة وخبر عدمها بخلاف ما إذا نفاها على وجه لا يقبل بأن محض النفي فقال لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا أثر لذلك (والأصح أنه لورواها) الراوى (مرة وتركها) (أخرى أو انفرد) بها (واحد عن واحد) فيما رواه (قبلت) وإن علم اتحاد المجلس لجواز السهو في الترك في الأولى ولأن مع راويها زيادة علم في الثانية وقيل لا يقبل لجواز الخطأ فيها في الأولى وللخالفه ربيعة في الثانية وقيل بالوقف في الأولى وقياسه يأتي في الثانية (و) الأصح (أنه إن غيرت) زيادة العدل (لإعراب الباقي تعارضاً) أي الخبران لاختلاف المعنى حينئذ كالمروى في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر نصف صاع وقيل تقبل الزيادة كما إذا لم يتغير الإعراب (و) الأصح (أن حذف بعض الخبر جائز إلا أن يتعلق به الباقي) فلا يجوز حذفه اتفاقاً لاختلافه بالمعنى المقصود كأن يكون غاية أروستى بخلاف ما لا يتعلق به الباقي فيجوز حذفه لأنه كخبر مستقل وقيل لا احتمال أن يكون للضم فائدة تفوت بالتفريق مثاله

إجماعاً وفي باقي الأمور الدينية والدينية في الأصح ممعاً قيل وعقلاً .

مسئلة

المختار أن تكذيب الأصل الفرع وهو جازم لا يسقط مرويه لأنهما لو اجتمعا في شهادة لم ترد وزيادة العدل مقبولة إن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده وإلا فالمختار المنع إن كان غيره لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها فإن كان الساكت أضبط أو صرح بنفيها على وجه يقبل تعارضاً والأصح أنه لورواها مرة وترك أخرى أو انفرد واحد عن واحد قبلت وأنه إن غيرت إعراب الباقي تعارضاً وأن حذف بعض الخبر جائز إلا أن يتعلق به الباقي

قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته إذ قوله الحل ميتته لا تعلق له بما قبله (ولو أسند وأرسلوا) أي أسند الخبر إلى النبي واحد ووقف الباقر على الصحابي أو من دونه (فكالزيادة) أي فلا سند أو الرفع كالزيادة فيما مر من التفصيل والخلاف وغيرهما معلوم أن التفصيل بين ما تتوفر له سوا على نقله ولا تتوفر لا يمكن محيئه هنا وتعدد مجلس السماع من الشيخ هنا كعدد مجلس السماع من النبي ثم (وإذا حمل صحابي مروي على أحد محمله حمل عليه إن تنافيا) كالقراء يحمله على الطهر أو الحيض لأن الظاهر أنه إنما حمل عليه لقريئة وتوقف الشيخ أبو اسحق الشيرازي فقال فيه نظر أي لاحتمال أن يكون حمل موافقة رأيه لا لقريئة وخرج بالصحابي غيره وقيل مثله التابعي والفرق على الأصح أن ظهور القريئة للصحابي أقرب (وإلا) أي وإن لم يتنافيا (فالكامل مشترك في محمله على معنييه) وهو الأصح كما مر فيحمل المروي على محمله ولا يختص بحمل الصحابي إلا على القول بمنع حمل المشترك على معنييه (فإن محله) أي حمل الصحابي مروي فيما لو تنافى المحملان (على غير ظاهره) كأن حمل اللفظ على معناه المجازي دون الحقيقي (حمل على ظاهره في الأصح) اعتبارا بالظاهر وفيه وفي أمثاله قال الشافعي كيف أترك الحديث بقول من لعاصرت له حججه وقيل يحمله على محله مطلقا لأنه لم يفعله إلا لدليل . قلنا في ظنه وليس لغيره اتباعه فيه وقيل يحمله عليه إن فعله لظنه أنه قصد النبي صلى الله عليه وسلم من قريئة شاهدها . قلنا ظنه ذلك ليس لغيره اتباعه فيه لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا فإن ذكر دليل عمل به أما إذا لم يتنافيا فظاهر محمله على حقيقته ومجازه بناء على الراجح من استعمال اللفظ فيهما .

[مسئلة : لا يقبل] في الرواية (مختل) في عقله كجنون وإن تقطع جنونه وكفنيق من جنونه وأثر في زمن إفاقته إذ لا يمكنه التحرز عن الخلل وتعبيري بمختل أعم من تعبيره بجنون (و) لا (كافر) وإن علم منه التدين والتحرز عن الكذب إذ لا وثوق به في الجملة مع شرف منصب الرواية عنه (وكذا صبي) يميز (في الأصح) إذ لا وثوق به لأنه لعلمه بهدم تكليفه قد لا يحترز عن الكذب وقيل يقبل إن علم منه التحرز عنه ، أما غير المميز فلا يقبل قطعا كالجنون (والأصح أنه يقبل صبي) يميز (تحمل فبلغ فأدى) مات محله لا تنفاد المخدور السابق وقيل لا إذ الصغرة مظنة هدم الضبط ويستمر الحفظ بحاله ولو تحمل كافر فأسلم فأدى أو فاسق فتاب فأدى قبل (و) الأصح أنه يقبل (مبتدع يحرم الكذب وليس بداعية ولا يكفر ببدعته) لأنه من الكذب مع تأويله في الابتداع بخلاف من لا يحرم الكذب أو يكون داعية بأن يدعو الناس إلى بدعته أو يكفر ببدعته كمنكر حدوث العالم والبعث وعلم الله بالمعدوم والجزيئات فلا يقبل واحد من الثلاثة ومن رجحه في الثاني ابن الصلاح والنووي وقال ابن حبان لأعلم فيه اختلافا وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وإن كان داعية لما مر وهو الذي رجحه الأصل ومراده إذا لم يكفر ببدعته وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وإن كفر ببدعته وقيل لا يقبل مطلقا لا ابتداعه المفسوق (و) الأصح أنه يقبل (من ليس فقيها وإن خالف القياس) خلافا للحنفية فيما يخالفه لأن مخالفته ترجح احتمال الكذب . قلنا لا نسلم (و) الأصح أنه يقبل (متساهل في غير الحديث) بأن يتساهل في حديث الناس ويحترز في الحديث النبوي لأمن الخلل فيه بخلاف المتساهل فيه فيرد وقيل لا يقبل المتساهل مطلقا لأن التساهل في غير الحديث النبوي يجزى إلى التساهل فيه (ويقبل مكثر) من الرواية (وإن ندرت مخالطته للحدثين إن أمكن تحصيل ذلك القدر) الكثير الذي رواه (في ذلك الزمن) الذي خالطهم فيه فإن لم يمكن لم يقبل في شيء مما رواه لظهور كذبه في بعض ما تعلم عينه (وشرط الراوي العدالة وهي لغة التوسط وشرعا بالمعنى الشامل للروءة (ملسكة) أي هيئة راسخة في النفس (تمنع اقتراف) أي ارتكاب (الكبائر) وصغائر الحسة كسرفة لقمه) وتطيف تمر (والرذائل المباحة) أي الجائزة بالمعنى الأعم أي المأذون في فعلها لا بمعنى مستوية الطرفين (كبول بطريق) وهو مكروه والأكل في السوق لغير سوق وغيرها

ولو أسند وأرسلوا
فكالزيادة وإذا حمل
صحابي مروي على أحد
محمله حمل عليه إن
تنافيا وإلا فالكامل مشترك
في محمله على معنييه
فإن محمله على غير
ظاهره حمل على ظاهره
في الأصح .

مسئلة

لا يقبل مختل وكافر
وكذا صبي في الأصح
والأصح أنه يقبل
صبي تحمل فبلغ فأدى
ومبتدع يحرم الكذب
وليس بداعية ولا
يكفر ببدعته ومن
ليس فقيها وإن خالف
القياس ومتساهل في
غير الحديث ويقبل
مكثر وإن ندرت
مخالطته للحدثين إن
أمكن تحصيل ذلك
القدر في ذلك الزمن
وشرط الراوي العدالة
وهي ملسكة تمنع
اقتراف الكبائر
وصغائر الحسة كسرفة
لقمة والرذائل المباحة
كبول بطريق

مما يحل بالمرءة . والمعنى يمنع اقرار كل فرد من أفراد ما ذكر فباقرار فرد منه تنتفي العدالة ،
 أما صائر غير الحسة كالكذبة لا تتعلق بها ضرر ونظرة إلى أجنبية فلا يشترط المنع من اقرار كل فرد
 منها فلا تنتفي العدالة باقرار شيء منها إلا أن يصّر عليه ولم تغلب طاعته وإذا تقرر أن العدالة
 شرط في الرواية (فلا يقبل في الأصح مجهول باطنا وهو المستور ، و) لا (مجهول مطلقا) أى باطنا
 وظاهرا (و) لا (مجهول العين) كأن يقال عن رجل لا تتفاء تحقق العدالة وقيل يقبلون اكتفاء
 بظن حصولها في الأول وتحسينا للظن بالآخرين وحكاية الأصل الاجماع على عدم قبولهما مردودة
 بنقل ابن الصلاح وغيره الخلاف فيهما (فان وصفه) أى الأخير (نحو الشافعي) من أئمة الحديث
 الراوى عنه (بالثقة أو بنى التهمة) كقوله أخبرني الثقة أو من لا أتهمه (قبل في الأصح) وإن كان
 الثاني دون الأول رتبة وذلك لأن واصفه من أئمة الحديث لا يصفه بذلك إلا وهو كذلك وقيل لا يقبل
 لجواز أن يكون فيه جرح ولم يطلع عليه الواصف . قلنا يبعد ذلك جدا مع كون الواصف مثل
 الشافعي محتجا به على حكم في دين الله (كمن أقدم معذورا) بنحو تأويل أوجهل خلا عن التدين
 بالكذب أو لم كراه (على) فعل (مفسق مظنون) كشرب نبيذ (أو مقطوع) كشرب خمر فيقبل
 في الأصح سواء اعتقد الإباحة أم لم يعتقد شيئا لعذره وقيل لا يقبل لارتكابه المفسق وإن اعتقد
 الإباحة وقيل يقبل في المظنون دون المقطوع وخرج بالمعذور من أقدم عالم بالتجريم باختياره أو متدينا
 بالكذب فلا يقبل قطعا وما تقرر علم أن قولى معذورا أولى من قوله جاهلا (واختار أن الكبيرة
 ما تواعد عاميه) بنحو غضب أولعن (بخصوصه) في الكتاب أو السنة (غالبا) وقيل هي ما فيه حد قال
 الرافعي وهم إلى ترجيح هذا أميل ولأول ما يوجد لأكثرهم وهو الأوفق لما ذكره عند تفصيل
 السكائر أى لعدهم منها أكل مال اليتيم والعقوق وغيرهما مما لا حد فيه وذكر الأصل أن المختار قول
 إمام الحرمين إنها كل جريمة تؤذن بقله أكثرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة وإنما لم أختره لأنه
 يذول صغار الحسة مع أن الامام إنما ضبط به ما يبطل العدالة من المعاصي مطلقا لا الكبيرة التي
 الكلام فيها والكبائر بعد أكبرها وهو الكفر كما هو معلوم (كقتل) عمدا أو شبهه ظلما (وزنا)
 بالزنى الآية : والذين لا يدعون مع الله إلها آخر (ولواط) لأنه مضيع لماء النسل بوطنه في فرج
 كالزنا (وشرب خمر) وإن لم يسكر لقاتها وهي الشتمد من ماء العنب (ومسكر) ولو غير خمر كالشتمد
 من قبيح الزبيب المسمى بالنبيذ لخبر صحيح ورد فيه ، أما شرب ما لا يسكر لقاته من غير الخمر فصغيرة
 حكما في حق من شر به معتقدا حله لقبول شهادته وإلا فهو كبيرة حقيقة لا يجابه الحد وللتواعد عليه
 وفي معنى ذلك ما اختلف في تحريمه من مطبوخ عصير العنب (وسرقة) لر بع مثقال أو ما قيمته ذلك الآية
 والسارق والسارقة ، أما سرقة مادون ذلك فصغيرة قال الحلبي إلا أن كان المسروق منه مسكينا لا غنى به
 عن ذلك فيكون كبيرة (وغصب) لمال أو نحوه لخبر الصحيحين « من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من
 سبع أرضين » وقيد العبادى وغيره بما يباع قيمته ببع مثقال كما يقطع به في السرقة (وقذف) محرّم بزنا
 أولواط الآية : إن الذين يرمون المحصنات ، نعم قال الحليمي قذف صغيرة ومملوكة وحرمة متهتكة صغيرة
 لأن الإيذاء فيه دونه في الحرمة الكبيرة المسترة أما القذف المباح كقذف الرجل زوجته إذا علم زناها أو ظنه
 ظنا مؤكدا فلا يس بكبيرة ولا صغيرة وكذا جرح الراوى والشاهد بالزنا إذا علم بل هو واجب (ونعيمة) وهي
 نقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الفساد بينهم لخبر الصحيحين « لا يدخل الجنة نمام » بخلاف
 نقل الكلام نصيحة للنقول إليه كما في قوله تعالى حكاية : يا موسى إن الملائكة يأتون بك ليقتلوك
 فإنه واجب ، أما الغيبة وهي ذكر كرك الانسان بما يكرهه وإن كان فيه فصيرة قاله صاحب العدة وأقره

فلا يقبل في الأصح
 مجهول باطنا وهو
 المستور ومجهول
 مطلقا ومجهول العين
 فان وصفه نحو
 الشافعي بالثقة أو بنى
 التهمة قبل في الأصح
 كمن أقدم معذورا
 على مفسق مظنون
 أو مقطوع والمختار
 أن الكبيرة ما تواعد
 عليه بخصوصه غالبا
 كقتل وزنا ولواط
 وشرب خمر ومسكر
 وسرقة وغصب وقذف
 ونعيمة

الرافعي ومن تبعه لعموم البلوى بها نعم قال القرطبي في تفسيره إنها كبيرة بلا خلاف ويشملها تعريف الأكثر الكبيرة بما توعد عليه بخصوصه قال تعالى - أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - قال الزركشي وقد ظفرت بنص الشافعي في ذلك فالقول بأنها صغيرة ضعيف أو باطل . قلت ليس كذلك لا يمكن الجمع بحمل النص وما ذكر على ما إذا أصر على الغيبة أو قرنت بما يصيرها كبيرة أو اغتاب عدلا وقد أخرجتها بزيادتي غالبا وتباح الغيبة في ستة مواضع مذكورة في محلها وقد نظمها في بيتين فقلت :

تباح غيبة لمستفت ومن رام إعانة لرفع منكر

ومعرف متظلم متكلم في معطن فسقا مع المحذر

(وشهادة زور) ولو بما قل لأنه صلى الله عليه وسلم عدها في خبر من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواها الشيخان (ويعين فاجرة) لخبر الصحيحين من حلف على مال امرئ . مسلم بنيرحقه لقي الله وهو عليه غضبان وخص السلم جر يا على الغالب وإلا للكافر المعصوم كذلك (وقطيعه رحم) لخبر الصحيحين لا يدخل الجنة قاطع قال سفيان أي ابن عيينة في رواية يعني قاطع رحم وانه قطيعه فعيلة من القطع ضد الوصل والرحم القرابة (وعقوق) للوالدين أو أحدهما لأنه صلى الله عليه وسلم عده في خبر من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواها الشيخان وأما خبرها الحالة بمنزلة الأم وخبر البخاري عم الرجل صنو أبيه أي مثله فلا يدل أن على أنهما كالوالدين في العقوق (وفرار) من الزحف لآية - ومن يؤلم يومئذ دبره - ولأنه صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات أي المهلكات رواه الشيخان نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير نكابة في العدو لا تنفاه إعزاز الدين بثنائه (ومال يتيم) أي أخذه بلا حق وإن كان دون ربع مثقال لآية - إن الذين يأكلون أموال اليتامى - وقد عدا أكابها صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الخبر السابق وقيس بالأكل غيره وإنما عبر به في الآية والخبر لأنه أعم وجوه الانتفاع (وخيانة) في غير الشيء التافه بكيل أو غيره كوزن وغلول لآية - ويل للطففين - ولقوله تعالى - إن الله لا يحب الخائنين - والغلول الخيانة من الغنيمة أو بيت المال أو الزكاة قاله الأزهرى وغيره وإن قصره أبو عبيد على الخيانة من الغنيمة أما في التافه فصغيرة كما مر (وتقديم صلاة) على وقتها (وتأخيرها) عنه بلا عذر كسفر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبار رواه الترمذي وتركها أولى بذلك (وكذب) عمدا (على نبي) قال صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار رواه الشيخان وغيره من الأنبياء مثله في ذلك كما هو ظاهر قياسا عليه وقد شمله تعبير بنى بخلاف تعبيره كغيره برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية أما الكذب على غير نبي فصغيرة إلا أن يقتن به ما يصير كبيرة كأن يعلم أنه يقتل به قاله ابن عبد السلام وعليه يحمل خبر الصحيحين إن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذابا (وضرب مسلم) بلا حق لخبر مسلم صنفان من أمق من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات رؤوسهن كأسمنة البخت للسائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدون ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا وخرج بالمسلم الكافر فليس ضربه كبيرة بل صغيرة وزعم الزركشي أنه كبيرة (وسب محابي) لخبر الصحيحين لا نسبوا أمهاني فوالذي

(قوله في بيتين الخ) وقد نظمها الكمال بقوله أيضا :

القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر

ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

وشهادة زور ويعين
فاجرة وقطيعه رحم
وعقوق وفرار ومال
يتيم وخيانة وتقديم
صلاة وتأخيرها وكذب
على نبي وضرب مسلم
وسب محابي

نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مذكراً ولا نصيفه وروى مسلم لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق الخ والخطاب للصحابه السابقين نزلهم اسمهم الذى لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث علمه بما ذكره واستثنى من ذلك سب الصديق بنى الصحبة فهو كفر لتكذيب القرآن أما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة وخبر الصحيحين سباب المسلم فسوق ومعناه تكرار السب فهو إصرار على صغيرة فيكون كبيرة (وكنتم شهادة) قال تعالى : ومن يكتمها فإنه آثم قلبه أى ممسوخ وخص بالذكر لأنه محل الايمان ولأنه إذا أثم تبعه الباقي (ورشوة) بتثنية الرأى وهى أن يبذل مالا ليحق باطلا أو يبطل حقاً لخبر الترمذى لعنة الله على الراشئ والمرئى زاد الحاكم والرائش الذى يسعى بينهما أما بذهله للتكلم فى جائز مع سلطان مثلاً فجعله جائزة فيجوز البذل والأخذ وبذله للتكلم فى واجب كتخليص من حبس ظاهراً وتولية قضاء طلبه من تعيين عليه أو سن له جائز والأخذ فيه حرام (وديانة) بثلاثة قبل الهاء وهى استحسان الرجل على أهله لخبر ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق والديه والديوث ورجلة النساء قال الذهبى اسناده صالح (وقيادة) قياساً على الديانة والمراد بها استحسان الرجل على غير أهله وقد بسطت الكلام عليه فى الحاشية (وسعاية) وهى أن يذهب بشخص إلى ظالم ليؤذيه بما يقوله فى حقه لخبر الساعى مثلث أى مهلك بسعائته نفسه والسمى به وإليه (ومنع زكاة) لخبر الصحيحين « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليه فى نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره » إلى آخره (ويأس رحمة) لخبر الدارقطنى لكنه صوب وقفه من الكبائر الاثراك بالله والاياس من روح الله والمراد باليأس من رحمة الله استبعاد العفو عن الذنوب لاستعظامها لا إنكار سعة رحمته للذنوب فانه كفر لظاهر قوله تعالى - إنه لا يأس من روح الله إلا الكافرون - إلا أن يحمل اليأس فيه على الاستبعاد والكفر على معناه اللغوى وهو الستر (وأمن مكر) بالاسترسال فى المعاصى والاتكال على العفو قال تعالى فلا يأس من مكر الله إلا القوم الخاسرون (وظهار) كقوله لزوجته أنت على كظهر أى قال تعالى فيه : وإنهم ليقولون منكر امن القول وزورا أى كذباً حيث شبهوا الزوجة بالأم فى التحريم (ولحم ميتة وخنزير) أى تناوله بلا ضرورة لآية قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً

وكنتم شهادة ورشوة
وديانة وقيادة وسعاية
ومنع زكاة ويأس رحمة
وأمن مكر وظهار ولحم
ميتة وخنزير

(قوله والأخذ فيه حرام) أى إن تعين عليه وعبرة مر فى شرحه وأفتى المصنف فىمن حبس ظاهراً فبذل مالا لمن يتكلم فى خلاصه بجأه أو غيره بأنها جهالة مباحة وأخذ عوضها حلال ونقل عن جماعة أى وفى ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفاً ولم يتعقبه بشئ ولم يكتب عليه ع ش ولا الرشيدى شيئاً ويؤخذ مما ذكره قبل أنه إن تعين عليه لم يجز له الأخذ وإلا جاز وبه صرح العلامة الشارح فى الحاشية حيث قال أما بذهله مالاً للتكلم فى جائز مع السلطان مثلاً فجعله جائزة فيجوز فيه البذل والأخذ وشمل الجائز الواجب لكن إن تعين عليه امتنع الأخذ وإن جاز البذل فى تخليص من حبس ظاهراً يمتنع الأخذ على من تعين عليه دون غيره وعلى غيره يحمل اطلاق النووى فى فتاويه الجواز اه وهذا هو المشهور فى تقارير الشيوخ وهو مقتضى عبارة مر سابقاً ولاحقاً فليراجع وليحرر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله ورجلة النساء) ضبطه المنذرى بفتح الراء وكسر الجيم وفسرها بأنها المرأة المتشبهة بالرجال وفسر الديوث بأنه الذى يقرأه على الزنا مع علمه بهم انتهى كمال وفى المناوى على الجامع ضبطها بضم الجيم فايراجع وكأنه أخذه من قولهم امرأة رجلة بمعنى أنها رأياً مصيب ويقال كانت عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى كما فى المختار . وأنت خير بأن المراد هنا غير ذلك إذ المراد المتشبهة بالرجال ولا شك أن الحافظ المنذرى أضبط من المناوى وأثبت ولذلك جزم العلامة الشارح فى حاشية الجلال بضبطه حيث قال ورجلة النساء هى بكسر الجيم المتشبهة بالرجال انتهى كاتبه هـ .

وفي معنى الخنزير الكلب وفتح كل منهما مع غيره (وفطر في رمضان) ولو يوما بلا عذر لخبر من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وهو وإن تكلم فيه فله شواهد تجبره ولأن صومه من أركان الإسلام ففطره يؤذن بقلة أكثر من تركه بالدين وتعبيرى بذلك أولى من قوله وفطر رمضان (وحرابة) وهي قطع الطريق على السارين باخافهم لآية إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله (وسحر وربا) بموحدة لأنه صلى الله عليه وسلم عدما من السبع الموبقات في الخبر السابق (وإدمان صغيرة) أي إصرار عليها من نوع أو أنواع بحيث لم تغلب طاعاته معاصيه وليست الكبائر منحصرة في المذكورات كما أفهمه ذكر الكاف في أولها وأما خبر البخاري الكبائر الاشرار بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين النemos فمحمول على بيان المحتاج إليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وسعيد بن جبير هي إلى السبعمئة أقرب يعني باعتبار أصناف أنواعها .

[مسئلة : الاخبار بعام] أي بشي عام (رواية) خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وغيره إذ القصد منها اعتقاد خصوصيتها بمن اختصت به وهو يعم الناس وما في المروي من أمر ونهي ونحوها يرجع إلى الخبر بتأويل فتأويل أقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا مثلا الصلاة واجبة والزنا حرام (و) الاخبار (بخاص) عند حاكم شهادة) بقيد زده بقولي (إن كان حقا لغير الخبر على غيره) فإن كان للخبر على غيره فدعوى أول غيره عليه وإن لم يكن عند حاكم فافرار (والمختار أن أشهد إنشاء تضمن إخبارا) باليهوديه نظرا إلى وجود مضمونه في الخارج به وإلى متعلقه وقيل محض إخبار نظر إلى اللفظ فقط قال شيخنا العلامة الحلي وهو التحقيق فلم تتوارد اثلاثه على محل واحد ولا منافاة بين كون أشهد إنشاء وكون معنى الشهادة إخبارا لأنه صيغة مؤدية لذلك المعنى بمتعلقه انتهى (و) المختار (أن صيغ العقود والحلول كعبت) واشتريت (وأعتقت إنشاء) لوجود مضمونها في الخارج بها وقال أبو حنيفة إنها إخبار على أصلها بأن يقدر وجود مضمونها في الخارج قبيل التلفظ بها وذكر صيغ الحلول مع مثالها من زيادتي (و) المختار (أنه يثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة لا يثبتان فيها إلا بعدد رعاية للتناسب فيهما فإن الواحد يقبل في الرواية دون الشهادة وقيل يثبتان إلا بعدد فيهما نظرا إلى أن ذلك شهادة وقيل يكفي في ثبوتها فيهما واحد نظرا إلى أن ذلك خبر والترجيح من زيادتي (و) المختار (أنه يشترط ذكر سبب الجرح فيهما) أي في الرواية والشهادة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (و) لكن (يكفي لإطلاقه) أي الجرح (في الرواية) كالتعديل كأن يقول الجرح فلان ضعيف أو ليس بشيء (إن عرف مذهب الجرح) من أنه لا يجرح إلا بقادح فعلم أنه لا يكفي لإطلاق في الرواية إذ لم يعرف مذهب الجرح ولا في الشهادة مطلقا لتعلق الحق فيها بالمشهود له نعم يكفي ذلك فيهما لإفادة التوقف عن القبول إلى أن يبحث عن ذلك كاذكه في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينها وبين الشهادة . وقيل يشترط ذكر سببها في الرواية والشهادة ولو من العالم به فلا يكفي إطلاقهما فيهما لاحتمال أن يجرح بما ليس بجرح وأن يبادر إلى التعديل عملا بالظاهر وقيل يكفي ذلك اكتفاء بعلم الجرح والمعدل بسببهما وقيل يشترط ذكر سبب التعديل دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها الجواز الاعتماد فيه على الظاهر (والجرح مقدم) عند التعارض على التعديل (إن زاد عدد الجرح على عدد المعدل) إجماعا (وكذا إن لم يزد عليه) بأن ساواه أو نقص عنه (في الأصح) لإطلاع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدل وقضيته أنه لو أطلع المعدل على السبب وعلم توابعه منه قدم على الجرح وهو كذلك وقيل يطلب الترجيح في صورة عدم الزائد كما هو حاصل في صورة الزائد بالزيادة على وزانه قيل إن التعديل في صورة الناقص مقدم (ومن التعديل) اشخص (حكم مشروط العدالة) في الشاهد (بالشهادة) من ذلك الشخص إذ لو لم

وفطر في رمضان
وحرابة وسحر وربا
وإدمان صغيرة .

مسئلة

الأخبار بعام رواية
وبخاص عند حاكم
شهادة إن كان حقا
لغير الخبر على غيره
والمختار أن أشهد إنشاء
تضمن إخبارا وأن
صيغ العقود والحلول
كعبت وأعتقت إنشاء
وأنه يثبت الجرح
والتعديل بواحد في
الرواية فقط وأنه
يشترط ذكر سبب
الجرح فيهما ويكفي
إطلاقه في الرواية إن
عرف مذهب الجرح
والجرح مقدم إن
زاد عدد الجرح على
المعدل وكذا إن لم يزد
عليه في الأصح ، ومن
التعديل حكم مشروط
العدالة بالشهادة

يكن عدلا عنده لمحاكم بشهادته (وكذا عمل العالم) المشترط للعدالة في الراوى برواية شخص تعديل له في الأصح وإلا لماعمل بروايته وقيل ليس تعديلا والعمل بروايته يجوز أن يكون احتياطا (و) كذا (رواية من لا يروى إلا عن عدل) بأن صرح بذلك أو عرف من عاداته عن شخص تعديل له (في الأصح) كقولهم هو عدل وقيل يجوز أن يترك عاداته وتأخيري في الأصح عن السائلين قبله أولى من توسيط الأصل بينهما (وليس من الجرح) لشخص (ترك عمل بمرويه و) لا ترك (حكم بمشهوده) لجواز أن يكون الترك لمعارض (ولاحذ) له (في شهادة زنا) بأن لم يكمل نصابها لأنه لا تنفاء النصاب لالهي في الشاهد (و) لافي (نحو شرب نبيذ) من المسائل الاجتهادية المختلف فيها كمنكاح المتعة لجواز أن يعتقد إباحة ذلك (ولا تدليس) فيمن روى عنه (بتسمية غير مشهورة) له حتى لا يعرف إذ لاخلل في ذلك (قيل) أى قال ابن السمعاني (إلا أن يكون بحيث لو سئل) عنه (لم يبينه) فان صنيعة حينئذ جرح له لظهور الكذب فيه . وأجيب بنفع ذلك (ولا) تدليس (بإعطاء شخص اسم آخر تشبيها كقول) صاحب (الأصل) أخبرنا (أبو عبد الله الحافظ يعني) به (الذهبي تشبيها بالبيهقي) في قوله أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) لظهور المقصود وذلك صدق في نفس الأمر (ولا) تدليس (بإيهام اللقي والرحلة) الأول ويسمى تدليس الاسناد كأن يقول من عاصر الزهرى مثلا ولم يلقه : قال الزهرى أو عن الزهرى موها أنه سمعه والثاني كأن يقول حدثنا فلان وراء النهر موها جيحون والمراد نهر مصر كأن يكون بالجيزة لأن ذلك من المعاريف لا كذب فيه (أمامدلس المتون) وهو من يدرج كلامه معها بحيث لا يتميزان (فمجرد) لا يبقاه غيره في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم . [مسئلة : الصحابي] أى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم (من اجتمع مؤمنا) مميزا (بالنبي) في حياته (وإن لم يرو) عنه شيئا (ولم يطل) أى اجتماعه به أو كان أنى أو أعمى كابن أم مكتوم فخرج من اجتماع به كافرا أو غير مميز أو بعد وفاة النبي لكن قال البرماوى في غير المميز إنه صحابي وإن اختار جماعة خلاف ذلك وقيل يشترط في صدق اسم الصحابي الرواية ولولحديث وإطالة الاجتماع نظرا في الإطالة إلى العرف وفي الرواية إلى أنها المقصود الأعظم من محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الأحكام وقيل يشترط الغزومعه ومضى عام على الاجتماع به لأن لصحبته شرفا عظيما فلا ينال إلا باجتماع طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو والشمول على السفر الذى هو قطعة من العذاب والعام المشتمل على الفصول الأربعة التى تختلف فيها الأمزجة واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا كعبد الله بن خطل ولا يسمى صحابيا بخلاف من مات بعد رده . سلما كعبد الله بن مسرح . وأجيب بأنه كان يساه قبل الردة ويكنى ذلك في محبة التعريف إذ لا يشترط فيه الاحتراز عن النفاق المعارض (كالتابعي معه) أى مع الصحابي فيكنى في صدق اسم التابعي على الشخص اجتماعه مؤمنا بالصحابي في حياته وهذا مارجحه ابن الصلاح والنووى وغيرها وقيل لا يكنى ذلك من غير إطالة للاجتماع به وبه جزم الأصل تبعاً للخطيب البغدادي وفرق بأن الاجتماع بالنبي يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع بالطويل بالصحابي وغيره من الأخيار (والأصح أنه لو ادعى معاصر) للنبي صلى الله عليه وسلم (عدل محبة قبل) لأن عدالاته تمنعه من الكذب في ذلك وقيل لا يقبل لأدعائه لنفسه رتبة هو فيها متم كقولهم أنا عدل (و) الأصح (أن الصحابة عدول) فلا يبحث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة لأنهم خير الأمة لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فان المراد بهم الصحابة ولخير الصحابين خير أمتي قرني وقيل هم كغيرهم فيبحث عن عدالتهم في ذلك إلا من كان ظاهر العدالة أو مقطوعا كالشيخين رضى الله عنهما وقيل هم عدول إلى حين قتل عثمان رضى الله عنه فيبحث عن عدالتهم بعده لوقوع الفتن بينهم من حينئذ مع إمساك بعضهم عن خوضها وقيل هم

وكذا عمل العالم ورواية من لا يروى إلا عن عدل في الأصح وليس من الجرح ترك عمل بمرويه وحكم بمشهوده ولا حد في شهادة زنا ونحو شرب نبيذ ولا تدليس بتسمية غير مشهورة قيل إلا أن يكون بحيث لو سئل لم يبينه ولا بإعطاء شخص اسم آخر تشبيها كقول الأصل أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبيها بالبيهقي يعني الحاكم ولا بإيهام اللقي والرحلة ، أما مدلس المتون فمجرد .

مسئلة

الصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي وإن لم يرو أو لم يطل كالتابعي معه والأصح أنه لو ادعى معاصر عدل محبة قبل وأن الصحابة عدول

عدول إلا من قاتل علياً رضي الله عنه فهم فسقة لخروجهم على الإمام الحق وردّ بأنهم مجتهدون في قتالهم له فلا يأتون وإن أخطئوا بل يؤجرون كما سيأتي على كل قول من طرأ له منهم قادح كسرة أوزنا عمل بمقتضاه لأنهم وإن كانوا عدولا غير معصومين .

[مسئلة] (المرسل) المشهور عند الأصوليين والنقهاء وبعض المحدثين (مرفوع غير محابي) تابعيا كان أو من بعده (إلى النبي) صلى الله عليه وسلم مسقطا لواسطة بينه وبين النبي وعند أكثر المحدثين مرفوع تابعي إلى النبي وعندهم المفضل ماسقط منه راوياً فأكثر والنقطع ماسقط منه من غير الصحابة راو وقيل ماسقط منه راو فأكثر (والأصح أنه لا يقبل) أي لا يحتج به للجهل بعدالة الساقط وإن كان صحابيا لاحتمال أن يكون ممن طرأ له قادح (إلا إن كان مرسله من كبار التابعين) كقيس بن أبي حازم وأبي عثمان النهدي (وعضده كون مرسله لا يروى إلا عن عدل) كأن عرف ذلك من عادته كأنه سلمة ابن عبد الرحمن يروى عن أبي هريرة (وهو) حينئذ (مسند) كما أن إسقاط العدل كذكرة (أو عضده قول محابي أو فعله أو قول الأكثر) من العلماء لاصحابي فيهم (أو مسند) سواء أسنده المرسل أم غيره (أو مرسل) بأن يرسله آخر يروى عن غير شيوخ الأول (أو انتشار) له من غير تكبير (أو قياس أو عمل) أهل (العصر) على وفقه (أو نحوها) ككون مرسله إذا شارك الحفاظ في أحاديث وافقهم فيها ولم يخالفهم إلا بضع لفظ من ألفاظهم بحيث لا يختل به المعنى فإن المرسل حينئذ يقبل لاتقاء المخدور وقيل يقبل مطعاً لأن العدل لا يسقط لواسطة إلا وهو عدل عنده وإلا كان ذلك تلبساً قادحاً وقيل لا مطلقاً لما روي يقبل إن كان المرسل من أئمة النقل كسعيد بن المسيب والشعبي بخلاف من لم يكن منهم فقد يظن من ليس بعدل عدلاً فيسقطه لظنه (والمجموع) من المرسل وعاضده (حجة) لا مجرد المرسل ولا مجرد عاضده لضعف كل منهما منفردا ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن هذا (إن لم يحتج بالعاضة) وحده (وإلا) بأن كان يحتج به كسند صحيح (وهما) (دليلان) إذا العاضد حينئذ دليل برأسه والمرسل لما اعتضده صار دليلاً آخر يرجح بهما عند معارضة حديث واحد لهما والتقيد بكبار التابعين من زيادتي (و) (لأصح) أنه أي المرسل بقيد زده بقولي (باعتضاده) أي مع اعتضاده (بضعف أضعف من المسند) المحتج به وقيل أقوى منه لأن العدل لا يسقط إلا من يجزم بعدالته بخلاف من يذكره فيحيل الأمر فيه على غيره . قلنا لا نسلم ذلك أما إذا اعتضد بصحيح فلا يكون أضعف من مسند يعارضه بل هو أقوى منه كما علم مما مر أما مرسل صغار التابعين كالزهرى فباق على عدم قبوله مع عاضده لشدة ضعفه وقيد القبول بكبار التابعين لأن غالب رواياتهم عن الصحابة فيغلب على الظن أن الساقط محابي فإذا انضم إليه عاضد كان أقرب إلى القبول وعليه ينبغي ضبط الكبير بمن أكثر رواياته عن الصحابة والصغير بمن أكثر رواياته عن التابعين على أن ابن الصلاح والنووي لم يقيدا بالكبار وهو أقوى وهذا كله في مرسل غير محابي كما عرفت أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب لأن أكثر رواية الصحابة عن الصحابة وكلهم عدول كما مر (فإن تجرد) هذا المرسل عن عاضد (ولا دليل) في الباب (سواء) ومدلوله المنع من شيء (فالأصح) أنه يجب (الانكشاف) عن ذلك الشيء (لأجله) أي المرسل احتياطاً لأن ذلك يحدث شبهة توجب التوقف وقيل لا يجب لأنه ليس بحجة حينئذ أما إذا كان ثم دليل سواء فيجب الانكشاف قطعاً إن وافقه وإلا عمل بمقتضى الدليل .

[مسئلة] (الأصح جواز نقل الحديث بالمعنى لعارف) بمعنى الألفاظ ومواقع الكلام الذي أريد به إنشاء أو خبر بأن يأتي اللفظ بغير آخر مساو له في المراد والفهم وإن لم ينس اللفظ الآخر لم يرادفه لأن المقصود

المعنى واللفظ آلة وقيل لا يجوز إن لم نسلفوت الفصاحة في كلام النبي وقيل إنما يجوز بألفاظ مرادف بخلاف
غير المرادف لأنه قد لا يوفي بالمقصود وقيل لا يجوز . طلقا حذر من التفاوت وإن ظن الناقل عدمه فإن العلماء
كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث المراد . قلنا الكلام في المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه كما أنه ليس الكلام
بما مبد بألفاظ كالأذان والشهادة والسلام والتكبير وقل غير ذلك أما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ
قطعا (و) الأصح (أنه محتج بقول الصحابي قال النبي) صلى الله عليه وسلم لأنه ظاهر في سماعه منه
وقيل لا لاحتمال أن يكون بينهما واسطة من تابعي أو صحابي وقلنا نبحث عن عدالة الصحابة (و) بقوله
(عنه) أي عن النبي لما مروى في لظهوره في لواسطة (و) بقوله (سمعتهم أمر ونهى) لظهوره في صدور
أمر ونهى منه وقيل لا لجواز أن يطلقهما الراوى على ما ليس بأمر ولا نهى تسميحا (أو) بقوله (أمرنا
ونحوه) مما بنى للفعول كنهينا أو أوجب أو حرّم علينا أو رخص لنا الظهور أن فاعلها النبي وقيل
لا لاحتمال أن يكون الأمر والناهي بعض الولاة والايحاب والتجريم والترخيص استنباط من قائله (و) بقوله
(من السنة) كذا لظهوره في سنة النبي وقيل لا لجواز إرادة سنة البلد (فكنا معاشر الناس) نفعل في
عهده صلى الله عليه وسلم (وكان الناس يفعلون) في عهده صلى الله عليه وسلم (فكنا نفعل في عهده صلى
الله عليه وسلم) ظهوره في تقرير النبي عليه وقيل لا لجواز أن لا يعلم به (فكان الناس يفعلون فكانوا
لا يقطعون في) الشيء (النافه) فاته عائشة رضي الله عنها لظهور ذلك في جميع الناس الذي هو إجماع
وقيل لا لجواز إرادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالباء إشارة إلى أن كل صورة دون ما قبلها رتبة ولهذا
كان تعبيرى في عنه وسمعتهم بالفاء أولى من تعبيره فيهما بالواو ووجه كون الأخيرين دون ما قبلهما
عدم التصريح بكون ذلك في عهده صلى الله عليه وسلم ووجه كون الأخيرة دون ما قبلها عدم
التصريح بما يعود عليه ضمير كانوا .

[خانة] في مراتب التحمل (مستند غير الصحابي) في الرواية إحدى عشرة (قراءة الشيخ) عليه
(املاء) من حفظه أو من كتابه (فتحدثنا) بلا إملاء (فقرأته عليه) أي على الشيخ (فسماعه)
بقراءة غيره على الشيخ يسمى هذا والذي قبله بالعرض (فمناولة أو مكتوبة مع إجازة) كأن يدفع له
الشيخ أصل سماعه أو فرعا مقابلا به أو يكتب شيئا من حديثه لحاضر عنده أو غائب عنه ويقول له
أجزت لك روايته عنى (فإجازة) بلا مناوله ولا مكتوبة (لخاص في خاص) كأجزت لك رواية البخارى
(نقص في عام) كأجزت لك رواية جميع مسموعاتي (فعام في خاص) كأجزت لمن أدر كنى رواية
مسلم (و) عام (في عام) كأجزت لمن عاصرني رواية جميع مروياتي (وافلان ومن يوجد من نسله)
تبعاله (فمناولة أو مكتوبة) بلا إجازة إن قال معها هذا من سماعى (فإعلام) بلا إجازة كأن يقول هذا
الكتاب من مسموعاتي على فلان (فوصية) كأن يوصى بكتاب إلى غيره ليرويه عنه عند سفره
أو موته (فوجادة) كأن يجد حديثا أو كتابا بخط شيخ معروف (والختار جواز الرواية بالمذكورات)
التصريح بهذا من زيادتي والقول بامتناع الرواية بالأربعة التي قبل لوجادة مردود بأنها أرفع من
الوجادة والرواية بها جائزة عند الشافعى وغيره فالأربعة أولى (لا إجازة من يوجد من نسل فلان)
ولا يجوز وقيل يجوز وقيل لا يجوز الرواية بالاجازة بأقسامها وقيل لا يجوز في العامة أما إجازة من
توجد من غير قيد فمنوعة كما هم بالأولى وصرح به الأصل ونقل في الإجماع (وألفاظ الأداء من
صناعة المحدثين) فلتطلب منهم ومنها على ترتيب ما مر أملى على حدثى قرأت عليه قرى عليه
وأنا أسمع أخبرنى إجازة ومناولة أو مكتوبة أخبرنى إجازة أنبأنى مناولة أو مكتوبة أخبرنى إعلاما
أوصى إلى وجدت بخطه وقد أوضحت الكلام على ذلك مع مراتب التحمل في شرح ألفية العرقى
وقولى أو مكتوبة في الموضعين مع إفاذه تأخر الحدث عن الاملاء من زيادتي .

وأنه محتج بقول
الصحابي قال النبي فعنه
فسمعتهم أمر ونهى
أو أمرنا أو نحوه ومن
السنة فكنا معاشر
الناس أو كان الناس
يفعلون فكنا نفعل
في عهده صلى الله
عليه وسلم فكان
الناس يفعلون فكانوا
لا يقطعون في التافه .

خاتمة

مستند غير الصحابي
قراءة الشيخ إملاء
فتحدثنا فقرأته عليه
فسماعه فمناولة أو
مكتوبة مع إجازة
فإجازة لخاص في خاص
نقص في عام فعام في
خاص في عام ففلان
ومن يوجد من نسله
فمناولة أو مكتوبة
فإعلام فوصية فوجادة
والختار جواز الرواية
بالمذكورات لا إجازة
من يوجد من نسل
فلان وألفاظ الأداء
من صناعة المحدثين .

[الكتاب الثالث في الإجماع ، وهو اتفاق مجتهدي الأمة]

الكتاب الثالث

في الإجماع

وهو اتفاق مجتهدي
لأمة بعد وفاة محمد
في عصر على أي أمر
ولو بلا إمام معصوم
أو بلوغ عدد تواتر أو
عدول أو غير صحابي
أو قصر الزمن فعلم
اختصاصه بالمجتهدين
فلا عبرة باتفاق غيرهم
قطعا ولا بوفاقه لهم
في الأصح والمسلمين
وأنه لا بد من السكك
وهو الأصح وعدم
انعقاده في حياة محمد
وأنه لو لم يكن إلا
واحد لم يكن قوله
إجماعا وليس حجة
على المختار وأن
اتراض العصر
لا يشترط وأنه قد
يكون عن قياس وهو
الأصح فيهما وأن
اتفاق السابقين غير
إجماع وليس حجة في
الأصح وأن اتفاقهم
على أحد قولين قبل
استقرار الخلاف جائز
ولو من الحادث بعد
ذوي القولين

بالقول أو الفعل أو التقرير (بعد وفاة محمد) صلى الله عليه وسلم (في عصر على أي أمر) كان من ديني وديني
وعقلي وانفوي كاسيأتي بيانه (ولو بلا إمام معصوم) وقالت الروايف لا بد منه ولا بخلو الزمان عنه وإن لم تعلم
عينه والحجة في قوله فتط وغيره تبع له (أو) بلا (بلوغ عدد تواتر) اصدق مجتهد الأمة بدونه وقيل يشترط
نظرا للاعادة (أو) بلا (عدول) بناء على أن العدالة ليست ركنا في المجتهد وهو الأصح وقيل يعتبرون بناء
على أنها ركن فيه فعليه لا يعتبر وفاق الفاسق وقيل يعتبر في حق نفسه دون غيره وقيل يعتبر إن بين مأخذ
في مخالفته بخلاف ما إذا لم يدينه إذ ليس عنده ما يمنعه أن يقول شيئا من غير دليل (أو) كان المجتهد (غير
صحابي) فلا يختص الإجماع بالصحابه اصدق مجتهدى الأمة في عصر بنفهم وقالت الظاهرية يختص بهم
لكثرة غيرهم كثرة لا تنضب فيبعد اتفاقهم على شيء (أو قصر الزمن) كأن مات المجمعون عقب
إجماعهم بخروج سقوف عليهم وقيل يشترط طوله في الإجماع الظنى بخلاف القطعى (فعلم) من الحد
زيادة على ماص (اختصاصه) أي الإجماع (بالمجتهدين) بأن لا يتجاوزهم إلى غيرهم (فلا عبرة باتفاق
غيرهم قطعا ولا بوفاقه لهم في الأصح) وقيل يعتبر مطلقا وقيل يعتبر في المشهور دون الخفى كدقائى
الفقه وقيل يعتبر وفاق الأصولى لهم في الفروع لتوقف استنباطها على الأصول قلنا هو غير مجتهد
بالنسبة إليها (و) علم اختصاصه (بالمسلمين) لأن الاسلام شرط في المجتهد المأخوذ في حده فلا عبرة بوفاق
الكافر ولو ببدعة ولا بخلافه (و) علم (أنه لا بد من السكك) أى ، فقههم لأن إضفة مجتهد إلى الأمة نفيد
العموم (وهو الأصح) فيضر مخالفة الواحد ولو تابغيا بأن كان مجتهدا وقت اتفاق الصحابة وقيل بضر مخالفة
الاثنين دون الواحد وقيل مخالفة الثلاثة من الأقل منهم وقيل من بلغ عدد التواتر دون من لم يبلغه إذا
كان غيرهم أكثر منهم وقيل يكتفى باتفاق كل من أهل مكة وأهل المدينة وأهل الحرمين وقيل غير ذلك
فعلم أن اتفاق كل من هؤلاء ليس بحجة في الأصح وهو ما صرح به الأصل لأنه اتفاق بعض مجتهدي الأمة
لا كلهم (و) علم (عدم انعقاده في حياة محمد) صلى الله عليه وسلم لأنه إن وافقهم فالحجة في قوله وإلا فلا
اعتبار بقولهم دونه (و) علم (أنه لو لم يكن) في العصر (إلا) مجتهد (واحد لم يكن قوله إجماعا) إذ قل
ما يصدق به اتفاق مجتهد الأمة اثنان (وليس) قوله (حجة على المختار) لاتقاء الإجماع عن الواحد
وقيل حجة وإن لم يكن إجماعا لأنحصار الاجتهاد فيه (و) علم (أن انقراض) أهل (العصر) بموتهم
(لا يشترط) في انعقاد الإجماع لصدق حده مع بقاء المجمعين ومعاصريهم وهو الأصح كما سيأتي وقيل
يشترط انقراضهم وقيل غالبهم وقيل علماءهم وقيل غير ذلك (و) علم (أنه) أى الإجماع (قد
يكون عن قياس) لأن الاجتهاد المأخوذ في حده لا بد له من مستند كاسيأتي والقياس من جماته (وهو
الأصح) وقيل لا يجوز أن يكون عن قياس وقيل يجوز في الجلى دون الخفى وقيل يجوز لكنه لم يقع
وذلك لأن القياس لكونه ظاهريا فى الأغلب يجوز مخالفته لأرجح منه فلو جاز الإجماع عنه لجاز مخالفة
الإجماع قلنا إنما يجوز مخالفة القياس إذا لم يجمع على ما ثبت به وقد أجمع على تحريم أكل شحم الخنزير
قياسا على لحمه (فيهما) أى ما ذكر هو الأصح فى المسئلتين كما تقرر (و) علم (أن اتفاق) الأمم
(السابقتين) على أمة محمد صلى الله عليه وسلم (غير إجماع وليس حجة) فى ملته (فى الأصح) لاختصاص
دليل حجية الإجماع بأئمة خير ابن ماجه وغيره إن أمق لا تجتمع على ضلالة وقيل إنه حجة بناء على
أن شرعهم شرع لنا وسيأتي بيانه (و) علم (أن اتفاقهم) أى المجتهدين فى عصر (على أحد
قولين) لهم (قبل استقرار الخلاف) بينهم بأن قصر الزمن بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو)
كان الاتفاق (من الحادث بعد ذوي القولين) بأن ماتوا وانشأ غيرهم لصدق حد الإجماع

بكل من الاتفاقيين ولجواز أن يظهر مستند جليّ يجتمعون عليه وقد أجمعت الصحابة على دفنه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر (وكذا اتفاق هؤلاء) أي ذوي القواين (لأمن بعدهم بعده) أي بعد استقرار الخلاف بأن طال زمنه فانه جائز لاتفاق من بعدهم (في الأصح) أما الأول فالصدق حد الاجماع به وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم وقيل لا لأن استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكل من شق الخلاف باجتهاد أو تقليد فيمتنع اتفاقهم على أحدهما . قلنا تضمن ما ذكره مشروط بعدم الاتفاق على أحدهما فإذا وجد فلا اتفاق قبله وقيل يجوز إلا أن يكون مستندهم في الاختلاف قاطعا فلا يجوز حذرا من إلغاء القاطع والخلاف مبنى على أنه لا يشترط انقراض العصر فإن اشترط جاز الاتفاق مطلقا قطعا والترجيح من زيادتي وأما الثاني فلأنه لو انقذ وجهه في سقوط الخلاف لظهر للختلفين لطول زمنه وقيل يجوز لجواز ظهور سقوطه لغير المختلفين دونهم (و) علم (أن التمسك بأقل ما قيل) من أقوال العلماء حيث لا دليل سواء (حق) لأنه تمسك بما أجمع عليه مع كون الأصل عدم وجوب ما زاد عليه كاختلاف العلماء في دية الذمي المكتاني فقل كدية المسلم وقيل كنصفها وقيل كثائها فأخذ به الشافعي لذلك فإن دل دليل على وجوب الأ أكثر أخذ به كفسلات ولوغ السكب قيل إنها ثلاث وقيل سبع ودل عليه خبر الصحيحين فأخذ به (و) علم (أنه) أي الاجماع قد (يكون في ديني) كصلاة وزكاة (ودنيوي) كتدبير الجيوش وأمور الرعية (وعقلي لا تتوقف صحته) أي الاجماع (عليه) كحدوث العالم ووحدة الصانع فإن توقفت صحة الاجماع عليه كنبوت الباري والنبوة لم يحتج فيه بالاجماع ولا لزم الدور (واعتوى) من زيادتي كسكون الفاء للتعقيب (و) علم (أنه) أي الاجماع (لا بد له من مستند) أي دليل وإلا لم يكن لقيد الاجتهاد المأخوذ في حده معنى (وهو الأصح) لأن القول في الأحكام بلا مستند خطأ وقيل يجوز حصوله بغير مستند بأن يلهموا الاتفاق على صواب هذا كله في الاجماع القولي (أما السكوتي بأن يأتي بعضهم) أي بعض المجتهدين (بحكم ويسكت الباقيون عنه وقد علموا به وكان السكوت مجردا عن أمانة رضا وسخط) بضم السين وإسكان الحاء وفتحهما خلاف الرضا (والحكم اجتهادي تكليفي ومضى مهلة النظر عادة فاجماع وحجة في الأصح) لأن سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة وقيل ليس باجماع ولا حجة لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والمهابة والتردد في الحكم وعزى هذا للشافعي وقيل ليس باجماع بل حجة لاختصاص مطلق اسم الاجماع عند هذا القائل بالقطعي أي الملقطوع فيه بالموافقة وإن كان هو عنده إجماعا حقيقة كما يفيد كونه حجة عنده وقيل حجة بشرط الانقراض وقيل حجة إن كان فتيا لا حكما لأن الفتيا يبحث فيها عادة فالسكوت عنها رضا بخلاف الحكم وقيل عكسه لصدور الحكم عادة بعد البحث مع العلماء واتفاقهم بخلاف الفتيا وقيل حجة إن كان الساكتون أقل من القائلين وقيل غير ذلك وخرج بما ذكره ما لم يعلم الساكتون بالحكم فليس من محل الاجماع السكوتي وليس بحجة لاحتمال أن لا يكون خاضوا في الخلاف وقيل حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقيل غير ذلك وترجيح عدم حجتيته من زيادتي وهو ما عليه الأكثر وإن اقتضى كلام الأصل ترجيح حجته وخرج أيضا . والواقترن السكوت بأمانة الرضا فاجماع قطعا أو بأمانة السخط فأيسر باجماع قطعا وما لو كان الحكم قطعيا لاجتهاديا أو لم يكن تكليفيا نحو عمار أفضل من حذيفة أو عكسه فالسكوت على القول بخلاف المعلوم في الأولى وعلى ما قيل في الثانية لا يدل على شيء وما لو لم يمض زمن مهلة النظر عادة فلا يكون ذلك إجماعا .

وكذا اتفاق هؤلاء
لأمن بعدهم بعده في
الأصح وأن التمسك
بأقل ما قيل حق وأنه
يكون في ديني ودنيوي
وعقلي لا تتوقف
صحته عليه ولنوى
وأنه لا بد له من
مستند وهو الأصح أما
السكوتي بأن يأتي
بعضهم بحكم ويسكت
الباقيون عنه وقد علموا
به وكان السكوت
مجردا عن أمانة رضا
وسخط والحكم
اجتهادي تكليفي
ومضى مهلة النظر
عادة فاجماع وحجة
في الأصح

[مسئلة: الأصح إمكانه] أى الاجماع وقيل لا يمكن عادة كالا جماع على أكل طعام واحد، قول كلمة واحدة في وقت واحد. قلنا هذا الاجماع لهم عليه لا اختلاف شهواتهم ودواعيهم بخلاف الحكم الشرعى إذ يجمعهم عليه الدليل الذى يتفقون على مقتضاه (و) الأصح (أنه) بعد إمكانه (حجة) شرعية (و) ن نقل آحادا قال تعالى - ومن يشاقق الرسول - الآية - توعد فيها على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم أو فعلهم فيكون حجة وقيل لا لقوله تعالى - فان تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله - الرسول - اقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة. قلنا وقد دل الكتاب على حجيته كما مر آنفا وقيل لا بل إن نقل آحادا لأنه قاطعى فلا يثبت بخبر الواحد (و) الأصح (أنه) بعد حجيته (قطعى) فيها (إن اتفق المعتبرون) على أنه إجماع (لا إن اختلفوا) في ذلك (كالسكوتى) فإنه ظنى وقيل ظنى مطاقا إذ لجمهور عن ظن لا يتنع خطوهم والاجماع عن قطع غير محقق (وخرقه) أى اجماع الظنى وكذا الظنى عند من اعتبره بالحاجة (حرام) للتوعد عليه بالتوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فى الآية السابقة (فعل) من حرمة خرقه (تحريم احداث) قول (ثالث) فى مسئلة اختلف أهل عصر فيها على قولين (و) احداث (تفصيل) بين مسئلتين لم يفصل بينهما أهل عصر (إن خرقاه) أى إن خرق الثالث والتفصيل الاجماع بأن خالفا ما اتفق عليه أهل عصر بخلاف ما إذا لم يخرقاه وقيل ما خارقا ن مطلقا لأن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول عنهما وعدم التفصيل بين مسئلتين يستلزم الاتفاق على امتناعه. قلنا الاستلزام ممنوع فهما مثال الثالث خارقا ما قيل إن الأخ يسقط الجذوق واختلت الصحابة فيه على قولين قيل يسقط بالجذوق وقيل يشاركه كالأخ فاسقاط الجذبة خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيبا ومثاله غير خارق ما قيل إنه يحل متروك التسمية سهوا لا عمدا وعليه الحنفى وقيل يحل مطلقا وعليه الشافعى وقيل يحرم مطلقا فالخارق موافق لمن لم يفرق فى بعض ما قاله ومثال التفصيل خارقا ما لو قيل بتوريث العمة دون الحالة أو عكسه وقد اختلفوا فى توريثهما مع اتفاقهم على أن الالة فيه أو فى عدمه كونهما من ذوى الأرحام فتورث احداها دون الأخرى خارق للاتفاق ومثاله غير خارق ما قلنا إنه يجب الزكاة فى مال الصبي دون الحلى المباح وقيل يجب فيهما وقيل لا يجب فيهما فالفصل موافق لمن لم يفصل فى بعض ما قاله (و) علم (أنه يجوز احداث) أى اظهار (دليل) الحكم (أو تأويل) للدليل ليوافق غيره (أو علة) الحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والالة لجواز تعدد المذكورات (ب) لم يخرق (ما ذكره) بخلاف ما إذا خرقه بأن قالوا لا دليل ولا تأويل ولا علة غير ما ذكرناه وقيل لا يجوز احداث ذلك مطلقا لأنه من غير سبيل المؤمنين التوعد على اتباعه فى الآية. قلنا التوعد عليه ما خالف سبيلهم لا لم يتراضوا له كما نحن فيه (و) علم (أنه) يمتنع ارتداد الأمة (فى عصر) (سما) لخرقه اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان وقيل لا يمتنع سما كما لا يمتنع عقلا قطعا (لا اتناقها) أى الأمة فى عصر (على جهل ما) أى شئ (لم تكلف به) بأن لم تعلمه كالتمصيل بين عمار وحذيفة فلا يمتنع إذا خطأ فيه لعدم التكليف به وقيل يمتنع والالكان الجهل سبيلها فيجب اتباعها فيه وهو باطل. قلنا يمتنع أنه سبيل لها إذ سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل لا ما لا يعلمه أما اتناقها على جهل ما كانت به فمتنع قطعا (ولا انقسامها) أى الأمة (فرقتين) فى كل من مسئلتين متشابهتين (كل) من الفرقتين (يخطئ فى مسئلة) من المسئلتين كافق احدى الفرقتين على وجوب الترتيب فى الوضوء وعلى عدم وجوبه فى الصلاة الفاتمة والأخرى على العكس فلا يمتنع نظرا فى ذلك إلى أنه لم يخطئ. لا بعضهما بالنظر إلى كل مسئلة على حدتها وقيل يمتنع نظرا إلى أنها أخطأت فى مجزوع المسئلتين والخطأ منى عنها بالخبر السابق والنصحيح فى هذه العلوم مما يأتى من زيادنى (و) علم (أن الاجماع لا يضاد اجماعا) أى لا يجوز انعاده على ما يضاد ما انعقد عليه اجماع (قبله) لاستلزامه

مسئلة

لأصح إمكانه وأنه حجة وإن نقل آحادا وأنه قطعى إن اتفق معتبرون لا إن اختلفوا كالسكوتى وخرقه حرام فصل تحريم احداث ثالث وتفصيل إن خرقاه وأنه يجوز احداث دليل أو تأويل أو علة وإن لم يخرق وأنه يمتنع ارتداد الأمة سما لا اتناقها على جهل ما لم تكلف به ولا انقسامه فرقتين كل يخطئ فى مسئلة وأن الاجماع لا يضاد اجماعا قبله

تعارض قاطعين وقيل يجوز إذ لا مانع من كون الأول مغنياً بالثاني (وهو الأصح في الكل) أي كل من المسائل الست كما تقرر (ولا يعارضه) أي الإجماع بناء على الأصح أنه قطعيّ (دليل) قطعي ولا ظني إذ لا تعارض بين قاطعين لاستحالة إذ التعارض بين شيئين يقتضي خطأ أحدهما ولا بين قاطع ومظنون لانفاء المظنون في مقابلة الناطع أما الإجماع الظني فيجوز معارضته بظني آخر (وموافقته) أي الإجماع (خبراً لا تدل على أنه عنه) لجواز أن يكون عن غيره ولم ينقل لنا استغناء بنقل الإجماع عنه (لكنه) أي كونه عنه هو (الظاهر إن لم يوجد غيره) بمعناه إذ لا بد له من مستند كما مر فإن وجد فلا لجواز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير، وقيل موافقته له تدل على أنه عنه قال بعضهم ومحل الخلاف في خبر الواحد أما المتواتر فهو عنه بلا خلاف وفيه نظر.

[خاتمة]

(جاء جمع عليه معلوم من الدين ضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول تشكيك كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والحر (كافر) قطعاً (إن كان فيه نص) لأن جرده يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما أوهمه كلام الآمدي ومن تبعه من أن فيه خلافاً ليس بمرد لهم (وكذا إن لم يكن) فيه نصّ جاءه كافر (في الأصح) لما مر وقيل لا لعدم النصّ وخرج بالجمع عليه غيره وإن كان فيه نص وبالمعلوم ضرورة غيره كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف وإن كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت لقضاء النبي صلى الله عليه وسلم به كإرواه البخاري وبالدين الجمع عليه المعلوم من غير ضرورة كوجود بغداد فلا يكفر جاحدها ولا جاحد شيء منها وإن اشتهر بين الناس هذا حاصل ما في الروضة كأصلها في باب الردة وهو المعتمد وإن خالفه ما في لأصل كما أو ضحته في الحاشية.

[الكتاب الرابع في القياس]

من الأدلة الشرعية (وهو) لغة التقدير والتساوية. واصطلاحاً (حمل معلوم على معلوم) بمعنى متصور أي إلحاقه به في حكمه. (لمساواته) له (في علة حكمه) بأن توجد تمامها في المحمول (عند الحامل) وهو المجتهد مطلقاً أو مقيداً وافق ما في نفس الأمر أولاً بأن ظهر غلظه فتناول الحد القياس الفاسد كالصحيح (وإن خص) المحدود (بالصحيح حذف) من الحد (الأخير) وهو عند الحامل فلا يتناول حينئذ إلا الصحيح لانصراف المساواة المطلقة إلى ما في نفس الأمر والفاسد قبل ظهور فساده معمول به كالصحيح وحدثنا السكال بن المهام القياس بأنه مساواة محل لاخر في علة حكم شرعي له وهو لا يشمل غير الشرعي لكنه أخصر من الحد الأول وأقرب إلى مدلول القياس القوي الذي مرّ بيانه وسالم مما أورد على الأول من أن الحمل فعل المجتهد فيكون القياس فعله مع أنه دليل نصبه الشرع نظريه المجتهد أولاً كائن نص لكن جواب الإيراد أنه لا تنافي بين كونه فعل المجتهد ونصب الشارع إياه دليلاً (وهو) أي القياس (حجة في الأمور الدنيوية) كالأغذية (وكذا في غيرها) كالشرعية (في الأصح) لعمل كثير من الصحابة به متكرراً شأنه مع سكوت الباقيين الذي هو في مثل ذلك من الأصول العامة وفاق عادة ولقوله تعالى - فاعتبروا - والاعتبار قياس الشيء بالشيء فيجوز القياس في ذلك وقيل يمتنع فيه عقلاً وقيل شرعاً وقيل يمتنع فيه إن كان غير جليّ وقيل يمتنع في الحدود والكفارات والرخص والتقديرات وقيل غير ذلك والأصح الأول فهو جائز فيما ذكر (إلا في العادية والخلقية) أي التي ترجع إلى العادة والحاكمة كأقل الخيض أو النفاس أو الحمل وأكثره فيمتنع نبوتها بالقياس في الأصح لأنها لا يدرك المعنى فيها بل يرجع فيها إلى قول من يوثق به وقيل يجوز لأنه قد يدرك المعنى فيها (وإلا في كل الأحكام) فيمتنع ثبوتها بالقياس في الأصح لأن منها ما لا يدرك معناه كوجوب الدية على العاقلة وقيل يجوز حتى إن كلاماً من الأحكام صالح لأن

وهو الأصح في الكل ولا يعارضه دليل وموافقه خبراً لا تدل على أنه عنه لكنه الظاهر إن لم يوجد غيره.

خاتمة

جاء جمع عليه معلوم من الدين ضرورة كافر إن كان فيه نص، وكذا إن لم يكن في الأصح.

الكتاب الرابع

في القياس

وهو حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل وإن خص بالصحيح حذف الأخير وهو حجة في الأمور الدنيوية وكذا في غيرها في الأصح إلا في العادية والخلقية وإلا في كل الأحكام

يثبت بالقياس بأن يدرك معناه ووجوب الدية على العاقلة له معنى يدرك وهو إعانة الجاني فيما هو معذور فيه كما يعان العارم لا صلاح ذات البين بما يصرف إليه من الزكاة (وإلا القياس على منسوخ فيمتنع) فيه (في الأصح) لا كسقاء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل يجوز فيه لأن القياس مظهر لحكم الفرع السكينة ونسخ الأصل ليس نسخا للفرع وقول من ز يادتي فيمتنع تنبيه على أن الخلاف إنما هو في امتناع القياس لافي عدم حجتيته (وليس النص على العلة) لحكم ولو في جانب الكف (أمرا بالقياس) أي ليس أمرا به (في الأصح) لافي جانب الفعل غير الكف كما كرم زيدا لعلمه ولا في جانب الكف نحو الخمر حرام لاسكارها وقيل إنه أمر به في الجانبين إذ لا فائدة لذكر العلة إلا ذلك. قلنا لا نسلم الحصر لجواز كون الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون أوقع في النفس وقيل إنه أمر به في جانب الكف دون غيره لأن العلة في الكف المفسدة وإنما يحصل الغرض من انعدامها بالكف عن كل فرد مما تصدق عليه العلة والعلة في غيره المصاحبة يحصل الغرض من حصولها بفرد. قلنا قوله عن كل فرد إلى آخره ممنوع بل يكتفى بالكف عن كل فرد مما يصدق عليه محل المعال (وأركانها) أي القياس (أربعة) مقبس عليه ومقبس ومعنى مشترك بينهما وحكم للمقبس عليه يتعدى بواسطة المشترك إلى المقبس (الأول) وهو المقبس عليه (الأصل) أي يسمى به كما يسمى المقبس بالفرع كما سيأتي ولكون حكم الأصل غير حكم الفرع باعتبار المحل وإن كان عينه بالحقيقة صح تفرع الثاني على الأول باعتبار دليليهما وعلم المجتهديهما لا باعتبار ما في نفس الأمر إذ الأحكام قديمة ولا تفرع في القديم (والأصح أنه) أي الأصل المقبس عليه (محل الحكم المشبه به) بالرفع صفة المحل أي المقبس عليه وقيل هو حكم المحل وقيل دليل الحكم (و) (الأصح) (أنه لا يشترط) في الأصل المذكور (دال) أي دليل (على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه) وقيل بشرط أن فعلى اشتراط الأول لا يقاس في مسائل البيع مثلا إلا إذا قام دليل على جواز القياس فيه بنوعه أو شخصه وعنى اشتراط الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجود العلة فيه بل لا بد من الاتفاق على ذلك بعد الاتفاق على أن حكم الأصل معال وكل منهما مردود بأنه لادليل عليه (الثاني) من أركان القياس (حكم الأصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو إجماعا) إذ لو ثبت بقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة لغو للاستغناء عنه بقياس الفرع فيه على الأصل في الأول وعند اختلافها غير منهقد لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه في علة الحكم فلا اتحاد كقياس التفاح على البر في البروية بجامع الطعم ثم قياس السفرجل على التفاح فيما ذكر وهو لغو للاستغناء عنه بقياس السفرجل على البر والاختلاف كقياس الرقيق وهو انسداد محل الوطء على جب الذكر في فسخ النكاح بجامع فوات التمتع ثم قياس الجذام على الرقيق فيما ذكر وهو غير منعقد لأن فوات التمتع غير موجود فيه وقيل لا يثبت جماع أيضا لأن يعلم أن مستنده نص يستند القياس إليه ورد بأنه لا دليل عليه ولا يضر احتمال أن يكون الإجماع عن قياس لأن كون حكم الأصل حينئذ عن قياس مانع من القياس والأصل عدم المانع (وكرهه غير متعبد به بالقطع) أي اليقين (في قول) لأن ما تعبد فيه باليقين إنما يقاس على محله ما يطالب فيه اليقين كما لعقائد والقياس لا يفيد اليقين ورد بأنه يفيد إذا علم حكم الأصل وما هو العلة فيه ووجوده في الفرع وزدت في قول ليوافق ما رجحته كالأصل قبل من جواز القياس في العقليات (وكونه من جنس حكم الفرع) فيشترط كونه شرعيا إن كان المطلوب إثباته حكما شرعيا وكونه عقليا إن كان المطلوب إثباته حكما عقليا وكونه لغويا إن كان المطلوب إثباته حكما لغويا (وأن لا يهدل) أي حكم الأصل (عن سنن القياس) فما عدل عن سننه أي خرج عن طريقه لا يقاس على محله لتعذر التعدية حينئذ كشهادة خزيمة بن سبت وحده فلا قاس به غيره وإن فاته رتبة كاصديق رضي الله عنه

وإلا القياس على منسوخ فيمتنع في الأصح وليس النص على العلة أمرا بالقياس في الأصح. وأركانه أربعة الأول الأصل والأصح أنه محل الحكم المشبه به وأنه لا يشترط دال على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه. الثاني حكم الأصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو إجماعا وكونه غير متعبد به بالقطع في قول وكونه من جنس حكم الفرع وأن لا يهدل عن سنن القياس

وقصة شهادته رواها ابن خزيمة، وحاصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسان من أعرابي فجحدته البيعة وقال
 هم شهداء يشهد على فشهد عليه خزيمة أي وحده فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على هذا ولم تكن
 حاضرًا فقال صدقتك: اجئت به وعلمت أنك لا تقول إلا حقا فقال صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد
 عليه فحسبه ورأها أبو داود أيضا وقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين (و) أن (لا يكون
 دليله) أي دليل حكم الأصل (شاملا لحكم الفرع) للاستغناء به حيث أخذ عن القياس مع أنه ليس جعل
 بعض الصور المشمولة أصلا لبعضها أولى من العكس كما لو استدل على روية البرنجبر مسلم الطعام
 بالطعام مثلا بمثل ثم قيس عليه الذرة بجامع الطعم فإن الطعام يشمل الذرة كالبر سواء وسيأتي أنه لا يشترط
 في العلة أن لا يشمل دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه في الأصح وفارق ما هنا بما فهم من المعية
 السابقة (وكونه) أي حكم الأصل (متفقا عليه جزما) وإلا احتيج عند منعه إلى إثباته فينتقل إلى مسألة
 أخرى وينتشر الكلام ويفوت المقصود وذلك ممنوع منه إلا أن يروم الاستدلال بإثباته فليس ممنوعا
 كما يعلم مما يأتي (بين الخصمين فقط في الأصح) لأن البحث لا يعدوها وقيل بين كل الأمة حتى لا يتأتى
 المنع أصلا (والأصح أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط (اختلاف الأمة) غيرها
 في الحكم بل يجوز اتفاقهم عليه كهما وقيل يشترط اختلافهم فيه ليمتأني للخصم منعه إذ لا يتأتى
 له منع المتفق عليه ويجاب بأنه يتأتى له منعه من حيث العلة كما هو المراد وإن لم يتأت له منعه من حيث
 هو (فإن اتفقا عليه مع منع الخصم أن عاتيه كذا) كما في قياس حلى البالغة على حلى الصبية في عدم
 وجوب الزكاة فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلّة فيه عندنا كونه حليا مباحا
 وعنده كونه مال صبية (و) القياس المشتمل على الحكم المذكور (مركب الأصل) مسمى به
 تركيب الحكم فيه أي بنائه على الأصل بالنظر للخصمين (أو) اتفقا عليه مع منع الخصم
 (وجودها في الأصل) كما في قياس إن نكحت فلانة فهي طالق على فلانة التي أنكحها طالق في عدم
 وقوع الطلاق بعد النكاح فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلّة تعاقب الطلاق قبل
 تملكه والحنفى بمنع وجودها في الأصل ويقول هو تنجيز (و) القياس المشتمل على الحكم المذكور
 (مركب الوصف) مسمى به لتركيب الحكم فيه أي بنائه على الوصف الذى يمنع الخصم وجوده في الأصل
 وقول الأصل في الأول فإن كان متفقا بينهما ولكن لعلتين وفي الثانى لعلّة يوهّم أن الاتفاق لأجل العلتين
 أو العلة وليس مرادا فتعيرى بما ذكر سالم من ذلك (ولا يقبلان) أي القياسان المذكوران (في
 الأصح) لمنع الخصم وجود العلة في الفرع في الأول وفي الأصل في الثانى وقيل يقبلان نظر الاتفاق
 الخصمين على حكم الأصل (ولو سلم) الخصم (العلّة) للمستدل أي سلم أنها ما ذكره (فأثبت المستدل
 وجودها) حيث اختلفا فيه (أو سلمه) أي سلم وجودها (الخصم انهض الدليل) عليه لاعتراضه
 بوجودها في الثانى وقيام الدليل عليه في الأول (وإن لم يتفقا) أي الخصمان (عليه و) لا (على علته
 ورام المستدل إثباته) بدليل (ثم) إثبات (العلّة) بطريق (فالأصح قبوله) في ذلك لأن إثباته
 كاعتراض الخصم به وقيل لا يقبل بل لا بد من اتفاقهما عليه ماصونا للكلام عن الانتشار (الأصح)
 أنه (لا يشترط) في القياس (الاتفاق) أي الإجماع (على أن حكم الأصل معطل أو النص على العلة)
 المستلزم لتعليقه إذ لا دليل على اشتراط ذلك بل يكفي إثبات التعاميل بدليل وقيل يشترط ذلك وقد مر أنه
 لا يشترط الاتفاق على أن علة حكم الأصل كذا على الأصح وإنما فرقت كالأصل بين المسئلتين لمناسبة
 المحايين وإنما لم أسستن بهذه عن تلك مع أنها تستلزمها لبيان المقابل للأصح فيهما لأنها
 لا تستلزم المقابل في تلك (الثالث) من أركان القياس (الفرع وهو الحل المشبه) بالأصل

ولا يكون داله شاملا
 لحكم الفرع وكونه
 متفقا عليه جزما بين
 الخصمين فقط في
 الأصح والأصح أنه
 لا يشترط اختلاف
 الأمة فإن اتفقا عليه مع
 منع الخصم أن عاتيه
 كذا فمركب الأصل
 أو وجودها في الأصل
 فمركب الوصف ولا
 يقبلان في الأصح ولو
 سلم العلة فأثبت المستدل
 وجودها أو سلمه
 الخصم انهض الدليل
 وإن لم يتفقا عليه
 وعلى علته ورام
 للمستدل إثباته ثم العلة
 فالأصح قبوله والأصح
 لا يشترط الاتفاق على
 أن حكم الأصل معطل
 أو النص على العلة
 الثالث الفرع وهو الحل
 المشبه

(في الأصح) وقيل حكمه ولا يأتي قول كالأصل بأنه دليل الحكم لأن دليله القياس (والخيار قبول المعارضة فيه) أي في الفرع (بمقتضى نقيض الحكم أو ضده) وقيل لا يقبل وإلا لا نقبل منصب المناظرة إذ يصير المعارض مستدلاً وبالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله إلى غيره قلنا القصد من المعارضة هدم دليل المستدل لإثبات مقتضاها المؤدى إلى مامر . وصورتها في الفرع أن يقول المعارض للمستدل ماذا كرت من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندي وصف آخر يقتضى نقيضه أو ضده فالتنقيض نحو المسح ركن في الوضوء فيسن تثلينه كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يسن تثلينه كمسح الخف والصد نحو الوتر واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالتشهد فيقول المعارض مؤقت بوقت صلاة من الخمس فيسن كالفجر وخارج بالمقتضى لنقيض الحكم أو ضده المعارضة بالمقتضى لخلاف الحكم فلا يقدر لعدم منافاة الدليل المستدل كما يقال اليمين الغموس قول أئم قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول مؤكد للبطل يظن به حقيقة فيوجب التعزير كشهادة الزور (و) المختار في دفع المعارضة المذكورة زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء (دفعها بالترجيح) لوصف المستدل على وصف المعارض بمرجح مما يأتي في محله لتعين العمل بالراجح وقيل لا تدفع به لأن المعارض فيها حصول أصل الظن لامساواته لظن الأصل وأصل الظن لا يندفع بالترجيح ورداً بأنه لو صح ذلك لا اقتضى منع قبول الترجيح مطلقاً وهو خلاف الإجماع (و) المختار بناء على الأصل (أنه لا يجب الإيماء إليه) أي إلى الترجيح (في الدليل) ابتداء لأن ترجيح وصف المستدل على وصف معارضه خارج عن الدليل وقيل يجب لأن الدليل لا يتم بدونه دفع المعارض قلنا لمعارض حينئذ لا حاجة إلى دفعه قبل وجوده (وشرطه) أي الفرع (وجود تمام العلة) التي في الأصل (فيه) بلا زيادة أو بها كالإسكار في قياس النبيذ بالخمير والأيذاء في قياس الضرب بالتأفيف فيعتدى الحكم إلى الفرع (فإن كانت) أي العلة (قطعية) بأن قطع بكونها علة في الأصل وبوجودها في الفرع كالإسكار والأيذاء فيما مر (فقطعية) قياسها حتى كأن الفرع فيه شمله دليل الأصل فإن كان دليله ظنياً فيحكم الفرع كذلك (أو) كانت (ظنية) بأن ظن كونها علة في الأصل وإن قطع بوجودها في الفرع (فظني وأدون) أي فقياسها ظني وهو قياس الأدون والتصریح بأنه ظني من زيادتي (كتفاح) أي كقياسه (بير) في باب الربا (بجامع الطعم) فانه العلة عندنا في الأصل مع احتمال ما قيل إنها التوت أو السكيل وليس في التفاح إلا الطعم فثبوت الحكم فيه أدون من ثبوته في البر المشتمل على الأوصاف الثلاثة والأول الذي هو القطعي يشمل قياس الأولى والمساوى (وأن) أي وشرط الفرع ماذا كروا (لا يعارض) أي معارضة لا يتأتى دفعها كما مر التلويح به والتصریح بهذا من زيادتي (و) أن (لا يقوم القاطع على خلافه) أي خلاف الفرع في الحكم إذ لا صحة للقياس في شيء مع قيام دليل قاطع على خلافه (وكذا خبر الواحد) أي وأن لا يقوم خبر الواحد على خلافه (في الأصح) لأنه مقدم على القياس في الأصح كما مر في بحث الخبر (إلا لتجربة) أي تمرين (النظر) من المستدل فيجوز القياس المخالف لأنه صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضة ما ذكره ويدل لصحته قولهم إذا تعارض النص والقياس قدم النص (و) أن (يتحد حكمه) أي الفرع (بحكم الأصل) في المعنى كأنه يشترط في الفرع وجود تمام العلة فيه كما مر فإن لم يتحد به لم يصح القياس لا تنفاه حكم الأصل عن الفرع وجواب عدم الاتحاد بما ذكر يكون ببيان الاتحاد فيه كما يعلم مما يأتي في محله كأن يقيس الشافعي ظهار الذي بظهار المسلم في حرمة وطء الزوجة فيقول الحنفى الحرمة في المسلم تنتهي بالكفارة والكافر ليس من أهلها إذ لا يمكنه الصوم منها فساد نيته فلا تنهى الحرمة في حقه فاختلف الحكم ولا يصح القياس فيقول الشافعي يمكنه الصوم بأن يسلم ثم يصوم ويصح إعتاقه وإطعامه مع الكفر اتفاقاً فهو من أهل الكفارة فالحكم متحد والقياس صحيح

في الأصح والمختار -
قبول المعارضة فيه
بمقتضى نقيض الحكم
أو ضده ودفعها
بالترجيح وأنه لا يجب
الإيماء إليه في الدليل
وشرطه وجود تمام
العلة فيه فإن كانت
قطعية فقطعي أو ظنية
فظني وأدون كتفاح
بيرت بجامع الطعم وأن
لا يعارض ولا يقوم
القاطع على خلافه
وكذا خبر الواحد في
الأصح إلا لتجربة
النظر ويتحد حكمه
بحكم الأصل

(و) أن (لا يتقدم) حكم الفرع (على حكم الأصل) في الظهور للكف (حيث لا دليل له) غير القياس على المختار كقياس الوضوء بالتيمم في وجوب النية بتقدير أن لا دليل للوضوء غير القياس فإنه تعبد به قبل الهجرة والتيمم إنما تعبد به بعدها إذ لو جاز تقدم حكم الفرع للزم ثبوته حال تقدمه بلا دليل وهو ممتنع لأنه تكليف بما لا يعلم نعم إن ذكر إلزاما للخصم جاز كقول الشافعي للحنفي القائل بوجوب النية في التيمم دون الوضوء طهارتان أني يفرقان لاتحاد الأصل والفرع في المعنى فإن كان له دليل آخر جاز تقدمه لانتفاء المحذور السابق و بناء على جواز تعدد الدليل وقيل لا يجوز تقدمه (لأثبوته) أي حكم الفرع (بالنص جملة) فلا يشترط على المختار وقيل يشترط ويطلب بالقياس تفصيله فلو لا العلم بورود ميراث الجد جملة لما جاز القياس في تورثه مع الأخوة والأخوات ورد اشتراط ذلك بأن العلماء قاسوا أنت على حرام بالطلاق والظهار والإيلاء بحسب اختلافهم فيه ولم يوجد فيه نص لاجملة ولا تفصيلا (ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق) القياس في الحكم فلا يشترط بل يجوز القياس مع موافقتهما أو أحدهما له (على المختار) بناء على جواز تعدد الدليل وقيل يشترط انتفاؤه وإذ إن جاز تعدد الدليل نظرا إلى أن الحاجة إلى القياس إنما تدعو عند النص والاجماع قلنا أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك وعلى الأول جرى الأصل لكنه مخالفه قبل في النص جرى فيه على الثاني (الرابع) من أركان القياس (العلة) ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الأصل والفرع وفي معناها شرعا أقوال ينبئ عليها مسائل تأتي (الأصح أنها) أي العلة (المعرف) للحكم فمعنى كون الاسكار مثلا علة أنه معرف أي علامة على حرمة المسكر وقالت المعتزلة هي المؤثر بذاته في الحكم بناء على قاعدتهم من أنه يتبع المصاحبة أو المفسدة وقيل هي المؤثر فيه بجعله تعالى لا بالذات وقيل هي الباعث عليه ورد بأنه تعالى لا يبعثه شيء ومن عبر من الفقهاء عنها بالباعث أراد كما قال السبكي أنها باعثة للكف على الامتنال (و) (الأصح (أن حكم الأصل) على القول بأنها المعرف (ثابت بها) لا بالنص وقالت الحنفية ثابت بالنص لأنه المفيد للحكم قلنا لم يفده بقيد كون محله أصلا يقاس به الذي الكلام فيه والمفيد للعلة لأنها منشأ التعدية المحقة للقياس فالمراد بثبوت الحكم بها معرفته لا أنها معرفة له (وقد تكون) العلة (دافعة للحكم) أي لتعاقبه كالعلة فأنها تدفع حل النكاح من غير صاحبها ولا ترفعه كأن كانت عن شبهة (أو رافعة) له كالإطلاق فإنه يرفع حل التمتع ولا يدفعه لجواز النكاح بعده (أو فاعلة لهما) أي الدفع والرفع كالرضاع فإنه يدفع حل النكاح ويرفعه وتكون العلة (وصفا حقيقيا) وهو ما يتعقل في نفسه من غير توقف على عرف أو غيره (ظاهرا منضبطا) لا خفيا أو مضطربا كالطعم في الربوى (أو) وصفا (عرفيا مطردا) أي لا يختلف باختلاف الأوقات كالشرف والخسة في الكفاءة (وكذا) تكون (في الأصح) وصفا (لغويا) كتعليل حرمة النبذ بتسميته خمرًا بناء على ثبوت اللغة بالقياس وقيل لا يعلل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي (أو حكما شرعيا) سواء أكان المعلول كذلك كتعليل جواز رهن المشاع بجواز بيعه أم أمرا حقيقيا كتعليل حياة الشعر بحرمة بالطلاق وحله بالنكاح كالميدوقيل لا تكون حكما لأن شأن الحكم أن يكون معلولا لآلة ورد بأن العلة بمعنى المعرف ولا يمتنع أن يعرف حكم حكما أو غيره وقيل لا تكون حكما شرعيا إن كان المعلول أمرا حقيقيا (أو) وصفا (مركبا) كتعليل وجود القود بالقتل العمد العدوان لمكافئته وقيل لا يكون علة لأن التعليل بالمركب يؤدي إلى محال إذ بانتفاء جزء منه تنتفي عاقبته فبانتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل لأن انتفاء الجزء علة لعدم العاية قلنا إنما يؤدي إلى ذلك في العلل العقابية لا المعرفات وكل من الانتفاء آت هنا معرف لعدم العاية ولا استحالة في اجتماع معرفات على شيء واحد وقيل يكون علة ما لم يزد على خمسة أجزاء (وشرط اللاحق) بحكم الأصل (بها) أي بسبب العلة (أن تشتمل على حكمة) أي مصاحبة مقصودة من شرع الحكم (تبعث) أي تحمل المكاف حيث يطاع عليها (على الامتنال) وتصح

ولا يتقدم على حكم الأصل حيث لا دليل له لأثبوته بالنص جملة ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق على المختار .
الرابع العلة الأصح أنها المعرف وأن حكم الأصل ثابت بها وقد تكون دافعة للحكم أو رافعة أو فاعلة لهما وصفا حقيقيا ظاهرا منضبطا أو عرفيا مطردا وكذا في الأصح لغويا أو حكما شرعيا أو مركبا وشرط لللاحق بها أن تشتمل على حكمة تبعث على الامتنال وتصلح

شاهدا لاناطة الحكم) بالعلة كحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجود القود على علته. السابقة فان من علم أن من قتل اقتص منه انكف عن القتل وقد لا ينكف عنه توطينا لنفسه على تلفها وهذه الحكمة تبعث المسكاف من القاتل وولى الأمر على امتثال الأمر الذى هو إيجاب القود بأن يمكن كل منهما وارث القتل من القود ويصلح شاهدا لاناطة وجوب القود بعلة فيلحق حينئذ القتل بمقتل بالقتل بمحدد في وجوب القود لاشتراكهما في العلة المشتملة على الحكمة المذكورة فمعنى اشتغالها عليها كونها ضابطا لها كالسفر في حل القصر مثلا (ومانعها) أى العلة (وصف وجودى ينحل بحكمتها) كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودى ينحل بحكمة العلة لوجوب الزكاة للمعلل بملك النصاب وهى الاستغناء بملكه إذ المدين لا يستغنى بملكه لاحتياجه إلى وفاء دينه به ولا يضر خلو المثال عن اللاحق الذى الكلام فيه وتبهرى بما ذكرأولى مما عبر به لما بينته في الحاشية (ولا يجوز في الأصح كونها الحكمة إن لم تنضب) كالمشقة في السفر لعدم انضباطها فان انضبطت جاز كارجحه الآمدى وابن الحاجب وغيرها لا تنفاه المندور وقيل يجوز مطلقا لأنها المشروع لها الحكم وقيل لا يجوز مطلقا وقضية كلام الأصل ترجيحه ومحل الخلاف إذا لم تحصل الحكمة من ترتيب الحكم على الوصف يقينا أو ظنا كما سيأتى إيضاحه في مبحث المناسبة (و) لا يجوز في الأصح وفاقا لابن الحاجب وغيره (كونها عدمية) ولو بعدمية جزئها أو باضافتها بأن يتوقف تعقلها على تعقل غيرها كالأبوة (في) الحكم (الثبوتى) فلا يجوز حكمت بكذا لعدم كذا أو لأبوة بناء على أن الاضافى عدمى كما سيأتى تصحيحه أو آخر الكتاب وذلك لأن العلة بمعنى العلامة يجب أن تكون أجلى من المعلل والعدمى أخفى من الثبوتى وقيل يجوز اصحة أن يقال ضرب فلان عبده لعدم امتثاله أمره . وأجيب بمنع صحة التعليل بذلك وإنما يصح بالكف عن امتثاله وهو أمر ثبوتى والخلاف في العدم المضاف بخلاف العدم المطابق لا يجوز التعليل به قطعا لأن نسبته إلى جميع المحال على السواء فلا يعقل كونه علة ويجوز وفاقا لتعليل الثبوتى بمثله كتعليل حرمة الخمر بالاسكار والعدمى بمثله كتعليل عدم صحة التصرف بعدم العقل والعدمى بالثبوتى كتعليل ذلك بالاسراف (ويجوز التعليل بما لا يطاع على حكمته) كتعليل الربوى بالطعم أو غيره (ويثبت الحكم فيما يقطع بانتفائها فيه للظنة في الأصح) لجواز القصر بالسفر لمن ركب سفينة قطعت به مسافة القصر في لحظة بلامشقة وقيل لا يثبت وعليه الجدليون إذ لا عبرة بالظنة عند تحقق انتفاء المثنة وعلى الأول يجوز اللاحق للظنة كالحاق الفطر بالقصر فيما ذكر فامر من أنه يشترط في اللاحق بالعلة اشتغالها على حكمة شرط في الجملة أو للقطع بجواز اللاحق ثم ثبوت الحكم فيما ذكر غير مطرد بل قد يفتى كمن قام من النوم متيقنا طهارة يده فلا تثبت كراهة غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثا بل تنفى خلافا لامام الحرمين والرجيح من ز يادى (والأصح جواز التعليل بـ) العلة (القاصرة) وهى التى لا تعدى محل النص (لكونها محل الحكم أو جزؤه) الخاص بأن لا توجد في غيره (أو وصفه الخاص) بأن لا يتصف به غيره فالأول كتعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً وفي الفضة كذلك والثانى كتعليل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين بالخروج منهما والثالث كتعليل حرمة الربا في النقيدين بكونهما مقيما الأشياء وخارج بالخاص في صورتين غيره فلا قصور فيه كتعليل الحنفية النقض فيما ذكر بخروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم من الفصد ونحوه كتعليل ربوية البر بالطعم وقيل يمنع التعليل بالقاصرة مطلقا لعدم فائدتها وقيل يمنع إن لم تكن ثابتة بنص أو إجماع لذلك (و) نحن لانسلم ذلك بل (من فوائدها معرفة المناسبة) بين الحكم ومحله فيكون أدعى للقبول (وتقوية النص) الدال على معلولها بأن يكون ظاهرا لا قطعيا (و) الأصح جواز التعليل (بامم اقب) كتعليل الشافى نجاسة

شاهدا لاناطة الحكم
ومانعها وصف وجودى
ينحل بحكمتها ولا يجوز
في الأصح كونها
الحكمة إن لم تنضب
وكونها عدمية في
الثبوتى ويجوز التعليل
بما لا يطاع على حكمته
ويثبت الحكم فيما
يقطع بانتفائها فيه
للظنة في الأصح
والأصح جواز التعليل
بالقاصرة لكونها محل
الحكم أو جزؤه أو وصفه
الخاص ومن فوائدها
معرفة المناسبة وتقوية
النص وبامم اقب

بول ما يؤكل لحمه بأنه بول كبول الآدمي وقيل لا يجوز لأننا نعلم بالضرورة أنه لا أثر في حرمة الخمر لتسميته
 خمرًا بخلاف مسماه من كونه مخامرًا للعقل فانه تعليل بالوصف (و) الأصح جواز التعليل (بالمشتق)
 المأخوذ من فعل كالسارق في قوله تعالى - والسارق والسارقة - الآية أو من صفة كأبيض فانه مأخوذ
 من البياض وقيل يمتنع فيهما وزعم الأصل الانفاق على الجواز في الأول والتعليل بالثاني من باب الشبه
 الصوري كقياس الخيل على البغال في عدم وجوب الزكاة وسيأتي الخلاف فيه (و) الأصح جواز التعليل
 شرعًا وعقلًا للحكم الواحد الشخصي (بعلل شرعية) ننتين فأكثر مطلقًا لأنها علامات ولا مانع من
 اجتماع علامات على شيء واحد (وهو واقع) كما في اللبس والمس والبول الموجب كل منها للحدث وقيل
 يجوز ذلك في العلل المنصوصة دون المستنبطة لأن الأوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلية يجوز أن يكون
 مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استتلال كل منها بالعلية بخلاف ما نص على استتلاله بها . وأجيب بأنه
 يتعين الاستتلال بالاستنباط أيضا وقيل يمتنع شرعًا مطلقًا إذ لو جاز شرعًا لوقع لكنه لم يقع . قلنا بتقدير تسليم
 اللزوم لانسلم عدم وقوعه لما مر من علل الحدث وقيل يمتنع عقلا وهو الذي صححه الأصل وقيل يجوز
 في التعاقب دون المعية للزوم المحال الآتي لها بخلاف التعاقب لأن الذي يوجد فيه بالثانية مثلا مثل الأول
 لا عينه وعلى منع التعمد فما يذكره الجيز من التعمد إما أن يقال فيه العلة مجموع الأمور أو أحدها لا بعينه
 أو يقال فيه الحكم متعدد بمعنى أن الحكم السند إلى واحد منها غير السند إلى آخر وإن انفقا نوعا كما
 قيل بكل من ذلك أما العلل العقلية فيمتنع تعددها مطلقا للزوم المحال منه كالجمع بين النقيضين فان الشيء
 باستناده إلى كل منها يستغنى عن الباقي فيلزم أن يكون مستغنيا عن كل منها وغير مستغن عنه وذلك جمع
 بين النقيضين و يلزم في التعاقب محال آخر وهو تحصيل الحاصل حيث يوجد بما عدا الأولى عين ما وجد بها
 وفارقت العلل العقلية الشرعية على الأصح بأن المحال المذكور إنما يلزم فيها لافادتها وجود المعلول بخلاف
 الشرعية التي هي معارف فانها إنما تفيد العلم به سواء أفسر المرفع بما يحصل به التعريف أم بما من شأنه
 التعريف (وعكسه) وهو تعليل أحكام بعلة (جائز وواقع) جزما بناء على الأصح من تفسير العلة بالمعرف
 (إثباتا كالسرقة) فانها علة لوجوب القطع ولوجوب الغرم إن تلف الموقوف (ونفيا كالحيض) فانه علة
 لعدم جواز الصوم والصلاة وغيرها أما على تفسير العلة بالبائع فكذلك على الأصح وقيل يمتنع تعليلها
 بعلة بناء على اشتراط المناسبة فيها لأن مناصبتها لحكم يحصل المقصود منها بترتيب الحكم عليها فلو ناسبت
 آخر لزم تحصيل الحاصل . قلنا لا نسلم ذلك لجواز تعدد المقصود كما في السرقة المرتب عليها القطع زجرا عنها
 والغرم جبر الماتلف من المال وقيل يمتنع ذلك إن تضادت الأحكام كالتأبيد لصحة البيع و بطلان الاجارة
 لأن الشيء الواحد لا يناسب المتضادات (و) شرط (للحاق) بالعلة (أن لا يكون ثبوتها متأخرا عن ثبوت
 حكم الأصل في الأصح) سواء أفسرت بالبائع أم بالمعرف لأن البائع على الشيء أو المرفع له لا يتأخر عنه
 وقيل يجوز تأخر ثبوتها بناء على تفسيرها بالمعرف كما يقال عرق الكلب نجس كما عابه لأنه مستقدر لأن
 استقداره إنما ثبت بعد ثبوت نجاسته . قلنا قوله بناء على تفسيرها بالمعرف إنما يتم بتفسير المرفع بما من
 شأنه التعريف لا بتفسيره بما يحصل به التعريف الذي هو المراد لئلا يلزم عليه تعريف المرفع وعلى تفسيره
 بالأول فتعريف المتأخر للمتقدم جائز وواقع إذا الحاد يعرف القديم كالهالم لوجود الصانع تعالى (و) شرط
 اللاحق بالعلة (أن لا تعود على الأصل) الذي استنبطت منه (بالإبطال) لحكمه لأنه منشؤها فإبطالها
 إبطال لها كتعليل الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير فانه مجوز لاخراج قريحة الشاة مفض
 إلى عدم وجوبها عينا بالتخير بينها وبين قيمتها (ويجوز عودها) على الأصل (بالتخصيص) له (في
 الأصح غالبا) فلا يشترط عدمه كتعليل الحكم في آية : أولا مستم النساء بأن اللبس مظنة للتمتع أي التلذذ

وبالمشتق و بعلل
 شرعية وهو واقع
 وعكسه جائز وواقع
 إثباتا كالسرقة ونفيا
 كالحيض وللحاق أن
 لا يكون ثبوتها متأخرا
 عن ثبوت حكم الأصل
 في الأصح وأن لا تعود
 على الأصل بالإبطال
 ويجوز عودها
 بالتخصيص في الأصح
 غالبا

فانه يخرج من النساء المحارم فلا ينقض لمسهن الوضوء وقيل لا يجوز ذلك فيشترط عدم التخصيص فينقض لمس المحارم الوضوء عملاً بالعموم والتصحيح من زيادتي وخروج بالتخصيص التعميم فيجوز العود به قطعاً كتعليل الحكم في خبر الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان بنشويش الفكر فانه يشمل غير الغضب أيضاً وزيادتي غالباً تعليل نحو الحكم في خبر النهي عن بيع اللحم بالحيوان بأنه بيع ربوي بأصله فانه يقتضى جواز البيع بغير الجنس من مأكول وغيره كما هو أحد قولي الشافعي لكن أظهرهما المنع نظراً للعموم (و) شرط اللاحق بالعلة (أن لا تكون) العلة (الاستنبطة معارضة بمناف) لمقتضاها (موجود في الأصل) إذ لا عمل لها مع وجوده إلا برفع ومثله بقول الحنفي في نفي وجوب التبييت في صوم رمضان صوم عين فيتأدى بالنية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الشافعي بأنه صوم فرض فيحتاج فيه بخلاف النفل وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافياً ولا موجوداً في الأصل وخروج بالأصل الفرع فلا يشترط انتفاء وجود ذلك فيه لصحة العلة وقيل يشترط أيضاً ومثله بقولنا في مسح الرأس ركن في الوضوء فيسن تليثه كفصل الوجه فيعارضه الخصم بقوله مسح فلا يسن تليثه كالمسح على الحفين وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافياً وإنما ضعف هذا الشرط وإن لم يثبت الحكم في الفرع عند انتفائه لأن الكلام في شروط العلة وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع لا للعلة التي الكلام فيها وإنما قيد المعارض بالمنافي لأنه قد لا ينافي كما سيأتي فلا يشترط انتفاؤه ويجوز أن يكون هو علة أيضاً بناء على جواز التعليل بعمل (و) شرط لللاحق بالعلة (أن لا تخالف نصاً أو إجماعاً) لتقدمهما على القياس فمخالفة النص كقول الحنفي المرأة مالكة لبضعها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياساً على بيع سلمتها فانه مخالف لخبر أبي داود وغيره أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ومخالفة الإجماع كقياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب بجماع الأصفر الشاق فانه مخالف للإجماع على وجوب أدائها عليه (و) أن (لا تتضمن) العلة (الاستنبطة زيادة عليه) أي على النص أو الإجماع (منافية مقتضاه) بأن يدل النص مثلاً على عاية وصف ويزيد الاستنباط قيداً فيه منافياً للنص فلا يعمل بالاستنباط لتقدم النص عليه والتقييد بالاستنبطة من زيادتي (و) شرط لللاحق بالعلة (أن تعين) في الأصح فلا تكفي المهمة لأن العلة منشأ التعدية المحققة للقياس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل أن يكون معيناً فكذلك منشأ المحقق له وقيل يكفي المهمة من أمرين فأكثر المشتركة بين المقيس والمقيس عليه (لأن لا تكون) العلة (وصفاً مقدراً) فلا يشترط في الأصح كتعليل جواز التصرف بالملك الذي هو معنى مقدر شرعي في محل التصرف وقيل يشترط ذلك ورجحه الأصل تبعاً للإمام الرازي (ولأن لا يشمل دليلها حكم الفرع لعمومه أو خصوصه) فلا يشترط في الأصح لجواز تعدد الأدلة وقيل يشترط ذلك للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل ورجحه الأصل مثال الدليل في العموم خبر مسلم «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» فانه دال على عاية الطعام فلا حاجة على هذا القول في إثبات روية التفاح مثلاً إلى قياسه على البر بجماع الطعام للاستغناء عنه بعموم الخبر ومثاله في الخصوص خبر من قاء أو رعب فليتوضأ فانه دال على عاية الخارج النجس في نقض الوضوء فلا حاجة للحنفي إلى قياس القاء أو الرعاف على الخارج من السبيلين في نقض الوضوء بجماع الخارج النجس للاستغناء عنه بخصوص الخبر (ولا القطع في) صورة العلة (الاستنبطة بحكم الأصل) بأن يكون دليله قطعياً من كتاب أو سنة متواترة أو إجماع قطعي (ولا القطع بوجودها في الفرع ولا انتفاء مخالفتها مذهب الصعابي) فلا تشتط في الأصح بل يكفي الظن بدينك لأنه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل وقيل يشترط القطع بهما لأن الظن يضعف بصحة القدماء وربما يزول وأما مذهب الصعابي فليس بحجة فلا يشترط انتفاء مخالفة

وأن لا تكون الاستنبطة معارضة بمناف موجود في الأصل وأن لا تخالف نصاً أو إجماعاً ولا تتضمن الاستنبطة زيادة عليه منافية مقتضاه وأن تعين لأن لا تكون وصفاً مقدراً ولا أن لا يشمل دليلها حكم الفرع لعمومه أو خصوصه ولا القطع في الاستنبطة بحكم الأصل ولا القطع بوجودها في الفرع ولا انتفاء مخالفتها مذهب الصعابي

العلة له وقيل يشترط لأن الظاهر استناده إلى النص الذي استنبطت منه العلة (ولا انتفاء المعارض لها) في الأصل فلا يشترط (في الأصح) بناء على جواز تعدد العلل كجمهور رأي الجمهور وقيل يشترط بناء على منع ذلك ولأنه لا عمل للعلة حينئذ إلا برجح والتقديم بالمستنبطة في الأربع من زياتي (والمعارض هنا) بخلافه فيما مر حيث وصف بالمنافي (وصف صالح للعلة كصلاحية المعارض) بفتح الراء لها (ومفوض للاختلاف) بين المتناظرين (في الفرع كالطعم مع السكيل في البر) فكل منهما صالح للعلة فيه مفوض للاختلاف بين المتناظرين (في التفاح) مثلاً فعندنا ربوي كالبربعة الطعم وعند الخصم المعارض بأن العلة السكيل ليس بربوي لا انتفاء السكيل فيه وكل منهما يحتاج إلى ترجيح وصفه على وصف الآخر (والأصح) أنه (لا يلزم المعارض نفي وصفه) أي بيان انتفائه (عن الفرع) مطلقاً لحصول مقصوده من هدم ما جعله المستدل العلة بمجرد المعارضة وقيل يلزمه ذلك مطلقاً ليفيد انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود وقيل يلزمه إن صرح بالفرق بين الأصل والفرع في الحكم فقال مثلاً لا رافي التفاح بخلاف البر وعارض عليه الطعم فيه لأنه بتصريحه بالفرق التزمه (و) أنه (لا) يلزمه (إبداء أصل) يشهد لوصفه بالاعتبار لما مر وقيل يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كأن يقول العلة في البر الطعم دون القوت بدليل الملح فالتفاح مثلاً ربوي (وللستدل الدفع) أي دفع المعارضة بأوجه ثلاثة وإن عدها الأصل أربعة (بالمنع) أي منع وجوب الوصف المعارض به في الأصل ولو بالقدح كأن يقول في دفع معارضة الطعم بالسكيل في الجوز مثلاً لا نسلم أنه مكمل لأن العبرة بعبادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان إذ ذاك موزوناً أو معدوداً وكأن يقدح في عليه الوصف ببيان خفائه أو عدم انضباطه أو غير ذلك من مفسدات العلة (ويبين استقلال وصفه) أي المستدل (في صورة ولو) كان البيان (بظاهر عام) كما يكون بالاجماع أو بالنص القاطع أو بالظاهر الخاص (إن لم يتعرض) أي المستدل (للتعميم) كأن يبين استقلال الطعم المعارض بالسكيل في صورة بخبره سلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل والمستقل مقدم على غيره فإن تعرض للتعميم كقوله فتثبت ربوية كل مطعم خرج عن إثبات الحكم بالقياس الذي هو بصدد الدفع عنه إلى إثباته بالنص وتبقى المعارضة سالمة من القدح فلا يتم القياس (و بالمطالبة) للمعارض (بالتأثير) لوصفه إن كان مناسباً (أو الشبه) إن كان غير مناسب هذا (إن لم يكن) دليل المستدل على العلية (سبباً) بأن كان مناسباً أو شبهه لتحصل معارضته بمثله فإن كان سبباً فلا مطالبة له بذلك إذ مجرد الاحتمال قاذح فيه (ولو قال) المستدل للمعارض (ثبت الحكم) في هذه الصورة (مع انتفاء وصفك) الذي عارضته به وصفي عنها (لم يكف) في الدفع (وإن وجد) ولو بفرض المتناظرين (معه) أي مع انتفاء وصف المعارض عنها (وصفه) أي وصف المستدل فيها لاستوائهما في انتفاء وصفيهما إن لم يوجد مع ما ذكر وصف المستدل وبناء على جواز تعدد العلل مطلقاً وقيل يكفي في الشق الثاني بناء على امتناع تعدد العلل بخلافه في الأول لا يكفي لاستوائها فيما مر وهذا روجه الأصل ثم ذكر في انتفاء وصف المستدل زيادة على عدم الاكتفاء مبنية على ما صححه من امتناع التعليل بعلمتين . وحاصلها مع الإيضاح أن المستدل ينقطع بما قاله لاعترافه فيه بالغاء وصفه حيث ساوى وصف المعارض فيما قدح هو به فيه (ولو أبدى المعارض) في الصورة التي أتى وصفه فيها المستدل (ما) أي وصفاً (يخالف الملني مسمى) ما أبداه (تعدد الوضع) لتعدد ما وضع : أي بني عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر (وزالت) بما أبداه (فائدة الإلغاء) وهي سلامة وصف المستدل عن القدح فيه (ما لم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو) دعوى (ضعف معنى المظنة) العلل بها أي ضعف المعنى الذي اعتبرت المظنة له (وسلم) المستدل (أن الخلف مظنة) وذلك بأن لم يتعرض المستدل لإلغاء الخلف أو تعرض له بدعوى قصوره أو بدعوى ضعف

ولا انتفاء المعارض لها في الأصح والمعارض هنا وصف صالح للعلة كصلاحية المعارض ومفوض للاختلاف في الفرع كالطعم مع السكيل في البر في التفاح والأصح لا يلزم المعارض نفي وصفه عن الفرع ولا إبداء أصل وللستدل الدفع بالمنع ويبيان استقلال وصفه في صورة ولو بظاهر عام إن لم يتعرض للتعميم وبالمطالبة بالتأثير أو الشبه إن لم يكن سبباً ولو قال ثبت الحكم مع انتفاء وصفك لم يكف وإن وجد معه وصفه ولو أبدى المعارض ما يخالف الملني مسمى تعدد الوضع وزالت فائدة الإلغاء ما لم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو ضعف معنى المظنة وسلم أن الخلف مظنة

معنى المظنة فيه وسلم ماذكر بخلاف ما إذا ألغاه بغير الدعوتين أو بالثانية ولم يسلم ماذكر فلا تزول
فائدة إلغائه (وقيل دعواهما) أى القصور وضعف معنى المظنة مع التسليم (إلغائه) للخلف أيضاً فى الأولى
على امتناع التعليل بالقاصرة وفى الثانية على تأثير ضعف المعنى فى المظنة فلا تزول فيهما فائدة الإلغاء
الأول مثال تعدد الوضع ما أتى فيما يقال يصح أمان العبد للحر بنى كالحرق بجماع الإسلام والتكليف فانهما
مظنتا إظهار مصاحبة الإيمان من بذل الأمان فيعترض الحنفى باعتبار الحرية معهما فانهما مظنة فراغ القلب
للنظر بخلاف الرقبة لاشتغال الرقيق بخدمة سيده فيأخى الشافعى الحرية بثبوت الأمان بدونها فى العبد
المأذون له فى القتال اتفاقاً فيجيب الحنفى بأن الإذن له خلف الحرية لأنه مظنة بذل وسعه فى النظر فى مصلحة
القتال والإيمان (ولا يكتفى) فى دفع المعارضة (رجحان وصف المستدل) على وصفها بمرجح ككونه أنسب
وأشبهه من وصفها ببناء على جواز تعدد العلة فيجوز أن يكون كل من الوصفين علة وقيل يكتفى ببناء
على منع التعدد ورجحه الأصل (وقد يعترض) على المستدل (باختلاف جنس الحكمة) فى الفرع
والأصل (وإن اتحد الجامع) بين الفرع والأصل كما أتى فيما يقال يحذف اللائط كالزانى بجماع إبلاج
فرج فى فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً فيعترض بأن الحكمة فى حرمة اللواط الصيانة عن رذيلته
وفى حرمة الزنا دفع اختلاط الأنساب المؤدى هو إليه وهما مختلفتان فيجوز أن يختلف حكمهما
بأن يصر الحد على الزنا فيكون خصوصه معتبراً فى علة الحد (فيجاب) عن الاعتراض (بحذف
خصوص الأصل عن الاعتبار) فى العلة بطريق من طرق إبطالها فيسلم أن العلة هى القدر المشترك
فقط كما مر فى المثال لامع خصوص الزنا فيه (والعلة إذا كانت وجود مانع) من الحكم كأبوة
القاتل المسانعة من وجوب قتله بولده (أو انتفاء شرط) كعدم إحسان الزانى المشترط لوجوب رجمه
(لا تستلزم وجود مقتضى فى الأصح) وقيل تستلزمه وإلا كان انتفاء الحكم لا انتفاء المقتضى لالما
فرض من وجود مانع أو انتفاء شرط قلنا يجوز أن يكون انتفاؤه لما فرض أيضاً لجواز تعدد العلة .
[مسالك العلة]

أى هذا مبحث الطرق الدالة على عملية الشيء (الأول الاجماع) كالاجماع على أن العلة فى خبر
الصحيحين «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» تشويش الغضب للفكر فيقاس بالغضب غيره
بما يشوش الفكر نحو جوع وشبع مغرطين وكالاجماع على أن العلة فى تقديم الأخ الشقيق فى الإرث على
الأخ للأب اختلاط النسبين فيه فيقاس به تقديمه عليه فى ولاية النكاح وصلاة الجنازة ونحوهما (الثانى)
من مسالك العلة (النص الصريح) بأن لا يحتمل غير العلة (كعلة كذا فلسبب) كذا (فمن أجل)
كذا (فمنحوى) التعليلية (وإذن) كقوله تعالى : من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل ، كى
لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، إذا لا ذقناك ضعف الحياة وضعف الملمات وفيما عطف بالفاء هنا وفيما
يأتى إشارة إلى أنه دون ما قبله رتبة بخلاف ما عطف بالواو (و) النص (الظاهر) بأن يحتمل غير
العلة احتمالاً مرجوحاً (كاللام ظاهرة) نحو : كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى
النور (فقدرة) نحو : ولانقطع كل خلاف إلى قوله : أن كان ذا مال وبنين أى لأن (فالباء) نحو :
فبارحمة من الله أى لأجلها لنت لهم (فالفاء فى كلام الشارع) وتكون فيه فى الحكم كقوله تعالى :
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وفى الوصف كخبر الصحيحين فى الحرم الذى وقصته ناقته «لا تمسوه
طيباً ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبياً» (فـ) فى كلام (الراوى الفقيه فـ) فى كلام
الراوى (غيره) أى غير الفقيه وتكون فيهما فى الحكم فقط وقال بعض المحققين فى الوصف فقط
لأن الراوى يحكى ما فى الوجود وذلك كقول عمران بن حصين «سها رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقيل دعواهما إلغاء
ولا يكتفى رجحان
وصف المستدل وقد
يعترض باختلاف
جنس الحكمة وإن
اتحد الجامع فيجاب
بحذف خصوص
الأصل عن الاعتبار
والعلة إذا كانت وجود
مانع أو انتفاء شرط
لا تستلزم وجود
المقتضى فى الأصح .
مسالك العلة

الأول الاجماع الثانى
النص الصريح كالة
كذا فاسبب فمن
أجل فمنحوى وإذن
والظاهر كاللام ظاهرة
فقدرة فالباء فالفاء
فى كلام الشارع
فالراوى الفقيه غيره

فسجد» رواه أبو داود وغيره وكل من القولين صحيح وإن كان الأول أظهر معنى والثاني أدق كما بينته في الحاشية (فإن) المكسورة المشددة كقوله تعالى : رب لا تنذر على الأرض من الكافرين الآية وتعبيرى بالفاء في الأخيرة من زيادتي (وإذ) نحو ضربت العبد إذ أساء أي لاسأته (وما مر في) مبحث (الحروف) مما يرد للتعليل غير المذكور هنا وهو بيد وحق وعلى وفي ومن فراجع وانما لم تكن المذكورات من الصريح لجيئها لغير التعليل كالعاقبة في اللام والتعدي في الباء وبمجرد العطف في الفاء وبمجرد التأكيدي في إن وأنبدل في إذ كما مر في مبحث الحروف (الثالث) من مسالك العلة (الإيماء وهو) لغة الإشارة الخفية واصطلاحاً (اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو) كان الحكم (مستنبطاً) كما يكون ملفوظاً (للم لا يمكن للتعليل هو) أي الوصف (أو نظيره) لنظير الحكم حيث يشار بالوصف والحكم إلى نظيرهما أي لولم يكن ذلك من حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم به (كان) ذلك الاقتران (بعيدا) من الشارع لا يليق بفصاحته وإتيانه بالألفاظ في محالها والإيماء (حكيمه) أي الشارع (بعد سماع وصف) كما في خبر الأعرابي «واقعت أهلي في نهار رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة» إلى آخره رواه ابن ماجه بمعناه وأصله في الصحيحين فأمره بالاعتاق عند ذكر الوقاع يدل على أنه علة له وإلخالا السؤال عن الجواب وذلك بعيد في قدر السؤال في الجواب فكانه قال واقعت فأعتق (وذكره في حكم وصف لولم يكن علة) له (لم يفد) ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» فتقييده المنع من الحكم بحالة الغضب الشوش للفكر يدل على أنه علة له وإلخالا ذكره عن الفائدة وذلك بعيد (وتفريقه بين حكيمين بصفة) إما (مع ذكرهما) كخبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين وللرجل» أي صاحبه «سهما» فتفريقه بين هذين الحكمين بهاتين الصفتين لولم يكن لعلية كل منهما لكان بعيداً (أو) مع (ذكر أحدهما) فقط كخبر الترمذي القائل لا يثبت أي بخلاف غيره المعلوم إرثه فالتفريق بين عدم الارث المذكور والارث المعلوم بصفة القتل في الأول لولم يكن لعليته له لكان بعيداً (أو) تفريقه بين حكيمين إما (بشرط) كخبر مسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً بمنزلة سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد» فالتفريق بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلا وجوازه عند اختلاف الجنس لولم يكن لعلية الاختلاف للجواز لكان بعيداً (أو غاية) كقوله تعالى : ولا تقربوهن حتى يطهرن أي فإذا تطهرن فلا منع من قربانهن كما صرح به عقبه بقوله : فإذا تطهرن فأتوهن فتفريقه بين المنع من قربانهن في الحيض وجوازه في الطهر لولم يكن لعلية الطهر للجواز لكان بعيداً (أو استثناء) كقوله تعالى : فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أي الزوجات عن النصف فلا شيء لمن تفريقه بين ثبوت النصف لمن وانتفائه عند عفوهن عنه لولم يكن لعلية العفو للانتفاء لكان بعيداً (أو استدراك) كقوله تعالى : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم إلى آخره فتفريقه بين عدم المؤاخذة بالإيمان والمؤاخذة بها عند تعقيدها لولم يكن لعلية التعقيد للمؤاخذة لكان بعيداً (وترتيب حكم على وصف) كما كرم العلماء بترتيب الإكرام على العلم لولم يكن لعلية العلم له لكان بعيداً (ومنعه) أي الشارع (عما قد يفوت المطلوب) كقوله تعالى : فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذي قد يفوتها لولم يكن لمظنة تفويتها لكان بعيداً وهذه الأمثلة أسلم ما اتفق على أنه إيماء وهو أن يكون الوصف والحكم ملفوظين وخرج بالملفوظ أي فعلاً أو قوة الوصف المستنبط فلا يس اقتارانه بالحكم إيماء قطعاً إن كان الحكم مستنبطاً

فإن وإذ وما مر في الحروف . الثالث الإيماء وهو اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو مستنبطاً لولم يكن للتعليل هو أو نظيره كان بعيداً حكيمه بعيد سماع وصف وذكره في حكم وصف لولم يكن علة لم يفد وتفرقه بين حكيمين بصفة مع ذكرهما أو ذكر أحدهما أو بشرط أو غاية أو استثناء أو استدراك وترتيب حكم على وصف ومنه مما قد يفوت المطلوب

أيضا وإلا فليس بإيماء في الأصح بخلاف عكسه وهو الوصف الملفوظ والحكم المستنبط له فانه كما علم إيماء في الأصح تنزيلا للمستنبط منزلة الملفوظ وفارق ما قبله باستلزام الوصف الحكم فيه بخلاف ما قبله لجواز كون الوصف أعم مثاله قوله تعالى - وأحلّ الله البيع - فله مستلزم أصحته ومثاله ما قبله تعليل حكم الرويات بالطعم أو غيره والنزاع كما قال العضد افطنى مبنى على تفسير الإيماء وأما مثال النظير فكخبر الصحيحين أن امرأة قالت يارسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها فقال أرأيت لو كان على أمك دين فقتضيه أكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك أي فانه يؤدى عنها سأله عن دين الله على الميت وجواز قضائه عنه فذكر لها دين الآدمي عليه وأقرها على جواز قضائه عنه وهما نظيران فلو لم يكن جواز القضاء فيهما لعالية الدين له لكان بعيدا (ولا تشتط) في الإيماء (مناسبة) الوصف (الموى إليه) للحكم (في الأصح) بناء على أن العلة بمعنى المعرف وقيل تشتط بناء على أنها بمعنى الباءث وقيل وهو مختار ابن الحاجب تشتط إن فهم التعليل منها كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقضى القضى وهو غضبان لأن عدم المناسبة فيما شرط فيه لمناسبة تناقض بخلاف ما إذا لم يفهم منها لأن التعليل يفهم من غيرها قال المصنف في شرح المختصر تبعا للعضد والمراد من المناسبة ظهورها وأمانتها فلا بد منها في العلة الباعثة دون الأمانة المجردة ومرادها بالعلة الباعثة العلة الشاملة على حكمة تبث على الامتنال . (الرابع) من مسالك العلة (السبر) وهو لغة الاختبار (والتقسيم) وهو إظهار الشيء الواحد على وجوه مختلفة (وهو) أي ما ذكر من السبر والتقسيم اصطلاحا (حصر أوصاف الأصل) المقيس عليه (وإبطال ما لا يصلح) منها للعالية (فيتعين الباقي) لها كأن يحصر أوصاف البر في قياس الترة عليه في الطعم وغيره ويبطل ما عدا الطعم بطريقة فيتعين الطعم للعالية (ويكفى) في دفع منع المعارض حصر الأوصاف التي ذكرها المستدل (قول المستدل) في المناظرة في حصرها (بحث فلم أجد) غيرها لعدالته مع أهلية النظر (والأصل عدم غيرها) فيندفع عنه بذلك منع الحصر وتعييرى بأو كما في مختصر ابن الحاجب وبعض نسخ الأصل أولى من تعبيره في أكثرها بالواو (والتاظر) لنفسه (يرجع) في حصر الأوصاف (إلى ظنه) فيأخذ به ولا يكابر نفسه (فان كان الحصر والابطال) أي كل منهما (قطعيًا) فهذا المسالك (قطعي وإلا) بأن كان كل منهما ظنيا أو أحدهما قطعيًا والآخر ظنيا (فظنى وهو) أي الظنى (حجة) للتاظر لنفسه والمناظر غيره (في الأصح) لوجوب العمل بالظن وقيل ليس بحجة مطلقا لجواز بطلان الباقي وقيل حجة لهما إن أجمع على تعليل ذلك الحكم في الأصل حذرا من أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجمعين وقيل حجة للتاظر دون المناظر لأن ظنه لا يقوم حجة على خصمه (فان أبدى المعارض) على الحصر الظنى (وصفا زائدا) على الأوصاف (لم يكف بيان صلاحيته للتعليل) لأن بطلان الحصر بإبدائه كاف في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به (ولا ينقطع المستدل) بإبدائه (حتى يعجز عن إبطاله في الأصح) لأنه لم يتبع القطع في الحصر فغاية إبداء الوصف منع المقدمة من الدليل والمستدل لا ينقطع بالمنع لكن يلزمه دفعه ليم دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدى عن أن يكون علة فان عجز عن إبطاله انقطع وقيل ينقطع بإبدائه لأنه ادعى حصرا وقد أظهر المعارض بطلانه قلنا لا يظهر إلا بالعجز عن دفعه وذكر الخلاف من زيادتي (فان اتفقا) أي المتناظران (على إبطال غير وصفين) من أوصاف الأصل واختافا في أهما العلة (كفاه) أي المستدل (الترديد بينهما) من غير احتياج إلى ضم غيرها إليهما في الترديد لاتفاقهما على إبطاله فيقول العلة إما هذا أو ذاك لا جائز أن تكون

ولا تشتط مناسبة
الموى إليه في الأصح .
لرابع السبر والتقسيم
وهو حصر أوصاف
الأصل وإبطال ما
لا يصلح فيتعين الباقي
ويكفى قول المستدل
بحث فلم أجد والأصل
عدم غيرها والتاظر
يرجع إلى ظنه فان
كان الحصر والابطال
قطعيًا فقطعى وإلا
فظنى وهو حجة
في الأصح فان أبدى
المعارض وصفا زائدا
لم يكف بيان صلاحيته
للتعليل ولا ينقطع
المستدل حتى يعجز
عن إبطاله في الأصح
فان اتفقا على إبطال
غير وصفين كفاه
الترديد بينهما

ذاك لكذا فتعين أن تكون هذا (ومن طرق الإبطال) لعلية الوصف (بيان أن الوصف طردى) أى من جنس ما علم من الشارع إلغاؤه إمامطلقا (كالطول) والقصر فى الأشخاص فأنهما لم يعتبرا فى شئ من الأحكام فلا يعمل بهما حكم (و) إما مقيدا بذلك الحكم (كالكورة) والأثوثة (فى العتق) فأنهما لم يعتبرا فيه فلا يعمل بهما شئ من أحكامه الدنيوية وإن اعتبرنا فى الشهادة والقضاء والارث وغيرها وفى العتق بالنظر لأحكامه الأخروية فقد روى الترمذى «من أعتق عبدا مسلما أعتقه الله من النار ومن أعتق أمتين مسلماتين أعتقه الله من النار» وتعبيرى هنا وفيما يأتى فى السادس بالطردى أولى من تعبيره فيهما بالطرد لأن الطرد من مسالك العلة على رأى كما سيأتى (و) من طرق الإبطال (أن لا تظهر مناسبة) الوصف (المحذوف) أى الذى حذفه المستدل عن الاعتبار للحكم بعد بحثه عنها لا تنفاء مثبت العلية بخلافه فى الإيماء (ويكفى) فى عدم ظهور مناسبته (قول المستدل بحث فلم أجد) فيه (موم مناسبة) أى ما يوهم مناسبته لعدالته مع أهلية النظر (فان ادعى المعارض أن) الوصف (المبقى) أى الذى بقاه المستدل (كذلك) أى لم تظهر مناسبته (فليس للمستدل بيان مناسبته) لأنه انتقل من طريق السبر إلى طريق المناسبة وذلك يؤدى إلى الانتشار المحذور (لكن له ترجيح سبره) على سبر المعارض الثانى لعلية المبقى كغيره (بموافقة التعدية) لسبره حيث يكون المبقى متعديا إذ تعدية الحكم محله أفيد من قصوره عليه . (الخامس) من مسالك العلة (المناسبة) وهى لغة الملايعة واصطلاحا ملاءمة الوصف المعين للحكم أو ما يعلم من تعريف المناسب الآتى ويسمى هذا المسلك بالاحالة أيضا كما ذكره الأصل سمي بها ذلك لأن بمناسبتها الوصف يخال أى يظن أن الوصف علة ويسمى بالمصلحة والاستدلال وبرعاية المقاصد أيضا (ويسمى استخراجها) أى العلة المناسبة (تخريج المناط) لأنه إبداء ما ينط به الحكم فالمناط من النوط وهو التعاقب أمانتقيح المناط وتحقيقه فسيأتيان (وهو) أى تخريج المناط (تعيين العلة بإبداء) أى إظهار (مناسبة) بين العلة المعينة والحكم (مع الاقتران بينهما كالاسكار) فى خبر مسلم «كل مسكر حرام» فهو لازالته العقل المطلوب حفظه مناسب للحرمة وقد اقترن بها وخرج بإبداء المناسبة ترتيب الحكم على الوصف الذى هو من أقسام الإيماء وغير ذلك كالطرد والشبه والاقتران بإبداء المناسبة فى المستبقى فى السبر (ويحقق) بالبناء للمفعول (استقلال الوصف) المناسب فى العلية (بعدم غيره) من الأوصاف (بالسبر) لا بقول المستدل بحث فلم أجد غيره والأصل عدمه بخلافه فى السبر لأنه لا طريق له ثم سواه ولأن المقصود هنا إثبات استقلال وصف صالح للعلية وثم نفى ما لا يصلح لها (والمناسب) المأخوذ من المناسبة المتقدمة (وصف) ولو حكمة (ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصح كونه مقصودا للشارع) فى شرعية ذلك الحكم (من حصول مصلحة أو دفع (قوله الملايعة) أى الموافقة كما فى نهاية ابن الأثير وعبارته فيها مانصه وفى حديث ابن أم مكتوم ولى قائد لا يلاومنى كذا جاء فى رواية بالواو وأصله الهمز من الملايعة وهى الموافقة يقال هو يلاومنى بالهمز ثم يخفف فيصير ياء وأما الواو فلا وجه لها إلا أن يكون يفاعى من اللوم ولا معنى له فى هذا الحديث انتهى بالحرف وبهامش هذه النسخة أيضا ماصورته قوله الملايعة قال فى القاموس المناسبة المشاكلة وينسب بينهما نسبة أقبل وأدبر بالنجاسة وغيرها وقال فى فصل اللام من باب الميم ولأمله ملاءمة وافقه ومهم لأم أى عليه ريش لؤام أى يلاوم بعضها بعضا أو هو لثيمه ولثامه بكسرهما أى مثله وشبهه وجمعهما لآم واثام إلى أن قال والثم بالكسر الصلح والاتفاق وبالفتح الشخص واسم واللؤام كغراب الحاجة الخ وظاهره أن الملايعة بالهمز فليراجع وليحرر انتهى شيخنا محمد الجوهري .

ومن طرق الإبطال
بيان أن الوصف
طردى كالطول
وكالكورة فى العتق
وأن لا تظهر مناسبة
المحذوف ويكفى قول
المستدل بحث فلم
أجد موم مناسبة فان
ادعى المعارض أن
المبقى كذلك فليس
للمستدل بيان مناسبته
لكن له ترجيح سبره
بموافقة التعدية .
الخامس المناسبة
ويسمى استخراجها
تخريج المناط وهو
تعيين العلة بإبداء
مناسبة مع الاقتران
بينهما كالاسكار
ويحقق استقلال
الوصف بعدم غيره
بالسبر والمناسب وصف
ظاهر منضبط يحصل
عقلا من ترتيب الحكم
عليه ما يصلح كونه
مقصودا للشارع من
حصول مصلحة أو دفع

مفسدة) والوصف فيه شامل للعلة إذا كانت حكما شرعيا لأنه وصف للفعل القائم هو به وشامل للحكمة فيكون للحكمة إذا علل بها حكمه كحفظ النفس فإنه حكمه للانزجار الذي هو حكمه لترتب وجوب القصاص على القتل عدوانا وإن جاز أن يكونا حكمين له وخرج بهيصل الخ الوصف المبني في السبر والمدار في الدوران وغيرهما من الأوصاف التي تصلح للعلة ولا يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليها ما ذكره وقيل هو الملامم لأفعال العقلاء عادة واختاره الأصل وقيل هو ما يجلب نفعا أو يدفع ضررا وقيل هو ما لو عرض على العقول لتلقته بالقبول وهذه الأقوال مقاربة للأول وإنما اخترته على ما اختاره الأصل لأنه قول المحققين ولأنه أنسب بقولي كغبرى (فإن كان الوصف خفيا أو غير منضبط اعتبر ملازمة) الذي هو ظاهر منضبط (وهو المظنة) له فيكون هو العلة كالوطء مظنة لشغل الرحم المرتب عليه وجوب العدة في الأصل حفظا للنسب لكنه لما خفي نيط وجوبها بمظنته وكالسفر مظنة للشقة المرتب عليها الترخص في الأصل لكنها لما لم تنضبط نيط الترخص بمظنتها (وحصول المقصود من شرع الحكم قد يكون يقينا كالملك في البيع) لأنه المقصود من شرع البيع ويحصل منه يقينا (و) قد يكون (ظنا كالانزجار في القصاص) لأنه المقصود من شرع القصاص ويحصل منه ظنا فإن المتنعين عنه أكثر من المقدمين عليه (و) قد يكون (محملا) كاحتمال انتفائه إما (سواء كالانزجار في حد الخمر) على تناولها لأنه المقصود من شرع الحد عليه وحصول الانزجار منه وانتفاؤه متساويان بتساوي المتنعين عن تناولها والمقدمين عليه فيما يظهر لنا (أو مرجوحا) لأرجحية انتفائه (كالتوالد في نكاح الأمة) لأنه هو المقصود من شرع النكاح وانتفاؤه في نكاحها أرجح من حصوله (والأصح جواز التعليل بالآخرين) من الأربعة أى بالمقصود المتساوي الحصول والانتفاء والمقصود المرجوح الحصول نظرا إلى حصولهما في الجملة وقياسا على السفر في جواز القصر للترفة في سفره المتنفي فيه المشقة التي هي حكمه الترخص نظرا إلى حصولها في الجملة وقيل لا يجوز التعليل بهما لأن أولهما مشكوك الحصول وثانيهما مرجوحه أما أول الأربعة وثانيها فيجوز التعليل بهما قطعا (فإن فات) المقصود من شرع الحكم (قطعا) في بعض الصور (فالأصح) أنه (لا يعتبر) فيه المقصود للقطع بانتفائه وقالت الحنفية يعتبر حتى ثبت فيه الحكم وما يترتب عليه كما سيظهر (سواء) في الاعتبار وعدمه (ما) أى الحكم الذي (فيه تعبد كاستبراء أمة اشتراها بأئمتها) لرجل منه (في المجلس) أى مجلس البيع فالمقصود من استبراء الأمة المشتراة من رجل وهو معرفة براءة رحمها منه المسبوبة بالجهل بها ثابت قطعا في هذه الصورة لانتفاء الجهل فيها قطعا وقد اعتبره الحنفية فيها تقديرا حتى يثبت فيها الاستبراء وغيرهم لم يعتبره وقال بالاستبراء فيها تعبدا كما في المشتراة من امرأة لأن الاستبراء فيه نوع تعبد كما علم في محله (وما) أى والحكم الذي (لا) تعبد فيه (كالحقوق نسب ولد المشرقية بالمشرق) عند الحنفية حيث قالوا من تزوج بالمشرق امرأة وهي بالمغرب فأنت بولد يلحقه فالمقصود من التزويج وهو حصول النطفة في الرحم ليحصل العلق فيلحق النسب فأنت قطعا في هذه الصورة للقطع عادة بعدم تلاقى الزوجين وقد اعتبره الحنفية فيها لوجود مظنته وهو التزويج حتى يثبت الحقوق وغيرهم لم يعتبره وقال لا عبرة بمظنته مع القطع بانتفائه وعدم التعبد فيه فاللحوق (والمناسب) من حيث شرع الحكم ثلاثة أقسام (ضرورى فحاجى فتحسينى) قطعا مع ما يأتي في أقسام الضرورى بالفاء ليفيد أن كلامها دون ما قبله في الرتبة (والضرورى) وهو ما تنصل الحاجة إليه إلى حد الضرورة (حفظ الدين) المشروع له قتل الكفار (فالنفس) أى حفظها المشروع له القود (فالعقل) أى حفظه المشروع له حد السكر (فالنسب) أى حفظه المشروع له حد الزنا (فالمال) أى حفظه المشروع له حد السرقة وحد قطع الطريق (فالعرض) أى حفظه المشروع له عقوبة القذف والسب وهذا زاده الأصل كالبطوفى على

مفسدة فإن كان الوصف خفيا أو غير منضبط اعتبر ملازمة وهو المظنة وحصول المقصود من شرع الحكم قد يكون يقينا كالملك في البيع وظنا كالانزجار في القصاص ومحملا سواء كالانزجار في حد الخمر أو مرجوحا كالتوالد في نكاح الأمة والأصح جواز التعليل بالآخرين فإن فات قطعا فالأصح لا يعتبر سواء ما فيه تعبد كاستبراء أمة اشتراها بأئمتها في المجلس ومالا كالحقوق نسب ولد المشرقية بالمشرق والمناسب ضرورى فحاجى فتحسينى والضرورى حفظ الدين فالفعل فالتسبب فالمال فالعرض

الخمس السابقة السماة بالمقاصد والسكريات التي قالوا فيها إنها لم تبج في ملة من الملل والمراد مجموعها وإلا فالخمر أبيض في صدر الاسلام وعطفي للعرض بالفاء أولى من عطف الأصل كالطوفي له بالواو (ومثله) أي الضروري (مكمله) فيكون في رتبته (كالحد ب) تناول (قليل المسكر) إذ قايله يدعو إلى كثيره المفوت لحفظ العقل فبولغ في حفظه بالمنع من القليل والحد عليه كالكثير وكعقوبة الداعين إلى البدع لأنها تدعو إلى الكفر المفوت لحفظ الدين وكالقيود في الأطراف لأن إزالتها تدعو إلى القتل المفوت لحفظ النفس (والحاجي) وهو ما يحتاج إليه ولا يصل إلى حد الضرورة (كالبيع فالاجارة) المشروعين لذلك المحتاج إليه ولا يفوت بفواته لولم يشترع شيء من الضرورات السابقة وعطفت الاجارة بالفاء لأن الحاجة إليها دون الحاجة إلى البيع (وقد يكون) الحاجي (ضروريا) في بعض صور (كالاجارة لتربية الطفل) فإن ملك المنفعة فيها وهي تربيته يفوت بفواته لولم تشترع الاجارة لحفظ نفس الطفل (و) مثل الحاجي (مكمله كخيار البيع) المشروع للتروى كمل به البيع ليسلم عن الغبن (والتحسيني) وهو ما استحسنت عادة من غير احتياج إليه قسما (معارض للقواعد) الشرعية أي لشيء منها (كالكتابة) فإنها غير محتاج إليها إذ لو منعت ماضر لكانها مستحسنة عادة للتوسل بها إلى فك الرقبة من الرق وهي خارمة لقاعدة امتناع بيع الشخص بعض ماله ببعض آخر إذ ما يحصله المكاتب في قوة ملك السيد له بتعجيزه نفسه (وغيره) أي وغير المعارض لشيء من القواعد (كسلب العبد أهلية الشهادة) فإنه غير محتاج إليه إذ لو ثبت للعبد الأهلية ماضر لكانه مستحسن عادة لنقص الرقيق عن هذا المنصب الشريف للزم لاحتقاق بخلاف الرواية (ثم المناسب) من حيث اعتباره وجودا وعدمه أربعة أقسام مؤثر وملازم وغير مؤثر ومرسل لأنه (إن اعتبر عينه في عين الحكم بنص أو إجماع فالأثر) لظهور تأثيره بما اعتبر به والمراد بالعين النوع لا الشخص منه فالاعتبار بالنص كتعلييل نقض الوضوء بس الذكراه مستفاد من خبر الترمذي وغيره من مس ذكره فليتوضأ والاعتبار بالإجماع كتعلييل ولاية المال على الصغير بالصغر فإنه مجمع عليه (أو) اعتبر عينه في عين الحكم (بترتيب الحكم على وقفه) حيث ثبت الحكم معه بأن أوردته الشرع على وقفه لا بأن نص على العلة أو أومى إليها وإلا لم تكن العلة مستفادة من المناسبة (فان اعتبر) بنص أو إجماع (العين في الجنس أو عكسه أو الجنس في الجنس) وكل منهما أعلى مما بعده (فالملازم) للملازمة (والإلا) أي وإن لم يعتبر بما ذكرته من ذلك (فالغريب) وهذا من زيادتي تبعا لابن الحاجب ومثله بتعلييل توريث المبتوتة في مرض الموت بالفعل المحرم لغرض فاسد وهو الطلاق البائن لغرض عدم الارث قياسا على قاتل مورثه حيث لم يرثه بجاءع ارتكاب فعل محرم وفي ترتيب الحكم عليه تحصيل مصلحة وهو نهيها عن الفعل الحرام لكن لم يشهد له أصل بالاعتبار بنص أو إجماع ومثال الأول من أقسام الملازم تعليل ولاية النكاح بالصغر حيث ثبتت معه وإن اختلفت في أنها له أو للبكر أو لهما وقد اعتبر في جنس الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالإجماع كما هو ومثال الثاني تعليل جواز الجمع حالة المطر في الحضر بالخرج حيث اعتبر معه وقد اعتبر جنسه في جوازه في السفر بالنص إذ الخرج جامع لخرج السفر والمطر ومثال الثالث تعليل القيود في القتل بمقتل بالقتل العمد العدوان حيث ثبتت معه وقد اعتبر جنسه في جنس القيود حيث اعتبر في القتل بمقتل بالإجماع إذ القتل العمد العدوان جامع للقتل بمقتل وبمحدد والقيود جامع للقيود بالمقتل وبالمحدد (وإن لم يعتبر) أي المناسب (فان دل دليل على إغائه) فهو ملغى (فلا يعمل به) قطعاً كما في جماع ملاك نهار رمضان فإن حاله يناسب التكفير ابتداء بالصوم ليرتدع به دون الاعتاق إذ يسهل عليه بذل المال في شهوة الفرج وقد أفق يحيى بن يحيى بن كثير اللبني المغربي المالكي ملكا بالمغرب جامع

ومثله مكمله كالحد
بقايل المسكر والحاجي
كالبيع فالاجارة وقد
يكون ضروريا
كالاجارة لتربية الطفل
ومكمله كخيار البيع
والتحسيني معارض
للقواعد كالكتابة
وغيره كسلب العبد
أهلية الشهادة ثم
المناسب إن اعتبر عينه
في عين الحكم بنص
أو إجماع فالأثر أو
بترتيب الحكم على
وقفه فان اعتبر العين
في الجنس أو عكسه
أو الجنس في الجنس
فالملازم وإلا فالغريب
وإن لم يعتبر فان دل
دليل على إغائه فلا يعمل
به

في نهار رمضان بصوم شهرين متتابعين نظرا إلى ذلك لكن الشارع ألغاه بإيجابه الاعتناق ابتداء من غير تفرقة بين ملك وغيره وفي الحاشية زيادة على ذلك ويسمى هذا القسم بالغريب لبعده عن الاعتبار (وإلا) أي وإن لم يدل دليل على إلغائه كما يدل على اعتباره (فالمرسل) لارساله أي إطلاقه عما يدل على اعتباره أو إلغائه ويعبر عنه بالمصالح المرسلة والاستصلاح وبالمناسب المرسل (ورده الأكثر) من العلماء مطلقا لعدم ما يدل على اعتباره وقبله الامام مالك مطلقا رعاية للمصلحة حتى يجوز ضرب المتهم بالسرقة ليقتر وعورض بأنه قد يكون بريئا وترك الضرب لمذنب أهون من ضرب بريء ورده قوم في العبادات إذ لا نظريتها للمصلحة بخلاف غيرها كالبيع والنكاح والحد ومحل الخلاف المذكور إذا علم اعتبار العين في الجنس أو عكسه أو الجنس في الجنس وإلا فهو مردود قطعا كما ذكره العبد تبعا لابن الحاجب (وليس منه) أي من المناسب المرسل (مصلحة ضرورية كاية) أي متعلقة بكل الأمة (قطعية أو ظنية قريبة منها) لدلالة الدليل على اعتبارها (فهى حق كلى قطعا) واشترطها الفزالي للقطع بالقول بالمناسب المرسل لا لأصل القول به فجعلها منه مع القطع بقبولها مثالها رمى الكفار المتترسين بأمرنا في الحرب المؤدى إلى قتل الترس معهم إذا قطع أو ظننا قريبا من القطع بأنهم إن لم يرموا استأصلونا بالقتل الترس وغيره وبأنهم إن رموا سلم غير الترس فيجوز رميهم لحفظ باقي الأمة بخلاف رمى أهل قلعة ترسوا بمسلمين لأن فتحها ليس ضروريا ورمى بعضنا من سفينة في بحر لنجاة الباقين لأن نجاتهم ليست كإيا ورمى المتترسين في الحرب إذا لم يقطع أو لم يظن ظنا قريبا من القطع باستئصالهم لنا فلا يجوز الرمي في شيء من الثلاث وإن أقرع في الثانية لأن القرعة لأصل لها شرعا في ذلك (والمناسبة تنخرم) أي تبطل (بمفسدة تلزم) الحكم (راجحة) على مصلحته (أو مساوية لها في الأصح) لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح وقال الامام الرازي ومتابعوه لا تنخرم بها مع موافقتهم على انتفاء الحكم فهو عندهم لوجود المانع وعلى الأصل لا لتفاء المقتضى فالخلف لفظي (السادس) من مسالك العلة (الشبه وهو مشابهة وصف المناسب والطردي) وهذا التفسير من زيادتي (ويسمى الوصف بالشبه أيضا وهو منزلة) أي ذو منزلة (بين منزلتيهما) أي منزلتي المناسب والطردي (في الأصح) لأنه يشبه الطردى من حيث إنه غير مناسب بالذات ويشبه المناسب بالذات من حيث التفتات الشرع إليه في الجملة كالدكورة والأنوثة في القضاء والشهادة وقيل هو المناسب بالتبع كالطهارة لاشتراط النية فانها إنما تناسبه بواسطة أنها عبادة بخلاف المناسب بالذات كالاسكار لحزمة الحجر (ولا يصار إليه) بأن يصار إلى قياسه (إن أمكن قياس العلة) اشتمل على المناسب بالذات (وإلا) بأن تعذرت العلة بتعذر المناسب بالذات بأن لم يوجد غير قياس الشبه (فهو حجة في غير) الشبه (الصورى في الأصح) نظرا لشبهه بالمناسب وقد احتج به الشافعي في مواضع منها قوله في إيجاب النية في الوضوء كالتيجم طهارتان أنى تفرقان وقيل مردود نظرا لشبهه بالطردي (وأعلاه) أي قياس الشبه (قياس ما) أي شبه (له أصل واحد) كأن يقول في إزالة الخبث طهارة للصلاة فيتعين الماء كطهارة الحدث فطهارة الخبث تشبه الطردى من حيث عدم ظهور المناسبة بينهما وبين عين الماء وتشبه المناسب بالذات من حيث إن الشرع اعتبر طهارة الحدث بالماء في الصلاة وغيرها (ف) قياس (غلبة الأشباه في الحكم والصفة) وهو إلحاق فرع متردد بين أصليين بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهه بالآخر فيهما كإلحاق العبد بالماء في إيجاب القيمة بقتله بالفة ما بلغت لأن شبهه بالنال في الحكم والصفة أكثر من شبهه بالحرف فيهما أما الحكم فلكونه يباع ويؤجر ويغار ويودع ويثبت عليه اليد وأما الصفة فلتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه جودة ورداءة وتعلق الزكاة بقيمته إذا اتجر فيه

وإلا فالمرسل ورده
الأكثر وليس منه
مصلحة ضرورية
كاية قطعية أو ظنية
قريبة منها فهى حق
كل قطعا والمناسبة
تنخرم بمفسدة تلزم
راجحة أو مساوية لها
في الأصح . السادس
الشبه وهو مشابهة
وصف للمناسب
والطردي ويسمى
الوصف بالشبه أيضا
وهو منزلة بين
منزلتيهما في الأصح
ولا يصار إليه إن
أمكن قياس العلة
وإلا فهو حجة في غير
الصورى في الأصح
وأعلاه قياس ماله
أصل واحد فطلبه
الأشباه في الحكم
والصفة

فالحكم فالصفة .
 السابع الدوران بأن
 يوجد الحكم عند
 وجود وصف وعدمه
 عند عدمه وهو
 يفيد ظنا في الأصح
 ولا يلزم المستدل به
 بيان انتفاء ماهو
 أولى منه ويترجح
 جانبه بالتعددية إن
 أبدى المعارض وصفا
 آخر والأصح إن
 هدى وصفه إلى
 الفرع واتحد مقتضى
 وصفيهما أو إلى فرع
 آخر لم يطلب ترجيح
 الثامن الطرد بأن
 يقارن الحكم الوصف
 بلا مناسبة ورده
 الأكثر . التاسع
 تنقيح المناط بأن يدل
 نص ظاهر على التعليل
 بوصف فيحذف
 خصوصه عن الاعتبار
 بالاجتهاد ويناط بالأعم
 أو تكون أوصاف
 فيحذف بعضها ويناط
 بباقيها وتحقيق المناط
 إثبات العلة في صورة
 كاثبات أن النباش
 سارق وتخريجه مرة
 العاشر إلغاء الفارق
 كالحاق الأمة بالعبد
 في السراية

(د) قياس غلبة الأشباه في (الحكم) قياس غلبتها في (الصفة) وهذان مع الأول ومع الترجيح والتقيد
 بغير الصوري من زيادتي ، أما الصوري كقياس الخيل على البغال والخير في عدم وجوب الزكاة
 للشبه الصوري بينهما فليس بحجة في الأصح (السابع) من مسالك العلة (الدوران بأن يوجد الحكم)
 أي تعلقه (عند وجود وصف وعدمه) هو أولى من قوله وينعدم (عند عدمه) والوصف يسمى مدارا
 والحكم دائرا (وهو) أي الدوران (يفيد) العلية (ظنا في الأصح) وقيل لا يفيدها لجواز أن يكون
 الوصف ملازما لها لانفسها كرائحة السكر المخصوصة فانها دائرة مع الاسكار وجودا وعدمه بأن يصير
 السكر خلا وليست علة وقيل يفيدها قطعاً وكأن قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كالاسكار لحرمة الخمر
 (ولا يلزم المستدل به بيان انتفاء ماهو أولى منه) بإفادة العلية بل يصح الاستدلال به مع إمكان الاستدلال
 بما هو أولى منه بخلاف مامر في الشبه (ويترجح جانبه) أي المستدل (بالتعددية) لوصفه على جانب
 المعارض حيث يكون وصفه قاصرا (إن أبدى المعارض وصفا آخر) أي غير المدار (والأصح) أنه
 (إن نعتى وصفه) أي المعارض (إلى الفرع) المتنازع فيه بقيد زدته بقولي (واتحد مقتضى وصفيهما)
 أي المستدل والمعارض (أو إلى فرع آخر لم يطلب ترجيح) بناء على جواز تعدد العلل وقيل يطلب
 الترجيح بناء على منعه وبه جزم الأصل في الثاني بناء على مارجحه من منع تعدد العلل ، أما إذا
 اختلف مقتضى وصفيهما كأن اقتضى أحدهما الحل والآخر الحرمة فيطلب الترجيح (الثامن) من
 مسالك العلة (الطرد بأن يقارن الحكم الوصف بلا مناسبة) لا بالدات ولا بالتبع كقول بعضهم في الحل
 مانع لاتبني القنطرة على جنسه فلا تزال به النجاسة كالدهن أي بخلاف الماء فبناء القنطرة وعدمه
 لا مناسبة فيهما للحكم وإن كان مطردا لانقضاء عليه وقولي بلا مناسبة من زيادتي وخرج به بقية
 المسالك (ورده الأكثر) من العلماء لانتفاء المناسبة عنه قال علماؤنا قياس المعنى مناسب لاشتماله على
 الوصف المناسب وقياس الشبه تقريبا وقياس الطرد تحكم فلا يفيد وقيل يفيد المناظر دون الناظر لنفسه
 لأن الأول دافع والثاني مثبت وقيل إن قارنه فيما عدا صورة النزاع أفاد العلية فيفيد الحكم في صورة
 النزاع وقيل تكفي مقارنته له في صورة واحدة غير صورة النزاع (التاسع) من مسالك العلة (تنقيح
 المناط بأن يدل نص ظاهر على التعليل) الحكم (بوصف فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد
 ويناط) الحكم (بالأعم) كما حذف أبو حنيفة ومالك من خبر الأعرابي الذي واقع زوجته في نهار
 رمضان خصوص الوقاع عن الاعتبار وأنطا الكفارة بمطلق الإفطار (أو) بأن (تكون) في محل
 الحكم (أوصاف فيحذف بعضها) عن الاعتبار بالاجتهاد (ويناط) الحكم (بباقيها) كما حذف
 الشافعي في الخبر المذكور غير الوقاع من أوصاف المحل ككون الواطي أعرايا وكون الموطوءة
 زوجة وكون الوطء في القبل عن الاعتبار وأنطا الكفارة بالوقاع ولا ينافي التمثيل بالخبر لما هنا
 التمثيل به فيامر للإيماء لاختلاف الجهة إذ التمثيل للإيماء بالنظر لا اقتران الوصف بالحكم ولما هنا
 بالنظر للاجتهاد في الحذف (وتحقيق المناط إثبات العلة في صورة) خفي وجودها فيها (كاثبات أن
 النباش) وهو من ينش القبور يأخذ الأكفان (سارق) بأنه وجد منه أخذ المال خفية من
 حرز مثله وهو السرقة فيقطع خلافا للحنفية (وتخريجه) أي المناط (مرة) بيانه في مبحث المناسبة
 وقرنت كالأصل بين الثلاثة كعادة الجدلين ويعرف من تعاريفها الفرق بينها (العاشر) من
 مسالك العلة (إلغاء الفارق) بأن يبين عدم تأثيره في الفرق بين الأصل والفرع فيثبت الحكم لما
 اشتركا فيه سواء أكان الإلغاء قطعيا كالحاق صبّ البول في الماء الراكد بالبول فيه في الكراهة
 الثابتة بخبر « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » أم ظنيا (كالحاق الأمة بالعبد في السراية) الثابتة

بخبر من أعتق شركاه في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد يقوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق عليه ماعتق فالفارق في الأول الصب من غير فرج وفي الثاني الأئونة ولا تأثير لهما في منع الكراهة والسراية فتثبتان لما يشارك فيه الأصل والفرع وإنما كان الثاني ظنيا لأنه قد يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة وغيرها مما لا دخل للأئني فيه وقوله في الخبر ثمن العبد أي ثمن ما لا يملكه المعتق منه (وهو) أي إلغاء الفارق (والدوران والطرْد) على القول به (ترجع) ثلاثها (إلى ضرب شبه) للعلة لاعلة حقيقة لأنها تحصل الظن في الجملة ولا تعين جهة المصاحبة المقصودة من شرع الحكم لأنها لا تدرك بواحد منها بخلاف بقية المسالك . [خاتمة] في نفى مسلكين ضعيفين (ليس تأتي القياس بعلية وصف ولا العجز عن إفساده دليلها في الأصح) فيهما وقيل نعم فيهما أما الأول فلأن القياس مأمور به بقوله تعالى فاعتبروا وبتقدير علية الوصف يخرج بقياسه عن عهدة الأمر فيكون الوصف علة . قلنا إنما يتعين عليته لولم يخرج عن عهدة الأمر إلا بقياسه وليس كذلك وأما الثاني فكما في المعجزة فإنها إنما دلت على صدق الرسول للعجز عن معارضتها . قلنا الفرق أن العجز ثم من الحاق وهنا من الخصم .

[القوادح]

أي هذا مبحثها وهي ما يقدح في الدليل علة كان الدليل أو غيرها (منها تخلف الحكم عن العلة المستنبطة) إن كان التخلف (بلا مانع أو فقد شرط في الأصح) بأن وجدت في بعض صور بدون الحكم لأنها لو كانت علة للحكم أثبت حينئذ بخلاف النصوصة إذ لا نقض معها كما بينته في الحاشية وبخلاف ما إذا كان التخلف لمانع أو فقد شرط لأن العلة عند التخلف تجامع كلا منهما وهذا ما اختاره ابن الحاجب وغيره من المحققين وعليه يحمل إطلاق الشافعي القدح بالتخلف وقيل يقدح مطلقا ورجحه الأصل إذ لو صحّت العلية مع التخلف للزم الحكم في صورة التخلف ضرورة استلزام العلة لمعلولها وقيل لا يقدح مطاقا وقال به أكثر الحنفية وسموه تخصيص العلة وقيل يقدح في العلة المستنبطة دون النصوصة وقيل عكسه وقيل يقدح إلا أن يكون لمانع أو فقد شرط وعليه أكثر فقهاءنا وقيل غير ذلك (والخلف) في القدح (معنوي) خلافا لابن الحاجب ومن تبعه في قولهم إنه لفظي مبني على تفسير العلة إن فسرت بالمؤثر وهو ما يستلزم وجوده وجود الحكم فالتخلف قادح أو بالباعث أو بالمعرف فلا (ومن فروعه) أي فروع أن الخلف معنوي (الانقطاع) لئلا يستدل فيحصل إن قدح التخلف وإلا فلا يحصل ويسمع قوله أردت العلية في غير ما حصل فيه التخلف (وانحرام المناسبة بمفسدة) فيحصل إن قدح التخلف وإلا فلا لكن ينتفى الحكم لوجود المانع (وغيرها) بالرفع أي غير المذكورين كتخصيص العلة فيمتنع إن قدح التخلف وإلا فلا (وجوابه) أي التخلف على القول بأنه قادح (منع وجود العلة) فيما اعترض به (أو) منع (اتقاء الحكم) في ذلك (إن لم يكن انتفاؤه مذهب المستدل) وإلا فلا يتأتى الجواب (أو بيان المانع أو) بيان (فقد الشرط) مثال ذلك يجب القود بالقتل بمثل كالقتل بمحمده فإن نقض بقتل الأصل فرعه حيث تخلف الحكم فيه عن العلة لجوابه منع وجود العلة في ذلك إذ يعتبر فيها عدم أصلية القاتل أو أن التخلف لمانع وهو أن الأصل كان سببا لايجاد فرعه فلا يكون هو سببا لاعداد أصله (وليس للمعترض) بالتخلف (استدلال على وجود العلة) فيما اعترض به (عند الأكثر) من النظر ولو بعد منع المستدل وجودها (لاتتقاله) من الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من إبطال العلة وقيل له ذلك إن لم يكن ثم دليل أولى من التخلف بالقدح وإلا فلا وقيل له ذلك ما لم تكن العلة حكما شرعيا (ولودل) المستدل (على وجودها) أي العلة فيما علل حكمه بها (ب) دليل (موجود في محل النقض

وهو الدوران والطرْد
ترجع إلى ضرب شبه .
خاتمة

ليس تأتي القياس
بعلية وصف ولا العجز
عن إفساده دليلها
في الأصح .
القوادح

منها تخلف الحكم
عن العلة المستنبطة
بلا مانع أو فقد شرط
في الأصح والخلف
معنوي ومن فروعه
الانقطاع وانحرام
المناسبة بمفسدة
وغيرها وجوابه منع
وجود العلة أو انتفاء
الحكم إن لم يكن
انتفاؤه مذهب
المستدل أو بيان
المانع أو فقد الشرط
وليس للمعترض
استدلال على وجود
العلة عند الأكثر
لاتتقاله ولودل على
وجودها بموجود
في محل النقض

ثم منع وجودها) في ذلك المحل (فقال) له المعارض (ينتقض دليلك) الذي أقمته على وجودها حيث وجد في محل النقض دونها على مقتضى منعك وجودها فيه (لم يسمع) قول المعارض (لانتقاله من نقضها إلى نقض دليلها) والانتقال ممنوع قال ابن الحاجب وفيه نظر لأن القدرح في الدليل قدح في المدلول بمعنى أن القدرح فيه يحوج إلى الانتقال إلى إثبات المدلول بدليل آخر وإلا كان قولاً بلا دليل فلا يمنع الانتقال إليه فان ردّ دين الأمرين فقال يلزمك انتقاض العلة أو انتقاض دليلها الدال على وجودها في الفرع فلا تثبت علتك مع قوله اتفاقاً إذ لا انتقال (وليس له) أي للمعارض (استدلال على تخلف الحكم) فيما اعترض به ولو بعد منع الاستدلال تخلفه (في الأصح) لما مر من الانتقال من الاعتراض إلى الاستدلال للوّد إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من إبطال العلة وقيل له ذلك إن لم يكن ثم طريق أولى من التخلف بالقدرح والافلا (ويجب الاحتراز منه) أي من التخلف بأن يذكّر في الدليل ما يخرج محله ليسلم من الاعتراض (على المناظر مطلقاً) عن الاستثناء الآتي (وعلى الناظر) لنفسه (إلا فيما اشتهر من المستثنيات) كالعرايا لأنه لشهرته كالمذكور فلا يجب الاحتراز منه وقيل يجب عليه ذلك مطلقاً وغير المذكور ليس كالمذكور وقيل يجب عليه ذلك إلا في المستثنيات ولو كانت غير مشهورة فلا يجب ذلك للعلم بأنها غير مرادة وقيل لا يجب مطلقاً واختاره ابن الحاجب وغيره (وإثبات صورة) معينة أو مبهمه (أو نفياً ينتقض بالنفي أو الإثبات العامين) يعني السالبة والموجبة السكيتين (وبالعكس) أي النفي العام أو الإثبات العام ينتقض بإثبات صورة معينة أو مبهمه أو بنفيها فنحو زيد كاتب أو إنسان ما كاتب يناقضه لاشئ من الإنسان بكتاب ونحو زيد ليس بكتاب أو إنسان ما ليس بكتاب يناقضه كل إنسان كاتب أما الأولى بشقيها فلتحقق المناقضة بين الموجبة الجزئية والسالبة السكيتية وأما الثانية كذلك فلتحقق المناقضة بين السالبة الجزئية والموجبة السكيتية (ومنها) أي من القوادح (الكسر) فانه قادح (في الأصح) لما يعلم من تعريفه الآتي وقيل ليس بقادح (وهو) أي الكسر ويسمى بنقض المعنى أي المعلل به (إلغاء بعض العلة) بوجود الحكم عند انتفائه إما (مع إبداله) أي البعض بغيره (أولاً) مع إبداله (ونقض باقية) أي العلة والتصرّح بأولاً الخ من زيادتي (كما يقال في) إثبات صلاة (الخوف) هي (صلاة يجب قضاؤها) لو لم تفعل (فيجب أداؤها كالأمن) فان الصلاة فيه كإيجاب قضاؤها لو لم تفعل يجب أداؤها (فيعترض) بأن خصوص الصلاة ما في بأن يقال الحج يجب أداؤه لقضائه (فليبدل) خصوص الصلاة (بالعبادة) ليندفع الاعتراض وكأنه قيل عبادة الحج (ثم ينتقض) هذا القول (بصوم الحائض) فانه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أداؤها بل يحرم (أولاً يبدل) خصوص الصلاة (فلا يبقى) للمستدل علة (إلا) قوله (يجب قضاؤها) فيجب أداؤها كالأمن (ثم ينتقض بما مر) بأن يقال ليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي بدليل صوم الحائض فانه يجب عليها قضاؤه دون أدائه وعبر ابن الحاجب عن هذا القادح بالنقض المكسور وعرف الكسر قبيله بما لزم منه أن الرجوع أنه لا يقدرح في محل آخر بما يقتضي أنه تخلف الحكم عن العلة فعنده أن الكسر مشترك لفظي وبما تقرر أولاً علم أن الكسر لا يكون إلا في العلة المركبة وأن مفاده تخلف الحكم عن العلة فهو قسم من أقسام القادح السابق (ومنها) أي من القوادح (عدم العكس) بأن يوجد الحكم بدون العلة وإما يقدرح (عند مانع تعدد العلل) بخلاف مجوزه لجواز أن يكون وجود الحكم لعلّة أخرى ومثاله يعلم من القادح الآتي (والعكس انتفاء الحكم) لا بمعنى انتفائه نفسه بل (بمعنى انتفاء العلم أو الظن به لانتفاء العلة) وإما عني ذلك لأنه لا يلزم من عدم الدليل الذي من جماته العلة عدم المدلول للقطع بأن الله تعالى لو لم يخلق العالم الدال على وجوده لم ينتف وجوده وإما ينتفي العلم به (فان ثبت مقابله) أي مقابل العكس وهو الطرد أي ثبوت

ثم منع وجودها فقال ينتقض دليلك لم يسمع لانتقاله من نقضها إلى نقض دليلها وليس له استدلال على تخلف الحكم في الأصح ويجب الاحتراز منه على المناظر مطلقاً وعلى الناظر إلا فيما اشتهر من المستثنيات وإثبات صورة أو نفيها ينتقض بالنفي أو الإثبات العامين وبالعكس ومنها الكسر في الأصح وهو إلغاء بعض العلة مع إبداله أولاً ونقض باقية كما يقال في الخوف صلاة يجب قضاؤها فيجب أداؤها كالأمن فيعترض فليبدل بالعبادة ثم ينتقض بصوم الحائض أو لا يبدل فلا يبقى إلا يجب قضاؤها ثم ينتقض بما مر ومنها عدم العكس عند مانع تعدد العلل والعكس انتفاء الحكم بمعنى انتفاء العلم أو الظن به لانتفاء العلة فان ثبت مقابله

فأبلغ وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم أرأيتم لو وضعها في حرام أكان (١٢٩) عليه وزر فكذلك إذا

الحكم لثبوت العلة أبدا (فأبلغ) في العكسية مما لم يثبت مقابله بأن يثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لأنه في الأول عكس لجميع الصور وفي الثاني لبعضها (وشاهده) أي العكس في صحة الاستدلال بانتفاء العلة فيه على انتفاء الحكم (قوله صلى الله عليه وسلم) لبعض أصحابه في خبر مسلم لماعد وجوه البر بقوله وفي بضع أحدكم صدقة الخ (أرأيتم لو وضعها) أي الشهوة (في حرام أكان عليه وزر) فكأنهم قالوا نعم فقال (فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر في جواب) قولهم (أي أتأني أحدنا شهوته وله فيها أجر) استنتاج من ثبوت الحكم أي الوزر في الوطء الحرام انتفاءه في الوطء الحلال الصادق بمحصول الأجر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام إلى الحلال لتعكس حكميهما في العلة وهو كون هذا مباحا وذاك حراما وهذا الاستنتاج يسمى بقياس العكس الآتي في الكتاب الخامس وإنما ذكر هنا مع العكس وإن كان المبحث في القدح بعده أما العكس فلتوقف معرفة عدمه على معرفته وأما قياسه فلكونه شاهدا له (ومنها) أي من القوادح (عدم التأثير أي نفي مناسبة الوصف) الذاتية للحكم (فيخص) القدح به (بقياس معنى علة مستنبطة مختلف فيها) لاشتراكه على المناسب بخلاف غيره كالشبه بقياس المعنى الذي علة منه منصوبة أو مستنبطة تجمع عليها فلا يأتي فيه ذلك (وهو) أقسام (أربعة) القسم الأول عدم التأثير (في الوصف بكونه طرديا أو شبا) والمعنى عدم تأثيره أصلا كقول الحنفية في الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها كالمغرب لعدم القصر بالنسبة لعدم تقديم الأذان طرديا لامتناعه فيه ولا شبه وعدم التقييد بوجود فيما يقصر وكقول المستدل بقياس المعنى في الوضوء طهارة فتتفرق إلى انية كالتيه طهارة بالنسبة لافتقار الوضوء إلى النية شبه المناسبة فيه بالذات والمناسبة الذاتية له كون الوضوء عبادة . وحاصل هذا التسم طلب مناسبة عملية الوصف وقولي أو شبهه من زيادتي (و) الثاني عدم التأثير (في الأصل) بإبداء علة لحكمه (على مرجوح) وهو منع تعدد العلل (مثل) أن يقال في بيع الغائب (مبيع غير مرئي) فلا يصح كالطير في الهواء فيقول (للمعترض) (لا أثر لكونه غير مرئي) في الأصل (إذ العجز عن التسليم) فيه (كاف) في عدم الصحة وعدمها موجود مع الرؤية . وحاصله معارضة في الأصل بإبداء غير ما عمل به وزدت على مرجوح ليوافق ما اعتمدته من جواز تعدد العلل (و) الثالث عدم التأثير (في الحكم وهو أضرب) ثلاثة أحدها (ما) أي وصف اشتملت عليه العلة (لا فائدة لذكره كقولهم) أي الخصوم الحنفية (في المرتدين) المتلفين مالنا بدار الحرب حيث استدلوا على نفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون أنهموا) ما لا بدار الحرب فلا ضمان عليهم (كالخربي) المتلف مالنا (فدار الحرب عندهم) أي الخصوم كما هو عندنا وصف (طردى) فلا فائدة لذكره (لأن من نفي الضمان في اتلاف المرتد مال المسلم كالحنفية نفاه وإن لم يكن الاتلاف بدار الحرب ومن أثبته كالمشافية أثبته وإن لم يكن الاتلاف بدار الحرب (فيرجع) الاعتراض في ذلك (لأول) من الأقسام لأن المعترض يطالب المستدل بتأثير كون الاتلاف بدار الحرب لا بغيرها (و) الضرب الثاني (ما) أي وصف اشتملت عليه العلة (له) أي لذكره (على الأصح فائدة ضرورة كقول معتبر العدد في الاستجمار) بالأحجار (عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجمار) أي كرميها (فقوله لم يتقدمها معصية عديم التأثير) في حكم الأصل والفرع (لكنه) أي معتبر العدد (مضطر لذكره ثلاثا بقتض ما عمل به) ولم يذكر فيه (بالرجم) للحسن فإنه عبادة متعلقة بالأحجار ولم يعتبر فيها العدد والضرب الثالث ما ذكرته بقولي (أو غير ضرورة) أي أو ماله على الأصح فائدة غير ضرورة (مثل) أن يقال (الجمعة صلاة مفروضة فلم تفتقر) في إقامتها (إلى إذن الإمام الأعظم) كالظاهر فإن قولهم (مفروضة حشو إذ لو حذف) ما عمل به (لم ينتقص) أي (قوله على مرجوح) بل وعلى الراجح أيضا كما صرح به المحلى على الأصل .

[١٧ - غاية الوصول] مثل الجمعة مفروضة فلم تفتقر إلى إذن الإمام كالظهر فإن مفروضة حشو إذ لو حذف لم ينتقص

الباقى منه شئ من ذلك كالفرض وذلك (لكنه ذكر لتقريب الفرع) وهو الجملة (من الأصل) وهو الظاهر (بتقوية الشبهة بينهما إذ الفرض بالفرض أشبه) به من غيره وقيل عدم التأثير لا يكون قادحا فيما له فائدة بقسميها وقيل يكون قادحا في ثانيهما دون أولهما (و) القسم الرابع عدم التأثير (في الفرع) على مرجوح يعلم من قولى بعد في الفرض والأصح جوازه (مثل) أن يقال في تزويج المرأة نفسها (زوجت نفسها غير كفاء فلا يصح) الزوج (كما لو زوجت) بالبناء للمفعول أى زوجها وليها له (وهو) أى الرابع (كالثاني) في أنه ابداء علة وهي في هذا المثال تزويج المرأة نفسها لا تزويجها من غير كفاء (إذ لا أثر فيه للتقييد بغير الكفاء) فانه وإن ناسب البطلان لكنه غير مطرد في جميع صور المدعى وهو أن تزويجها نفسها لا يصح مطلقا كما لا أثر للتقييد في مثال الثاني بكونه غير مرئى وإن كان نفى الأثر هنا بالنسبة إلى الفرع وثم بالنسبة إلى الأصل (و يرجع) هذا القسم (إلى المناقشة في الفرض وهو) أى الفرض (تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج) كما فعل في المثال إذ المدعى فيه منع تزويجها نفسها مطلقا والاحتجاج على منعه من غير كفاء (والأصح جوازه) أى الفرض مطلقا فقد لا يساعده الدليل في كل الصور ولا يقدر على دفع الاعتراض في بعضها فيستفيد بالفرض غرضا صحيحا وقيل لا يجوز لأن جوازه لا يندفع اعتراض الخصم وقيل يجوز بشرط بناء غير محل الفرض على محله كأن يقاس عليه بجامع بينهما أو يقل ثبت الحكم في بعض الصور فليثبت في باقيها إذ لا قائل بالفرق وقد قال به الحنفية في المثال حيث جوزوا تزويجها نفسها من غير كفاء (ومنها) أى من القوادح (القلب) وهو نوعان خاص بالقياس وعرفوه بأن يربط المعارض خلاف قول المستدل على علة إلحاقا بالأصل الذى جعله مقيدا عليه وعام يعترض به على القياس وغيره من الأدلة (وهو فى الأصح دعوى) المعارض (أن ما استدلت به) المستدل (وصح) دليل (عليه) أى على المستدل وإن دله باعتباره آخر فتعبرى بذلك أولى من قوله عليه لاله (في المسئلة) المتنازع فيها لافى مسئلة أخرى وقول الأصل على ذلك الوجه لاجابة إليه كما بينته في الحاشية وتقديمى عليه على ما بعده أولى من تأخير الأصل عنه (ف) بسبب التقييد بصحة ما استدلت به (يمكن معه) أى مع القلب (تسليم محته) وقيل القلب تسليم محته مطلقا سواء أكان ما استدلت به صحيحا أم لا وقيل هو إفساده مطلقا لأن الغالب من حيث جعله على المستدل مسلم لصحته وإن لم يكن صحيحا ومن حيث لم يجعله مقسدا له وإن كان صحيحا وعلى كلا القولين لا يذكر فى الحد قيد الصحة وإنما ذكر فى الأول لأن عدم ذكره فيه يخل بموضوعه إما مصححا لمذهب المعارض أو مبطلا لمذهب المستدل كما سيأتى فهو قيد لا حتراز عن الفساد إذ لا يحصل به شئ من ذلك وعلى الأصح من إمكان التسليم مع القلب (فهو) أى القلب (مقبول فى الأصح) وهو إما (معارضة عند التسليم) لصحة دليل المستدل فلا يكون القلب حياثد قادحا بل يجب عنه بالرجيح وإما اعتراض (قادح عند عدمه) أى عدم تسليم الصحة وقيل هو شاهد زور يشهد على الغالب وله حيث سلم فيه الدليل واستدل به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل (وهو) أى القلب باعتبار آخر (قسمان) القسم (الأول) القلب (لتصحيح مذهب المعارض) فى المسئلة وإبطال مذهب المستدل) فيها سواء أكان مذهب المستدل مصححا به فى الاستدلال أم لا فالأول (كما يقال) من جانب المستدل كالشامى فى بيع الفضولى (عقد بلا ولاية) عليه (فلا يصح كالشراء) أى كشراء الفضولى فلا يصح لمن سماه (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (عقد فيصح كالشراء) أى كشراء الفضولى فيصح له ويلغو تسميته لغيره وهو أحد وجهين عندنا إذ لم يشتر بهين مال من عقده ولم يضاف العقد إلى ذمته (و) الثانى (مثل) أن يقول الحنفى المشترط للصوم فى الاعتكاف (لست فلا يكون بنفسه قربة كوقوف عرفة) فانه قربة ضميمة الاحرام فكذا الاعتكاف يكون قربة ضميمة

لكنه ذكر لتقريب الفرع من الأصل بتقوية الشبهة بينهما إذ الفرض بالفرض أشبه وفي الفرع مثل زوجت نفسها غير كفاء فلا يصح كما لو زوجت وهو كالثاني إذ لا أثر فيه للتقييد بغير الكفاء ويرجع إلى المناقشة فى الفرض وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج ومنها القلب وهو فى الأصح دعوى أن ما استدلت به وصح عليه فى المسئلة فيمكن معه تسليم محته فهو مقبول فى الأصح معارضة عند التسليم قادح عند عدمها وهو قسمان . الأول لتصحيح مذهب المعارض وإبطال مذهب المستدل كما يقال عقد بلا ولاية فلا يصح كالشراء فيقال عقد فيصح كالشراء ومثل لست فلا يكون بنفسه قربة كوقوف عرفة

فيقال لبث فلا يشترط فيه الصوم كعرفة. الثاني لا بطلان مذهب المستدل (١٣١) بصراحة عضو وضوء فلا يكفي

عبادة إليه وهي الصوم لأنه المتنازع فيه (فيقال) من جانب المعارض كاشافني لا اعتكاف (لبث فلا يشترط فيه الصوم كعرفة) لا يشترط الصوم في وقوفها في هذا لإبطال المذهب الخصم لدى هو اشتراط الصوم ولم يصرح به في الدليل . القسم (الثاني) القاب (لا بطلان مذهب المستدل) و إبطاله بما (بصرأحه) كأن يقول الحنفى في مسح الرأس (عضو وضوء فلا يكفي) في مسحه (أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه) لا يكفي في غسله ذلك (فيقال) من جانب المعارض كاشافني عضو وضوء (فلا يقدر بالربع كالوجه) لا يقدر غسله بالربع (أو بالتزام) كأن يقول الحنفى في بيع الغائب (عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالتكاح) يصح مع الجهل بالزوجة أى عدم رؤيتها (فيقال) من جانب المعارض كاشافني (فلا يثبت) فيه (خيار الرؤية كالتكاح) ففي الثبوت يلزمه في الصحة إذا انقضى هاتئذ بالثبوت. قول فلا يثبت أولى من قوله فلا يشترط لأن اللازم للصحة عند القائل بها ثبوت ما ذكر لا اشتراطه (ومنه) أى من القاب لا بطلان مذهب المستدل بالتزام (قلب المساواة فيقبل في الأصح) وهو أن يكون في جهة الأصل حكمان أحدهما منتف عن جهة الفرع باتفاق الخصمين والآخر متنازع فيه بينهما فإذا أثبتته المستدل في الفرع قياسا على الأصل يقول المعارض فيجب التسوية بين الحكمين في جهة الفرع كما في جهة الأصل (مثل) قول الحنفى في الوضوء والغسل كل منهما (طهر بمائع فلا تجب فيه النية كالنجاسة) أى إزالتها لا يجب فيها النية بخلاف التيمم يجب فيه النية (فيقال) من جانب المعارض كاشافني (يستوى جامده ومائعه) أى الطهر (كالنجاسة) يستوى جامد طهرها ومائعه في جميع أحكامها وقد وجبت النية في التيمم فتجب في الوضوء والغسل وقيل لا يقبل قلب المساواة لأن التسوية في جهة الفرع غيرها في جهة الأصل وأجاب الأكثر بأن هذا الاختلاف لا يضر في القياس لأنه غير مناف لأصل الاستواء في الوصف الذى جعل جامعا وهو الطهارة (ومنها) أى من القواعد (القول بالموجب) بفتح الجيم أى بما اقتضاه الدليل ولا يختص بالقياس وشاهده قوله تعالى - والله العزة ورسوله - في جواب ليخرجن الأعز منها الأذل المحكى عن المنافقين أى صحيح ذلك لكنهم الأذل والله ورسوله الأعز وقد أخرجهم الله ورسوله (وهو تسليم) مقتضى (الدليل مع بقاء النزاع) بأن يظهر عدم استلزام الدليل لحل النزاع وورد ذلك على ثلاثة أنواع . أحدها أن يستنتج المستدل من دليله ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك . والثاني أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم أنه مذهب الخصم والخصم يمنع أنه مأخذه . والثالث أن يسكت عن مقدمة صغرى غير مشهورة . فالأول (كما يقال في) القود يقتل (المثقل) من جانب المستدل كاشافني (قتل بما يقتل غالبا فلا ينافى القود كالأحراق) بالنار لا ينافى القود (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (سلمنا عدم المناقاة) بين القتل بالمثل وبين القود (لكن لم قلت) إن القتل بالمثل (يقتضيه) أى القود وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل . (و) الثاني (كما يقال) في القود بالقتل بالمثل أيضا (التفاوت في الوسيلة) من آلات القتل وغيره (لا يمنع القود كالتوسل إليه) من قتل وقطع وغيرها لا يمنع تفاوته القود (فيقال) من جانب المعارض (مسلم) أن التهاوت في الوسيلة لا يمنع القود فلا يكون مانعا منه (لكن لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط والمقتضى) وثبوت القود متوقف على جميعها (والخيار تصديق المعارض في قوله) للمستدل (ليس هذا) الذى عينته باستدلالك تعريضانى من منع اتفاوت في الوسيلة للقود (مأخذى) في نفي القود لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك ولأنه أعلم بمذهبه وقيل لا يصدق لا ببيان مأخذ آخر لأنه قد يعاند بما قاله. والثالث ما ذكره بقولى (وربما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة المنع) له الوصرح بها (فرد) بسكوته عنها (القول بالموجب) كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والغسل ما هو قربة

أقل ما منه الملقى عليه
الاسم كالوجه فيقال
ولا يقدر بالربع
كالوجه أو بالتزام عقد
معاوضة فيصح مع
الجهل بالمعوض
كالتكاح فقال فلا
يثبت خيار الرؤية
كالتكاح منه قاب
المساواة فيقبل في
الأصح مثل طهر بمائع
فلا تجب فيه النية
كالنجاسة فيقال
يستوى جامده ومائعه
كالنجاسة . ومنها
القول بالموجب وهو
تسليم الدليل مع بقاء
النزاع كما يقال في
المثقل قتل بما يقتل
غالبا فلا ينافى القود
كالأحراق فيقال
سلمنا عدم المناقاة
لكن لم قلت يقتضيه
وكما يقال التفاوت في
الوسيلة لا يمنع القود
كالتوسل إليه فيقال
مسلم لكن لا يلزم من
إبطال مانع انتفاء
الموانع ووجود
الشرائط والمقتضى
والخيار تصديق
المعارض في قوله ليس
هذا مأخذى وربما
سكت المستدل عن
مقدمة غير مشهورة
مخافة المنع فبرد القول بالموجب

يشترط فيه النية كالصلاة ويسكت عن الصغرى وهي الوضوء والغسل قرينة فيقول المعترض مسلم أن ما هو قرينة يشترط فيه النية لسكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء والغسل فان صرح المستدل بأنهما قرينة ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب أما الشهورة فكالمذكورة فلا يتأتى فيها القول بالموجب (ومنها) أى من القوادح (القدح في المناسبة) الوصف المعلن به الحكم (وفي صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود) من شرعه (وفي الانضباط) للوصف المذكور (وفي الظهور) له بأن ينفي كلا من الأربع بأن يبدى في أولها مفسدة راجعة أو مساوية لما صرحت أنها تنخرم بذلك وبين في ثالثها عدم الصلاحية للإفضاء وفي ثالثها عدم الانضباط وفي رابعها عدم الظهور (وجوابه) أى القدح بشيء منها (بالبين) له . الأول ببيان رجحان المصاحبة على المفسدة كأن يقال التخلي للمبادأة أفضل من النكاح لما فيه من تزكية النفس فيعترض بأن تلك المصلحة تفوت أضعافها كإيجاد أولاد وكف النظر وكسر الشهوة فيجيب بأن تلك المصاحبة أرجح مما ذكر لأنها تحفظ الدين وما ذكر كحفظ النسل والثاني ببيان إفضاء الحكم إلى المقصود كأن يقال تحريم المحرم بالمصاهرة مؤبد صالح لأن يفضى إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم فيعترض بأنه ليس صالحا لذلك بل للإفضاء إلى الفجور لأن النفس مائلة إلى الممنوع فيجيب بأن تحريمها المؤبد لست باب الطمع فيها بحيث تصير غير مستهية كالألم والثالث ببيان انضباط الوصف بنفسه أو بوصف معه يضبطه كالسفر للشقة والراح ببيان ظهوره بأن يبينه بصفة ظاهرة كأن يعال في القود بالرضا فيعترض بأن الرضا أمر خفي فلا يعمل به فيجيب ببيان ظهوره بصفة ظاهرة تدل عليه وهي الصيغة (ومنها) أى من القوادح (الفرق) بين الأصل والفرع (والأصح أنه معارضة بأبداء قيد في علية) حكم (الأصل أو) إبداء (مانع في الفرع) يمنع من ثبوت حكم لأصل فيه (أو بهما) أى بالابداءين معا وقيل هو الثالث فقط مثاله على الشق الأول أن يقول الشافعي تجب النية في الوضوء كالتيتمم بجامع الطهارة عن حدث فيعترض الخفي بأن العلة في الأصل الطهارة بالتراب وعلى الثاني أن يقول الخفي يقاد المسلم بالذمى كغير المسلم بجامع القتل العمد العدوان فيعترض الشافعي بأن الاسلام في الفرع مانع من القود وعلى الثالث أن يعارض بالابداءين وما عرفت به الفرق أولى من تعريف الأصل له بأنه راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع وقيل إليهما لأنه أحاله على ما لم يذكره مع إيهام أن المعارضة لأبداءين ليست فرقا هاتفا وليس كذلك (و) الأصح (أنه) أى الفرق (قادر) وإن قيل إنه بالثالث أو بالضعيف سؤالا أن أولنا يجوز تعدد العلل لأنه يؤثر في جميع المستدل ولأنه لو لم يقدر لم يمنع الحكم . لازم باطل وقيل ليس بقادر وقيل كذلك على القول بأنه بالثالث سؤالا لا سؤال واحد ذم جمع الأسئلة الختلفة غير مقبول ومعنى كونه سؤالا واحدا اتحاد المقصود منه وهو قطع الجمع ومعنى كونه سؤالاين اشتماله على معارضة علة الأصل بعلة وعلى معارضة الفرع بأخرى مستنبطة (وجوابه) أى الفرق (بالمنع) كأن يمنع كون المبدى في الأصل جزءا من العلة وفي الفرع مانعا من الحكم وهذا من زيادتي (و) لأصح (أنه يجوز تعدد الأصول) لفرع واحد بأن يقاس عليها لقوة الظن به وصححه ابن الحاجب وغيره وهو الموافق لجواز تعدد العلل وقيل يتمتع تعددها وإن جوز تعدد العلل لا انتشار البحث في ذلك مع إمكان حصول المتصود بواحد منها وصححه الأصل (فلو فرق بين الفرع وأصل منها كنى) في القدح فيها (في لأصح) لأنه يبطل جمعها المقصود وقيل لا يكفي لاستقلال كل منها وقيل يكفي إن قصد إلحاق مجموعها لأنه يبطله بخلاف ما إذا قصد بكل (في إقصار المستدل على جواب أصل) واحد منها وقد فرق المعترض بين جميعها (قولان) أحدهما يكفي لحصول المتصود بالدفع عن واحد منها والثاني لا يكفي لأنه لا يترجم الجميع ولزمه الدفع عنه وهذا هو الوجه الموافق لأصح قبله (ومنها) أى من القوادح

ومنها القدح في المناسبة
وفي صلاحية إفضاء
الحكم إلى المقصود
وفي الانضباط وفي
الظهور وجوابه بالبيان
ومنها الفرق والأصح
أنه معارضة بأبداء قيد
في علية الأصل أو مانع
الفرع أو بهما وأنه
قادر وجوابه بالمنع
وأنه يجوز تعدد
الأصول ولو فرق بين
الفرع وأصل منها كنى
في الأصح في قنصار
المستدل على جواب
أصل قولان . ومنها

(فساد الوضع بأن لا يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم) عليه كأن يكون صالحا لصد ذلك الحكم أو نقيضه (كتملي) أى استنتاج (التخفيف من التغليظ والتوسيع من التضييق ولائبات من النفي) وعكسه (وثبوت اعتبار الجامع) فى قياس المستدل (نص أو إجماع فى نقيض الحكم) أو ضده فى ذلك القياس فالأول كقول الحنفية القتل عمدا جناية عظيمة لا يجب له كفارة كالردة فعظم الجناية يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه بعدم وجوب الكفارة والثانى كقولهم الزكاة وجبت على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي كالدية على العاقلة فالتراخي الموسع لا يناسب دفع الحاجة للضيق والثالث كأن يقال فى المعاطاة فى غير المحقر لم يوجد فيها مع الرضا صيغة فىعتقد بها البيع كما فى المحقر على القول بأنهما بهافيه بعدم الصيغة يناسب عدم الاعتقاد لا الاعتقاد الرابع كأن يقال فى المعاطاة فى المحقر وجد فيها الرضا فقط فلا ينعقد بها بيع كغير المحقر فالرضا الذى هو مناط البيع يناسب الاعتقاد لعدمه والخامس فى الجامع ذى النص قول الحنفية المهر سبع ذناب فسوره نجس كالكاب فىقال السبعة اعتبرها الشارع علة للطهارة حيث دعى إلى دار فيها كاب فامتنع وإلى أخرى فيها سنور فأجاب فقليل له فقال السنور سبع رواه الامام أحمد وغيره وفى الجامع ذى الإجماع قول الشافعية فى مسح الرأس فى الوضوء مسح فيسن تسكراره كالاستحجار حيث يسن للابتار فيه فىقال المسح فى الخف لا يسن تسكراره إجماعا فيما قيل (وجوابه) أى فساد الوضع (بتقرير نفيه) عن الدليل بأن يقرر كونه صالحا لترتيب الحكم عليه كأن يكون له جهتان يناسب باحداها التوسيع وبالأخرى التضييق فينظر المستدل فيه من احدها والمعتز من الأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة فى مسألة الزكاة ويوجب على الكفارة فى القتل أنه غاظ فيه بالقود فلا يغلظ فيه بالسكارة وعن المعاطاة فى الثالث بأن الاعتقاد بها مرتب على الرضا لا على عدم الصيغة وعن المعاطاة فى الرابع بأن عدم الاعتقاد بها مرتب على عدم الصيغة لا على الرضا وعن ثبوت اعتبار الجامع بقسميه فى نقيض الحكم بثبوت اعتباره فى ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع نقيضه لما فى أصل المعتز كما فى مسح الخف فان تسكراره يفسده كفسله (ومنه) أى من القوادح (فساد الاعتبار بأن يخالف الدليل) (نصا) من كتاب أوسنة (أو إجماعا) كأن يقال فى أداء الصوم الواجب صوم واجب فلا يصح نيته من النهار كقضائه فيعتراض بأنه مخاف لقوله تعالى - والصائمين والصائمات - الخ فإنه رتب فيه الأجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبديت فيه وذلك مستلزم لصحته بدونه وكأن يقال لا يصح قرض الحيوان لعدم انضباطه كالمخاطات فيعتراض بأنه مخاف لخبر مسلم عن أبى رافع أنه صلى الله عليه وسلم استألف بكرا ورد ربا عيا وقال إن خيار الناس أحسنهم قضاء والبكر بفتح الباء الصغير من الابل والر باعى بفتح الراء ما دخل فى السنة السابعة وكأن يقال لا يجوز للرجل أن يفسل زوجته الميتة لحرمة النظر إليها كالأجنبية فيعتراض بأنه مخالف للإجماع السكونى فى تفسيره على فاطمة رضى الله عنهما (وهو) أى فساد الاعتبار (أعم من فساد الوضع) من وجه اصدقه فقط بأن يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم عليه وصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل كذلك ولا يعارضه نص ولا إجماع وصدقهما معا بأن لا يكون الدليل كذلك مع معارضة نص أو إجماع له (وله) أى للمعتز بفساد الاعتبار (تقديمه على المنوعات) فى المقدمات (وتأخيرها عنها) لجامعته لها من غير مانع من تقديمه وتأخيرها (وجوابه كالمطعن فى سنده) أى سند النص أو الإجماع بارسال أو غيره (والمعارضة) للنص بنص آخر فيساقطان ويسلم دليل المستدل (ومنع الظهور) له فى مقصد المعتز (والتأويل) له بدليل وزدت الكاف لدفع توهم حصر الجواب فيما ذكر فإنه لا ينحصر فيه إذ منه غيره كما قول بالموجب كما بينته فى الحاشية (ومنه) أى من القوادح (منع عليه الوصف)

فساد الوضع بأن لا يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم كتملي التخفيف من التغليظ والتوسيع من التضييق واللائبات من النفي ثبوت اعتبار الجامع نص أو إجماع فى نقيض الحكم وجوابه بتقرير نفيه ومنها فساد الاعتبار بأن يخالف نصا أو إجماعا وهو أعم من فساد الوضع وله تقديمه على المنوعات وتأخيرها عنها وجوابه كالمطعن فى سنده والمعارضة ومنع الظهور والتأويل ومنها منع عليه الوصف

أى منع كونه العلة (وتسمى المطالبة) أى بتصحيح العلة المتبادر عند اطلاق المطالبة (والأصح قبوله) وإلا لأدى الحال إلى تمسك المستدل بما شاء من الأوصاف لأنه لا يمنع وقيل لا يقبل لأدائه لى الانتشار بمنع كل ما يدعى عليه (وجوابه باثباتها) أى العلية بمسالك من مسالك العلة المتقدمة (ومن المنع) المطلق (منع وصف العلة) أى منع اعتباره فيها وهو مقبول جزئيا (كقولنا فى إفساد الصوم بغير جماع) كأكل من غير كفارة (الكفارة) شرعت (للزجر عن الجماع المندور فى الصوم فوجب اختصاصها به كالحل) فإنه شرع للزجر عن الجماع زنا وهو مختص بذلك (فيقال) لانسلم أنها شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه (بل عن الإفطار المندور فيه) أى فى الصوم بجماع أو غيره (وجوابه ببيان اعتبار الخصوصية) أى خصوصية الوصف فى العلة كأن يبين اعتبار الجماع فى الكفارة بأن الشارع رتبها عليه حيث أجاب بها من سألته عن جماعه كما مر (كأن المعارض) بهذا الاعتراض (يندفع المناط) بحذف خصوص الوصف عن اعتباره فى العلة (والمستدل بحقه) ببيان اعتبار خصوصية الوصف فيقدم لرجحان تحقيق المناط فإنه يرفع النزاع (و) من المنع المطلق (منع حكم الأصل والأصح أنه مسموع) كمنع وصف العلة كأن يقول الحنفى الاجارة عقد على منفعة فتبطل بالموت كالنكاح فيقال له لانسلم حكم الأصل إذ النكاح لا يبطل بالموت بل ينتهى به وقيل غير مسموع لأنه لم يعترض المقصود (و) (الأصح) (أن المستدل لا ينقطع به) أى بمنع الحكم لأنه منع مقدمة من مقدمات القياس فله إثباته كسائر المقدمات وقيل ينقطع للانتقال عن إثبات حكم الفرع الذى هو بصدده إلى غيره وقيل ينقطع به إن كان ظاهرا يعرفه أكثر الفقهاء ولم يقل المستدل فى استدلاله إن سلمت حكم الأصل وإلغيت الكلام إليه بخلاف ما لا يعرفه إلا خواصهم أو قال المستدل ذلك وقيل غير ذلك (و) (الأصح) (أنه) أى المستدل (إن دل) أى استدلال (عليه) أى على حكم الأصل بدليل (لم ينقطع المعارض) بمجرد ذلك (بل له أن يعترض) ثانيا الدليل لأنه قد لا يكون صحيحا وقيل ينقطع فليس له أن يعترض لخروجه باعتراضه عن المقصود (قد يقال) من طرف المعارض فى الاتيان بمنوع مترتبة (لانسلم حكم الأصل سلمنا) (و) (لانسلم أنه مما يقاس فيه) لجواز كونه مما اختلف فى جواز القياس فيه والمستدل لا يراه (سلمنا) ذلك (ولا نسلم أنه معال) لجواز كونه تعبديا (سلمنا) ذلك (ولا نسلم أن هذا الوصف علتى) لجواز كونها غيره (سلمنا) ذلك (ولا نسلم وجوده فيه) أى وجود الوصف فى الأصل (سلمنا) ذلك (ولا نسلم أنه) أى الوصف (متعمد) لجواز كونه قاصرا (سلمنا) ذلك (ولا نسلم وجوده بالفرع) فهذه سبعة منوع تتعاقب الثلاثة الأولى منها بحكم الأصل والأربعة الباقية بالعلة مع الأصل والفرع فى بعضها وقد بينت ذلك فى الحاشية (فيجاب) عنها (بالدفع) لها على ترتيبها السابق (بما عرف من الطرق) المذكورة فى دفعها إن أريد بذلك وإلا فيكفى الاقتصار على دفع الأخير منها (ف) بسبب جواز تعدد المنوع (يجوز إيراد اعتراضات) هو أولى من قوله معارضات (من نوع) كالنقض أو المعارضات فى الأصل أو الفرع لأنها كسؤال واحد مترتبة كانت أولا (وكذا) يجوز إيراد اعتراضات (من أنواع فى الأصح) كالنقض وعدم التأثير والمعارضة (وإن كانت مترتبة) أى يستدعى تأليها تسليم متلوه وذلك لأن تسليمه تقديرى لا تحقيقى وقيل لا يجوز من أنواع للانتشار وقيل يجوز فى غير المترتبة دون المترتبة لأن ما قبل الأخير فى المترتبة مسلم فذكره ضائع ورد بأن تسليمه تقديرى لا تحقيقى كما مر مثال النوع فى الاعتراضات المترتبة أن يقال ما ذكر أنه علة منقوض بكذا ولئن سلم فهو منقوض بكذا ومثاله فى غير المترتبة أن يقال ما ذكر أنه علة منقوض بكذا ومنقوض بكذا ومثال الأنواع مترتبة أن يقال ما ذكر من الوصف غير موجود فى الأصل ولئن سلم فهو معارض بكذا ومثاله غير مترتبة أن يقال هذا الوصف

وتسمى المطالبة والأصح قبوله وجوابه باثباتها ومن المنع منع وصف العلة كقولنا فى إفساد الصوم بغير جماع الكفارة للزجر عن الجماع المندور فى الصوم فوجب اختصاصها به كالحل فيقال بل عن الإفطار المندور فيه وجوابه ببيان اعتبار الخصوصية وكان المعارض ينقح المناط والمستدل يحققه ومنع حكم الأصل والأصح أنه مسموع وأن المستدل لا ينقطع به وأنه إن دل عليه لم ينقطع المعارض بل له أن يعترض وقد يقال لانسلم حكم الأصل سلمنا ولا نسلم أنه مما يقاس فيه سلمنا ولا نسلم أنه معال سلمنا ولا نسلم أن هذا الوصف علتى سلمنا ولا وجوده فيه سلمنا ولا نسلم أنه متعمد سلمنا ولا نسلم وجوده بالفرع فيجاب بالدفع بما عرف من الطرق فيجوز إيراد اعتراضات من نوع وكذا من أنواع فى الأصح وإن كانت مترتبة

منقوض بكذا أو غير مؤثر لكذا (ومنها) أى من القوادح (اختلاف ضابطى الأصل والفرع) أى اختلاف عاقى حكمهما بدعوى المعارض وإنما كان اختلافهما قادحا لعدم الثقة فيه بالجامع وجودا ومساواة كأن يقال فى شهود الزور بالقتل تسببوا فى القتل فعليهم القود كما لمكره غيره على القتل فيعارض بأن الضابط فى الأصل الاكراه وفى الفرع الشهادة فأين الجامع بينهما وإن اشتركا فى الإفضاء إلى المقصود فأين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل فى ذلك (وجوابه) أى جواب الاعتراض باختلاف الضابط (بأنه) أى الجامع بينهما (القدر المشترك) بين الضابطين كالتسبب فى القتل فيما مر وهو مضبوط عرفا (أو بأن الإفضاء) أى إفضاء الضابط فى الفرع إلى المقصود (سواء) أى مساو لإفضاء الضابط فى الأصل إلى المقصود كحفظ النفس فيما مر وكالمساوى لذلك الأرجح منه كما فهم بالأولى (لإلغاء التفاوت) بين الضابطين بأن يقال التفاوت بينهما ملغى فى الحكم فلا يحصل الجواب به لأن التفاوت قد يلقى كفى العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلقى كما فى الحر لا يقتل بالعبد (ومنها) أى من القوادح (التقسيم) هو راجع للاستفسار مع منع المعارض أن أحد احتمالى اللفظ العلة (وهو ترديد اللفظ) المورد فى الدليل (بين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوع) دون الآخر المراد مثاله أن يقال فى مثال الاستفسار للاجمال فيما يأتى الموضوع النظافة أو الأفعال المخصوصة الأولى ممنوعة أنه قريبة والثانى مسلم أنه قريبة لكنه لا يفيد الغرض من وجوب النية (والختار قبوله) لعدم تمام الدليل معه وقيل لا لأنه لم يعترض المراد (وجوابه) أن اللفظ موضوع فى المراد (ولو عرفا) كما يكون لفة (أو) أنه (ظاهر) (ولو بقرينة) (فى المراد) كما يكون ظاهراً بغيرها وبين الوضع والظهور (والاعتراضات) كلها (راجعة إلى المنع) قال كثير أو المعارضة لأن غرض المستدل من إثبات مدعاه بدليله صحة مقدماته ليصالح للشهادة له وسلامته من المعارض لتنفذ شهادته وغرض المعارض من هدم ذلك القدح فى صحة الدليل بمنع مقدمة منه أو معارضته بما يقارمه والأصل كبعضهم رأى أن المعارضة منع للعلة عن الجريان فاقصر عليه وتبعته فيه (ومقدمها) بكسر الدال ويجوز فتحها كما مر أى التقدم أو التقدم على الاعتراضات (الاستفسار) فهو طاعة لها كطليعة الجيش (وهو طلب ذكر معنى اللفظ لغرابته أو إجمال) فيه (وبيانها) أى الغرابية والإجمال (على المعارض فى الأصح) لأن الأصل عدمهما وقيل على المستدل بيان عدمهما ليظهر دليله (ولا يكاف) المعارض بالإجمال (بيان تساوى المحامل) المحقق الإجمال لعسر ذلك عليه (ويكفيه) فى بيان ذلك إن أراد التبرع به أن يقول (الأصل) بمعنى الراجح (عدم تفاوتها) أى المحامل وإن عارضه المستدل بأن الأصل عدم الإجمال (فيبين المستدل عدمهما) أى عدم الغرابية والإجمال حيث تم الاعتراض عليه بهما بأن يبين ظهور اللفظ فى مقصوده بنقل عن لفة أو عرف شرعى أو غيره أو بقرينة كما إذا اعترض عليه فى قوله الموضوع قريبة فلتجب فيه النية بأن الموضوع بطاق على النظافة على الأفعال المخصوصة فيقول حقيقته الشرعية الثانى (أو يفسر اللفظ بمحتمل) منه بفتح الميم الثانية (قيل و بغيره) أى بغير محتمل منه إذ غاية الأمر أنه ناطق بلفظ جديدة ولا محذور فى ذلك بناء على أن اللفظ اصطلاحية وردت بأن فيه فتح باب لا يستدل (والختار) أنه (لا يقبل) من المستدل إذا فوق المعارض بإجمال اللفظ على عدم ظهوره فى غير مقصده (دعواه الظهور) له (فى مقصده) بكسر الصاد (بلا نقل) عن لفة أو عرف (أو قرينة) كأن يقول يلزم ظهوره فى مقصده لأنه غير ظاهر فى الآخر اتفاقاً فلزم

(قوله لا يستدل) بسين ثم تاء فوقية وعبارة المحلى ينسند بنون ثم سين وهما بمعنى واحد قال فى القاموس واستدت عبون الحرز اسدت فاینظر وجه عدول الشارح إلى هذا دون عبارة أصله مع محافظته عليها كما ذكره أولاً جوهرى .

ومنها اختلاف ضابطى الأصل والفرع وجوابه بأنه القدر المشترك أو بأن الإفضاء سواء لإلغاء التفاوت. ومنها التقسيم وهو ترديد اللفظ بين أمرين أحدهما ممنوع والختار قبوله وجوابه أن اللفظ موضوع ولو عرفاً أو ظاهر المراد والاعتراضات راجعة إلى المنع ومقدمها الاستفسار وهو طاب ذكر معنى اللفظ لغرابته أو إجمال وبيانها على معترض فى الأصح ولا يكلف بيان تساوى المحمل ويكفيه الأصل عدم تفاوتها فيبين المستدل عدمهما أو يفسر اللفظ بمحتمل قيل وبغيره والختار لا يقبل دعواه الظهور فى مقصده بلا نقل أو قرينة

يكن ظاهراً في مقصدى لزوم الاجمال وإنما لم تقبل لأنه لا أثر لها بعد بيان المعارض الاجمال وقيل تقبل دفعا للاجمال الذي هو خلاف الأصل ومحلّه إذا لم يشتهر اللفظ بالاجمال فإن اشتهر به كالمين والقرء لم يقبل ذلك جزماً وترجيح عدم القبول من زيادتي وهو ما اعتمدته شيخنا السكندر بن الهمام وغيره وقولاً بلا نقل أو قرينة أظهر في المراد من قوله دفعا للاجمال (ثم المنع) أي الاعتراض بمنع أو غيره (لا يأتي في الحكاية) أي حكاية المستدل للأقوال في المسئلة المبحوث فيها حتى يختار منها قولاً يستدل عليه (بل) يأتي (في الدليل) إما (قبل تمامه) وإما يأتي في مقدمة معينة منه (أو بعده) أي بعد تمامه (والأول) وهو المنع قبل التمام (إما) منع (بمجرد أو) منع (مع السند) وهو ما يبنى عليه المنع والمنع مع السند (كلا نسلم كذا ولم لا يكون) الأمر (كذا أو) لا يسلم كذا و (إما يلزم كذا لو كان) الأمر (كذا وهو) أي الأول بقسميه من المنع المجرد والمنع مع السند (الناقضة) أي يسمى بها ويسمى بالنقض التفصيلي (فإن احتج) المانع (لانتفاء المقدمة) التي منعه (فغصب) أي فاحتجاجة لذلك يسمى غصباً لأنه غصب لمنصب المستدل (لا يسمعه المحققون) من النظر لاستلزامه الخبط فلا يستحق جواباً وقيل يسمع فيستحقه (والثاني) وهو المنع بعد تمام الدليل (إما بمنع الدليل) بمنع مقدمة معينة أو مبهمة (لتخلف حكمه فالنقض التفصيلي) أي يسمى به إن كان المنع لمعينة كما يسمى مناقضة (أو) النقض (الاجمالي) أي يسمى إن كان لمبهمة أو لجملة لدليل كأن يقل في صورته ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه في كذا ووصف بالاجمالي لأن جهة المنع فيه غير معينة بخلاف التفصيلي وذكر التفصيلي في الثاني من زيادتي (أو بتسليمه) أي الدليل (مع) منع المدلول و (الاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول فالمعارضة) أي يسمى بها (فيقول) في صورتها المعارض للمستدل (ما ذكرت) من الدليل (وإن دل) على ما ذكرته (فعندي ما ينفيه) أي ما ذكرته ويذكره (وينقلب) المعارض بها (مستدلاً) والمستدل معترضاً أما لو منع الدليل لا للتخلف أو المدلول ولم يستدل بما ينافي ثبوته فالمنع مكابرة (وعلى المستدل لدفع) لما اعترض به عليه (بدليل) ليسلم دليله الأصلي ولا يكفيه المنع (فإن منع) أي الدليل الثاني بأن منعه المعارض (وكما مر) من المنع قبل تمام الدليل و بعد تمامه الخ (وهكذا) أي المنع ثالثاً ورابعاً مع لدفع وهم (إلى إلخامه) أي المستدل بأن انقطع بالمنوع (أو إلزام المانع) بأن انتهى إلى ضروري أ يقين مشهور من جانب المستدل .

[خامه] اكتاب القياس (الأصح أن القياس من الدين) لأنه مأثور به لقوله تعالى - فاعتبروا يا أولى الأبصار وقيل ليس منه لأن اسم الدين إنما يقع على ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج إليه وقيل منه إن تعين بأن لم يكن للمسئلة دليل غيره بخلاف ما إذا لم يتعين لعدم الحاجة إليه (و) (الأصح) أنه أي القياس (من أصول الفقه) كما عرف من حده وقيل ليس منه وإما يبين في كتبه لتوقف غرض الأصولي من إثبات حجتيه المتوقف عليها الفقه على بيانه (وحكم المقيس يقال) فيه (إنه دين الله) شرعه (لا) يقال فيه (قاله الله ولا نبهه) لأنه مستنبط لا منصوص وقولاً ولا نبهه من زيادتي (ثم القياس فرض كناية) على المجتهدين (ويتعين) أي يصير فرض عين (على مجتهد احتاج إليه) بأن لم يجد غيره في واحة (هو) أي القياس بالنظر إلى قوته وضعفه قسماً (جلي) وهو (ما قطع فيه بنى الفارق) أي بالثبوت (أو) ما (قرب منه) بأن كان ثبوت الفارق أي تأثيره فيه ضعيفاً بعيداً كل البعد كقياس الأمة على العبد في تقويم حصه الشريك على شريكه المعتق الموصى وعتقها عليه كما مر وكقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية الثابت بخبر أربع لا تجوز في الأضاحي العوراء البين عورها الخ (وخفي) وهو (بخلافه) أي بخلاف الجلي فهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه إما قوياً واحتمال نفي الفارق أقوى منه وإما ضعيفاً وليس بعيداً كل البعد كقياس القتل بثقل على القتل بحدود في وجوب القود وقد قال أبو حنيفة بعدم وجوبه في الثقل

ثم المنع لا يأتي في الحكاية بل في الدليل قبل تمامه أو بعده والأول إما مجرد أو مع السند كلا نسلم كذا ولم لا يكون كذا أو إما يلزم كذا لو كان كذا وهو المناقضة فإن احتج بانتفاء المقدمة فغصب لا يسمعه المحققون .

والثاني إما بمنع الدليل لتخلف حكمه فالنقض التفصيلي أو الاجمالي أو بتسليمه مع الاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول فالمعارضة فيقول ما ذكرت وإن دل فعندي ما ينفيه وينقلب مستدلاً وعلى المستدل الدفع بدل فإن منع وكما مر وهكذا إلى إلخامه أو إلزام المانع .

خاتمة

الأصح أن القياس من الدين وأنه من أصول الفقه وحكم المقيس يقال إنه دين الله لا قاله لله ولا نبهه ثم القياس فرض كناية ويتعين على مجتهد احتاج إليه وهو جلي ما قطع فيه بنى الفارق أو قرب منه ، وخفي بخلافه

(وقيل فيهما) أى الجلى والخفى (غير ذلك) قيل الجلى ما ذكر في تعريفه والخفى بالشبه والواضح بينهما وقيل الجلى القياس الأول كقياس الضرب على التأفيف في التحريم والواضح المساوى كقياس إحرق مال اليتيم على أكله في التحريم والخفى الأدون كقياس التفاح على البر في الربا ثم الجلى على الأولين يصدق بالأولى كالمساوى (و) ينقسم القياس باعتبار علمته ثلاثة أقسام (قياس العلة) وهو (ما صرح فيه بها) بأن كان الجامع فيه نفسها كأن يقال يحرم النبيذ كالخمر للاسكار (وقياس للدلالة) وهو (ما جمع فيه بلازمها فأثرها في حكمها) الضائر للعلة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الأخيرين منها دون ما قبله بدلالة الفاء . فالأول كأن يقال النبيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة المستتدة وهي لازمة للاسكار . والثانى كأن يقال القتل بمقتل بوجوب القود كالقتل بمحدد بجامع الاثم وهو أثر العلة وهي القتل العمد العدوان . والثالث كأن يقال يقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم بذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في القيس والقتل منهم في المقيس عليه . وحاصل ذلك استدلال بأحد موجبي الجناية من القود والدية الفارق بينهما العمد على الآخر (والقياس في معنى الأصل) وهو (الجمع بنى الفارق) ويسمى بالجلى كما مر وبالفاء الفارق وبتنقيح المناط كقياس البول في إناء وصبه في الماء الراكد على البول فيه في النع بجامع أن لا فارق بينهما في مقصود المنع الثابت بخبر مسلم عن جابر «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يبال في الماء الراكد» .

[الكتاب الخامس في الاستدلال]

(وهو دليل ليس بنص) من كتاب أو سنة (ولا إجماع ولا قياس شرعى) وقد تقدمت فلا يقال التعريف المشتمل عليها تعريف بالجهول (فدخل) فيه (قطعا) القياس (الاقترانى) (و) اقياس (الاستثنائى) وهما نوعا القياس المنطقي وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لدانه قول آخر وهو النتيجة فإن كان اللازم أو نقيضه مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائى وإلا فالأقترانى فالاستثنائى نحو إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام أو إن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج فهو ليس بمباح والاقترانى نحو كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل نبيذ حرام وهو مذكور فيه بالذلة بالفعل وصحى القياس استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء لغة وهو لكن واقترانيا لاقتران أجزائه (و) دخل فيه قطعا (قولهم) أى العلماء (الدليل يقتضى أن لا يكون) الأمر (كذا خولف) الدليل (في كذا) أى في صورة مثلا (لمعنى مفقود في صورة النزاع فتبقى) هي (على الأصل) الذى اقتضاه الدليل كأن يقال الدليل يقتضى امتناع تزويج المرأة وهو مافيه من إذلالها بالوطء وغيره الذى تأباه الإنسانية لشرفها خولف هذا الدليل في تزويج الولي لها جاز لسكال عقله وهذا المعنى مفقود فيها فيبقى تزويجها نفسها الذى هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع (و) دخل فيه (في الأصح قياس العكس) وهو إثبات عكس حكم شئ لمثله لهما كسهما في العلة كما مر في خبر أباى أحدنا شهورته وله فيها أجر قال أرايتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر وقيل ليس بدليل كما حكى عن أصحابنا وذكر الخلاف في هذا من زياتى (و) دخل فيه في الأصح (عدم وجدان دليل الحكم) هو أولى من قوله انتفاء الحكم لا انتهاء مدركه ذلك بأن لم يجد الدليل المجتهد بعد الفحص الشديد فهو دليل على انتفاء الحكم وقيل ليس بدليل إذ لا يلزم من عدم وجدان الدليل عدمه وذلك (كقولنا) لخصم في إبطال الحكم الذى ذكره في مسألة (الحكم يستدعى دليلا) لإلزام تكليف الغافل (حيث وجد الحكم بدون دليل مفيد له) (ولادليل) على حكمك (بالسبر) فأناسبرنا الأدلة فلم نجد ما يدل عليه (أو الأصل) فإن الأصل المستصحب عدم الدليل عليه فينتفى هو أيضا ودخل فيه الاستقراء والاستصحاب والاستحسان وقول الصحابي والاهل الآنية وإنما أفرد كل منها بالترجمة بمسئلة لمافيه من التفصيل وقوة الخلاف مع طول بعضه (للقولهم) أى الفقهاء (وجد مقتضى أو المانع أو فقد اشترط)

وقيل فيهما غير ذلك
وقياس العلة ما صرح
فيه بها وقياس الدلالة
ما جمع فيه بلازمها
فأثرها في حكمها
والقياس في معنى الأصل
الجمع بنى الفارق .
الكتاب الخامس
في الاستدلال
وهو دليل ليس بنص
ولا إجماع ولا قياس
شرعى فدخل قطعا
الاقترانى والاستثنائى
وقولهم الدليل يقتضى
أن لا يكون كذا خوفا
في كذا لمعنى مفقود
في صورة النزاع فتبقى
على الأصل وفي الأصح
قياس العكس وعدم
وجدان دليل الحكم
كقولنا الحكم يستدعى
دليلا وإلا لزم تكليف
الغافل ولا دليل بالسبر
أو الأصل لا قولهم
وجد مقتضى أو المانع
أوقف الشرط

فلا يدخل في الاستدلال حاله كونه (محملا) في الأصح ولا يكون دليلا بل دعوى دليل وإنما يكون دليلا إذا عين المقتضى والمانع والشرط وبين وجود الأولين ولا حاجة إلى بيان فقد الثالث لأنه على وفق الأصل وقيل يدخل في الاستدلال ورجحه الأصل فيكون دليلا على وجود الحكم بالنسبة إلى المقتضى وعلى انتفائه بالنسبة إلى الآخرين وقيل دليل وليس باستدلال إن ثبت نص أو إجماع أو قياس وإلا فهو استدلال وقد بينت ما فيه في الحاشية وخرج بزيادة محملا ما لو كان معينا فيكون استدلالا ودليلا كما علم مما مر [مسئلة : الاستقراء بالجزئي على الكل] بأن يتبع جزئيات كل ليثبت حكمها له (إن كان تاما) بأن كان بكل الجزئيات لإصورة النزاع (فهو دليل قطعي) في إثبات الحكم في صورة النزاع (عند الأكثر) من العلماء وقال الأقل منهم ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على بعد . قلنا هو منزل منزلة العدم (أو) كان (ناقصا) بأن كان بأكثر الجزئيات الحالية عن صورة النزاع (قطعي) فيها لا قطعي لاحتمال مخالفتها للمستقر! (ويسمى) هذا عند الفقهاء (الحاق الفرد) النادر (بالأغلب) الأعم ويختلف فيه الظن باختلاف الجزئيات فكما كان الاستقراء فيها أكثر كان أقوى ظنا .

[مسئلة] في الاستصحاب وقد اشتهر أنه حجة عندنا دون الحنفية بأقسامه الآتية على خلاف عندنا في الأخير منها وعند غيرنا في الأولين أيضا (الأصح أن استصحاب العدم الأصلي) وهو من مافاه العقل ولم يثبت به الشرع كوجوب صوم رجب (و) استصحاب (العموم أو النص) استصحاب (مادل الشرع على ثبوته لوجود سببه) كثبوت الملك بالشراء (إلى ورود المغير) لها من إثبات الشرع مافاه العقل ومن مخصص أو ناسخ أو سبب عدم مادل الشرع على ثبوته أي كل من المذكورات (حجة) مطلقا فيعمل به إلى ورود المغير وقيل ليس بحجة مطلقا وقيل الأخير منها حجة في الدفع به عما ثبت دون الرفع به لما ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحكم بغيره فإنه دافع للارث منه وليس برافع لعدم الارث من غيره لشك في حياته فلا يثبت استصحابها له ملكا جديدا إذ الأصل عدمه وقيل هو حجة إن يعارضه ظاهر وإلا قدم الظاهر وقيل فيه غير ذلك والأصح الأول فيقدم الأصل على الظاهر (إلا إن عارضه ظاهر غالب ذو سبب ظن أنه أقوى فيقدم كبول وقع في ماء كثير فوجد متغيرا واحتمل تغيره به) وتغيره بغيره مما لا يضر كطول المسكت (وقرب العهد) بعدم تغيره فان استصحاب طهارته التي هي الأصل عارضته نجاسته الظاهرة الغالبة ذات السبب التي ظن أنها أقوى فتقدمت على الطهارة عملا بالظاهر بخلاف ما لم يظن أنه أقوى بأن بعد العهد في المثال بعدم التغير قبل وقوع البول أولم يكن عهد وتأخري الغاية عن المذكورات أولى من تقديمه لها على الأخير وذكر الخلاف في الأولين مع التصريح بقولي ظن أنه أقوى من زيادتي (و) الأصح أنه (لا يحتج باستصحاب حال الإجماع في محل الخلاف) أي إذا أجمع على حكم في حال ثم اختلف فيه في حال آخر فلا يحتج باستصحاب ذلك الحال في هذا الحال وقيل يحتج مثاله الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء عندنا استصحابا لما قبل الخروج من بقاءه المجمع عليه (فلا استصحاب) الشامل لأنواع السابقة وينصرف الاسم إليه (ثبوت أمر في الزمن) (الثاني لثبوته في الأول لفقد ما يصلح للتغير) من الأول إلى الثاني فلا زكاة عندنا فيما حال عليه الحول من عشرين دينارا ناقصة تزوج رواج السكاملة بالاستصحاب (أما ثبوته) أي الأمر (في الأول) لثبوته في الثاني (ف) استصحاب (مقابوب) كأن يقال في المسكيال الوجود الآن كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي إذ الأصل موافقة الماضي للحال والاستدلال به خفي حق قال السبكي إنه لم يقل به الأصحاب إلا يمين اشترى شيئا فادعاه غيره وأخذ به بحجة مطلقة فيثبت له الرجوع باليمن على البائع عملا باستصحاب الملك الذي ثبت الآن فيما قبل ذلك لأن البيئة لا توجد الملك بل تظهره فيجب أن يكون سابقا على إقامتها ويقدر له لحظة لطيفة ومن المحتمل انتقال الملك من

محملا

مسئلة

الاستقراء بالجزئي على الكل إن كان تاما فقطعي عند الأكثر أو ناقصا قطعي ويسمى الحق الفرد بالأغلب .

مسئلة

الأصح أن استصحاب العدم لأصلي وعموم أو النص ومادل الشرع على ثبوته لوجود سببه إلى ورود المغير حجة إلا إن عارضه ظاهر غالب ذو سبب ظن أنه أقوى فيقدم كبول وقع في ماء كثير فوجد متغيرا واحتمل تغيره به وقرب العهد ولا يحتج باستصحاب حال الإجماع في محل الخلاف فالاستصحاب ثبوت أمر في الثاني لثبوته في الأول لفقد ما يصلح للتغير أما ثبوته في الأول فمقلوب

وقد يقال فيه لولم يكن

اثبات اليوم ثابتا أمس
لكان غير ثابت
فيقتضى استصحاب
أمس بأنه اليوم غير
ثابت وليس كذلك
فدل على أنه ثابت .

مسئلة

الخيار أن الثاني يطالب
بدليل إن لم يعلم الثاني
ضرورة وإلا فلا وأنه
لا يجب الأخذ بالأخف
ولا بالأثقل .

مسئلة

الخيار أنه صلى الله عليه
وسلم كان متعبدا قبل
البعثة بشرع والوقف
عن تعيينه وبعدها
المنع وأن أصل النافع
الحل والمضار
التحريم .

مسئلة

الخيار أن الاستحسان
ليس دليلا وفسر
بدليل ينقدح في نفس
المجتهد تقصر عنه
عبارته ورد بأنه إن
تحقق فمعتبر وبعدها
عن قياس إلى أقوى
ولا خلاف فيه أو عن
الدليل إلى العادة ورد
بأنه إن ثبت أنها حق
فقد قام دليلها وإلا
ردت فان تحقق
استحسان مختلف فيه
فمن قال به فقد
شرع وليس منه

اشترى إلى المدعى وسكنهم استصحبوا مقلوبا وهو عدم الانتقال منه على أن هذه الصورة وجهها
مشهورا بعدم الرجوع واعتمده البلقيني وقال إنه الصواب للتعين والمذهب الذي لا يجوز غيره
(وقد يقال فيه) أي في الاستصحاب القلوب ليظهر الاستدلال به لرجوعه في المعنى إلى الاستصحاب
المستقيم (ولم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت) أمس إذ لا واسطة بين الثبوت وعدمه
(فيقتضى استصحاب أمس) الخالي عن الثبوت فيه (بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك) لأنه
مفروض الثبوت اليوم (فدل) ذلك (على أنه ثابت) أمس أيضا .

[مسئلة : الخيار أن الثاني] شيء (يطالب بدليل) على انتفاء (إن لم يعلم الثاني) أي انتفاء الشيء (ضرورة)
بأن علم نظرا أو ظنا لأن غير ضروري قد يشبهه فيطالب بدليله لينظر فيه وقيل لا يطالب به وقيل يطالب به
في العقليات لا الشرعيات (وإلا) أي وإن علم انتفاؤه ضرورة (فلا) يطالب بدليل على انتفاؤه لأن
الضروري لا يشبهه حتى يطلب دليله لينظر فيه وتعميري بما ذكرنا أولى مما عبر به كما بينته في الحاشية (و)
الخيار (أنه لا يجب الأخذ بالأخف ولا بالأثقل) في شيء بل يجوز كل منهما لأن الأصل عدم الوجوب وقيل
يجب الأخذ بالأخف لقوله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقيل يجب الأخذ بالأثقل لأنه
أكثر ثوبا وأحوط والترجيح من زيادتي وتقدم في الإجماع ما يؤخذ منه أنه يجب الأخذ بأقل ما قيل .

[مسئلة : الخيار] كما قال ابن الحاجب وغيره (أنه صلى الله عليه وسلم كان متعبدا) بفتح الباء وكسرها أي
مكانا ومكانا نفسه بالعبادة (قبل البعثة بشرع) لما في الأخبار من أنه كان يتعبد كان يصلي كان يطوف
وتلك أعمال شرعية يعلم ممن مارسها قصد موافقة أمر الشرع ولا يتصور من غير تعبد فان العقل بمجرد
لا يحسنه وقيل لم يكن متعبدا وقيل بالوقف وهو ما اختاره الأصل (و) الخيار (الوقف عن تعيينه) أي تعيين
الشرع بتعيين من نسب إليه وقيل هو آدم وقيل نوح وقيل إبراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت
أنه شرع من غير تعيين لنبي (و) الخيار (بعدها) أي بعد البعثة (المنع) من تعبد بشرع من قبله لأن
له شرعا يخصه وقيل تعبد بما لم يشرع من شرع من قبله أي ولم يرد فيه رجليه استصحابا لتعبد به قبل البعثة
(و) الخيار بعد البعثة (أن أصل المنافع الحل للمضار التحريم) قال تعالى : خلق لكم ما في الأرض جميعا
ذكره في معرض الامتنان ولا يمتن إلا بالجائر وقال صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه
 وغيره وزاد الطبراني في الاسلام وقيل الأصل في الأشياء الحل وقيل الأصل فيها التحريم ، أمّا حكم المنافع
والمضار قبل البعثة فتقدم أوائل الكتاب حيث قيل لاحكم قبل الشرع بل الأمر موقوف إلى وروده .

[مسئلة : الخيار أن الاستحسان ليس دليلا] إذ لا دليل يدل عليه وقيل هو دليل لقوله تعالى : وتبعوا
أحسن ما أنزل إليكم من أمركم بالعدل أحسن الأظهر والأولى لا الاستحسان (و) فسر بدليل ينقدح في نفس المجتهد
تقصر عنه عبارته ورد بأنه (أي) هذا الدليل (إن تحقق) بفتح الباء عند المجتهد (فمعتبر) ولا يضركم قصور
عبارته عنه قطعا وإن لم يتحقق عنه فردود قطعا (و) فسر أيضا (بعدول عن قياس إلى) قياس (أقوى)
منه (ولا خلاف فيه) بهذا المعنى إذ أقوى القياسين مقدم على الآخر قطعا (أو) بعدول (عن الدليل
إلى العادة) لمصاحبة كمدخل الحمام بالإنعيق أجره وزمن مكث فيه وقدر ماء وكشرب الماء من السقاء
بالإنعيق قدره مع اختلاف أحوال الناس في استعمال الماء (ورد بأنه إن ثبت أنها) أي العادة (حق)
لجريانها في زمنه صلى الله عليه وسلم أو بعده بلا إنكار ولا من الأئمة (فقد قام دليلها) من السنة أو الإجماع
فيعمل بها قطعا (وإلا) أي وإن لم يثبت حقيقتها (ردت) قطعا لم يتحقق بما ذكر استحسان مختلف
فيه (فان تحقق استحسان مختلف فيه فمن قال به فقد شرع) بالتحفيف وقيل بالتشديد أي وضع شرعا
من قضا نفسه وليس له ذلك لأنه كفر أو كبيرة (وليس منه) أي من الاستحسان المختلف فيه أن تحقق

(استحسان الشافعي تحليف بالمصحف الخط في الكتابة) شيء من نجومها (ونحوهما) كاستحسانه في التهمة ثلاثين درهما وانما قال ذلك لأدلة فقهية مبينة في محالها ولا ينسكركم التعبير به عن حكم ثبت بدليل .

[مسئلة : قول الصحابي] المجتهد (غير حجة على) صحابي (آخر وفاقا) على (غيره) كتابي (في الأصح) لأن قول الصحابي ليس حجة في نفسه والاحتجاج به في الحكم التعبدى من حيث إنه من قبيل المرفوع اظهر أن مسنده فيه التوقيف لا من حيث إنه قول صحابي وقيل قوله على غير الصحابي حجة فوق القياس حتى يقدم عليه عند التعارض وقيل حجة دبر القياس فيقدم القياس عليه وقيل حجة إن انتشر من غير ظهور مخالف له لكنه حينئذ إجماع سكوتى فاحتجاج الفقهاء به من حيث إنه إجماع سكوتى لا من حيث إنه قول صحابي كما لو وقع من مجتهد غير صحابي قول باجتهاد وسكت عليه الباقي وقيل حجة إن خالف القياس وقيل قول الشيخين أبي بكر وعمر حجة بخلاف غيرهما وقيل غير ذلك وعلى القول بأنه حجة لو اختلف صحابيان في مسئلة فقولاهما كدليلين فبرجح أحدهما برجح (والأصح) ما عليه المحققون (أنه) أى الصحابي (لا يقلد) بفتح اللام أى ليس لغيره أن يقلده لأنه لا يوثق بمذهبه إذ لم يدون بخلاف مذهب غيره من الأئمة الأربعة وقيل يقلد بناء على جواز الانتقال في المذاهب والتصرح بالترجيح من زيادتي (أما وفق الشافعي زيدا في الفرائض) حتى تردد حيث ردّد (فدليل لا تقليدا) لزيد بأن وافق اجتهاده اجتهاده .

[مسئلة : لأصح أن الالهام وهو] لغة إيقاع شيء في القلب (بطمئن له الصدر يخص به الله تعالى) بعض أصفياه غير حجة) إن ظهر (من غير معصوم) لعدم الثقة بخواطره لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها وقيل هو حجة في حقه فقط وقيل مطلقا لأدلة لا تجدى أما من المعصوم كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره إذا تعلق بهم كالوحي .

[خاتمة : للاستدلال]

(مبنى الفقه على) أربعة أمور وإن لم يرجع أكثره إليها إلا أنه تكلف (أن اليقين لا يرفع) من حيث استحباب حكمه (بالشك) بمعنى مطاق التردد ومن مسائله من تيقن الطهر وشك في الحدث يأخذ بالطهر (و) أن ("ضرر يزال) وجوبا ومن مسائله وجوب رد المصوب وضمانه بالتأف (و) أن (اشنة تجلب التيسير) ومن مسائله جواز القصر والجمع وانفطر في السفر بشرطه (و) أن (العادة محكمة) بفتح الكاف المشددة أى المأمول بها شرعا ومن مسائله أقل الحيض وأكثره وزاد بعضهم على الأربعة أن الأمور بمقاصدها ومن مسائله وجوب النية في الطهر ورجعه صاحب الأصل في قواعده إلى الأول فإن الشيء إذا لم يقصد اليقين عدم حصوله .

[الكتاب السادس في التعادل والتراجيح]

بين الأدلة عند تعارضها وسيأتي بيانها (يتمتع تعادل قاطعين) أى تقابلها بأن يدل كل منهما على منافي ما يدل عليه الآخر إذ لو جاز ذلك لثبت مدلولهما فيجتمع المتنافيات فلا وجود لقاطعين متنافيين عقليين أو نقليين أو عقلى ونقلى والكلام في النقليين حيث لا نسخ كما يعلم مما سيأتي (١) تعادل (قطعى وظنى نقليين) فلا يتمتع لبقاء دلتيهما وإن اتفقا في الظن عند القطع بالنقيض لتقدم القطعى حينئذ يخرج بالنقليين غيرهما كأن ظن أن زيد فى الدار لكون مركبه وخدمه ببابها ثم شوهد خارجها فيمتنع تعادلهما لا تفتاء دلالة الظنى حينئذ وعاميه يحمل قول ابن الحاجب لا تعارض بين قطعى وظنى (وكذا أمارتان) لا يتمتع تعادلهما ولو بلا مرجح لاحدهما (في الواقع فى الأصح) إذ لو امتنع لكان لدليل والأصل عدمه وهذا ما عليه ابن الحاجب تبعاً للجمهور وإن لم يصرحوا بقيد الواقع وقيل يتمتع بلا مرجح ورجعه الأصل حذر من التعارض في كلام الشارع وأجاب الأول بأنه لا محذور في ذلك أما تعارضهما في ذهن المجتهد فواقع قطعاً وهو منشأ تردده وعلى

استحسان الشافعي التحليف بالمصحف والخط في الكتابة ونحوهما .

مسئلة

قول الصحابي غير حجة على آخر وفاقا وغيره في الأصح والأصح أنه لا يقلد أما وفاق الشافعي زيدا في الفرائض فلدليل لا تقايدا .

مسئلة

الأصح أن الالهام وهو يطمئن له الصدر يخص به الله بعض أصفياه غير حجة من غير معصوم .

خاتمة

مبنى الفقه على أن اليقين لا يرفع بالشك والضرر يزال والمشتة تجلب التيسير والعادة محكمة .

الكتاب السادس في التعادل والتراجيح يتمتع تعادل قاطعين لا قطعى وظنى نقليين وكذا أمارتان في الواقع فى الأصح .

الأول (فان تعادلنا) ولا مرجح (فالمختار التساقط) كافي تعارض البينتين وقيل يخبر بينهما في العمل وقيل يوقف عن العمل بواحدة منهما وقيل يخبر بينهما في الواجبات ويتساقطان في غيرها والترجيح من زيادتي (وإن نقل عن مجتهد قولان فان تعاقبا فالتأخر) منهما (قوله) المستمر والتقدم مرجوع عنه (والا) أى وان لم يتعاقبا بأن قالمهما (فما) أى فقوله المستمر منهما (ذكر فيه) المجتهد (مشعرا بترجيحه) على الآخر كقوله هذا أشبه وكشفه عليه (وإلا) أى وان لم يذكرك ذلك (فهو متردد) بينهما فلا ينسب إليه ترجيح أحدهما وفي معنى ذلك ما لو جهل تعاقبهما أو علم وجهل التأخر أو نسي (ووقع) هذا التردد (لشافعي) رضى الله عنه (في بضعة عشر مكانا) ستة عشر أو سبعة عشر كما تردد فيه القاضي أبو حامد الروروذى (ثم قيل) أى قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى في ترجيح أحد قولى الشافعي المتردد بينهما (مخالف أبى حنيفة) منهما (أرجح من موافقه) فان الشافعي إنما خالفه لدليل (وقيل عكسه) أى موافقه أرجح وهو قول القفال وصححه النووى لقوته بتعدد قائله ورد بأن القوة إنما تنشأ من الدليل فلذلك قلت كالأصل (والأصح الترجيح بالنظر) فما اقتضى ترجيحه منهما فهو الراجح (فان وقف) عن الترجيح (فالوقف) عن الحكم برجحان واحد منهما (وإن لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لـكن) يعرف له قول (في نظيرها فهو) أى قوله في نظيرها (قوله المخرج فيها في الأصح) أى خرجه الأصحاب فيها إلحاقا لها بنظيرها وقيل ليس قولاه فيها لاحتمال أن يذكر فرقا بين المسئلتين لوروجع في ذلك (والأصح) على الأول (لا ينسب) القول فيها (إليه مطلقا بل) ينسب إليه (مقيدا) بأنه مخرج حتى لا يلتبس بالنصوص وقيل لاحاجة إلى تقييده لأنه جعل قوله (ومن معارضة نص آخر للنظير) أى لنص في نظير المسألة (تنشأ الطرق) وهي اختلاف الأصحاب في نقل المذهب في المسئلتين فمنهم من يقرر النصين فيهما ويفرق بينهما ومنهم من يخرج نص كل منهما في الأخرى فيحكي في كل قولين منصوصا ومخرجا وعلى هذا فتارة يرجح في كل منهما نصها ويفرق بينهما وتارة يرجح في أحدهما نصها وفي الأخرى المخرج ويذكر ما يرجحه على نصها (والترجيح تقوية أحد الدليلين) بوجه من وجوه الترجيح الآتى بعضها فيكون راجحا وتعبيرى بالدليلين أولى من تعبيره بالطريقتين (والعمل بالراجح واجب) وبالمرجوح ممتنع سواء أكان الرجحان قطعيا أم ظنيا (في الأصح) وقيل لا يجب إن كان الرجحان ظنيا فلا يعمل بواحد منهما لفقد المرجح القطعى وقيل يخبر بينهما في العمل إن كان الرجحان ظنيا (ولترجيح في القطعيات) إذ لا تعارض بينهما وإلا لاجتماع المتنافيين كما مر وكذا لترجيح في النظمى مع الظنى غير القليين أخذا مما مر (والتأخر) من النصين المتعارضين (ناسخ) للتقدم منهما إن قبلنا النسخ آيتين كانا أو خبرين أو آية وخبر (وإن نقل) التأخر (بالآحاد) فانه ناسخ فيعمل به لأن دوامه بأن لا يعارض مظنون ولبعضهم احتمال بالنع لأن الجواز يؤدى إلى إسقاط المتواتر بالآحاد في بعض الصور (والأصح أن العمل بالمتعارضين ولو من وجه) أو كان أحدهما سنة والآخر كتابا (أولى من إلغاء أحدهما) بترجيح الآخر عليه وقيل لا فيصار إلى الترجيح مثاله خبر «أبما إهاب دبغ فقد طهر» مع خبر «لانتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» الشامل للإهاب المدبوغ وغيره فحملناه على غير المدبوغ الخاص به عند كثير جمعا بين الدليلين وتقدم بيان بسط الحل في آخر بحث الخصص (.) (لأصح أنه لا يقدم) في ذلك (الكتاب على السنة ولا عكسه) أى ولا السنة على الكتاب وقيل يقدم الكتاب (قوله الروروذى) بفتح الميم والواو الأولى و بضم الراء الثانية المشددة آخره معجزة نسبة إلى مروء والروذ أشهر مدن خراسان اه أنساب السبوطى .

فان تعادلنا فالمختار التساقط وإن نقل عن مجتهد قولان فان تعاقبا فالتأخر قوله وإلا فما ذكر فيه مشعرا بترجيحه وإلا فهو متردد ووقع للشافعي في بضعة عشر مكانا ثم قيل مخالف أبى حنيفة أرجح من موافقه وقيل عكسه الأصح الترجيح بالنظر فان وقف فالوقف وإن لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لـكن في نظيرها فهو قوله المخرج فيها في الأصح والأصح لا ينسب إليه مطلقا بل مقيدا ومن معارضة نص آخر للنظير تنشأ الطرق والترجيح تقوية أحد الدليلين والعمل بالراجح واجب في الأصح ولا ترجيح في القطعيات والتأخر ناسخ وإن نقل بالآحاد والأصح أن العمل بالمتعارضين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما وأنه لا يقدم الكتاب على السنة ولا عكسه

لخبر معاذ المشتمل على أنه يتضى بكتاب الله فان لم يجد فبسنة رسول الله ورضى رسول الله بذلك وقيل يقدم السنة لقوله تعالى لتبين للناس مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته مع قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم إلى قوله أوحى خنزير وكل منهما يشمل خنزير البحر فحملنا الآية على خنزير البر المتبادر إلى الأذهان جمعا بين الدليلين (فان تعذر العمل) بالمتعارضين بأن لم يمكن بينهما جمع (فان علم المتأخر) منهما في الواقع أى ولم ينس (فناسخ) للتعذر تقدم منهما (وإلا) أى وإن لم يعلم ذلك بأن تقارنا أوجهل التأخر أو المتأخر أو علم ونسى (رجع إلى مرجح فان تعذر فان لم يتقارنا وقبلنا النسخ طلب) الناظر (غيرها) لتعذر العمل بواحد منهما فان لم يجد غيرها توقف (وإلا) بأن تقارنا ولم يقبلنا النسخ (يخير) الناظر بينهما في العمل (إن تعذر الترجيح) فان لم يتعذر طلب مرجحا والتقييد بقبول النسخ في صورتى جهل المتأخر ونسيانه من زيادى .

[مسئلة : يرجح بكثرة الأدلة و] بكثرة (الرواة في الأصح) لأن كثرة كل منهما تفيد القوة وقيل لا كالمبنيين وفرق بأن مقصود الشهادة فصل الخصومة لثلاث تطول فضبطت بنصاب خاص بخلاف الدليل فان مقصوده ظن الحكم والمجتهد في مهلة النظر وكلما كان الظن أقوى كان اعتباره أولى (و بعلو الإسناد) في الاخبار أى قلة الوسائط بين الراوى للمجتهد وبين النبي صلى الله عليه وسلم (وقفه الراوى ولفته ونحوه) لقلة احتمال الخطأ مع واحد من الأربعة بالنسبة إلى مقابلاتها (وورعه وضبطه وفطنته وإن روى) الخبر (الرجوح باللفظ) والراجح بواحد مما ذكر بالمعنى (ويقظته وعدم بدعته وشهرة عدالته) لشدة الوثوق به مع واحد من الستة بالنسبة إلى مقابلاتها (وكونه مزكى بالاختبار) من المجتهد فيرجح على الزكى عنده بالاخبار لأن العيان أقوى من الخبر (أو) كونه (أكثر مزكىين ومعروف النسب قليل ومشهوره) لشدة الوثوق به والشهرة زيادة في المعرفة والأصح لاترجيح بها . وقال الزركشى الأقوى الأول لأن من ليس مشهور السب قد يشاركه ضعيف في الاسم (وصرح التزكية على الحكم بشهادته والعمل بروايته) فيرجح خبر من صرح بتزكيته على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل بروايته في الجملة لأن الحكم والعمل قد يبنيان على الظاهر بلا تزكية (وحفظ الراوى) فيرجح مروى الحافظ له على مروى غيره الراوى له بنحو تلقين لاعتناء الأول برويه (وذكر السبب) فيرجح الخبر المشتمل على سببه على ما لم يشتمل عليه لاهتمام راوى الأول به ومحل في الخاصين بقرينه ما يأتى في العامين (والتعويل على الحفظ دون الكتابة) فيرجح خبر العقول على الحفظ فيما يرويه على خبر العقول على الكتابة لاحتمال أن يزداد في كتابه أو ينتقص منه واحتمال النسيان والاشتباه في الحافظ كالمقدم (وظهور طريق روايته) كالسمع بالنسبة إلى الاجازة فيرجح السمع على المجاز وقد مر بيان طرق

(قوله مسئلة يرجح الخ) هذا أول اشروع في الترجيحات وهى أنواع أولها الترجيح بحسب السند وأفراد هذا النوع سبعة وعشرون والثانى بحسب المتن أى بحسب حال الراوى وهو من قوله والقول فالعمل إلى قوله وقيل عكسه والثالث الترجيح بحسب المدلول وهو من قوله والناقل على الأصل إلى قوله والوضى على التكميل والرابع الترجيح بالأمر الخارجية وهى من قوله والموافق دليلا آخر إلى قوله فعلى . والخامس ترجيح الاجماع إلى قوله ويرجع القياس والسادس ترجيح الأقيسة إلى قوله ويرجع الوصف الحق . فى فالعرفى والسابع ترجيح العلل وهو من قوله وكذا ذات أصلين إلى قوله فى الأصح والثامن الترجيح فى الحدود وهو من قوله ومن الحدود السمعية الأعرف على الأخصى إلى آخر الكتاب وهذان النوعان أسقطهما العلامة الشارح فى حاشيته على الجلال والعلامة الكمال وكأنهما أدخلهما فى السادس تفليها وذكرهما العلامة خالد انتهى من املاء شيخنا العلامة محمد الجوهري .

فان تعذر العمل فان علم المتأخر فناسخ وإلا رجع إلى مرجح فان تعذر فان لم يتقاربا وقبلنا النسخ طلب غيرها وإلا يخبر إن تعذر الترجيح .

مسئلة

يرجح بكثرة الأدلة والرواة فى الأصح وبعلو الاسناد وقفه الراوى ولفته ونحوه وورعه وضبطه وفطنته وإن روى المرجوح باللفظ ويقظته وعدم بدعته وشهرة عدالته وكونه مزكى بالاختبار أو أكثر مزكىين ومعروف النسب قليل ومشهوره وصرح التزكية على الحكم بشهادته والعمل بروايته وحفظ الراوى وذكر السبب والتعويل على الحفظ دون الكتابة وظهور طريق روايته

الرواية ومرايتها آخر الكتاب الثاني (ومما عه بلحجاب) ويرجح السموغ بلحجاب على السموغ من وراء حجاب لأن الأول من طرق الحلل في الثاني (وكونه ذكرًا وحرا في الأصح) فيهما فبرجح خبر كل منهما على خبر غيره لأن الذي ذكر أضبط من غيره في الجملة والحرا شرف منصبه يحترز عما لا يحترز عنه غيره وقيل يرجح خبر الذي ذكر في غير أحكام النساء بخلاف أحكامهن لأنهن أضبط فيها وقيل لا ترجيح بالذكورية ولا بالحرية وصوبه الزركشي في الأولى والبرماوى فيهما ونقله عن ابن السمعاني فيهما ونقلًا عن غيره الاتفاق عليه في الأولى وذكر الخلاف في الثانية من زيادتي (و) كونه (من) أكبر الصحابة (أي رؤسائهم) فيرجح خبر أحدهم على خبر غيره لشدة دياتهم وقر بهم مجلسا من النبي صلى الله عليه وسلم (و) كونه (متأخر الإسلام) فيرجح خبره على خبر متقدم الإسلام (في الأصح) لظهور تأخر خبره وقيل عكسه لأن متقدم الإسلام لأصالته فيه أشد تحريزا من متأخره (و) كونه (متحملا بعد التكليف) ولو حال الكفر لأنه أضبط من المتحمل قبل التكليف (وغير مداس) لأن الوثوق به أقوى منه بالمدلس المقبول وتقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغير ذي اسمين) لأن صاحبهما يتطرق إليه الحلل بأن يشاركه ضعيف في أحدهما (ومباشرا) لمرويه (وصاحب الواقعة) البروية لأن كلا منهما أعرف بالحال من غيره فالأول كخبر الترمذي عن أبي رافع «أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا قال وكنت الرسول بينهما» مع خبر الصحيحين عن ابن عباس «أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم» والثاني كخبر أبي داود «عن ميمونة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف» مع خبر ابن عباس المذكور (وروايا باللفظ) سلامة الروي باللفظ من طرق الحلل في المروي بالمعنى (و) كون الخبر (لم ينكره) الراوي (الأصل) فيرجح خبر الفرع الذي لم ينكره أصله بأن قال ما روته لأن الظن الحاصل من الأول أقوى وتعبيري بما ذكر أوضح من قوله ولم ينكره راوي الأصل (و) كونه (في الصحيحين) أوفى أحدهما لأنه أقوى من الصحيح في غيرها وإن كان على شرطهما لتأني الأئمة لهما بالقبول (والقول فالفعل فالتقرير) فيرجح الخبر الناقل لقول النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله والناقل لفعله على الناقل لتقريره لأن القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لأن الفعل محتمل للتخصيص به صلى الله عليه وسلم وهو أقوى من التقرير لأنه وجودي محض والتقرير محتمل لما لا يحتمله الفعل (ويرجح الفصيح) على غيره لتطرق الحلل إلى غيره باحتمال أن يكون مرويا بالمعنى (وكذا زائد الفصاحة) على الفصيح (في قول) مرجوح لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب فيبعد نطقه بغير أفصح فيكون مرويا بالمعنى فيتطرق إليه الحلل والأصح لأنه صلى الله عليه وسلم ينطق بالأفصح والفصيح لاسيما إذا خاطب به من لا يعرف غيره وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم (و) يرجح (المشتمل على زيادة) على غيره (في الأصح) لما فيه من زيادة العلم وقيل يرجح الأقل وبه أخذ الحنفية لانفاق الدليلين عليه كخبر التكبير في العيد سبعا مع خبر التكبير فيه أربعين رواه أبو داود والأولى منه عندهم للافتتاح وذكر الخلاف في هذه من زيادتي (والوارد بلفظة قريش) لأن الوارد بغيرها محتمل أن يكون مرويا بالمعنى فيتطرق إليه الحلل (والمدني) على المسكي لتأخره عنه والمدني ما ورد بعد الهجرة والمسكي قبلها وهذا أولى من القول بأن المدني مازل بالمدينة والمسكي مازل بمكة (والشمر بهاتين) شأن النبي صلى الله عليه وسلم لتأخره عمالم يشعر بذلك (وما) ذكر (فيه الحكم مع العلة) على ما فيه الحكم فقط لأن الأول أقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني كخبر البخاري «من بدل دينه فاقتلوه» مع خبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل

(قوله والقول الخ) هذا هو النوع الثاني وهو الترجيح بحسب المتن اهـ .

ومما عه بلحجاب
وكونه ذكرًا وحرا
في الأصح ومن أكبر
الصحابة ومتأخر
الإسلام في الأصح
ومتحملا بعد التكليف
وغير مدلس وغير
ذي اسمين ومباشرا
وصاحب الواقعة
وروايا باللفظ ولم
ينكره لأصل وفي
الصحيحين والقول
فالفعل فالتقرير
ويرجح الفصيح
وكذا زائد الفصاحة
في قول والمشتمل على
زيادة في الأصح
والوارد بلفظة قريش
والمدني والمشرع بعلق
شأن النبي صلى الله
عليه وسلم وما فيه
الحكم مع العلة

النساء والصبيان » نيط الحكم في الأول بوصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني فحملنا النساء فيه على الحريات (وما قدم فيه ذكرها عليه) أى ذكر العلة على الحكم على عكسه (فى لأصح) لأنه أدل على ارتباط الحكم بالعلة من عكسه وقيل عكسه لأن الحكم إذا تقدم تطاب نفس السامع العلة فإذا سمعها ركعت ولم تطلب غيرها والوصف إذا تقدم تطاب النفس الحكم فإذا سمعته قد تكنت في علته بالوصف المتقدم إذا كان شديد المناسبة كما فى والسارق الآية وقد لا تكنت به بل تطلب علة غيره كفى : إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية فيقال تعظيماً للعبود (وما فيه تهديد أو توكيد) على الخالى عن ذلك فالأول كخبر البخارى عن عمر « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » فيرجح على الأخبار المرغبة فى صوم النفل والثانى كخبر أبى داود « أيام امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل » مع خبر مسلم « الأيم أحق بنفسها من وليها » (والعام) عمومياً (مطلقاً على) العام (ذى السبب إلا فى السبب) لأن الثانى باحتمال إرادة قصره على السبب كقيل بذلك من المطلق فى القوة إلا فى صورة السبب فهو فيها أقوى لأنها قطعية الدخول على الأصح كالم (والعام الشرطى) كمن وما الشرطيتين (على النكرة المنفية فى الأصح) لإفادته التعليل دونها وقيل العكس لبعده التخصيص فيها بقوة عمومها دونها ويؤخذ من ذلك ترجيح النكرة الواقعة فى سياق الشرط على الواقعة فى سياق النفي (وهى على الباقي) من صيغ العموم كالمعروف باللام أو الإضافة لأنها أقوى منه فى العموم لأنها تدل عليه بالوضع فى الأصح كما مر وهو إنما يدل عليه بالقرينة اتفاقاً (والجمع المعروف) باللام أو الإضافة (على من وما) غير الشرطيتين كالاستفهاميتين لأنه أقوى منهما فى العموم لامتناع أن ينحصر إلى الواحد منهما على الأصح فى كل منهما كما مر (وكلاهما) أى الجمع المعروف ومن وما (على الجنس المعروف) باللام أو الإضافة لاحتماله العهد بخلاف من وما فلا يَحْتَمِلَانِهِ وبخلاف الجمع المعروف فيبعد احتمال له (وما لم ينحصر) على ما خص لضعف الثانى بالخلاف فى حجتيه بخلاف الأول ولأن الثانى مجاز والأول حقيقة وهى مقدمة عليه قطعاً وقال الأصل كالصفي الهندي وعندى عكسه لأن ما خص من العام هو الغالب والغالب أولى من غيره (والأقل تخصيصاً) على الأقل تخصيصاً لأن الضعف فى الأقل دونه فى الأكثر (والاقتضاء فالإيحاء فالإشارة) لأن المدلول عليه بالأول مقصود يتوقف عليه الصدق أو الصحة وبالثانى مقصود لا يتوقف عليه ذلك وبالثالث غير مقصود كما علم ذلك من محله فيكون كل منها أقوى دلالة مما بعده وترجيح الثانى على الثالث من زيادته (ويرجحان) أى الإيحاء والإشارة (على المفهومين) أى الموافقة والخالفة لأن دلالة الأولين فى محل النطق بخلاف المفهومين (وكذا الموافقة على الخالفة) فى الأصح لضعف الثانى بالخلاف فى حجتيه بخلاف الأول وقيل عكسه لأن الثانى يفيد تأسيساً بخلاف الأول (و) كذا (الناقل عن الأصل) أى البراءة الأصلية على المقرر له فى الأصح لأن الأول فيه زيادة على الأصل بخلاف الثانى وقيل عكسه بأن يقتدر تأخر المقرر الأصل ليفيد تأسيساً كما أفاده الناقل فيكون ناسخاً له مثال ذلك خبر الترمذى « من مس ذكره فليتوضأ » مع خبره « أنه صلى الله عليه وسلم سأل رجل مس ذكره أعليه وضوء قال لا إنما هو بضعة منك » (و) كذا (المثبت) على الثانى (فى الأصح) لما مر وقيل عكسه وقيل هما سواء وقيل غير ذلك (والخبر) المتضمن للتكليف على الإنشاء لأن الطلب به لتحقيق وقوع معناه أقوى من الإنشاء فان اتفق الدليلان خبراً أو إنشأً (فالخبر) على الإيجاب لأنه لدفع المفسدة والإيجاب جلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد (فالإيجاب) على (قوله تأسيساً) وهو إثبات شيء غير موجود اه (قوله وكذا الناقل الخ) هذا هو النوع الثالث وهو الترجيح بحسب المدلول انتهى جوهرى .

وما قدم فيه ذكرها عليه فى الأصح وما فيه تهديد أو توكيد والعام مطلقاً على ذى السبب إلا فى السبب والعام الشرطى على النكرة المنفية فى الأصح هى على الباقي والجمع المعروف على من وما كلاهما على الجنس المعروف وما لم ينحصر الأقل تخصيصاً والاقتضاء فالإيحاء فالإشارة ويرجحان على المفهومين وكذا الموافقة على الخالفة والناقل عن الأصل والمثبت فى الأصح والخبر فالخبر فلا يَحْتَمِلَانِهِ

الكرهية للاحتياط (فالكرهية) على النذب لدفع اللوم (النذب) على الاباحة للاحتياط باطاب
(فالاباحة في الأصح في بعضها) وهو تقديم كل من الحظر والايحباب والدب على الاباحة وقيل العكس
في الثلاث لا اعتضاد الاباحة بالأصل وقيل هما سواء في الأولى والقياس مجيئه في الباقيتين ويحتمل خلافه
وذكر الخلاف في الثمانية مع تقديم الايجاب على الكراهية من زيادتي (و) الخبر (المعقول معناه) على ما لم
يعقل معناه لأن الأول ادعى للانقياد وأفيد بالقياس عليه (وكذا نافي العقوبة) هو أعم من قوله
ونافي الحد على الوجوب لها في الأصح لما في الأول من اليسر وعدم الحرج الموافق لقوله تعالى - يريد الله
بكم اليسر، ما جعل عليكم في الدين من حرج - وقيل عكسه لافادة الموجب التأسيس بخلاف النافي
(و) كذا الحكم (الوضعي) أي مثبتة (على) مثبت (التكليف في الأصح) لأن الأول لا يتوقف
على الفهم والتمكن من الفعل بخلاف الثاني وقيل عكسه اترتب الثواب على التكليف دون الوضعي
(و) الدليل (الموافق دليلا آخر) على ما لم يوافقه لأن الظن في الموافق أقوى (وكذا) الموافق
(مرسلا أو محاييا أو أهل المدينة أو الأكثر) من العلماء على ما لم يوافق واحدا مما ذكر (في الأصح)
لذلك وقيل لا يرجح بواحد من ذلك لأنه ليس بحجة وقيل إنما يرجح بموافق الصحابي إن كان
الصحابي قد ميزه نص فيما فيه للموافقة من أبواب الفقه كزيد في الفرائض وقيل غير ذلك (ويرجح)
كما قال الشافعي فيما إذا وافق كل من الدليلين محاييا وقد ميز النص أحد الصحابين فيما ذكر (ووافق
زيد في الفرائض فمعاذ) فيها (فعلى) فيها (ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعلى) في تلك الأحكام
فالتعارضان في مسألة في الفرائض يرجح منهما الموافق لزيد فان لم يكن له فيها قول فالموافق لمعاذ
فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعلى والتعارضان في مسألة في غير الفرائض يرجح منهما الموافق لمعاذ
فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعلى وذلك لخبر أفرضكم زيد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأقضاكم
على فقوله أفرضكم زيد على عموميه وقوله وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ يعني في غير الفرائض وكذا
قوله وأقضاكم على واللفظ في معاذ أصرح منه في على فقدم عليه مطلقا (والاجماع على النص) لأنه
يؤمن فيه النسخ بخلاف النص (والاجماع السابقين) على إجماع غيرهم فيرجح اجماع الصحابة على
إجماع من بعدهم من التابعين وغيرهم واجماع التابعين على اجماع من بعدهم وهكذا اشرف السابقين
لقرهم من النبي صلى الله عليه وسلم والخبر «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم» وتعبيرى كالبرماوى
بالسابقين أعم من تعبير الأصل بالصحابة (والاجماع الكل) الشامل للعوام (على ماخلف فيه العوام)
لضعف الثاني بالخلاف في حجيته على ما حكاه الأمدى (و) الاجماع (المنقرض عصره على غيره)
لضعف الثاني بالخلاف في حجيته (وكذا ما) أي الاجماع الذي (لم يسبق بخلاف) على غيره (في الأصح)
لذلك وقيل عكسه لزيادة اطلاع الجمعين في الثاني على المآخذ وقيل هما سواء (والأصح تساوى
المتواترين من كتاب وسنة) وقيل يرجح الكتاب عليها لأنه أشرف منها وقيل ترجح السنة عليه
لقوله تعالى - لتبين للناس ما نزل إليهم - أما المتواتران من السنة فمتساويان قطعا كالأيتين (ويرجح
القياس) على قياس آخر (بقوة دليل حكم الأصل) كأن يدل في أحد القياسين بالمنطوق وفي الآخر
بالمفهوم أو يكون في أحدهما قطعيا وفي الآخر ظنيا لقوة الظن بقوة الدليل (وكونه) أي القياس
(على سنن القياس أي فرعه من جنس أصله) فيرجح على قياس ليس كذلك لأن الجنس بالجنس

(قوله والدليل الموافق) هذا هو النوع الرابع وهو الترجيح بحسب الأمور الخارجية كما مررت الإشارة إليه
بالهامش (قوله والاجماع على النص) هذا هو النوع الخامس وهو الترجيح بالاجماع كما مررت الإشارة
إليه أيضا (قوله ويرجح القياس) هذا هو النوع السادس وهو الترجيح بالقيسة كما مررت الإشارة إليه آنفا

فالكرهية فالندب
فالاباحة في الأصح
في بعضها والمعقول معناه
وكذا نافي العقوبة
والوضعي على التكليف
في الأصح والموافق
دليلا آخر وكذا مرسلا
أو محاييا أو أهل المدينة
أو الأكثر في الأصح
ويرجح موافق زيد
في الفرائض فمعاذ فعلى
ومعاذ في أحكام غير
الفرائض فعلى والاجماع
على النص واجماع
السابقين واجماع الكل
على ماخلف فيه العوام
والمنقرض عصره على
غيره وكذا ما لم يسبق
بخلاف في الأصح
والأصح تساوى
المتواترين من كتاب
وسنة ويرجح القياس
بقوة دليل حكم الأصل
وكونه على سنن القياس
أي فرعه من جنس
أصله

أشبهه بقياسنا مادون أرش الموضحة على أرشها حتى تحملها العاقلة مقدم على قياس الحنفية له على غرامات الأموال حتى لا تتحملها (وكذا) ترجح علة (ذات أصلين) مثلا بأن عللا بها (على ذات أصل) في الأصح وقيل لا بالخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة مثاله وجوب الضمان بيد المستام عللناه بأنه أخذ العين لغرضه بلا استحقاق كاعلله وجوب الضمان بيد العاصب ويد المستعير وعلله الحنفية بأنه أخذها لئتملكها ولم يعلل به نظير ذلك (و) كذا ترجح علة (ذاتية) للحل كالطعم والاسكار (على) علة (حكيمية) كالحرمة والنجاسة في الأصح لأن الذاتية ألزم وقيل عكسه لأن الحكم بالحكم أشبه (و) كذا (كونها أقل أوصافا في الأصح) لأن القليلة أسلم وقيل عكسه لأن الكثيرة أكثر شها (و) ترجح (المقتضية احتياطا في فرض) لأنها أنسب به مما لا تقتضيه وذكر الفرض لأنه محل الاحتياط إذ لا يحتاط في الندب وإن احتيط به كما مر هذا مع أن الاحتياط قد يجري في غير الفرض كما إذا شك هل غسل وجهه في الوضوء ثلاثا أو ثنتين فإنه يسر له غسلة أخرى وإن احتمل كونها رابعة احتياط (وعامة الأصل) بأن يوجد في جميع جزئياته لأنها أكثر فائدة مما لا يعم كالطعم الذي هو علة عندنا في باب الربا فإنه موجود في البر مثلا قليلا وكثيره بخلاف القوت الذي هو علة عند الحنفية فلا يوجد في قليله فجوزوا بيع الحفنة منه بالحفتين (و) ترجح العلة (المتفق على تعليل أصلها) المأخوذة منه لضعف مقابلهما بالخلاف فيه (و) العلة (الموافقة لأصول) شرعية (على الموافقة لواحد) لأن الأولى أقوى بكثرة ما يشهد لها (وكذا) ترجح العلة (الموافقة لعدة أخرى) في الأصح وقيل لا بالخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة والترجيح من زيادتي (وما) أي وكذا القياس الذي ثبتت علته باجماع فنص قطعيين فظنيين) أي باجماع قطعي فنص قطعي فاجماع قطعي فنص ظني (في الأصح) لأن النص يقبل النسخ بخلاف الاجماع وقيل عكسه لأن النص أصل الاجماع لأن حجتيه إنما ثبتت به (فايماء فسبر فمناسبة فشبه فدوران وقيل دوران فمناسبة) وما قبلها وما يعدها كما مر فكل من المعطوفات دون ما قبله ورجحان كل من اليماء والمناسبة على ما يليه ظاهر من تعاريفها السابقة ورجحان السبر على المناسبة بما فيه من ابطال ما لا يصاح للعامة والشبه على الدوران بقربه من المناسبة ومن رجح الدوران عليها قال لأنه يفيد اطراد العلة وانعكاسها بخلاف المناسبة ورجحان الدوران أو الشبه على بنية المسالك يؤخذ من تعاريفها وما ذكر هنا يغني عما صرح به الأصل من الترجيح بالقطع بالعلة أو الظن الأغلب ويكون مسلكها أقوى (و) يرجح (قياس المعنى على) قياس (الدلالة) لاشتغال الأول على المعنى المناسب والثاني على لازمه أو أثره أو حكمه كما علم ذلك في مبحث الطرد وفي خاتمة القياس (وكذا) يرجح (غير المركب عليه) أي على المركب (في الأصح إن قبل) أي المركب لضعفه بالخلاف في قبوله المذكور في مبحث حكم الأصل وقيل عكسه لقوة المركب باتفاق الخصمين على حكم الأصل فيه (و) يرجح (الوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي) لأن الحقيقي لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي والعرفي متفق عليه بخلاف الشرعي كما مر (الوجودي) مما ذكر (فالعدمي قطعاً البسيط) منه (فالمركب في الأصح) لضعف العدمي والمركب بالخلاف فيهما وقيل المركب بالبسيط وقيل هما سواء وذكر

وكذا ذات أصلين
على ذات أصل وذاتية
على حكمية وكونها أقل
أوصافا في الأصح
والمقتضية احتياط
في فرض وعامة الأصل
والمتمفق على تعليل أصلها
والموافقة لأصول على
الموافقة لواحد وكذا
الموافقة لعدة أخرى
وما ثبتت علته باجماع
فنص قطعيين فظنيين
في الأصح فإيماء فسبر
فمناسبة فشبه فدوران
وقيل دوران فمناسبة
وقياس المعنى على الدلالة
وكذا غير المركب
عليه في الأصل إن
قبل والوصف الحقيقي
فالعرفي فالشرعي
الوجودي فالعدمي قطعاً
البسيط فالمركب
في الأصح

أه شيخنا (قوله وكذا ذات أصلين) هذا هو النوع السابع وهو الترجيح في العلل كما تقدم اه
(قوله وما أي وكذا القياس الخ) كان المناسب تقديم هذا على قوله وكذا ذات أصلين لأنه من
ترجيح الاقيسة وما قبله من ترجيح العلل ولعله يمنع ذلك بناء منه على دخول ترجيح العلل
في ترجيح الاقيسة أو أن المقصود من ذلك ترجيح العلة فليتمأمل اه شيخنا (قوله ويرجح الوصف
الحقيقي الخ) هذا هو ترجيح العلل باعتبار أنواعها الخاصة وهو من جملة النوع السابع المتقدم .

الخلاف من زيادتي (والباعثة على الأمانة) اظهر مناسبة الباعثة و (المطرودة المنعكسة) على المطردة فقط اضعف الثانية بالخلاف فيها (فالمطرودة) فقط (على المنعكسة) فقط لأن ضعف الثانية بعدم الاطراد أشد من ضعف الأولى بعدم الانعكاس (وكذا) ترجح (المتعدي) على القاصرة في الأصح لأنها أفيد بالالحاق بها وقيل عكسه لأن الخطأ في القاصرة أقل وقيل هما سواء لتساويهما فيما يفردان به من الإلحاق في المتعدي وعدمه في القاصرة (و) كذا يرجح (الأكثر فروعا) من المتعديتين على الأقل فروعا (في الأصح) وقيل عكسه كما في المتعدي والقاصرة ولا يأتي التساوي هنا لاتقاء عاتمه والترجيح في المسئلتين من زيادتي (و) يرجح (من الحدود السمعية) أي الشرعية (الأعرف على الأخفى) منها لأن الأول أفضى إلى مقصود التعريف من الثاني (والداني على العرضي) لأن التعريف بالأول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثاني (والصريح) من اللفظ على غيره بتجاوز أو اشتراك لتطرق الخلل إلى التعريف بالثاني (وكذا) يرجح (الأعم) على الأخص مطلقا (في الأصح) لأن التعريف بالأعم أفيد لكثرة المسمى فيه وقيل عكسه أخذا بالحق في الحدود وذكر الخلاف من زيادتي أما الأعم والأخص من وجهه فالظاهر فيهما التساوي (و) يرجح (موافق نقل السمع واللغة) لأن التعريف بما يخالفهما إنما يكون لنقل عنهما والأصل عدمه (و) يرجح (ما) أي الحد الذي (طريق اكتسابه أرجح) من طريق اكتساب حد آخر لأن الظن بصحة أقوى منه بصحة الآخر إذ الحدود السمعية مأخوذة من النقل وطرق النقل تقبل القوة والضعف (والمرجحات لا تنحصر) فيما ذكر هنا (ومثارها غلبة الظن) أي قوته وسبق كثير منها منه تقديم بعض مفاهيم المخالفة على بعض وبعض ما يخل بالفهم على بعض كالحجاز على الاشتراك وتقديم المعنى الشرعي على العرفي والعرفي على الأقوى في خطاب الشارع ومن غيره أرجحية ما يرجح به من التقديم بالتزكية بالحكم بشهادة الراوي على التزكية بالعمل بروايته وتقديم من علم أنه عمل برواية نفسه على من علم أنه لم يعمل أو لم يعلم أنه عمل .

[الكتاب السابع في الاجتهاد]

المراد عند الإطلاق أعني الاجتهاد في الفروع (ومامعه) من التقليد وأدب الفتياء وعلم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في أصول الدين المحتتم بما يناسبه من خاتمة التصوف (الاجتهاد) لغة افتعال من الجهد بالفتح والضم وهو الطاقة والمشقة واصطلاحا (استفراغ الفقيه الوسع) بأن يبذل تمام طاقته في نظره في الأدلة (لتحصيل الدق بالحكم) أي من حيث إنه فقيه فلا حاجة إلى قول ابن الحاجب شرعي فخرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلي والفقيه في الحد بمعنى التهيء للفقهاء مجازا شائعا ويكون بما يحصله فقيها حقيقة ولذا قلت كالأصل (والجهد الفقيه) كما قالوا الفقيه المجتهد لأن ماصدقهما واحد (وهو) أي المجتهد أو الفقيه الصادق به (البالغ) لأن غيره لم يكمل عقله حتى يعتبر قوله (العاقل) لأن غيره لا يميزه يهتدى به لما يقوله حتى يعتبر (أي ذو ملكة) أي هيئة راسخة في النفس (يدرك بها العلوم) أي مامن شأنه أن يعلم (فالعقل) هو هذه (الملكة في الأصح) وقيل هو نفس العلم أي الإدراك ضروري أو كان أو نظريا وقيل هو العلم الضروري فقط وبعضهم عبر ببعض العلوم الضرورية وهو الأولى لتلازم أن من فقد العلم بمدرك لعدم الإدراك غير عاقل (فقيه النفس) أي شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام لأن غيره لا يتأتى منه الاستنباط المقصود بالاجتهاد (وإن أنكر القياس) فلا يخرج بانكاره عن فقاهة النفس وقيل يخرج فلا يبرقوله وقيل لا يخرج إلا الجلي فيخرج بانكاره لظهور جهوده (العارف بالدليل العقلي) أي البراءة الأصلية والتكليف به في الحجية كما مر أن امتصحاب (قوله ويرجح من الحدود السمعية الخ) هذا هو النوع الثامن وهو الترجيح في الحدود كما تقدم

والباعثة على الأمانة
المطرودة المنعكسة
فالمطرودة على المنعكسة
وكذا المتعدي والاكثير
فروعا في الأصح ومن
الحدود السمعية
الأعرف على الأخفى
والداني على العرضي
والصريح وكذا الأعم
في الأصح وموافق
نقل السمع واللغة
وما طريق اكتسابه
أرجح والمرجحات
لا تنحصر ومثارها
غلبة الظن .

الكتاب السابع
في الاجتهاد ومامعه
الاجتهاد استفراغ
الفقيه الوسع لتحصيل
الظن بالحكم والمجتهد
الفقيه وهو البالغ
العاقل أي ذو ملكة
يدرك بها العلوم فالعقل
الملكة في الأصح فقيه
النفس وإن أنكر
القياس العارف
بالدليل العقلي

العدم الأصلية حجة فيتمسك به إلى أن يصرف عنه دليل شرعي (ذو الدرجة الوسطى عربية) من أمة ونحو
وصرف ومعان وبيان وإن كان أقسام العربية أكثر من ذلك كما بينتها في حاشية المطول أعانني الله على
إكمالها (وأصولا) للفقه (ومتعلقا للأحكام) بفتح اللام أي متعلق هي به بدلانته عليها (من كتاب
وسنة وإن لم يحفظ) أي المتوسط في هذه العلوم (متناها) وذلك ليتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد أما
علمه بآيات الأحكام وأخبارها أي مواردها وان لم يحفظها فلانها المستنبط منه وأما علمه بالأصول فلانه يعرف
به كيفية الاستنباط وغيرها مما يحتاج إليه فيه وأما علمه بالباقي فلانه لا يفهم المراد من المستنبط منه إلا به
لأنه عربي بليغ وبالغ التقي السبكي فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم حيث قال كما نقله الأصل عنه المجتهد من
هذه العلوم ما كنه له وأحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهمها مقصود الشارع
(ويعتبر للاجتهاد) لا ليكون صفة للمجتهد (كونه خيرا بمواقع الاجماع) وإلا فقد يخرقه بمخالفته
وخرقه حرام كما لا عبرة به ولا يشترط حفظ مواقفه بل يكفي أن يعرف أن ما استنبطه ليس مخالفا للاجماع
بأن يعلم موافقته لعالم أو يظن أن واقعه حادث لم يسبق فيها لأحد من العلماء كلام (والناسخ والمنسوخ)
لتقدم الأول على الثاني لأنه إذا لم يكن خبرا بهما قد يعكس (وأسباب النزول) إذا الخبرة بهما ترشد إلى فهم
المراد (والتواتر والآحاد) لتقدم الأول على الثاني لأنه إذا لم يكن خبرا بهما قد يعكس وتعتبر بذلك
أولى من قوله وشرط التواتر والآحاد كما بينته في الحاشية (والصحيح وغيره) من حسن وضعيف ليقدم
كلا من الأولين على ما بعده لأنه إذا لم يكن خيرا بذلك قد يعكس (وحال الرواية) في القبول والرد ليقدم
المقبول على المردود مطلقا والأكثر والأعلم من الصحابة على غيرها في متعارضين لأنه إذا لم يكن خيرا
بذلك قد يعكس (ويكفي) في الخبرة بحال الرواية (في زمننا الرجوع لأئمة ذلك) من المحدثين كالامام
أحمد والبخاري ومسلم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح لتعذرهما في زمننا إلا بواسطة وهم أولى من
غيرهم والمراد بخبرته بالمذكورات خبرته بها في الواقعة المجتهد فيها لافي جميع الوقائع (ولا يعتبر) لافي
الاجتهاد ولا في المجتهد (علم الكلام) لا مكان استنباط من يحزم بعقيدة الاسلام تقامدا كما يعلم مما سيأتي
(و) لا (تفاريق الفقه) لأنها إنما تمسك بعد الاجتهاد فكيف تعتبر فيه (و) لا (الدكورة والحرية)
لجواز أن يكون للنساء قوة الاجتهاد وإن كن ناقصات عقل وكذا العبيد بأن ينظروا حال التفرغ من
خدمة السادة (وكذا العدالة) لا تعتبر فيه (في الاصح) لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد وقيل
يعتبر ليعتمد على قوله وتعقب بأنه لا تخاف بين القولين إذا اعتبار العدالة لاعتماد قوله لا ينافي عدم اعتبارها
لاجتهاده إذ الفاسق يعمل باجتهاد نفسه وان لم يعتمد قوله اتفاقا ويحجب بأنها اعتبرت بالنسبة لغيره أما
المتقي فيعتبر فيه العدالة لأنه أخص فطره أغلظ (وليبحث عن المعارض) كالتخصيص والمقيد والناسخ
والقرينة الصارفة للفظ عن ظاهره ليس ما يستنبطه من تطرق الخدش إليه لولم يبحث وهذا أولى
لا واجب ليوافق مامر من أنه يتمسك بالعام قبل البحث عن التخصيص على الاصح ومن أنه يجب اعتقاد
الوجوب بصيغة اقل قبل البحث عما يصرفها عنه وزعم الزركشي ومن تبعه أنه واجب وأنه لا يخالف
مامر لان ذلك في جواز التمسك بالظاهر المجرد عن القرائن والكلام هنا في اشتراط معرفة المعارض بعد
ثبوته عنده بقرينه (ودونه) أي دون المجتهد المتقدم وهو المجتهد المطلق (مجتهد المذهب وهو المتمكن
من تخريج الوجوه) التي يبيدها (على نصوص إمامه) في المسائل (ودونه) أي دون مجتهد المذهب
(مجتهد الفتيا وهو المتبحر) في مذهب إمامه (المتمكن من ترجيح قول) له (على آخر) أطلقهما
(والاصح جواز تجزى الاجتهاد) بأن يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد (في بعض الابواب)
كالقرائن بأن يعلم أدلتها وينظر فيها وقيل يتمتع لاحتمال أن يكون فيما لم يعلمه من الأدلة

ذو الدرجة الوسطى
عربية وأصولا ومتعلقا
للأحكام من كتاب
وسنة وإن لم يحفظ
متناها ويعتبر
للاجتهاد كونه خيرا
بمواقع الاجماع والناسخ
والمنسوخ وأسباب
النزول والتواتر
والآحاد والصحيح
 وغيره وحال الرواية
ويكفي في زمننا
الرجوع لأئمة ذلك
ولا يعتبر علم الكلام
وتفاريق الفقه
والدكورة والحرية
وكذا العدالة في الاصح
وليبحث عن المعارض
ودونه مجتهد المذهب
وهو المتمكن من
تخريج الوجوه على
نصوص إمامه ودونه
مجتهد الفتيا وهو
المتبحر المتمكن من
ترجيح قول على آخر
والاصح جواز تجزى
الاجتهاد في بعض
الابواب

معارض لما علمه بخلاف من أحاط بالكل ونظر فيه وردّ بأن هذا الاحتمال فيه بعيد (و) الأصح (جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه) لقوله تعالى : ما كان لنبي أن يكون له أمرى حتى يشخن في الأرض ، عفا الله عنك لم أذنت لهم - عوتب على استبداء أمرى بدر بالفداء وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك ، والعقاب لا يكون فيما صدر من وحى فيكون عن اجتهاد وقيل غير جائز له لقدرته على اليقين بالتلقى من الوحي بأن ينتظره وردّ بأن ازال الوحي ليس في قدرته وقيل جائز له وواقع في الآراء والحروب دون غيرهما جمعاً بين الأدلة السابقة (و) الأصح (أن اجتهاده) صلى الله عليه وسلم (لا يخطئ) تنزيهاً للمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخطئ لكن ينبه عليه مريعا لما مر في الآيتين ويحجب بأن التنبيه فيه ما ليس على خطأ بل على ترك الأولى إذ ذاك (و) الأصح (أن الاجتهاد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل لا للقدرة على اليقين في الحكم بتلقيه منه صلى الله عليه وسلم وردّ بأنه لو كان عنده وحى في ذلك لبأغه للناس وقيل جائز بأذنه وقيل جائز للبعيد عنه دون القريب لسهولة مراجعته وقيل جائز للولاية حفظاً لمنصبهم عن استنقاص الرعية لهم لو لم يجز لهم بأن يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيما وقع لهم بخلاف غيرهم (و) الأصح على الجواز (أنه وقع) لأنه صلى الله عليه وسلم حكم بمدن معاذ في بني قريظة فقال تقتل مقاتلتهم وتسبي ذريتهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله رواه الشيخان وقيل لم يقع للحاضر في قطره صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره وقيل بالوقف عن القول بالوقوع وعدمه .

[مسئلة : المصيب] من المختلفين (في العقلية واحد) وهو من صادف الحق فيها لتعيينه في الواقع كحدوث العالم ووجود الباري وصفاته وبعثة الرسل (والخطئ) فيها (آثم) إجماعاً ولأنه لم يصادف الحق فيها (بل كافر) أيضاً (إن نفي الاسلام) كله أو بضمه كنفائى بعثة محمد صلى الله عليه وسلم فالقول بأن كل مجتهد في العقلية مصيب أو أن الخطئ غير آثم خارق للإجماع والتصريح باعتماد تأييم الخطئ في غير نفي الاسلام من زيادتي (والمصيب في نقلية فيها قاطع) من نص أو إجماع واختلاف فيها لعدم الوقوف عليه (واحد قطعاً وقيل على الخلاف الآتي) فيما لا قاطع فيها (والأصح أنه) أي المصيب في النقلية (ولا قاطع) فيها (واحد) وقيل كل مجتهد فيها مصيب (و) الأصح (أن الله فيها حكماً معيناً قبل الاجتهاد) وقيل حكم الله تعالى تابع لظن المجتهد فيما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مثله وقيل فيها شيء لو حكم الله فيها لم يحكم إلا بذلك الشيء قيل وهذا حكم على الغيب ور بما عبر عن هذا إذا لم يصادف المجتهد ذلك الشيء بأنه أصاب فيه اجتهاداً وابتداء وأخطأ فيه حكماً وانتهاء (و) الأصح (أن عليه) أي الحكم (أمانة) أي دليلاً ظنياً وقيل عليه دليل قطعي وقيل لا ولا بل هو كدفين يصادفه من شاء الله (و) الأصح (أنه) أي المجتهد (مكلف باصابتة) أي الحكم لا مكانها وقيل لا لعمومه (وأن الخطئ) في النقلية بقسميها (لا يأنم بل يؤجر) لبذله وسعه في طلبه وقيل يأنم لعدم إصابتة المكلف بها وذكر الأجر في القسم الأول من زيادتي ويدل لذلك في القسمين خبر «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد» (ومتى قصر مجتهد في اجتهاده) (أنم) لتقصيره بتركه الواجب عليه من بذله وسعه فيه .

[مسئلة : لا ينقض الحكم في الاجتهاديات] لامن الحاكم به ولا من غيره إذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقص وهم يفوت مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات (فان خالف) الحكم (نصاً أو إجماعاً أو قياساً جالياً) نقض لمخالفته الدليل المذكور (أو حكم) حاكم (بخلاف اجتهاده) بأن قلده غيره نقض لمخالفته اجتهاده وامتناع تقايدته فيما اجتهد فيه (أو) حكم حاكم (بخلاف نص إمامه ولم يقلده غيره) من الأئمة (أو) قلده (لم يجز) لمقلده إمام تقليد غيره وسيأتي بيان ذلك (نقص) حكمه لمخالفته نص

وجواز الاجتهاد للنبي
صلى الله عليه وسلم
ووقوعه وأن اجتهاده
لا يخطئ وأن الاجتهاد
جائز في عصره وأنه
وقع .

مسئلة

المصيب في العقلية
واحد والخطئ آثم
بل كافر إن نفي الاسلام
والمصيب في نقلية
فيها قاطع واحد قطعاً
وقيل على الخلاف
الآتي والأصح أنه ولا
قاطع واحد وأن الله
فيها حكماً معيناً قبل
الاجتهاد وأن عليه
أمانة وأنه مكلف
بإصابتة وأن الخطئ
لا يأنم بل يؤجر ومتى
قصر مجتهد أنم .

مسئلة

لا ينقض الحكم في
الاجتهاديات فان
خالف نصاً أو إجماعاً
أو قياساً جالياً أو حكم
بخلاف اجتهاده أو
بخلاف نص إمامه
ولم يقلده غيره أو لم يجز
نقص

إمامه الذي هو في حقه لا التزامه بتقليده كالدليل في حق المجتهد فإن قلد في حكمه غير إمامه وجازله تقليده لم ينقض حكمه لأنه لعدالته إماماً حكم به لرجحانه عنده ونقض الحكم مجاز عن إظهاره بطلانه إذ لا حكم في الحقيقة حتى ينقض (ولو نكح) امرأة (بغير ولي) باجتهاد منه أو من مقلده يصحح نكاحه (ثم تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده) إلى بطلانه (فالأصح تحريرها) عليه لظنه أو ظن إمامه حينئذ البطلان ، وقبل لا تحرم إذا حكم حاكم بالصحة لثلا يؤدي إلى نقض الحكم بالاجتهاد وهو ممتنع ويرد بأنه يمتنع إذا نقض من أصله وليس مرادها (ومن تغير في اجتهاده) بعد إفتائه (أعلم) وجوباً (المستفتى) بتغيره (ليكنف) عن العمل إن لم يكن عمل (ولا ينقض معموله) إن عمل لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لما مر (ولا يضمن) المجتهد (التلف) بافتائه بآلافه (إن تغير) اجتهاده إلى عدم إتلافه (للقاطع) لأنه معذور بخلاف ماذا تغير لقاطع كنص قاطع فإنه ينقض معموله ويضمن متلفه المفق لتقصيره .

[مسئلة : المختار أنه يجوز أن يقال] من قبل الله تعالى (لنبي أو عالم) على لسان نبي (احكم بما تشاء) في الوقائع من غير دليل (فهو حق) أي موافق لحكمي بأن يلهمه إياه إذ لا مانع من هذا الجواز (ويكون) أي هذا القول (مدركاً شرعياً ويسمى التفويض) لدلالته عليه وقيل لا يجوز ذلك مطلقاً وقيل يجوز للنبي دون العالم لأن رتبته لا تبلغ أن يقال له ذلك والمختار بعد جوازه (أنه لم يقع) وقيل وقع لخبر الصحيحين «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» أي لأوجبه عليهم قلنا هذا لا يدل على المدعى لجواز أن يكون خبره أي خير في إيجاب السواك وعدمه أو يكون ذلك القول بوحى لا من تلقاء نفسه (وأنه يجوز تعليق الأمر باختيار المأمور) نحو افعل كذا إن شئت أي فعله وقيل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التناهي . قلنا لا تنافي إذ التخير قرينة على أن الطاب غير جازم والترجيح في هذا من زيادتي .

[مسئلة : التقليد أخذ قول الغير] بمعنى الرأي والاعتقاد الدال عليهما القول اللفظي أو الفعل أو التقرير (من غير معرفة دليله) فخرج أخذ قول لا يختص بالغير كالمعلوم من الدين بالضرورة وأخذ قول الغير مع معرفة دليله فلا يصح بتقليد بل هو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لأن معرفة الدليل من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم لا يكون إلا للمجتهد وعرف ابن الحاجب وغيره التقليد بالعمل بقول الغير من غير حجة وقد بينت التفاوت بين التعريفين في الحاشية ومع ذلك فلا مشاحة في الاصطلاح (و يلزم غير المجتهد) المطلق عامياً كان أو غيره أي يلزمه بقدرة بقولي (في غير العقائد) التقليد للمجتهد (في الأصح) لآية : فاسألوا أهل الذكر ، وقيل يلزمه بشرط أن يتبين له صحة اجتهاد المجتهد بأن يتبين له مسنده ليسم من لزوم اتباعه في الخطأ الجاز عليه وقيل لا يجوز في القواطع وقيل لا يجوز للعالم أن يقلد لأن له صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف العامى ، أما التقليد في العقائد فيمتنع على المختار وإن صح مع الجزم كما سيأتي وقضية كلام الأصل هنا لزومه فيها أيضاً (ويحرم) أي التقليد (على طائفة الحكم باجتهاده) لمخالفته به وجوب اتباع اجتهاده (وكذا) يحرم (على المجتهد) أي من هو بصفات الاجتهاد التقليد فيما يقع له (في الأصح) لتمكنه من الاجتهاد فيه الذي هو أصل للتقليد ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله كما في الوضوء والتميم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن وقيل يجوز للقاضي حاجته إلى فصل الخصومة المطلوب نجاهه بخلاف غيره وقيل يجوز تقليد من هو أعلم منه وقيل يجوز عند ضيق الوقت لما يسأل عنه وقيل يجوز له فيما يخصه دون ما يفتى به غيره .

[مسئلة : الأصح أنه لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر]

ولو نكح بغير ولي ثم تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده فالأصح تحريرها ومن تغير في اجتهاده أعلم للمستفتى ليكنف ولا يقض معموله ولا يضمن المتلف إن تغير لقاطع .

مسئلة

المختار أنه يجوز أن يقال لنبي أو عالم احكم بما تشاء فهو حق ويكون مدركاً شرعياً ويسمى التفويض وأنه لم يقع وأنه يجوز تعاقب الأمر باختيار المأمور .

مسئلة

التقليد أخذ قول الغير من غير معرفة دليله ويلزم غير المجتهد في غير العقائد في الأصح ويحرم على طائفة الحكم باجتهاده وكذا على المجتهد في الأصح .

مسئلة

الأصح أنه لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر

دليل يدل له والدليل الأول لعدم تذكره لاثقة ببقاء الظن منه وقيل لا يجب تجديده بناء على قوة الظن السابق فيعمل به لأن الأصل عدم رجحان غيره أما إذا كان ذا كرا للدليل فلا يجب تجديد النظر إذ لا حاجة إليه (أو) أى والأصح أنه لو تكررت واقعة (لعامى استفتى علما) فيها (وجب إعادة الاستفتاء) لمن أفتاه (ولو كان) العالم (مقلد ميت) بناء على جواز تقليد الميت وإفتاء المقلد كما سيأتى إذ لو أخذ بجواب السؤال الأول من غير إعادة لكان أخذاً بشئ من غير دليل وهو في حقه قول المفتى وقوله الأول لاثقة ببقائه عليه لاحتمال مخالفته له باطلاعه على ما يخالفه من دليل إن كان مجتهدا ونص لإمامه إن كان متلدا وقيل لا يجب وذكر الخلاف في صورتين من زيادتي وقول الأصل في الشق الأول من الأولى قطعا أى عند أصحابنا لا عند الأصوليين ومحل الخلاف في الثانية إذا عرف أن الجواب عن رأى أو قياس أو شك والمفتى حى فإن عرف أنه عن نص أو إجماع أو مات المفتى فلا حاجة للسؤال ثانيا كما جزم به الرافعى والنووى [مسئلة : المختار جواز تقليد المفضل] من المجتهدين (لمعتقده غير مفضل) بأن اعتقده أفضل من غيره أو مساويا له بخلاف من اعتقده مفضولا عملا باعتقاده وجمعا بين الدليلين الآتين وقيل يجوز مطلقا ورجحه ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم مشتهرا متكررا من غير انكار وقيل لا يجوز مطلقا لأن أقوال المجتهدين في حق النقل كالأدلة في حق المجتهد فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال والراجح منها قول الفاضل وإذا جاز تقليد المفضل لمن ذكر (فلا يجب البحث عن الأراجح) من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من لم يجوز مطلقا وبما ذكر علم ما صرح به الأصل من أن العامى إذا اعتقد رجحان واحد منهم تعين لأن يقلده وإن كان مرجوحا في الواقع عملا باعتقاده (و) المختار (أن الراجح علما) في الاعتقاد (فوق الراجح ورعا) فيه لأن لزادة العلم تأثيرا في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل العكس لأن لزادة الورع تأثيرا في الثبوت في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوى لأن لكل مرجحا (و) المختار جواز (تقليد الميت) لبقاء قوله كما قال الشافعى رضى الله عنه المذاهب لا تموت بموت أربابها وقيل لا يجوز لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف وعورض بحجية الإجماع بعد موت المجمعين وقيل يجوز إن فقد الحجة بخلاف ما إذا لم يبق (و) المختار جواز (استفتاء من عرف أهليته) للاقتناء باشتهاره بالعلم والعدالة (أو ظنت) باتتصاه والناس مستفتون له (ولو) كان (قاضيا) وقيل القاضى لا يفتى في المعاملات للاستفتاء بقضائه فيها عن الافتاء (فان جهلت) أهليته علما أو عدالة (فالمختار الاكتفاء باستفاضة علمه و بظهور عدالته) وقيل يجب البحث عنهما بأن يسأل الناس عنهما وعليه فالأصح الاكتفاء بخبر الواحد عنهما وقيل لابد من اثنين وما اخترته من الاكتفاء باستفاضة علمه هو ما نقله في الروضة عن الأصحاب خلاف ما صححه الأصل من وجوب البحث عنه (وللعامى سؤاله) أى المفتى (عن مأخذه) فيما أفتاه به (استرشادا) أى طلبا لارشاد نفسه بأن يذعن للقبول ببيان المأخذ لاتعنتا (ثم عليه) أى المفتى ندبا لا وجوبا (بيانه) أى المأخذ لسائله المذكور تحصيل لارشاده (إن لم يخف) عليه فان خفى عليه بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبينه له صونا لنفسه عن التعبد فيما لا يفيد ويعتذر له بخفاء ذلك عليه .

[مسئلة : الأصح أنه يجوز لمقلد قادر على الترجيح] وهو مجتهد الفتوى (الاقتناء بمذهب إمامه) مطلقا لوقوع ذلك في الأعصار متكررا شائعا من غير انكار بخلاف غيره فقد أنكر عليه وقيل لا يجوز له لا تنفاء وصف الاجتهاد المطلق والتمسك من تخريج الوجوه على نصوص إمامه عنه وقيل يجوز له عند عدم المجتهد المطلق والتمسك بما ذكره الحاجة إليه بخلاف ما إذا وجد أو أحدهما وقيل يجوز للمقلد وإن لم يكن قادرا على الترجيح لأنه ناقل لما يفتى به عن إمامه وإن لم يصرح بنقله عنه وهذا هو الواقع في الأعصار

أو لعامى استفتى علما
وجب إعادة الاستفتاء
ولو كان مقلد ميت .

مسئلة

المختار جواز تقليد
المفضل لمعتقده غير
مفضل فلا يجب البحث
عن الأراجح وأن
الراجح علما فوق
الراجح ورعا وتقليد
الميت واستفتاء من
عرفت أهليته أو ظنت
ولو قاضيا فان جهلت
فالمختار الاكتفاء
باستفاضة علمه
وبظهور عدالته
وللعامى سؤاله عن
مأخذه استرشادا ثم
عليه بيانه إن لم يخف .

مسئلة

الأصح أنه يجوز لمقلد
قادر على الترجيح
الاقتناء بمذهب إمامه

المتأخرة أما القادر على التخريج وهو مجتهد المذهب فيجوز له الافتاء قطعا كاذ كره الزركشي والبرماوى وغيرهما تبعاً للمصنف في شرح المختصر وهو المتجه خلافاً لما اقتضاه كلام الآمدى من أن الخلاف في مجتهد المذهب إذ قضية ذلك عدم جواز الافتاء لمجتهد الفتوى وهو بعيد جداً مخالف لما أفاده النووي في مجموعه (و) الأصح (أنه يجوز خلوة الزمان عن مجتهد) بأن لا يبقى فيه مجتهد وقيل لا يجوز مطلقاً وقيل يجوز إن تداعى الزمان بتزلزل القواعد بأن أنت أمراط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها (و) الأصح بعد جوازه (أنه يقع) لخبر الصحيحين إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضافوا وفي خبر مسلم إن بين يدي الساعة أياما يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل ونحوه خبر البخارى إن من أمراط الساعة أن يرفع العلم أى يقبض أهله ويثبت الجهل وقيل لا يقع لخبر الصحيحين أيضاً بطرق لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله أى الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال البخارى وهم أهل العلم . وأجيب بأن المراد بالساعة في هذا ما قرب منها جمعاً بين الأدلة والترجيح من زيادتي وعبرة الأصل والمختار لم يثبت وقوعه وهو متردد بين الوقوع وعدمه (و) الأصح (أنه لو أفتى مجتهد عامياً في حادثة فله الرجوع عنه فيها إن لم يعمل) بقوله فيها (وتم مفت آخر) وقيل يلزمه العمل به بمجرد الافتاء فليس له الرجوع إلى غيره وقيل يلزمه العمل به بالشروع في العمل به بخلاف ما إذا لم يشروع وقيل يلزمه العمل به إن التزمه وقيل يلزمه العمل به إن وقع في نفسه صحته وخرج بقولى فيها غيرها فله الرجوع عنه فيه مطلقاً وقيل لأنه بسؤال المجتهد وقبول قوله التزم مذهبه وقيل يجوز في عصر الصحابة والتابعين لافي العصر الذى استقرت فيه المذاهب وبقولى إن لم يعمل ما إذا عمل فليس له الرجوع جز ما وبقولى وتم مفت آخر ما لو لم يكن ثم مفت آخر فليس له الرجوع والتصريح في هذه بالترجيح بقيدة الأخير من زيادتي (و) الأصح (أنه يلزم المقلد) عامياً كان أو غيره (التزام مذهب معين) من مذاهب المجتهدين (ويعتقده أرجح) من غيره (أو مساوياً) له وإن كان في الواقع مرجوحاً على المختار السابق (و) لكن (الأولى) في المساوى (السمى في اعتقاده أرجح) ليحسن اختياره على غيره وقيل لا يلزمه التزامه فله أن يأخذ فيما يقع له بما شاء من المذاهب قال النووي هذا كلام الأصحاب والذي يقتضيه الدليل القول بالثاني (و) الأصح بعد لزوم التزام مذهب معين للمقلد (أن له الخروج عنه) فيما لم يعمل به لأن التزام ما لا يلزم غير ملزم وقيل لا يجوز لأنه التزمه وإن لم يلزم التزامه وقيل لا يجوز في بعض المسائل ويجوز في بعض توسطاً بين القولين والترجيح في هذه من زيادتي (و) الأصح (أنه يمتنع تتبع الرخص) في المذاهب بأن يأخذ من كل منها الأهون فيما يقع من المسائل سواء الملتزم وغيره ويؤخذ منه تقييد الجواز السابق فيهما بما لم يؤد إلى تتبع الرخص وقيل يجوز بناء على أنه لا يلزم التزام مذهب معين .

[مسئلة] تتعلق بأصول الدين (المختار) قول الكثير (أنه يمتنع التقليد في أصول الدين) أى مسائل الاعتقاد كحدوث العالم ووجود الباري وما يجب له ويمتنع عليه وغير ذلك مما سياتى فيجب النظر فيه لأن المطلوب فيه اليقين قال تعالى لنبيه فاعلم أنه لا إله إلا الله وقد علم ذلك وقال للناس - واتبعوه لعلكم تهتدون - ويقاس بالوحدانية غيرها وقيل يجوز ولا يجب النظر اكتفاء بالعقد الجازم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفى في الإيمان من الأعراب وليسوا أهلاً للنظر بالتلفظ بكلام الشهادتين عن العقد الجازم ويقاس بالإيمان غيره وقيل لا يجوز فيحرم النظر فيه لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال لا اختلاف الأذهان والأخبار ودليلاً الثاني والثالث مدفوعان بأننا نسلم أن الأعراب ليسوا أهلاً للنظر ولا أن النظر

(قوله لا يقع) أى يبقى ويثبت فلا يرتفع

وأنه يجوز خلوة الزمان
عن مجتهد وأنه يقع
وأنه لو أفتى مجتهد عامياً
في حادثة فله الرجوع
عنه فيها إن لم يعدل
وتم مفت آخر وأنه يلزم
المقلد التزام مذهب
معين يعتقده أرجح أو
مساوياً والأولى السمي
في اعتقاده أرجح وأن
له الخروج عنه وأنه
يمتنع تتبع الرخص .
مسئلة
المختار أنه يمتنع التقليد
في أصول الدين

مظنة للوقوع في الشبه والضلال إذ المعتبر النظر على طريق العامة كما أجاب الأعرابي الأصمعي عن سؤاله بمعرفة ربك ؟ فقال البعرة تدل على البعير وأثر الأقدام على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحر ذو أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ولا يدعن أحد منهم أو من غيرهم للإيمان إلا بعد أن ينظر فيهندي له . أما النظر على طريق المتكاملين من تحرير الأدلة وتدقيقها ودفع الشكوك والشبه عنها ففرض كفاية في حق المتأهلين له يكفي قيام بعضهم بها أما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه والضلال فليس له الخوض فيه وهذا محمل نهى الشافعي وغيره من السلف عن الاشتغال بهم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية والترجيح من زيادتي بل قضية كلامه في مسئلة التقليد ترجيح لزومه هنا ثم محل الخلاف في وجوب النظر في غير معرفة الله تعالى أما النظر فيها فواجب إجماعاً (و) المختار أنه (يصح) التقليد في ذلك (بجزم) أي معه على كل من الأقوال وإن أتم بترك النظر على الأول فيصح إيمان القل وقل لا يصح بل لابد لصحة الإيمان من النظر أما التقليد بلا جزم بأن كان مع احتمال شك أو وهم فلا يصح قطعاً إذ لا إيمان مع أدنى تردد فيه وعلى صحة التقليد الجازم فيما ذكر (فليجزم) أي المكلف (عقده بأن العالم) وهو ماسوى الله تعالى (حادث) لأنه متغير أي يعرض له التغير كما يشاهد وكل متغير حادث (وله محدث) ضرورة أن الحادث لابد له من محدث (وهو الله) أي الذات الواجب الوجود لأن مبدئ الممكنات لابد أن يكون واجباً إذ لو كان ممكناً لمكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدئاً لها (الواحد) إذ لو جاز كونه اثنين لجاز أن يريد أحدهما شيئاً والآخر ضده الذي لا ضده غيره كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما فتعين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الله دون الآخر لعجزه فلا يكون إلا واحداً (والواحد) الشيء (الذي لا ينقسم) بوجه (أو لا يشبه) بفتح الباء المشددة أي به ولا بغيره أي لا يكون بينه وبين غيره شبه (بوجه) وهذان التفسيران معناهما موجود فيه تعالى فتعبري بأولى من تعبيره بالواو لايهامه أنهما تفسير واحد وموافق لقول إمام الحرمين في الإرشاد الواحد معناه التوحد المتعالي عن الانقسام وقيل معناه الذي لا مثل له فأفاد كلامه أنهما تفسيران لتفسير واحد وإن تلازم معناهما هنا (والله تعالى قديم) أي لا ابتداء لوجوده إذ لو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث واحتاج محدثه إلى محدث وتسلسل والتسلسل محال فالحدوث المستلزم له محال (حقيقته) تعالى (مخالفة لسائر الحقائق . قال المحققون ليست معلومة الآن) أي في الدنيا للناس وقال كثير إنها معلومة لهم الآن لأنهم مكلفون بالعلم بوحدانيته وهو متوقف على العلم بحقيقته . قلنا لانسلم أنه متوقف على العلم به بالحقيقة وإنما يتوقف على العلم به بوجه وهو بصفاته كما أجاب موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص علينا ذلك بقوله تعالى - قال فرعون وما رب العالمين - الخ (والختار ولا يمكنه) علماً (في الآخرة) لأن علمها يقتضى الإحاطة به تعالى وهي ممنوعة وقيل يمكنه العلم فيها لحصول الرؤية فيها كما سيأتي . قلنا الرؤية لانفيدها الحقيقة والترجيح من زيادتي (ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض) لأنه تعالى منزّه عن الحدوث وهذه الثلاثة حادثه لأنها أقسام العالم لأنه إما قائم بنفسه أو بغيره والثاني العرض والأول ويسمى بالعين وهو محل الثاني المقوم له إمامركب وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد يقيد بالفرد (لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان) أي موجود قبلهما فهو منزّه عنهما (ثم أحدث هذا العالم) المشاهد من السموات والأرض بما فيها (قوله والاول) مبتدأ وقوله ويسمى جملة معترضة وقوله وهو محل جملة ثانية وقوله إمامركب خبر الأول

ويصح بجزم فليجزم
عقده بأن العالم حادث
وله محدث وهو الله
الواحد والواحد الذي
لا ينقسم أو لا يشبه
بوجه والله تعالى قديم
حقيقته مخالفة لسائر
الحقائق . قال المحققون
ليست معلومة الآن
والختار ولا يمكنه
في الآخرة ليس بجسم
ولا جوهر ولا عرض
لم يزل وحده ولا مكان
ولا زمان ثم أحدث
هذا العالم

(بلا احتياج) إليه (ولو شاء ما أحدثه) فهو فاعل بالاختيار لا بالقدرة (لم يحدث به) أي باحدثه (في ذاته حادث) فليس كغيره محلا للحوادث وهو كما قال في كتابه العزيز (فعال لما يريد ليس كمثل شيء) وهو السميع البصير (القدر) وهو هنا ما يقع من العبد مما قدر في الأزل (خبره وشهره) كأن (منه) تعالى بخلقه وإرادته (علمه شامل لكل معلوم) أي مامن شأنه أن يعلم يمكننا كان أو ممتنعا جزئيا أو كلياً . قال تعالى أحاط بكل شيء علماً (وقدرته) شاملة (لكل مقدور) أي مامن شأنه أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف الممتنع والواجب (ما علم أنه يوجد أراده) أي أراد وجوده (ومالا) أي وما علم أنه لا يوجد (فلا) يريد وجوده فالارادة تابعة للعلم (بقاؤه) تعالى (غير متناه) أي لا آخر له (لم يزل) تعالى موجوداً (بأسمائه) أي بمعانيها وهي هنا ما دل على الذات باعتبار صفة كالعلم والخالق (وصفات ذاته) وهي (ما دل عليها فعله) لتوقفه عليها (من قدرة) وهي صفة تؤثر في الشيء عند تعلّقها به (وعلم) وهو صفة أزلية تتعلق بالشيء على وجه الاحاطة به على ما هو عليه (وحياة) وهي صفة تقتضي صحة العلم لموصوفها (وإرادة) وهي صفة تخصص أحد طرفي الشيء من الفعل والترك بالوقوع (أو) ما دل عليها (تنزيهه) تعالى (عن النقص من سمع وبصر) وهما صفتان أزليتان قائمتان بذاته تعالى زائدتان على العلم ليستا كسمع الخلق وبصرهم (وكلام) وهو صفة يعبر عنها بالنظم المعروف المسمى بكلام الله أيضاً ويسميان بالقرآن أيضاً (وبقاء) وهو استمرار الوجود أما صفات الأفعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فلهست أزلية خلافاً لما تخرى الحنفية بل هي حادثة لأنها إضافات تعرض للقدرة وهي تعلقاتها بوجودات المقدورات لأوقات وجوداتها ولا محذور في انصاف الباري تعالى بالاضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعده وأزلية أسمائه الراجعة إلى صفات الأفعال كما مر في جملة الأسماء من حيث رجوعها إلى القدرة لا الفعل فالخالق مثلاً من شأنه الخلق أي هو الذي بالصفة التي بها يصح الخلق وهو القدرة كما يقال السيف في الغمد قاطع أي هو بالصفة التي بها يحصل القطع عند ملاقاته المحل فإن أريد بالخالق من صدر منه الخلق فليس صدوره أزلياً (وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعقد ظاهر معناه ونزّه الله عند سماعه) كما في قوله : تعالى الرحمن على العرش استوى . ويبقى وجه ربك . يد الله فوق أيديهم . وقوله صلى الله عليه وسلم «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقاب واحد يصرفه كيف شاء» رواه مسلم (ثم اختلف أئمتنا أن يؤول) المشكل (أم نقوض) معناه المراد إليه تعالى (منزهين له) عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح) في اعتقادنا المراد منه مجحلاً والتفويض مذهب السلف وهو أسلم والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أحوج إلى مزيد علم وكثيراً ما يقال بدل أعلم أحكم أي أكثر إحكاماً أي إلتقاناً فيؤول في الآيات الاستواء بالاستيلاء والوجه بالذات واليد بالقدرة والحديث من باب التمثيل المذكور في علم البيان نحو أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى يقال للتردد في أمر تشبيهه بمن يفعل ذلك لاقدامه وإحجامه فالمراد منه والظرف فيه خبر كالجار والمجرور أن قلوب العباد كلها بالنسبة إلى قدرته تعالى شيء يسير يصرفه كيف شاء كما يقاب الواحد من عباده اليسير بين أصبعين من أصابعه (القرآن النفسي) أي القائم بالنفوس (غير مخلوق) وهو مع ذلك أيضاً (مكتوب في مصاحفنا) بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه (محفوظ في صدورنا) بألفاظه الخيالية (مقروء بألسنتنا) بحروفه الملفوظة المسموعة (على الحقيقة) لا المجاز في الأوصاف الثلاثة : أي يصح أن يطلق على القرآن حقيقة أنه مكتوب محفوظ مقروء واتصافه بهذه الثلاثة وبأنه غير مخلوق أي موجود أزلاً وأبداً انصاف له باعتبار وجودات الموجود الأربعة فإن لكل موجود وجوداً في الخارج ووجوداً في الذهن ووجوداً في العبارة ووجوداً

بلا احتياج ولو شاء ما أحدثه لم يحدث به في ذاته حادث فعال لما يريد ليس كمثل شيء القدر خبره وشهره منه علمه شامل لكل معلوم وقدرته لكل مقدور ما علم أنه يوجد أراده ومالا فلا ، بقاؤه غير متناه لم يزل بأسمائه وصفات ذاته ما دل عليها فعله من قدرة وعلم وحياة وإرادة أو تنزيهه عن النقص من سمع وبصر وكلام وبقاء وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعقد ظاهر معناه ونزّه الله عند سماعه مشكاه . ثم اختلف أئمتنا أن يؤول أم نقوض منزهين له مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح القرآن النفسي غير مخلوق مكتوب في مصاحفنا محفوظ في صدورنا مقروء بألسنتنا على الحقيقة

في الكتابة فهي تدل على العبارة وهي على ما في الذهن وهو على ما في الخارج وخرج بالنفسي اللساني فتعبري به أولى من تعبيره بالكلام لأنه كالقرآن مشترك بين النفسي واللساني فلا يخرج اللساني (يثيب) الله تعالى عباده المكافئين (على الطاعة) فضلا (ويعاقبهم) (إلا أن يعفو يغفر غير الشرك على المعصية) عدلا لإخباره بذلك قال تعالى : فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربّه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى . إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (وله) تعالى (إنابة العاصي وتعذيب المطيع وإيلام الدواب والأطفال) لأنهم ملكه يتصرف فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لإخباره بآثابة المطيع وتعذيب العاصي كما مر ولم يرد إيلام الآخرين في غير قود والأصل عدمه أما في القود فقال صلى الله عليه وسلم « لتؤدّن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء » رواه مسلم وقال « يقصّ للخلق بعضهم من بعض حتى للجماء من القرناء وحتى للذرة من الذرة » رواه الامام أحمد بسند صحيح وقضية الخبرين أن لا يتوقف القود يوم القيامة على التكليف فيقع الإيلام بالقود في الآخرين (و يستحيل وصفه) تعالى (بالظلم) لأنه مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء فلا ظلم في التعذيب والإيلام المذكورين لو فرض وقوعهما (يراه) تعالى (المؤمنون في الآخرة) قبل دخول الجنة و بعده كما ثبت في أخبار الصحيحين الموافقة لقوله تعالى : وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة والمقصصة لقوله تعالى : لا تدركه الأبصار أي لا تراها منها خبر أبي هريرة « أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال فأنكم ترونه كذلك الخ » وفيه أن ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون بتشديد الراء من الضرار وتخفيفها من الضير أي الضرر وخبر صهيب في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم فيقولون ألم نبيض وجوهنا ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم » وفي رواية : ثم تلا هذه الآية : للذين أحسنوا الحسنى وزيادة أي فالحسنى الجنة والزيادة النظر إليه تعالى بأن ينكشف لنا انكشافا تاما بأن يرى نور العين زائدا على نور العلم أو بأن يخلق لنا علما به عند توجه الحاسة له عادة منزهة عن المقابلة والجهة والمكان ، أما الكفار فلا يرونه لقوله تعالى : كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون الموافق لقوله : لا تدركه الأبصار (و المختار جواز رؤيته) تعالى (في الدنيا) في اليقظة بالعين وفي المنام بالقلب أما في اليقظة فلا لأن موسى عليه الصلاة والسلام طلبها بقوله : رب أرني أنظر إليك وهو لا يجمل ما يجوز ويمنع على ربّه تعالى وقيل لا يجوز لأن قومه طلبوها فاقبوا قال تعالى : فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم . قلنا عقابهم لعنادهم وتعنتهم في طلبها لا لامتناعها ، وأما في المنام فنقل القاضي عياض الاتفاق عليه وقيل لا يجوز إذ المرئي فيه خيال ومثال وذلك على القديم محال . قلنا لا استحالة لذلك في المنام والترجيع من زيادتي ، وأما وقوع الرؤية فيها فالجمهور على عدمه في اليقظة لقوله تعالى : لا تدركه الأبصار وقوله لموسى : لن تراني أي في الدنيا بقرينة السياق وقوله صلى الله عليه وسلم « لن يرى أحد منكم به حق يموت » رواه مسلم ، نعم الصحيح وقوعه للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وإليه استند القائل بوقوعها لغيره وأما وقوعها في المنام فهو المختار فقد ذكر وقوعها فيه لكثير من السلف منهم الامام أحمد وعليه المعبرون للرؤيا وقيل لا لما مر في المنع (قوله انكشافا تاما) أي بقدر ما يصل إليه إدراك العبد لبعض الاحاطة انتهى زكريا (قوله لا استحالة لذلك) أي للمثال والخيال لأن المرئي فيه حقيقة ليس ذات المرئي بل خيال ومثال بحسب ما يقع في ذهن الرائي لانفس الأمر إذ لا خيال له تعالى ولا مثال

يثيب على الطاعة
ويعاقب إلا أن يعفو
و يغفر غير الشرك على
المعصية وله إنابة
العاصي وتعذيب
المطيع وإيلام الدواب
والأطفال ويستحيل
وصفه بالظلم يراه
المؤمنون في الآخرة
والمختار جواز رؤيته
في الدنيا

من جوازها (السعيد من كتب الله) أى علم (فى الأزل موته مؤمنا والشقى عكسه) أى من كتب الله فى الأزل موته كافرا وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به لاشتتاله على الدور ظاهرا (ثم لا يتبدلان) أى المكتوبان فى الأزل بخلاف المكتوب فى غيره كاللوح المحفوظ قال تعالى : **يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أَمُّ** الكتاب أى أصله الذى لا يغير منه شئ كما قاله ابن عباس وغيره وإطلاق بعضهم أنهم ما يتبدلان محمول على هذا التفصيل (وأبو بكر) رضى الله عنه (ما زال بعين الرضا منه) تعالى وإن لم يتصف بالإيمان قبل تصديقه النبى صلى الله عليه وسلم إذ لم يثبت عنه حالة كفر كانت عن غيره ممن آمن (والمختار أن الرضا والمحبة) من الله (غير المشيئة والارادة) منه إذ معنى الأولين المترادفين أخص من معنى الثانيين المترادفين إذ الرضا الارادة بلا اعتراض والأخص غير الأعم بدليل قوله تعالى : **وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ** مع وقوعه من بعضهم بمشيئته لقوله : **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** وقالت المعتزلة وقوم من الأشاعرة منهم الشيخ أبو إسحق الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة وأجابوا عن قوله : **وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ** بأنه لا يرضاه ديننا وشرعنا بل يعاقب عليه وبأن المراد من وفق للإيمان ولهذا شرفهم بأصافتهم إليه فى قوله : **إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ** وقوله : **عَيْنَا يَشْرِبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** وذكر الخلاف من زيادتي (هو الرزاق) كما قال تعالى : **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ** بمعنى الرزاق أى فلا رزاق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق بتعب فهو الرزاق نفسه أو بغير تعب فالله هو الرزاق له (والرزق) بمعنى الرزوق عندنا (ما ينتفع به) فى التغذى وغيره (ولو) كان (حراما) وقالت المعتزلة لا يكون لإحلالا لاستناده إلى الله فى الجملة والسند إليه لا تتفادى عباده يقبح أن يكون حراما يعاقبون عليه قلنا لا يقبح بالنسبة إليه تعالى فإن له أن يفعل ما يشاء وعقابهم على الحرام ليسوء مباشرتهم أسبابه ويلزم المعتزلة أن المتغذى بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله وهو مخاف لقوله تعالى : **وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا** ، لأنه تعالى لا يترك ما أخبر بأنه عليه (بيده) تعالى (الهداية والاضلال) وهما (خاق الاهتداء) وهو الإيمان (و) خاق (الاضلال) وهو الكفر قال تعالى : **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً** ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء . من يشاء الله يضلله ومن يشاء الله يجعله على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة أنهم ما يبدل العبد يهدي نفسه ويضلها بناء على قولهم إنه يخلق أفعاله (والمختار أن اللطف خلق قدرة الطاعة) أى قدرة العبد على الطاعة وقال الأصل إنه ما يقع عنده صلاح العبد آخرة أى فى آخر عمره (و) أن (التوفيق كذلك) أى خاق قدرة الطاعة وقيل خلق الطاعة (والخذلان ضده) وهو خلق قدرة المعصية وقيل خلق المعصية (والحتم والطبع والأكنة والاقفال) الواردة فى القرآن نحو : **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ** . طبع الله عليها بكفرهم . جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه . أم على قلوب أنفأ لها عبارات عن معنى واحد وهو (خاق الضلالة فى القلب) كالاضلال وأول المعتزلة هذه الألفاظ بما لا يلائم الآيات الشتملة عليها كما بين فى المطولات وذكر الاقفال من زيادتي (والمباهيات) الممكنات أى حقائقها (مجمولة) مطا (فى الأصح) أى كل ماهية بجعل الجاعل وقيل لا مطلقا بل كل ماهية متقرر بذاتها وقيل مجمولة إن كانت مركبة بخلاف البسيطة (والخلف لفظي) من زيادتي لأن الأول أراد جعلها متصفة بالوجود لاجعلها ذوات والثانى أراد أنها فى حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر والثالث أراد بالجعل اتماليف والمركبة مؤلفة بخلاف البسيطة (أرسل) الرب (تعالى رسله) مؤيدى من (بالمعجزات) الباهرات (وخص محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بأنه خاتم النبیین) كما قال تعالى : **وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ** (المبعوث إلى الخلق كافة) كما فى خبر مسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » وفسر بالإنس والجن كالمفسر بهما من بلغ فى قوله تعالى : **وَأَوْحَى إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنِ** لأنذرهم به ومن بلغ أى باغه القرآن والعالمين فى قوله : **نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ** ليكون للعالمين نذيرا ،

السعيد من كتب الله
فى الأزل موته مؤمنا
والشقى عكسه ثم
لا يتبدلان وأبو بكر
ما زال بعين الرضا منه
والمختار أن الرضا
والمحبة غير المشيئة
والارادة ، هو الرزاق
والرزق ما ينتفع به
ولو حراما بيده الهداية
والاضلال خلق
الاهتداء والاضلال
والمختار أن اللطف
خلق قدرة الطاعة
والتوفيق كذلك
والخذلان ضده والحتم
والطبع والأكنة
والاقفال خلق الضلالة
فى القلب والمباهيات
مجمولة فى الأصح
والخلف لفظي أرسل
تعالى رسله بالمعجزات
وخص محمد صلى الله
عليه وسلم بأنه خاتم
النبیین المبعوث إلى
الخلق كافة

وصرح الحليمي والبيهقي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يرسل إلى الملائكة وفي تفسيرى الامام الرازى هو النفسى حكاية الاجماع على ذلك لكن نقل بعضهم عن تفسير الرازى أنه أرسل إليهم أيضا وكأنه أخذه من بعض نسخه فان نسخه مختلفة (الفضل عليهم) أى على الخلق كافة من الأنبياء والملائكة وغيرهم فلا يشركه غيره من الأنبياء فيما ذكر (ثم) يفضل بعده (الأنبياء ثم خواص الملائكة) عليهم الصلاة والسلام خواص الملائكة أفضل من البشر غير الأنبياء وقولى خواص من زياتى (والعجزة) المؤيد بها الرسل (أمر خارق للعادة) بأن يظهر على خلافها كاحياء ميت وإعدام جيل وانفجار المياه من بين الأصابع (مقرون بالتحدى) منهم أى بطليهم الايمان بمثل ما أتوا به ولو بالاشارة كدعواهم الرسالة (مع عدم المعارضة) من الرسل إليهم بأن لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق غرغ غير الخارق كطووع الشمس كل يوم والخارق بلا تحدى والخارق المتقدم على التحدى والتأخر عنه بما يخرج عن المقارنة العرفية والسحر والشعبذة فلا شىء منها بمعجزة كما أوضحت مع زيادة فى الحاشية (والايمان تصديق القلب) بما علم بحىء الرسول به من عند الله ضرورة أى الإذعان والقبول له والتكليف بذلك مع أنه من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية بالتكليف بأسبابه كالقاء الذهب وصرف النظر وتوجيه الحواس (ويعتبر فيه) أى فى التصديق المذكور أى فى الخروج به عندنا عن عهدة التكليف بالايمان (تلفظ القادر) على الشهادتين (بالشهادتين) لأنه علامة لنا على التصديق الحقيقى يكون المنافق مؤمنا عندنا كافرا عند الله تعالى قال الله تعالى إن المنافقين فى الدرك لأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا حالة كون التلافظ بذلك (شرطا) للايمان كما عليه جمهور المحققين يعنى أنه شرط لاجراء أحكام المؤمنين فى الدنيا من توارث ومناكة وغيرها (لاشطرا) منه كما قيل به فمن صدق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التلافظ بهما ومع عدم مطالبته به كان مؤمنا عند الله على الأول دون الثانى كما ذكره السعدى التفتازانى فى شرح المقاصد وهو ظاهر كلام الغزالى تبعا لظاهر كلام شيخه إمام الحرمين وما نقل عن الجمهور من أنه كافر عند الله كما هو كافر عندنا مفرغ على الثانى وترجيح الشرطية من زياتى (والاسلام) هو (التلفظ بذلك) وجرى الأصل على أنه أعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بذلك والصلاة والزكاة أخذها بظاهر الخبر الآتى المحمول فيه الاسلام عند المحققين على أحكامه المشروعة أو على الاسلام الكامل (ويعتبر فيه) أى فى الاسلام أى فى الخروج به عن عهدة التكليف به (الايمان) أى التصديق المذكور ولم يحك أحد خلافا فى أن الايمان شرط فى الاسلام أو شطر (والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك) كذا فى خبر الصحيحين المشتمل على بيان الايمان بأن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بالمعنى السابق بأن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا (والفسق) بأن يرتكب الكبيرة (لايزيل الايمان) خلافا للمعتزلة فى زعمهم أنه يزيله بمعنى أنه واسطة بين الايمان والكفر لزمعهم أن الأعمال جزء من الايمان لقوله تعالى إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم إلى قوله حقوا وخبر «لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن» وأجيب جمعا بين الأدلة بأن المراد بالايمان فى الآية كماله وبالخبر التخليط والمبالغة فى الوعيد وبأنه معارض بخبر وإن زنى وإن مرق (والميت مؤمنا فحقا) بأن لم يتب (تحت المشبئة) إما (يعاقب) بادخاله النار لفسقه (ثم يدخل الجنة) لموته مؤمنا (أو يسامح) بأن لا يدخل النار بفضل له فقط أو بفضل مع الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم أو بمن يشاؤه الله وزعمت المعتزلة أنه يخلد فى النار ولا يجوز العفو عنه ولا الشفاعة فيه لقوله تعالى لا الظالمين من حميم ولا شفيع يطاع . قلنا هذا مخصوص بالكفار جمعا بين الأدلة (وأول شافع وأولاه) يوم القيامة (نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) قال صلى الله عليه وسلم أنا أول شافع وأول مشفع رواه الشيخان ولأنه أكرم عند الله من جميع العالمين وله شفاعات

الفضل عليهم ثم الأنبياء
ثم خواص الملائكة .
والعجزة أمر خارق
للعادة مقرون بالتحدى
مع عدم المعارضة .
والايمان تصديق القلب
ويعتبر فيه تلفظ القادر
بالشهادتين شرطا
لاشطرا . والاسلام
التلفظ بذلك ويعتبر
فيه الايمان . والاحسان
أن تعبد الله كأنك تراه
فان لم تكن تراه فانه
يراك . والفسق لا يزيل
الايمان . ولليت مؤمنا
فاسقا تحت المشبئة
يعاقب ثم يدخل الجنة
أو يسامح . وأول شافع
وأولاه نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم

أعظمها في تعجيل الحساب والإراحة من طول الوقوف وهي مختصة به الثانية في إدخال قوم الجنة بغير حساب قال النووي وهي مختصة به وتردد بعضهم في ذلك الثالثة فيمن استحق النار كما صر الرابعة في إخراج من أدخل النار من الموحدين ويشاركه فيهما الأنبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وجوز النووي اختصاصها به والكلام في العامة يوم القيامة فلا يرد نحو الشفاعة في تخفيف عذاب القبر ولا الشفاعة في تخفيف العذاب عن أي طالب (ولا يموت أحد إلا بأجله) وهو الوقت الذي كتب الله في الأزل انتهاء حياته فيه بقتل أو غيره وذلك بأن الله قد حكم بأجل العباد بالتردد وبأنه إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وزعم كثير من المعتزلة أن القاتل قطع بقتله أجل المقتول وأنه لو لم يقتله لعاش أكثر من ذلك لخبر من أحب أن يسط له في رزقه وينسأ أي يزدله في أثره فليصل رحمه قلنا لا يسلم أن الأثر هو الأجل ولو سلم فالخبر ظني لأنه من الآحاد وهو لا يعارض القطعي وأيضا الزيادة فيه مؤولة بالبركة في الأوقات بأن يصرف في الطاعات (والروح) وهي النفس (باقية بعد موت البدن) منعمة أو معذبة (والأصح أنها لاتنفى أبدا) لأن الأصل في بقائها بعد الموت استمراره وقيل تنفى عند النفخة الأولى كغيرها (كعجب الذنب) بفتح العين وسكون الجيم وموحدة على الأشهر وهو في أسفل الصلب يشبه في المحل محل أصل الذنب من ذوات الأرض فلابقى في الأصح لخبر الصحيحين ليس شيء من الإنسان إلا يبلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيامة وفي رواية لمسلم كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب منه خاق ومنه يركب وقيل ينفى كغيره وصححه المزني وتأول الخبر المذكور بأنه لا يبلى بالتراب بل بالتراب كما يميت الله ملك الموت بلامك الموت والتريح من زيادتي (وحقيقتها) أي الروح (لم يتكلم عليها نبينا) محمد (صلى الله عليه وسلم) وقد سئل عنها لعدم نزول الأمر بيانها قال تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي (فتمسك) نحن (عنها) ولا يعبر عنها بأكثر من موجود كما قال الجنيد وغيره والخائفون فيها اختلفوا فقال جمهور المتكلمين ونقله النووي في شرح مسلم عن تصحيح أصحابنا إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر . وقال كثير منهم إنها عارض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا . وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية إنها ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحرك غير داخل فيه ولا خارج عنه واحتج للأول بوصفها في الأخبار بالمهبوط والعروج والتردد في البرزخ (وكرامات الأولياء) وهم العارفون بالله تعالى المواظبون على الطاعات المجتنبون للمعاصي المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات (حق) أي جائزة وواقعة له ولو باختيارهم وطلبهم كجريان النيل بكتاب عمر ورؤيته وهو على المنبر بالمدينة جيشه بنهاوند حتى قال لأمر الجيش ياسارية الجبل الجبل محذرا له من وراء الجبل لمكر العدو ثم وسماع سارية كلامه مع بعد المسافة وكالمشي على الماء وفي الهواء وغير ذلك مما وقع للصحابة وغيرهم (ولاتختص) السكرامات (بغير نحو ولد بلا والد) مما شمله قولهم ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي (خلافًا للقشيري) وإن تبعه الأصل وغيره فالجمهور على خلافه وأنكروا على قائله حتى ولده أبو النصر في كتابه المرشد بل قال النووي إنه غلط من قائله وإنكار للحس بل الصواب جريانها بقلب الأعيان ونحوه وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية وقيل تختص بغير الخوارق كاجابة دعاء وموافاة ماء بمحل لا تتوقع فيه المياه (ولانكفرا أحدا من أهل القبلة) ببدعته كمنكري صفات الله وخلقه أفعال عباده وهو از رؤيته يوم القيامة (على المختار) وكفرهم بعض ورد بأن إنكار الصفة ليس إنكارا للوصف أمامن خرج ببدعته عن أهل القبلة كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة وذكر الخلاف من زيادتي (ونرى) أي نعتقد (أن عذاب القبر)

ولا يموت أحد إلا بأجله
والروح باقية بعد موت
البدن والأصح أنها
لاتنفى أبدا كعجب
الذنب وحقيقتها لم
يتكلم عليها نبينا صلى
الله عليه وسلم فتمسك
عنها . وكرامات
الأولياء حق ولا تختص
بغير نحو ولد بلا والد
خلافًا للقشيري ولا
نكفر أحدا من أهل
القبلة على المختار ونرى
أن عذاب القبر

وهول الكافر والفاسق المراد تعذيبه بأن يردّ الروح إلى الجسد أو ما بقى منه حق الخبرى الصحيحين «عذاب القبر حق» وأنه صلى الله عليه وسلم مرّ على قبرين فقال إنهما ليعذبان (و) أن (سؤال الملّكين) منكر ونكير للقبور بعد ردّ روحه إليه عن ربّه ودينه ونبيه فيحييهما بما يوافق مامات عليه من إيمان أو كفر حق الخبر الصحيحين «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أناه ملكان فيقعدهانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا النبي محمد فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله وأما الكافر أو المنافق فيقول لا أدري الخ» وفي رواية لأبي داود وغيره : فيقولان له من ربك وما دينك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول المؤمن ربي الله ودينى الاسلام والرجل المبعوث رسول الله ويقول الكافر فى الثلاث لا أدري وفى رواية البيهقى فيأتيه منكر ونكير (و) أن (المعاد الجسماني) حق قال تعالى : وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده ، كما بدأنا أول خلق نعيده وأنكرت الفلاسفة إعادة الأجسام قالوا وإنما تعاد الأرواح بمعنى أنها بعد موت البدن تعاد إلى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالكمال أو متألّمة بالنقصان (وهو) أى المعاد الجسماني (إيجاد) لأجزاء الجسم الأصلية ولعوارضه (بعد فناء) لها (أو جمع بعد تفرّق) لها مع إعادة الأرواح إليها فهما قولان (والحق التوقف) إذ لم يدل قاطع سمى على تعيين أحدهما وإن كان كلام الأصل يميل إلى تصحيح الأول وصرّح به شارحه الجلال المحلى وقد بسطت الكلام على ذلك فى الحاشية (و) أن (الحشر) للخلق بأن يجمعهم الله للعرض والحساب بعد إحيائهم المسبوق بفنائهم حق فى الصحيحين أخبار «يحشر الناس حفاة مشاة عراة غرلا» أى غير مختننين (و) أن (الصراط) وهو جسر ممدود على ظهر جهنم أدقّ من الشعر وأحد من السيف يمرّ عليه جميع الخلائق فيجوزّه أهل الجنة وتزلّ به أقدام أهل النار حق فى الصحيحين أخبار «يضرب الصراط بين ظهري جهنم وممرور المؤمنين عليه متفاوتين وأنه منزلة» أى تزلّ به أقدام أهل النار فيها (و) أن (الميزان) وهو جسم محسوس ذو أسان وكفتين يعرف به مقادير الأعمال بأن توزن به صحفها أو هي بعد تجسمها (حق) خبر البيهقى «يؤتى بأبن آدم فيوقف بين كفتي الميزان الخ» (والجنة والنار مخلوقتان الآن) يعنى قبل يوم الجزاء للنصوص الواردة فى ذلك نحو : أعدت للمتقين أعدت للكافرين وقصة آدم وحواء فى إساكنهما الجنة وإخراجهما منها وزعم أكثر المعتزلة أنهما يخلقان يوم الجزاء لقوله تعالى : تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فى الأرض ولا فساداً قلنا نجعلها بمعنى نعطيها لآبئى تخلقها مع أنه يحتمل الحال والاستمرار (و يجب على الناس نصب إمام) يقوم بمصالحهم كسد الثغور وتجهيز الجيوش وقهر المتغلبة والمتلصصة لإجماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حق جعلوه أمم الواجبات وقدّموه على دفنه صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس فى كل عصر على ذلك (ولو) كان من ينصب (مفضولاً) فإن نصبه يكفى فى الخروج عن عهدة النصب وقيل لا بل يتعين نصب الفاضل وزعمت الخوارج أنه لا يجب نصب إمام وبعضهم وجوبه عند ظهور الفتن دون وقت الأمن وبعضهم عكسه والامامية وجوبه على الله تعالى (ولا نجوز) نحن أيها الأشاعرة (الخروج عليه) أى على الامام وجوزت المعتزلة الخروج على الجائر لأنه زاله بالجور عندهم (ولا يجب على الله) تعالى (شئ) لأنه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شئ ولأنه لو وجب عليه شئ لكان لموجب غير الله ولا يجوز أن يكون بإيجابه على نفسه لأنه غير معقول وأما نحو : كتب ربكم على نفسه الرحمة فليس من باب الايجاب والالزام بل من باب التفضل والاحسان وقالت المعتزلة (قوله بأن برد) انظر ما معنى الباء لأنه لا يصح أن تكون سببية ولا يصح أن تكون للتصوير والظاهر أنها للملابسة اه (قوله حق) أى للنصوص الواردة فى ذلك قال تعالى : وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً اه

وسؤال الملّكين
والمعاد الجسماني وهو
إيجاد بعد فناء أو جمع
بعد تفرّق والحق
التوقف . والحشر
والصراط والميزان
حق والجنة والنار
مخلوقتان الآن ويجب
على الناس نصب إمام
ولو مفضولاً ولا نجوز
الخروج عليه ولا
يجب على الله شئ

يجب عليه أشياء منها الجزاء على الطاعة والعقاب على العصية ومنها اللطف بأن يفعل في عباده ما يقر بهم إلى الطاعة ويبعدهم عن العصية بحيث لا ينتهون إلى حد الإلجاء ومنها الأصاح لهم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير (وزرى) أى نعتقد (أن خير البشر بعد الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر) خليفة نبينا (فعمرو فثمان فعلى) (أمراء المؤمنين) (رضى الله عنهم) لاطباق السلف على خيرتهم عند الله بهذا الترتيب وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الأفضل بعد الأنبياء على وذكر خيرية الأربعة على أمم غير نبينا من زيادتي (و) نرى (براءة عائشة) رضى الله عنها من كل ما قذفت به لنزول القرآن ببراءتها قال تعالى : إن الذين جاءوا بالإلحاد المبكيات (ونمسك عما جرى بين الصحابة) من المنازعات والمخاربات التي قتل بسببها كثير منهم فتلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها ألسنتنا ولأنه صلى الله عليه وسلم مدحهم وحذر عن التكلم فيما جرى بينهم فقال « إياكم وما شجر بين أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدكم ولا نصيفه » (وزاهم مأجورين) في ذلك لأنه مبنى على الاجتهاد في مسئلة ظنية للصيب فيها أجران على اجتهاده وإصابته وللخطيء أجر على اجتهاده كما في خبر الصحيحين « إن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » (و) نرى (أن أئمة المذاهب) الأربعة (وسائر أئمة المسلمين) أى باقيةهم (كالسفيانيين) الثوري وابن عيينة والأوزاعي وإسحق بن راهويه وداود الظاهري (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها ولا التفات لمن تكلم فيهم بما هم بريئون منه (و) نرى (أن) أبا الحسن (الأشعري) وهو من ذرية أنى موسى الأشعري الصحابي (إمام في السنة) أى الطريقة المتقدمة (مقدم) فيها على غيره ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو بريء منه (و) نرى (أن طريق) الشيخ أبي القاسم (الجنيد) سيد الصوفية عاملاً وعملاً (طريق مقوم) أى مستد لأنه خال من البدع دائر على التسليم والتفويض والتبري من النفس ومن كلامه الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه لا على المقتفين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتستر بالفقه ويفق على مذهب شيخه أبي ثور ولا التفات لمن رماه وأتباعه بالزندقة عند الخليفة السلطان أبي الفضل جعفر المقتدر (وما لا يضرك جهله) في العقيدة بخلاف ما قبله في الجملة (وتنفع معرفته) فيها ما يندكر إلى الخاتمة وهو (الأصح أن وجود الشيء) في الخارج واجباً كان أو ممكناً (عينه) أى ليس زائداً عليه وقيل غيره أى زائداً عليه بأن يقوم به من حيث هو أى من غير اعتبار الوجود والعدم وإن لم يخل عنهما وقيل عينه في الواجب وغيره في الممكن وعلى الأصح (فالمعدوم) للممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء ولا ذات ولا ثابت) أى لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بوجوده فيه (و) الأصح (أنه) أى المعدوم المذكور (كذلك) أى ليس في الخارج بشيء ولا ذات ولا ثابت (على الرجوح) وقالت طائفة من المعتزلة إنه شيء أى حقيقة متقررة (و) الأصح (أن الاسم) هو (الاسم) وقيل غيره كما هو التبادر فلفظ النار مثلاً غير هاء والمراد بالأول المنقول عن الأشعري في اسم الله وعن غيره مطلقاً أن الاسم المدلول والاسم في الجامد الذات من حيث هي وفي المشتق عند الأشعري الذات باعتبار الصفة وعند غيره هاء ما فالاسم في الجامد عند الأشعري وغيره هو المسمى فلا يفهم من اسم الله مثلاً سواه وفي المشتق عنده غيره إن كان صفة فعل كالحاق ولا عينه ولا غيره إن كان صفة ذات كالهالم وعند غيره هو المسمى كما في الجامد ولا يخفى أن الخلاف فيما ذكر لفظي (و) الأصح (أن أسماء الله توقيفية)

ونرى أن خير البشر بعد الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر فعمرو فثمان فعلى رضى الله عنهم وبراءة عائشة ونمسك عما جرى بين الصحابة وزاهم مأجورين وأن أئمة المذاهب وسائر أئمة المسلمين كالسفيانيين على هدى من ربهم وأن الأشعري إمام في السنة مقدم وأن طريق الجنيد طريق مقوم وما لا يضرك جهله وتنفع معرفته : الأصح أن وجود الشيء عينه فالمعدوم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت وأنه كذلك على المرجوح وأن الاسم المسمى وأن أسماء الله توقيفية

(قوله أى ليس زائداً عليه) أى لا بمعنى أن مفهومه مفهوم الشيء بل بمعنى أنه عارض له لا يمتاز عنه في الخارج كتمييز السواد عن الجسم أفاده الشارح في حاشية الأصل (قوله أى حقيقة متقررة) احتج القائل به بآية : إنما أمرنا الشيء إذا أردناه وبأن المعدوم معلوم متميز وكل متميز ثابت ورد الأول بأن إطلاق الشيء على ما ذكر بالنظر إلى ما يتول إليه والثاني يمنع الكبرى إذ لا يلزم من التميز الثبوت والإلزام ثبوت المحال لأنه يتميز عند العقل والاستحالة الحكم عليه أفاده الشارح في حاشية الأصل

أى لا يطلق عليه اسم الإبتدويف من المشرع وقالت المعتزلة ومن وافقهم يجوز أن يطلق عليه الأسماء
اللاثقى معناها به وإن لم يرد بها الشرع (و) الأصح (أن للره أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله) وإن
اشتمل على التعامق خوفا من سوء الخاتمة المجهولة وهو الموت على الكفر والعياذ بالله تعالى ودفعا لتزكية
النفس أو تبركا بذكر الله تعالى أو تأديبا وإحالة للأمور على مشيئة الله تعالى فهو أعم من قوله يقول أنا
مؤمن إن شاء الله خوفا من سوء الخاتمة (لاشكا في الحال) في الإيمان فانه في الحال متحقق له جازم
باستمراره عليه إلى الخاتمة التي يرجو حسننها ومنع أبو حنيفة وغيره أن يقول ذلك لايهامه الشك المذكور
ويرد بأن إيهام الشك لا يقتضى منع ذلك وإنما يقتضى أنه خلاف الأولى وهو كذلك إذ الأولى الجزم
كما جزم به السعد التفتازاني كغيره أما إذا قاله شكاً في إيمانه فهو كافر (و) الأصح (أن تمتيع الكافر)
أى تمتيع الله له بمتاع الدنيا (استدراج) من الله له حيث يمتعه مع علمه باصراره على الكفر
إلى الموت فهو نعمة عليه يزداد بها عذابه كالعسل المسموم وقالت المعتزلة إنه نعمة يترتب عليها
الشكر وتعييرى بتمتيع أولى من تعييره بملاذ لسلامته من التجوز في إطلاق الاستدراج على الملاذ لأنه
معنى وهى أعيان (و) الأصح (أن المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص) المشتمل على النفس لأن كل عاقل
إذا قيل له ما الإنسان يشير إلى هذه البنية المخصوصة ولأن الخطاب متوجه إليها وقال أكثر المعتزلة وغيرهم
هو النفس لأنها المدبرة وقيل مجموع الهيكل والنفس كأن الكلام اسم لمجموع اللفظ والمعنى (و) الأصح
(أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذى لا يتجزأ ثابت) في الخارج وإن لم يرد عادة إلا بانضمامه إلى غيره ونفاه
الحكماء (و) الأصح (أنه لا حال أى لا واسطة بين الوجود والمعدوم) وقيل إنها ثابتة كالعالمية واللونية
للسواد مثلاً وعلى الأول ذلك ونحوه من المعدوم لأنه أمر اعتبارى والقائل بالثاني عرفها بأنها صفة
لوجود لا توصف بوجود ولا عدم أى أنها غير موجودة في الأعيان ولا معدومة في الأذهان (و)
الأصح (أن النسب والاضافات أمور اعتبارية) يعتبرها العقل لا وجود لها في الخارج كما هو عند أكثر
المتكلمين قالوا إلا الأين فوجود وسموه كونا وجعلوا أنواعه أربعة الحركة والسكون والاجتماع
والانفراق وقال أقلهم والحكماء الأعراض النسبية موجودة في الخارج وهى سبعة الأين وهو حصول
الجسم في المكان والمضى وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة
أجزائه بعضها إلى بعض ونسبتها إلى الأمور الخارجة عنه كالقيام والالتكاس والملك وهو هيئة تعرض
للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمص والتنعيم وأن انفعال وهو تأثير الشئ في غيره مادام
يؤثر وأن ينفعال وهو تأثير الشئ في غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخن مادام يتسخن
والاضافة وهى نسبة تعرض للشئ بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وهذه السبعة من جملة
المقولات العشرة والثلاثة الباقية الجوهر والكم والكيف وهى معروفة في الكتب الكلامية وبما تقرر
علم أن قولى كغيرى والاضافات من عطف الخاص على العام وإنما لم أعبر عنها بالنسب لأن فيها كلاما مر
وأحيل على ذكرها هنا (و) الأصح (أن العرض لا يقوم بهرض) وإنما يقوم بالجوهر الفرد أو المركب
أى الجسم كما مر وجوز الحكماء قيامه بالعرض إلا أنه بالآخره تنتهى سلسلة الأعراض إلى جوهر أى
جوزوا اختصاص العرض بالعرض اختصاصا من حيث بالمنعوت كالسرعة والبطء للحركة وعلى الأول ما
عارضان للجسم وليس بالعرضين زائدين على الحركة لأنها أمر ممتد يتخلله سكنات أقل أو أكثر باعتبارها
(قوله كالقيام الخ) فالقيام عرض نسبي ويسمى بالوضع لأنه هيئة عرضت للقائم باعتبار نسبة
رأسه إلى قدميه مثلاً بنسبة رأسه إلى السماء ونسبة قدميه إلى الأرض وكل منهما خارجى عنه
فلو نكس القائم انعكس الحال اه نجارى .

وأن للره أن يقول أنا
مؤمن إن شاء الله
لاشكا في الحال وأن
تمتيع الكافر استدراج
وأن المشار إليه بأنا
الهيكل المخصوص وأن
الجوهر الفرد وهو
الجزء الذى لا يتجزأ
ثابت وأنه لا حال أى
لا واسطة بين الوجود
والمعدوم وأنه النسب
والاضافات أمور
اعتبارية وأن العرض
لا يقوم بهرض

نسمى الحركة سريعة وبطيئة (و) الأصح أن العرض (لا يبقى زمانين) بل ينقضي ويتجدد مثله بآرادته تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم من حيث الشاهدة أنه مستمر باق وقال الحكماء إنه يبقى إلا الحركة والزمان والأصوات (و) الأصح أن العرض (لا يحل محلين) وإلا لا يمكن حلول الجسم الواحد في مكانين في حالة واحدة وهو محال وقال قدماء الفلاسفة القرب ونحوه مما يتعلق بطرفين محل محلين وعلى الأول قرب أحد الطرفين مخالف لقرب الآخر بالشخص وإن تشارك في الحقيقة (و) الأصح (أن) العرضين (الثانين) بأن يكونا من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد إذ لو قبلهما المحل لقبول الضدين إذ القابل لشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو عن ضده واللازم باطل وجوزت المعتزلة اجتماعهما محتجين بأن الجسم المغموس في الصبغ ليسود يعرض له سواد ثم آخر فأخر إلى أن يباغ غاية السواد بالمشكك قلنا عروض السواد آت له ليس على وجه الاجتماع بل على وجه البديل فيزول الأول ويخلفه الثاني وهكذا بناء على أن العرض لا يبقى زمانين كامر (كاضدين) فانهما لا يجتمعان كالسواد والبياض لا كالبياض والخضرة لأنهما ليسا في غاية الخلاف (بخلاف الخلافين) وهما أعم من الضدين فانهما يجتمعان كالسواد والخلوة وفي كل من الأقسام يجوز ارتفاع الشينين نعم يتمتع في ضدين لاثلاث لهما (و) النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان (كأقيام وعدمه ودليل الحصر فيما ذكر أن المعلومين إن أمكن اجتماعهما فالاخلافان والافان لم يكن ارتفاعهما فالنقيضان أو الضدان للذان لاثلاث لهما والافان اختلفت حقيقة فاضدان للذان لهما ثالث والافان لثلاث وفائدته أنه لا يخرج عن الأربعة شيء إلا ما تفرد الله به لأنه تعالى ليس ضدا لشيء ولا نقيضا ولا خلافا ولا مثلا (و) الأصح (أن) أحد طرفي الممكن (و) هما الوجود والعدم (ليس أولى به) من الآخر بل هما بالنظر إلى ذاته جوهر كان أو عرضا على السواء وقيل العدم أولى به مطلقا لأنه أسهل وقوعا في الوجود لتحققه بانتفاء شيء من أجزاء العلة التامة للوجود الفتقر في تحققه إلى تحقق جميعها وقيل أولى به في الأعراض السيالة كالحركة والزمان والصوت دون غيرها وقيل الوجود أولى به عند وجود العلة وانتفاء الشرط لوجود العلة وإن لم يوجد هو لانتفاء الشرط (و) الأصح (أن) الممكن (الباقى محتاج) في بقاءه (إلى مؤثر) كما يحتاج إليه في ابتداء وجوده وقيل لا كما لا يحتاج بقاء البناء بعد بنائه إلى فاعل (سواء) على الأول (قلنا إن علة احتياج الأثر) أي الممكن في وجوده (إلى المؤثر) أي العلة التي لاحظها العقل في ذلك (الامكان) أي استواء الطرفين بالنظر إلى الذات (أو الحدث) أي الخروج من العدم إلى الوجود (أوهما) على أنهما (جزأ علة أو الامكان بشرط الحدث) وهي (أقوال) فيحتاج الممكن في بقاءه إلى مؤثر على الأول لأن الامكان لا ينفك عنه وعلى جميع بقيتها لأن شرط بقاء الجوهر العرض والعرض لا يبقى زمانين فيحتاج في كل زمان إلى المؤثر (و) الأصح (أن المكان) الذي لا خفاء في أن الجسم ينتقل عنه وإليه ويسكن فيه فيلاقيه بالمماس أو النفوذ كما سيأتي معناه اصطلاحا (بعد مفروض) أي مقدر (ينفذ فيه بعد الجسم وهو) أي هذا البعد (الخلاء والخلاء جائز عندنا والمراد به كون الجسمين لا يتماسان ولا بينهما ماسهما) فهذا السكون الجائز هو الخلاء الذي هو معنى البعد المفروض الذي هو معنى المكان فيكون خاليا عن الشاغل وقيل المكان السطح الباطن للحواس المماس للسطح الظاهر من الحوى كالسطح الباطن للسكر المماس للسطح الظاهر من الماء الساكن فيه وقيل هو بعد موجود ينفذ فيه بعد الجسم بحيث ينطبق عليه وخارج بقيد النفوذ فيه بعد الجسم والترجيح من زيادتي وعلى ما رجحته جمهور المتكلمين والقولان بعده للحكماء أولهما لأرسطو وأتباعه وعليه بعض المتكلمين وثانيهما للشيخ أفلاطون وأتباعه وخارج زيادتي عند الحكماء فمنعوا الخلاء أي خلقوا المكان بمنعاه عندهم عن الشاغل إلا بعض قائل الثاني فجوزوه واحتج مجوزه بأنه لو لم يكن في العالم خلاء بل

ولا يبقى زمانين ولا يحل محلين وأن الثانين لا يجتمعان كالضدين بخلاف الخلافين والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وأن أحد طرفي الممكن ليس أولى به وأن الباقي محتاج إلى مؤثر سواء قلنا إن علة احتياج الأثر إلى المؤثر الامكان أو الحدث أوهما جزأ علة أو الامكان بشرط الحدث أقوال وأن المكان بعد مفروض ينفذ فيه بعد الجسم وهو الخلاء والخلاء جائز عندنا والمراد به كون الجسمين لا يتماسان ولا بينهما ماسهما

كان العالم كله ملاً لزم من تحرك بقية تدافع العالم بأسره وهو بطل واحتج مانعه بأن الماء إذا صلب في إناء مشبك أعلاه فإن الهواء يخرج عند صلب الماء لمزاحمة الهواء له حتى يسمع لهما صوت عند تزامهما ، أما معنى المسكان لغة فقال ابن جني ما حاصله ما وجد فيه سكون أو حركة (و) الأصح (أن الزمان) معناه اصطلاحاً (مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم) إزالة للإيهام من الأول بقا أنه للثاني كما في آتيك عند طلوع الشمس وقيل هو جوهر ليس بجسم ولا جسماني أي داخل في الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة وقيل فلك . معدل النهار وهو جسم سميت دائرته أي منطقة البروج منه بمعدل النهار لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها وقيل عرض قليل حركة معدل النهار وقيل مقدارها والقول الأصح قول المتكلمين والأقوال بعده للحكماء ، أما معناه لغة فالمدة من ليل أو نهار (و) يمنع تداخل الجواهر) هو أعم من قوله تداخل الأجسام أي دخول بعضها في بعض على وجه النفوذ فيه من غير زيادة في الحجم لما فيه من مساواة الشكل للجزء في العظم (و) (يمنع (خلو الجواهر) مفرداً كان أو مركباً (عن كل الأعراض) بأن لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لأنه لا يوجد بدون الشخص والشخص إنما هو بالأعراض (والجسم غير مركب منها) لأنه يقوم بنفسه بخلافها (وأبعاده) أي الجسم من طول وعرض وعمق (متناهية) أي لها حدود تنتهي إليها وزعم بعضهم أن لها حدوداً لانهاية لها وتعبيرى بالجسم أولى من تعبيره بالجواهر (والمعلول يعقب علته رتبة) اتفاقاً (و) الأصح (مافله الأكثر ومحججه الذوي في أصل الروضة) (أنه يقارنها زماناً) عقلية كانت كحركة لفتح اليد أو وضعية بوضع الشئ ع أو غيره كقولك لعبدك إن دخت الدار فأت حر وكقول النجاة الفاعلية علة للرفع وقيل يعقبها مطاقاً واختاره الأصل تبعاً لوالده لأنه لو قال لغبر وطوء ذاط لك فأنت طابق ثم قال لها أنت طابق وقعت المنجزة دون المعقاة فلو قارن المعلول علته لوقعت لتعلق أيضاً وقد رد بأن عدم وقوعها لتمام الجزء رتبة فلم يكن المحل قابلاً للإطلاق وقيل يعقبها إن كانت وضعية لاعقلية (و) الأصح (أن اللذة) الدنيوية من حيث تعيين مسماها وإن كانت في نفسها بديهية (ارتياح) أي نشاط للنفس (عند إدراك) لما يلائم الارتياح (فالادراك ملزومها) أي ملزوم اللذة لانفسها وقيل هي الخلاص من الألم بأن تدفعه ورداً بأنه قد ياتئذ بشيء من غير سبق ألم بضده كمن وقف على مسألة علم أو كنز مال فجاء ومن غير خطورها بالبال وألم الشوق إليهما وقيل هي إدراك الملائم فادراك الخلاوة لذة تدرك بالذائقة وإدراك الجمال لذة تدرك بالباصرة وإدراك حسن الصوت لذة تدرك بالسماعة وقال الامام الرازي هي في الحقيقة ما يحصل بادرارك المعارف العقلية قال وما يتوهم من لذة حسية كقضاء شهوتي البطن والمرج أو خيالية كحب الاستعلاء والرياسة فهو في الحقيقة دفع آلام لذة الأكل والشرب والجمع دفع ألم الجوع والعطش ودغدغة المني لأوعيته ولذة الاستعلاء والرياسة دفع ألم القهر والغلبة (ويقال بها) أي اللذة (الألم) فهو على الأول انقباض عند إدراك ما يلائم وعلى الثاني ما يحصل بما يؤلم وعلى الثالث إدراك غير تلائم وعلى الرابع ما يحصل عند عدم إدراك المعارف (وما نصوره العقل إما واجب أو ممتنع أو ممكن) لأن ذات المتصور إما أن تقتضي وجوده في الخارج أو عدمه أو لا تقتضي شيئاً منهما بأن يوجد تارة ويعدم أخرى والأول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن وكل منهما لا ينقلب إلى غيره لأن مقتضى لذات لازم لها لا يعقل انفكاكه عنها .

[خاتمة : فيما يذكر من مبادئ التصوف]

وهو تجريد القلب لله واحتقار ما سواه أي بالنسبة إلى عظمته تعالى ويقال ترك الاختيار ويقال الجد

وأن الزمان مقارنة
متجدد موهوم لتجدد
معلوم ويمتنع تداخل
الجواهر وخلو الجواهر
عن كل الأعراض
والجسم غير مركب
منها وأبعاده متناهية
والمعلول يعقب علته
رتبة والأصح أنه
يأرنها زماناً وأن اللذة
ارتياح عند إدراك
فالادراك ملزومها
ويقال بها الألم وما
نصوره العقل إما
واجب أو ممتنع أو
ممكن .

خاتمة

في السلوك إلى ملك الملوك ويقال غير ذلك كما هو مذکور في شرحي لرسالة الامام العارف بالله تعالى
 أبي القاسم القشيري وكل منها ناظر إلى مقام قائله بحسب ما غلب عليه فرآه الركن الأعظم فاقصر عليه
 كما في خبر «الحج عرفة» ولم كان مرجح التصوف عمل القلب والجوارح افتتحت كالأصل بأس
 العمل فقلت (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى (في الأصح) لأنها مبني سائر الواجبات إذ
 لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب وقيل أولها النظر المؤدى إلى المعرفة لأنه مقدمتها وقيل أولها
 أول النظر لتوقف النظر على أول أجزائه وقيل أولها المقصد إلى النظر لتوقف النظر على قصده
 والكل صحيح ورجح الأول لأن المعرفة أول مقصود وماسواها مما ذكر أول وسيلة (ومن عرف ربه)
 بما يعرف به من صفاته (تصور تبعيده) لعبده باضلاله (وتقريبه) له بهدايته (خفاف) من تبعيده عقابه
 (ورجا) بتقريبه ثوابه (فأصفي) حينئذ (إلى الأمر والنهي) منه تعالى (فارتكب) مأموره
 (واجتنب) منهي (فأحبه) حينئذ (مولاه فكان) مولاه (سمعه وبصره ويده واتخذ له وليا إن سأله
 أعطاه وإن استعاض به أعاده) هذا مأخوذ من خبر البخاري «وما يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى
 أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي
 بها وإن سألني أعطيت به وإن استعاضني لأعبد به» والمراد أنه تعالى يتولى محبوبه في جميع أحواله فحر كانه
 يسكنانه به تعالى كما أن أبوى الطفل لمحبته ماله يتولى جميع أحواله فلا يأكل إلا بيده أحدهما ولا يمشي
 إلا برجله إلى غير ذلك (وعلى الهمة) بطلبه العلو الأخرى (يرفع نفسه) بالمجاهدة (عن سفساف الأمور)
 أي دينيها من الأخلاق المذمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد وسوء الخلق وقلة الاحتمال (إلى معاليها)
 من الأخلاق الحمودة كالتواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال وهذا
 مأخوذ من خبر البيهقي والطبراني «إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها» (ودنى الهمة) بأن
 لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن سفساف الأمور (لا يبالي) بما تدعوه نفسه إليه من المهلكات (يجعل) أمر
 دينه (ويعرق من الدين قدرتك) أيها المخاطب بعد أن عرفت حال على الهمة ودينها (صلاحا) لك بعملك
 الصالح (أو فسادا) لك بعملك السيئ (أو سعادة) لك برضا الله عليك باخلاصك (أو شقاوة) لك
 بسخط الله عليك بتصدك السيئ فأفاد دونك الاغراء بالنسبة إلى الصلاح والسعادة والتحذير بالنسبة
 إلى الفساد والشقاوة (وإذا خطر لك شيء) أي ألقى في قلبك (فزنه بالشرع) وحاله بالنسبة إليك من
 حيث الطلب إماما أمور به أو منهي عنه أو مشكوك فيه (فإن كان مأمورا) به (فبادر) إلى فعله (فإنه
 من الرحمن) رحمك حيث أخطره ببالك أي أراد لك الخير (فإن خفت وقوعه) منك (على صفة منهي)
 أي منهي عنها لعجب ورياء (بلا قصد لها فلا) بأس (عليك) في وقوعه عليها كذلك فاستغفر منه
 ندبا بخلاف وقوعه عليها بتصدك فعليك ثم ذلك فاستغفر منه وجوبا كما سيأتي وقولي فإن خفت وقرعه
 إلى آخره أولى مما عبر به لخلوه عن اعتبار القصد في الإيقاع وعدمه في الوقوع (واحتياج استغفارنا إلى
 استغفار) لنقصه بغفلة قلوبنا معه بخلاف استغفار الخاص كراعاة العدو يرضى الله عنها وقد قالت
 استغفارنا يحتاج إلى استغفار هضم أنفسها (لا يوجب تركه) أي الاستغفار من الأمور به بأن يكون الصمت
 خيرا منه بل أتى به وإن احتاج إلى الاستغفار لأن اللسان إذا ألف ذكر أو شك أن يألفه القلب فيوافقه
 فيه وإذا كان وقوع الشيء على صفة إلى آخره لا بأس به واحتياج الاستغفار إلى استغفار لا يوجب تركه (فأعمر
 وإن خفت العجب) أو نحوه (مستغفرا منه) ندبا إن وقع بلا قصد ووجوب إن وقع بقصد كما مر فإن ترك العمل
 بالخوف منه من مكابد الشيطان (وإن كان) الخاطر (منهي) عنه (فياك) أن تفعله (فإنه من الشيطان
 فإن مات) إلى عمله (فاستغفر) الله تعالى من هذا الليل (وحديث النفس) أي ترددها في فعل الخاطر المذكور

أول الواجبات المعرفة
 في الأصح ومن عرف
 ربه تصور تبعيده
 وتقريبه خفاف ورجا
 فأصفي إلى الأمر
 والنهي فارتكب
 واجتنب فأحبه مولاه
 فكان سمعه وبصره
 ويده واتخذ له وليا
 إن سأله أعطاه وإن
 استعاض به أعاده وعلى
 الهمة برفع نفسه عن
 سفساف الأمور إلى
 معاليها ودنى الهمة
 لا يبالي فيجعل ويعرق
 من الدين قدرتك
 صلاحا أو فسادا أو
 سعادة أو شقاوة وإذا
 خطر لك شيء فزنه
 بالشرع فإن كان
 مأمورا فبادر فإنه
 من الرحمن فإن خفت
 وقوعه على صفة
 منهي بلا قصد لها فلا
 عليك واحتياج
 استغفارنا إلى استغفار
 لا يوجب تركه فاعمل
 وإن خفت العجب
 مستغفرا منه وإن كان
 منهي فياك فإنه من
 الشيطان فإن مات
 فاستغفر وحديث
 النفس

وتركه ما لم تتسكلم أو تعمل به (والهم) منها بفعله (ما لم تتسكلم أو تعمل به مغفوران) قال صلى الله عليه وسلم
 إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تسكلم به رواه الشيخان وقال ومن هم
 بسبئته ولم يعملها لم تسكلم أي عليه رواه مسلم وفي رواية له كتبها الله عنده حسنة كاملة وقضية ذلك
 أنه إذا تسكلم كالغيبية أو عمل كشرب السكر انضم إلى المؤاخذه بذلك مؤاخذه حديث النفس والهم
 وهو كذلك كما أوضحته في الحاشية وفهم من غفران حديث النفس والهم وهو قصد الفعل غفران الهاجس
 والخطر المذكور بالأولى والهاجس ما يلحق في النفس والخطر ما يجول فيها بعد إلقائه فيها وكل منهما ينقسم
 إلى أقسام يذمتها في شرح رسالة القشيري وخرج بالأثر بعة العزم وهو الجزم بقصد الفعل فيؤاخذه وإن
 لم يتسكلم ولم يعمل كما ذكرته مع دليله في الحاشية والخمسة مترتبة الهاجس والخطر فحديث النفس فالهم
 فالعزم (وإن لم تطعك) النفس (الأماره) بالسوء على اجتناب فعل الخطر المذكور لحبها بالطبع
 للنهي عنه من الشهوات (فجاهدها) وجوبا لتطبعك في الاجتناب وبالغ في جهادها لأنها تقصد بك
 الهلاك الأبدي باستدراجها لك من معصية إلى أخرى حتى توقعك فيما يؤدي إلى ذلك (فان فعلت)
 الخطر المذكور لغلبة الأماره عليك (فاقاع) على الفور وجوبا ليرتفع عنك إثم فعله بالتوبة الآتية ببيانها
 وقد وعد الله بقبولها فضلا منه وخرج بالأماره اللوامه وهي التي تلوم نفسها وإن اجتهدت في الاحسان
 والمطمئنه وهي الآمنة باستقامتها بالطاعة والروحانية وهي التي تميل إلى المباح كالنزه وسماع الصوت
 الحسن والمأكل الطيب والأثر بعة ترجع إلى نفس واحدة ولكنها تشكل تارة مطمئنه وتارة أماره وتارة
 لوامه وتارة روحانية والحكم فيها يغالب كالغالب الأثر بعة التي في الإنسان السوداء والصفراء والخلط
 والبلغم (فان لم تقاع) أنت عن فعل الخطر المذكور (لاستلذاذ) به (أو كسل) عن الخروج منه (فاذكر)
 أي استحضر (الموت وخفاته) المفوتة للتوبة وغيرها من الطاعات فان ذكر ذلك باعث شديد على الاقتلاع عما
 يستلذه به أو يكسل عن الخروج منه قال صلى الله عليه وسلم أكثروا من ذكرها ذم الذات يعنى الموت رواه
 الترمذي زاد ابن حبان فانه ما ذكره أحد في ضيق إلا وسعه ولا ذكره في سعة إلا ضيقها عليه وهذا بالذال
 المعجمة أي قاطع (أو) لم تقاع (لقنوط) من رحمة الله وعفوه عما فعلت لشدة أولاستحضار نعمة الله (خف)
 مقتربك أي شدة عقاب مالك لضافتك إلى الذنب اليأس من العفو عنه وقد قال تعالى إنه لا يأس من
 روح الله أي رحمته إلا القوم الكافرون (واذكر سعة رحمته) التي لا يحيط بها إلا هو لترجع عن قنوطك
 وكيف تقنط وقد قال تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب
 جميعا أي غير الشرك لقوله إن الله لا يغفر أن يشرك به وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا
 لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم رواه مسلم (واعرض) على نفسك (التوبة) حيث
 ذكرت الموت وخفت مقتربك وذكرت سعة رحمته لتتوب عما فعلت فتقبل ويبقى عنك فضلا منه تعالى
 (وهي الندم) على الذنب من حيث إنه ذنب فالندم على شرب الخمر لا ضراره بالبدن ليس بتوبة ولا يجب
 استدامة الندم كل وقت بل يكفي استصحابه حكما بأن لا يقع ما ينافيه (وتتحقق) التوبة (بالاقتلاع) عن
 الذنب (وعزم أن لا يعود) إليه (وتدارك ما يمكن تداركه) من حق نشأ عن الذنب كحق القذف فيتداركه
 بجميع ما يمكن مستحقه من المقدوف أو وارثه ليستوفيه أو يبرئه منه فان لم يمكن تداركه كأن لم يكن مستحقه
 موجودا سقط هذا الشرط كما سقط في توبة ذنب لا ينشأ عنه حق آدمي وكذا يسقط الاقتلاع في توبة ذنب
 بعد الفراغ منه كشراب خمر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الشروط أنها لا تخرج فيما تتحقق به عنها إلا أنه لا بد منها
 في كل توبة (والأصح محتها) أي التوبة (عن ذنب ولو نقضت) بأن عاود التائب ذنبا تاب منه فهذه المعاودة
 لا تبطل التوبة السابقة بل هي ذنب آخر يوجب التوبة وقيل لا تنصح التوبة السابقة (أو) كانت التوبة
 (مع الإصرار على) ذنب (كبير) وقيل لا تنصح (و) الأصح (وجوبها عن) ذنب (صغير) وقيل

والهم ما لم تسكلم أو
 تعمل به مغفوران
 وإن لم تطعك الأماره
 فجاهدها فان فعلت
 فاقاع فان لم تقاع
 لاستلذاذ أو كسل
 فاذكر الموت وخفاته
 أو لقنوط خف مقت
 ربك واذكر سعة
 رحمته واعرض التوبة
 وهي الندم وتحقق
 بالاقتلاع وعزم أن
 لا يعود وتدارك ما يمكن
 تداركه والأصح محتها
 عن ذنب ولو نقضت أو
 مع الإصرار على كبير
 وجوبها عن صغير

لا تجب لتكفيره باجتنب الكبائر قال تعالى - إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم (وإن شككت في الخاطر أمأمور) به (أم منهي) عنه (فأمسك) عنه حذرا من الوقوع في المنهي عنه (ففي متوضي يشك) في (أن ما يغسله) غسلة (ثالثة) فتكون مأمورا بها (أو رابعة) فتكون منها عنها (قيل) أي قال الشيخ أبو محمد الجويني (لا يغسل) خوف الوقوع في المنهي عنه والأصح أنه يغسل لأن الثلاث مأموره به ولم يتحقق قبل هذه الغسلة ويأتي بها (وكل وقع) في الوجود ومنه الخاطر وفعله وتركه كأن (بقدره الله وإرادته فهو) تعالى (خالق كسب العبد) أي فعله الذي كاسبه لخالقه بأن (قدر) الله (له قدرة) هي استطاعته (تصاح لكسب لا لايجاد) بخلاف قدرة الله فانها لايجاد لا لكسب (فالله) تعالى (خالق لا مكتسب والعبد بعكسه) أي مكتسب لخالق فيثاب ويعاقب على مكتسبه الذي يخلقه الله عقب قصده له وهذا أي كون فعل العبد مكتسباً له مخلو لله توسط بين قول المعتزلة إن العبد خالق لفعله لأنه يثاب ويعاقب عليه وقول الجبرية إنه لا فعل للعبد أصلاً وهو آلة محضة كالسكين بيد القاطع وقد يقع في كلام بعض العارفين ما يؤهم الجبر من نفهم الاختيار والفعل عن أنفسهم ومرادهم عدم الملاحظة لذلك لاستغرائهم في النظر إلى مأمونه تعالى لا إلى مأمونهم (والأصح أن قدرته) أي العبد وهي صفة يخلقها الله عقب قصد الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات (مع الفعل) لأنها عرض فلا تتقدم عليه وإلا لزم وقوعه بلا قدرة لا امتناع بقاء الأعراض وقيل قبله لأن التكليف قبله فلو لم تكن القدرة قبله لزم تكليف العاجز ورد بأن صحة التكليف تعتمد القدرة بمعنى سلامة الأسباب والآلات لا بالمعنى السابق وهذا من زيادتي وإذا كان العبد مكتسباً لخالقاً لكون قدرته لكسب لا لايجاد وكانت قدرته مع الفعل (ف) نقول (هي) أي القدرة من العبد (لا تصلح للضدين) أي التعلق بهما وإنما تصاح للتعلق بأحدهما وهو ما يقصده العبد إذ لو صاحبت للتعلق بهما لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتهما للقدرة المتعلقة بل قالوا إن القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقاً سواء أكانا متضادين أم متماثلين أم مختلفين لا معاً ولا على البديل والقول بأنها تصلح للتعلق بالضدين على البديل فتتعلق بهذا بدلاً عن تعلقها بالآخر وبالعكس إنما يستقيم تفريعه على أنها قبل الفعل لأمه الذي الكلام فيه أما على القول بأن العبد خالق لفعله فقد رته كقدرة الله تعالى فتوجد قبل الفعل وتصلح للتعلق بالضدين على البديل لا على الجمع لأن القدرة إنما تتعلق بالممكن واجتماع الضدين ممتنع (و) (الأصح) (أن العجز) من العبد (صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الضدين) وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه القدرة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة كما أن الأمر كذلك على القول بأن العبد خالق لفعله فعلى الأول في الزمن معنى لا يوجد في المنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني لا بل الزمن ليس بقادر والمنوع قادر أي من شأنه القدرة بطريق جري العادة (و) (الأصح) (أن التفضيل بين التوكل والاكتساب يختلف باختلاف الناس) فمن يكون في توكله لا يتسخط عند ضيق الرزق عليه ولا يتطلع لسؤال أحد من الخلق فالتوكل في حقه أفضل لما فيه من الصبر والمجاهدة للنفس ومن يكون في توكله بخلاف ما ذكره فالأكتساب في حقه أفضل حذراً من التسخط والتطاع وقيل الأفضل التوكل وهو هنا السكف عن الاكتساب والأعراض عن الأسباب اعتماداً للقلب على الله تعالى وقيل الأفضل الاكتساب وإذا اختلف التفضيل بينهما باختلاف الناس (فارادة التجريد) عما يشغل عن الله تعالى (مع داعية الأسباب) من الله في مرید ذلك (شهوة خفية) من المرید (وسلوك الأسباب) الشاغلة عن الله (مع داعية التجريد) من الله في سالك ذلك (انحطاط) له (عن الرتبة العلمية) إلى الرتبة الدنية فالأصح لمن قدر الله فيه داعية الأسباب دون التجريد ولمن قدر الله فيه داعية التجريد دون الأسباب (وقد يأتي الشيطان) للإنسان (باطراح جانب لله تعالى في صورة الأسباب أو بالسكسل في صورة التوكل

وإن شككت في الخاطر أمأمور أم منهي فأمسك في متوضي يشك أن ما يغسله ثالثة أو رابعة قيل لا يغسل وكل واقع بقدره الله وإرادته فهو خالق كسب العبد قتر له قدرة تصاح لكسب لا لايجاد فالله خالق لا مكتسب والعبد بعكسه ، والأصح أن قدرته مع الفعل فهي لا تصاح للضدين وأن العجز صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الضدين وأن التفضيل بين التوكل والاكتساب يختلف باختلاف الناس فارادة التجريد مع داعية الأسباب شهوة خفية وسلوك الأسباب مع داعية التجريد انحطاط عن الرتبة العلية ، وقد يأتي الشيطان باطراح جانب الله تعالى في صورة الأسباب أو بالسكسل في صورة التوكل

كأن يقول لسالك التجريد الذى سلوكه له أصلح من تركه له إلى متى تترك الأسباب ألم تعلم أن تركها يطمع القلوب لما فى أيدي الناس فاسلكها لتسلم من ذلك و ينتظر غيرك . منك ما كنت تنتظره . من غيرك و يقول لسالك الأسباب الذى سلوكه لها أصلح من تركه لها لو تركتها وسلكت التجريد فتوكلت على الله اصفا قلبك وأتاك ما يكفيك من عند الله فاتركها ليحصل لك ذلك . يؤدّى تركها الذى هو غير أصلح له إلى الطلب من الخلق والاهتمام بالرزق (والموفق يبحث عنهما) أى عن هذين الأمرين اللذين يأتى بهما الشيطان فى صورة غيرهما لعله أن يسلم منهما (ويعلم) مع بحثه عنهما (أنه لا يكون إلا ما يريد) الله كونه أى وجوده منهما أو من غيرهما .

(وقد تم الكتاب) أى لبّ الأصول (بحمد الله وعونه جعلنا الله به) لما أملناه من كثرة الانتفاع به (مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين) أى أفاضل أصحاب النبيين لمبالغتهم فى الصدق والتصديق (والشهداء) أى القتلى فى سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن أولئك رفيقا) أى رفقاء فى الجنة بأن نستمتع فيها برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وإن كان مقرهم فى درجات عالية بالنسبة إلى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم أنه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه اعتقاد أنه مفضول انتفاء للحسرة فى الجنة التى تختلف المراتب فيها على قدر الأعمال وعلى قدر فضل الله على من يشاء من عباده ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

والموفق يبحث عنهما
ويعلم أنه لا يكون
إلا ما يريد .

وقد تم الكتاب بحمد
الله وعونه جعلنا الله
به مع الذين أنعم الله
عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن
أولئك رفيقا .

قال مؤلفه سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الأعلام أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى نور الله ضريحه ونفعنا والمسلمين ببركته : وكان الفراغ من تأليفه ثامن عشر شهر رمضان سنة ٩٠٢ .

وقال سيدى محمد الجوهري : وكان الفراغ من إقرائه على حسب الطائفة مع الإخوان فى يوم الثلاثاء ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١١٩٢ وذلك فى ٩٦ درسا من أول نصف الحجة ثانى الأثمن الحرم إلى التاريخ المذكور على يد الفقير إليه تعالى عبده محمد أبوهادى الجوهري ابن العلامة سيدى أحمد الجوهري الخالدى .

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب « غاية الوصول شرح لبّ الأصول » لشيخ الاسلام « أبى يحيى زكريا الأنصارى » مصححا بمعرفة

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

{ ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٦٠ هـ } القاهرة فى يوم الخميس
{ ٨ يناير سنة ١٩٤٢ م }

مدير المطبعة

ملاحظ المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمران

فهرس

فاية الوصول شرح لب الأصول لشيخ الاسلام زكريا الأنصارى الشافعى

صحيفة

٢	خطبة الكتاب
٤	المقدمات
٣٣	الكتاب الأول من الكتب السبعة : فى الكتاب ومباحث الأقوال
٣٦	المنطوق والمفهوم
٥٣	الحروف
٦٣	الأمر
٦٩	العام
٧٥	التخصيص
٨٢	المطلق والمتيد
٨٣	الظاهر والمؤول
٨٤	المجمل
٨٦	البيان
٨٧	النسخ
٩٠	خاتمة للنسخ
٩١	الكتاب الثانى : فى السنة
٩٣	الكلام فى الأخبار
١٠٦	خاتمة فى مراتب التحمل
١٠٧	الكتاب الثالث : فى الاجماع
١١٠	خاتمة جاحد مجمع عليه الخ
	الكتاب الرابع : فى القياس
١١٩	مسالك العلة
١٢٧	القوادح
١٣٦	خاتمة لكتاب القياس
١٣٧	الكتاب الخامس : فى الاستدلال
١٤٠	خاتمة للاستدلال
	الكتاب السادس : فى التعادل والتراجيح
١٤٧	الكتاب السابع : فى الاجتهاد
١٦٣	خاتمة : فيما يذكر من مبادئ التعوف